مكتبة رشيد

تاريخ العرب المعاصر

تأليف
دكتور رأفت غنيمى الشيخ

طبعة ٢٠٠٤م



عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية
ΈIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

الناشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٥ شارع ترعة المريوطية - الهرم - ج.م.ع تليفون وفاكس ٣٨٧١٦٩٣

Publisher:EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

5, Maryoutia St ., Elharam - A.R.E. Tel : 3871693

E-mail : dar_Ein@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا الكتاب أقدمه للمكتبة العربية لمعالجة تاريخ العرب المعاصر اعتبارا من بدايات القرن العشرين ، حيث عاشت الأمة العربية مرحلة حاسمة فى تاريخها للتخلص من السيطرة الاستعمارية والحصول على الاستقلال والتطلع إلى الوحدة العربية .

هذا الكتاب امتداد لكتابنا تاريخ العرب الحديث الذى عالج الأحداث التى مرت بالأقطار العربية منذ بداية الحكم العثمانى لتلك الأقطار فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

وهذا الكتاب جاء ليعالج بدايات القرن العشرين والأحداث التى جرت خاصة انحسار الحكم العثمانى والصدام بين القوميتين التركية والعربية ، ودور بريطانيا العظمى فى إنهاء الوجود التركى على الأرض العربية .

وهذا الكتاب يعالج التاريخ المعاصر لأقطار الهلال الخصيب (العراق وسوريا ولبنان والأردن) كما يعالج أقطار حوض نهر النيل (مصر والسودان والصومال وجيبوتى) ، ويعالج كذلك أقطار المغرب العرب الكبير (ليبيا وتونس والجزائر ومراكش وموريتانيا) ويتناول أيضا أقطار المربع العربى : المملكة العربية السعودية ، اليمن ، سلطنة عمان ، الكويت ، البحرين ، قطر ، دولة الامارات العربية المتحدة .

وهذا الكتاب عالج قضية الوحدة العربية بدءا بالفكرة ومشروع الهلال الخصيب ومشروع سوريا الكبرى ودور مصر فى القضية ثم ظهور جامعة الدول العربية .

وهذا الكتاب يعالج كذلك قضايا : الصراع العربى الاسرائيلى ، ومستقبل العلاقات الدولية فى منطقة الخليج العربى ، والسوق العربية المشتركة .

آمل أن يكون هذا الكتاب قد أجاب عن كثير من التساؤلات الخاصة بالأحداث المعاصرة على الساحة العربية .

والله ولى التوفيق

أ.د. رأفت الشيخ

٢٤ فبراير عام ٢٠٠٠م

الفصل الأول

الوطن العربى فى مطلع التاريخ المعاصر

التصادم بين القوميتين الطورانية والعربية - الصراع العثمانى البريطانى فى المنطقة : الصراع فى منطقة الخليج العربى - الصراع فى منطقة الهلال الخصيب - الصراع فى مصر - الصراع فى الحجاز - الصراع فى اليمن - أثر الحرب العالمية الأولى على الوطن العربى أولا : نشاط الألمان- ثانيا : الدعوة إلى الجهاد المقدس - ثالثا : سوء الأحوال .

مقدمة :

كان التاريخ المعاصر للوطن العربى امتدادا للتاريخ الحديث الذى عاشته الأقطار العربية ، بمعنى أن علاقة الأقطار العربية بالدولة العثمانية استمرت ولكن بصورة تختلف عن تلك العلاقة التى سادت منذ القرن السادس عشر بين الطرفين خاصة عندما بدأت الثورة التركية أوائل القرن العشرين وسيطرة جماعة الاتحاد والترقى على السلطة بعزل السلطان عبد الحميد الثانى .

وتمثلت أحداث بدايات التاريخ المعاصر فى الصراع بين القومية التركية التى انتهجت الفكرة الطورانية ، وبين القومية العربية التى بزغت شمسها فى أقطار المشرق العربى خاصة مع بدايات القرن العشرين .

كما تمثلت تلك الأحداث فى الصراع العثمانى البريطانى فى منطقة الخليج وفى منطقة الهلال الخصيب ، وفى أقطار الجزيرة العربية الحجاز واليمن ، إلى جانب مصر .

وتمثلت تلك الأحداث كذلك فى تأثيرات الحرب العالمية الأولى على الوطن العربى ، تلك التأثيرات التى ظهرت فى نشاط الألمان فى الوطن العربى ضد دول الوفاق بريطانيا وفرنسا ، إلى جانب دعوة الجهاد المقدس التى أطلقها السلطان العثمانى ضد دول الوفاق ، لحث المسلمين فى الأقطار العربية وفى الهند وأفغانستان وغيرها ، وتأثيرات تلك الدعوة .

وهكذا كانت بدايات التاريخ المعاصر للأقطار العربية فى المشرق ، بينما كانت الأقطار العربية فى المغرب العربى ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسى فى الجزائر وتونس ومراكش ، والاحتلال الإيطالى لليبيا ، وتسعى هذه الأقطار إلى الاستقلال .

التصادم بين القوميتين الطورانية والعربية :

عاشت الدولة العثمانية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فترة تحولات من الفكرة الإسلامية إلى التطبيق العلمانى بعد أن تعرضت للمؤامرات الأوروبية لاقتطاع أجزاء من ممتلكاتها سواء فى الوطن العربى أو البلقان ، بحجة أن الدولة صارت "رجل أوروبا المريض" .

ورأى رجال الإصلاح فى الدولة العثمانية خاصة فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى الممتد من عام ١٢٩٣-١٣٢٨هـ الموافق لعام ١٨٧٦-١٩٠٩م ، أن إقامة الدولة من عثرتها إنما يأتى بالأخذ بالنظم الأوروبية فى السياسة والإقتصاد والعسكرية والتعليم ، وبالجملة جعل العلم الحديث - وليس الدين الإسلامى - محور ثقافة المجتمع فى الدولة العثمانية الإسلامية السنية.

ورغم أن السلطان عبد الحميد الثانى كان يؤيد الأخذ عن أوروبا نظمها إلا أنه كان يؤمن بالتدريج والأخذ بما لايتعارض مع العقيدة الإسلامية ، حيث دعا إلى تحقيق فكرة إنشاء الجامعة الإسلامية التى دعا إليها السيد جمال الدين الأفغانى والإمام محمد عبده ، وأقام خط سكة حديد الحجاز ، وأقام المدارس - الكليات - العليا مثل الآداب والعلوم والطب وغيرها ورفض إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين .

ولكن إسراف بعض المصلحين العثمانيين لم يكن يعجبهم هذا من عبد الحميد ومن ثم كان هدفا لعدائهم ومؤامراتهم وهم الذين وصفهم عبد الحميد نفسه بأنهم أصبحوا يقدمون القومية على الدين وبذلك أصبحوا ألعوبة فى يد الإنجليز أعداء الدولة فيهزون اقتدار الدولة الإسلامية ويهزمون معها اعتبار الخلافة[1] .

وقد تمثل أعداء السلطان عبد الحميد وبالتالى أعداء الفكرة الإسلامية فى :

١- الأرمن وثوراتهم ضد حكم الدولة والسلطان عبد الحميد .

٢- الحركة القومية فى البلقان بهدف الانفصال عن الدولة .

٣- الحركة القومية الكردية التى ظهرت منذ عام ١٨٨٠م وبدأت بمحاولات اتحاد ٣٠ عشيرة كردية متنافرة .

٤- الحركات الاستقلالية عن الدولة العثمانية فى الوطن العربى وفى غيره .

٥- حركة تركيا الفتاة .

٦- حركة الاتحاد والترقى التى عملت على قلب الأوضاع السياسية فى الدولة .

٧- اليهود وسيطرة الحركة الصهيونية على سياسات الدول الأوربية المعادية(٢) .

كيف ظهرت الفكرة الطورانية ؟

تساؤلا لابد لنا من إثارته حتى نتعرف على سياستها وآلياتها (تركيا الفتاة والاتحاد والترقى) واندفاعها إلى التصادم مع القومية العربية ؟

يقول السلطان عبد الحميد فى مذكراته إن الدولة تضم شعوبا عدة فى آسيا وأفريقيا وأوروبا ، وعلينا تدعيم أواصر الأخوة الإسلامية بين كل مسلمى العالم فى الصين والهند وأواسط أفريقيا وغيرها وحتى مع إيران ، وعدم وجود تفاهم مع إيران أمر جدير بالتأسف عليه ولذلك نرى فائدة فى وجود تقارب إسلامى فى هذا الأمر .

ومع تأكيد السلطان عبد الحميد على الإخوة الإسلامية التى لاتعرف التفرقة بين أتراك وفرس وعرب وأفارقة وأسيويين واوروبيين ، ومسئولية الدولة عن كل رعاياها ، نجد المستغربين العثمانيين يدعون إلى سمو الجنس التركى على بقية الأجناس البشرية ، وأن الجنس التركى فى مرتبة أعلى من الشعوب الخاضعة لحكم الدولة العثمانية ، وهذا ما عرف بالفكرة الطورانية .

واتخذت الفكرة الطورانية آليات تنفيذها فى شكل حركة سعت إلى تحقيق الفكرة ومن هنا حدث الصدام بين الدولة العثمانية من جهة والقوميات الداخلة فى حوزة الدولة من جهة أخرى ومنها القومية العربية التى بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر ومن أسباب ظهورها التحدى الذى واجهته من الحركة الطورانية .

وكانت جماعة "تركيا الفتاة" هى الآلية الأولى التى اهتمت بالفكرة الطورانية ، تلك الجماعة التى أشارت المصادر إلى أنها نبتت فى المحافل الماسونية كما صرح بذلك أحد زعماء الجماعة ، وكانت الماسونية فى ذلك الوقت تحت توجيه الصهيونية العالمية ، الأمر الذى جعل بعض الباحثين يتهم جماعة "تركيا الفتاة" بأنها من وحى اليهودية العالمية(٣) .

وقد بدأت جماعة "تركيا الفتاة" فى الظهور عام ١٨٦٠م وكانت تعمل كجمعية سرية وتهدف إلى الأخذ بالنظام البرلمانى الأوروبى ، وشيئا فشيئا أصبح لأعضائها النفوذ والغلبة فى الدولة العثمانية ، وهم الذين عزلوا السلطان عبد العزيز وأتوا بالسلطان مراد الخامس بديلا له وقد انضم إلى الحركة الماسونية وكان على صلة قوية بأعضاء جماعة "تركيا الفتاة"

ورغم ذلك لم يبق فى الحكم سوى ٩٣ يوماً ثم عزله أعضاء الجماعة حيث تولى السلطان عبد الحميد الثانى الذى قاومهم وحاول القضاء على نفوذهم(٤).

وكانت الآلية الثانية الداعية للفكرة الطورانية "جماعة الاتحاد والترقى" التى ذكرت بعض المصادر بأنها امتداد لجماعة "تركيا الفتاة" باعتبار وحدة الهدف بين الجماعتين وهو الاتجاه العلمانى للدولة والذى يتحقق بمزيد من الارتباط بالدول الأوروبية والتخلص من حكم السلطان عبد الحميد الثانى باعتباره عقبة فى تحقيق هذا الهدف .

كانت جماعة الاتحاد والترقى عند نشأتها قد تعاونت مع جماعة تركيا الفتاة ثم ذابت فيها، كما كانت تضم زعامات تركية قومية أو عثمانية ، وتعتبر أول حزب سياسى فى الدولة العثمانية . ظهر عام ١٨٩٠ وكان سريا ومكونا من خلايا طلبة الحربية والطبية العسكرية ، وكان هدف الاتحاد والترقى التخلص من حكم السلطان عبد الحميد والاستعانة بالدول الأوروبية لتحقيق هذا الهدف(٥) .

وحضر أعضاء من الاتحاد والترقى مؤتمرا فى فبراير ١٩٠٢م كما حضره كل القوى العثمانية المناوئة لحكم السلطان عبد الحميد ، وكان للاتحاد والترقى فروع فى البلاد العثمانية التحق بها الضباط الشبان كان من بينهم جمال باشا وفتحى بك ومصطفى كمال وغيرهم ، وقد تبنت الاتحاد والترقى سياسة المركزية والاقتصاد القومى الموحد ، واستبدلت تدريجيا سياستها العثمانية بالسياسة التركية القومية وأدخلت النظام العلمانى فى المدارس الابتدائية والثانوية(٦) .

وقد استفاد أعضاء جماعة الاتحاد والترقى بانتسابهم للماسونية من حمايتها لهم ، حيث ضمت عددا كبيرا من الأجانب الذين يتمتعون بامتيازات من الحكومة وحماية أجنبية والذين فتحوا بيوتهم لاجتماعات أعضاء الاتحاد والترقى ، حتى انتهى الأمر بثورة عام ١٩٠٨م بقيادة الاتحاد والترقى حيث فرضوا الدستور على السلطان عبد الحميد وتولى أعضاؤها الحكم فى استانبول وأعلنت مبادئها وهى : الحرية - العدالة - المساواة - الأخوة .

وفى ١٣ أبريل ١٩٠٩م تحرك الجيش العثمانى الخاضع لجماعة الاتحاد والترقى لعزل السلطان عبد الحميد الثانى وأرسلوا وفدا لإبلاغه بقرار العزل مكونا من أربعة أشخاص رئيسه يهودى والثلاثة الآخرون : أرمنى وألبانى وجرجى . فاضطر السلطان عبد الحميد أن يتنازل عن الحكم لأخيه السلطان محمد رشاد فى ٢٧ أبريل ١٩٠٩م ، ونفى إلى سلانيك حتى توفى يوم ١٠ فبراير عام ١٩١٨م(٧) .

كانت سياسة الاتحاد والترقى ليست فقط علمانية بل وأيضا قومية ، بمعنى أنها أوضحت موقفها من السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية ومن الشعوب العربية ، حيث أصبح رجال الاتحاد والترقى قوميين أتراك سعوا إلى تتريك البلاد العربية ، فأصبحوا وجها لوجه مع الحركة العربية الناشئة ، وبدأت هذه الحدة فى العلاقات العربية التركية بعد فشل السلطان عبد الحميد الثانى فى انقلابه المضاد عام ١٩٠٩م ، إذ اتهم الاتحاد والترقى العرب بأنهم هم الذين أيدوا السلطان عبد الحميد فى محاولته هذه .

ونتيجة لهذه المواجهة ، فقد تدعمت الفكرة الطورانية بظهور جماعات تتبنى هذه الفكرة مما دفع بالجمعيات العربية الصرفة كالقحطانية والعربية الفتاة والعهد وغيرها إلى المناداة بالقومية العربية فى مواجهة الدعوة للفكرة الطورانية ، واتخذ العرب موقف التأييد للحزب التركى الجديد وهو حزب الحرية والائتلاف المناهض للاتحاد والترقى(٨) .

وتذكر المصادر أن الفكرة الطورانية التى كانت جماعة تركيا الفتاة وجماعة الاتحاد والترقى آلياتها للتنفيذ تقوم على مبدأ القومية التركية اقتداء بالقوميات الأوروبية ، وتقوم الدعوة إلى القومية التركية على ادعاء أن تاريخ الترك كان متقدما قبل الإسلام . وقام بعض الكتاب الترك باحياء الذكريات القومية ومحاولة تجديد اللغة حسب تطورات العصر .

وبسبب تشبث الاتحاديين بالفكرة القومية (الطورانية) فقد ظهرت الدعوة للقومية العربية نتيجة كتابات المفكرين العرب أمثال "نجيب عازورى" الذى نشر عام ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٥م كتابه "يقظة الأمة العربية" ومثل "عبد الرحمن الكواكبى" الذى ظهر كتابه "أم القرى" فى نفس العام والذى دعا فيه إلى إقامة خلافة عربية مقرها مكة المكرمة وإلى انفصال البلاد العربية عن الدولة العثمانية .

ولعل الشاعر السورى إبراهيم اليازجى كان معبرا عن التطلع للفكرة العربية بالدعوة إلى تحقيق القومية العربية فى مواجهة القومية التركية حيث قال :

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب ... فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب

أقداركم فى عيون الترك نازلة ... وحقكم بين أيدى الترك مغتصب

فشمروا وانهضوا للأمر وابتدروا ... من دهركم فرصة ضنت بها الحقب(٩)

وتمثلت الدعوة إلى القومية العربية فى ظهور جمعيات سرية وعلنية فى الأقطار العربية وفى أوروبا تنادى بوحدة العرب فى المشرق والمغرب والتخلص من الحكم التركى المتعالى ، وكان من بين تلك الجمعيات مايلى :

١- المنتدى الأدبى : وتأسس فى القاهرة عام ١٣٣٠هـ/١٩١١م كجمعية غير سياسية ، ويرأسه رفيق العظم وكان الشيخ عبد الحميد الزهراوى نائبا للرئيس ، وهما من تلاميذ عبد الرحمن الكواكبى .

٢- الجمعية القحطانية : برئاسة كل من عبد الحكيم الخليل والضابط عزيز المصرى وكانت جمعية سرية تأسست قبل نهاية عام ١٩٠٩م .

٣- جمعية العربية الفتاة : وقد تأسست فى باريس عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١٠م من الطلاب العرب الذين كانوا يدرسون هناك ، ومن ثم تشبعوا بالأفكار الغربية وخاصة المبادئ القومية ، وكان هدف الجمعية استقلال الأقطار العربية استقلالا تاما عن الدولة العثمانية .

٤- لجنة الإصلاح : وتأسست فى بيروت عام ١٣٣١هـ/١٩١٢م بهدف الإصلاح داخل الكتلة العثمانية للحصول على الحقوق المتساوية للعرب مع الأتراك .

٥- جمعية العهد : وتشكلت من ضباط فى الجيش العثمانى أغلبهم من العراقيين فى بغداد ، وكان نورى السعيد وجميل المدفعى من بين الشخصيات التى كانت على اتصال بجمعية العهد .

وقد حاولت هذه الجمعيات تنظيم صفوف العرب داخل الوطن العربى وخارجه للحصول على الحقوق المتساوية داخل الدولة العثمانية فى مبدأ الأمر ، ثم تطور الأمر للمطالبة بالاستقلال التام للأمة العربية حتى ولو تخلى أصحاب هذه الفكرة القومية عن الفكرة الإسلامية ، فقد ذكر عبد الحميد الزهراوى فى مؤتمر باريس : إن الرابطة الدينية عجزت دائما عن إيجاد الوحدة السياسية .

فقد عقد القوميون العرب مؤتمرا فى باريس عام ١٣٣٢هـ/١٩١٣م بحضور مندوب تركى هو مدحت شكرى وبرعاية فرنسا حيث قرر بالنسبة للدولة العثمانية إذا أريد استمرار الاخاء العربى التركى اتخاذ الخطوات الآتية : -

أ- ضرورة تنفيذ الإصلاح بسرعة .

ب- إشراك العرب بالإدارة المركزية .

جـ- جعل اللغة العربية لغة رسمية فى كافة الولايات العربية .

د- جعل الخدمة العسكرية محلية بالنسبة للعرب إلا حين الضرورة .

هـ- التعاطف مع مطالب الأرمن[١٠] .

وعندما أدرك الاتحاديون الأتراك أن الجمعيات العربية ماضية فى طريقها وأنها تقوى وتتدعم من قبل غير المسلمين فى المنطقة العربية ومن القوى الاستعمارية بهدف تفتيت القوة العثمانية المسلمة ، عمل الاتحاديون على مهادنة القوميين العرب فقبلوا قرارات المؤتمر العربى الأول الذى عقد فى باريس عام ١٩١٣م ، وكان ذلك جزءا من محاولة تنازل الأتراك القوميين لتصفية المشكلات التى كانت الدولة العثمانية قد عانت منها لمدة طويلة(١١) .

ورغم ذلك فقد انتهى الأمر بالتصادم بين القوميين الأتراك والقوميين العرب بحيث أدى هذا التصادم إلى انفصال بين الطرفين أدى إلى انكماش الدولة العثمانية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ، كما أدى إلى وقوع الأقطار العربية تحت السيطرة الأوروبية بأشكالها : الحماية على مصر ، والانتداب على العراق وفلسطين من جانب بريطانيا وسوريا ولبنان من جانب فرنسا .

ومن الإنصاف القول أنه إذا كان للحركة الصهيونية العالمية دور فى إبراز وإحياء وبعث القومية التركية ، فقد كان للاستعمار الأوروبى الدور المماثل لمساندة فكرة القومية العربية عند المثقفين العرب ، وبطبيعة الحال فإن هذا وذاك كان على حساب الوحدة الإسلامية .

الصراع العثمانى البريطانى فى المنطقة

خضع الوطن العربى للحكم العثمانى حوالى أربعة قرون من عام ١٥١٤م إلى عام ١٩١٤م، وخلال القرن التاسع عشر زحف الاستعمار الأوروبى نحو الأقطار العربية بحيث لم يأت عام ١٩١٤م حتى كانت الأقطار العربية تخضع لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، ويهمنا فى هذا المقام إبراز الصراع العثمانى البريطانى الذى أدى إلى إنهاء الوجود العثمانى فى الوطن العربى .

وإذا كان الفرنسيون قد استولوا على الجزائر عام ١٨٣٠م وعلى تونس عام ١٨٨١م وعلى مراكش عام ١٩١٢م ، واستولى الإيطاليون على ليبيا عام ١٩١١م ، واستولى البريطانيون على عدن عام ١٨٣٩ وعلى مصر عام ١٨٨٢ وأخضعوا السودان عام ١٨٩٩م لسيطرتها الفعلية فإن البريطانيين سعوا إلى إنهاء الوجود العثمانى من المشرق العربى : منطقة الخليج العربى ومن منطقة الهلال الخصيب ومن مصر ومن الحجاز ومن اليمن

الصراع فى منطقة الخليج العربى :

أثارت محاولات الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر توطيد سيطرتها فى الخليج العربى معارضة عند الحكومة البريطانية ، ورغم تعدد هذه المحاولات فى عهد السلطان

عبد الحميد الثانى (١٨٧٦-١٩٠٩م) إلا أنها لم تكن ذات تأثير كبير نظرا لانشغال الدولة بأمور أخرى داخل أستانبول وفى أجنحة الدولة أوروبيا وأفريقيا كثورات اليونانيين وتوسع الاستعمار الفرنسى من الجزائر إلى تونس عام ١٨٨١م ، والاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢م .

ولكن الدولة العثمانية عادت فى السنوات الأولى من القرن العشرين إلى الاهتمام بأقطار الخليج العربى ، ولعل هذا مرده فى الدرجة الأولى إلى الانقلاب الذى حدث عام ١٩٠٨م ضد السلطان عبد الحميد ، والذى تزعمه ضباط يتشيعون إلى الأفكار الألمانية وينتمون لما عرف بجماعة الاتحاد والترقى أو تركيا الفتاة ذات الاتجاه الشعبى باعتبار الأتراك جنسا أرقى وأعلى من بقية الأجناس الداخلة تحت السيادة العثمانية ومنها العرب ، وقامت سياسة جماعة الاتحاد والترقى بالنسبة لمنطقة الخليج على تقوية السيطرة العثمانية هناك ، وكانت خططها فى العمل تقوم على إضعاف سلطة حكام إمارات الخليج وانضوائهم إلى فكرة الجامعة الإسلامية التى أخذوها عن السلطان عبد الحميد ، كما تقوم على استعمال الشدة والعنف ضد القبائل العربية الخليجية ، وإرغام شيوخ المنطقة بالقوة على إعلان ولائهم للدولة العثمانية عن طريق فرض الضرائب عليهم وتجنيدهم فى الجيش العثمانى(١٢) .

وكان حماس الموظفين الأتراك فى تحقيق مخططات الحكومة العثمانية فى منطقة الخليج العربى يعنى من ناحية أخرى تجدد الصراع بين الحكومتين البريطانية والعثمانية ، على أن الخلاف بين الطرفين لم يتخذ صورة إجرائية إلا فى شهر يوليو ١٩٠٨م حينما أرسلت السلطات العثمانية فى البصرة فرقة من الجنود لاحتلال جزيرة "الزخنونية" وهى جزيرة صغيرة تقع فى الجنوب الشرقى من ميناء العقير على مسافة عشرة أميال من الساحل الغربى لخليج سلوى .

وعندما وصلت الفرقة العثمانية إلى جزيرة "الزخنونية" قامت برفع الراية العثمانية على الجزيرة ، وإزاء ذلك سارع المسئولون البريطانيون فى الخليج بالاحتجاج استنادا إلى أنهم رأوا فى احتلال الأتراك للجزيرة خطوة لفرض السيطرة التركية على ساحل شبه جزيرة قطر الغربى وربما على إمارات الساحل العمانى المهادن . وقد أكد السفير البريطانى فى احتجاج حكومته إلى الحكومة التركية بأن جزيرة الزخنونية تقع إلى الجنوب من ميناء العقير الذى يعتبر الحد الأقصى للسيادة العثمانية فى الاحساء طبقا لاعتراف الحكومة البريطانية بموجب التفاهم بين الطرفين البريطانى والعثمانى على النفوذ فى الخليج ، وأضاف لوثرLowther السفير

البريطانى فى الأستانة فى احتجاجه إلى الحكومة التركية ، بأن محاولة الدولة العثمانية التقدم فيما وراء هذه المناطق يؤدى إلى تأزم الموقف بين الدولتين(١٣) .

ولكن الدولة العثمانية لم تعبأ باعتراضات الحكومة البريطانية إذ استمر والى البصرة يعزز الحامية العسكرية التركية بجزيرة الزخنونية باعتبارها أرضا عثمانية ، وأنكر على القنصل البريطانى فى البصرة حقه فى أن يناقش معه هذه المشكلة رسميا أو شخصيا . وإن كانت الحكومة العثمانية قد ردت على مذكرة الاحتجاج البريطانية بأن وجود الجند العثمانيين فى جزيرة الزخنونية أمر ضرورى لحفظ الأمن بين قبائل الدواسر الذين يترددون على الجزيرة .

ولكن يبدو أن الحكومة قد استجابت للضغط البريطانى ، خاصة أن تركيا كانت تعانى متاعب فى البلقان ومع روسيا ، فرأى رجال الدولة العثمانية ضرورة أن تسوى الدولة مشاكلها مع بريطانيا أملا فى الحصول على تأييد الحكومة البريطانية إزاء ماتصادفه الدولة العثمانية من مشكلات . وكان حقى باشا وزير الخارجية العثمانية على رأس القائلين بضرورة التسوية السلمية للخلافات القائمة للوصول إلى اتفاق مع بريطانيا وغيرها من الدول (١٤) ، ومن ثم يبرق وكيل الوزارة لشئون الهند إلى زميله وكيل وزارة الخارجية البريطانية بنص برقية نائب الملك فى الهند التى تضمنت أن الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين أبلغه بجلاء القوات العسكرية التركية من جزيرة "الزخنونية" ولم يعد هناك جند عثمانيون فى الجزيرة(١٥) .

وكان جلاء الأتراك من جزيرة الزخنونية كسب لوجهة النظر البريطانية التى كسبت هذه الجولة فى صراعها على النفوذ مع الدولة العثمانية فى الخليج العربى وهى فى نفس الوقت كسب لقطر إذ فى هذا الجلاء اعتراف ضمنى من جانب الأتراك بوجهة النظر القائلة بأن جزيرة الزخنونية جزء من قطر التى يحكمها آل ثانى .

ولكن هل ينتهى الصراع العثمانى البريطانى فى الخليج العربى ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تبدأ من اقتناع الطرفين بضرورة التوصل إلى اتفاق لتحديد مناطق النفوذ السياسى لكل منهما فى الخليج منعا للتصادم ، ومع هذا الاقتناع كانت هناك تصريحات وإجراءات اعتبرت عراقيل فى سبيل التفاهم ، من ذلك ما صرح به اللورد هاردنج الحاكم العام البريطانى للهند من أن وجود العثمانيين فى الخليج أشد خطورة من روسيا أو فرنسا لأن لهم - العثمانيين - تأثير على بعض الحكام العرب تحت ستار الجامعة الإسلامية ، ولذلك ذهب إلى المطالبة بأسقاط سيادتهم عن الكويت(١٦) .

وفى نفس الوقت الذى جرت فيه المفاوضات بين بريطانيا والدولة العثمانية والتى استمرت سنتين (١٩١١-١٩١٣م) فقد ظهرت مواقف تفاهم ومواقف تصادم ، إذ بينما تساهل العثمانيون فى التنازل عن قطر وعن البحرين ، وموافقة بريطانيا على بقاء الكويت تحت السيادة العثمانية التى تمتد حتى ميناء العقير بالاحساء ولاتمتد أبعد منه ، وحتى بعد توقيع الاتفاقية فى ٢٩ مايو ١٩١٣م سعت تركيا إلى التمسك باحتلال شبه جزيرة قطر خلال شهر يونيو ١٩١٣م رغم مانصت عليه الاتفاقية من إقرار تركيا بالتخلى عن قطر .

وتفصيل ذلك أن السفير البريطانى فى استانبول بعث إلى السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية فى ١٦ يونيو ١٩١٣م بأن السلطات المسئولة فى البصرة قد أبلغت السلطات العسكرية فى بغداد بأنهم أرسلوا إلى قطر ٧٥ جنديا على رأسهم ضابط تركى واحد يستقلون سفينة تجارية عربية تسمى "بدر"(١٧) .

وعندما أبلغت الحكومة البريطانية حكومة الهند لمتابعة موضوع نزول القوات التركية التى خرجت من البصرة إلى قطر ، ردت حكومة الهند على وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٤ يونيو ١٩١٣م ، بأن هذا الإجراء التركى مثير للاضطراب ويدعو إلى القلق ومن ثم فلا يمكن احتماله(١٨) . لأنه فى رأى تلك الحكومة يخالف ماتعهدت به الدولة العثمانية فى الاتفاقية التى وقعتها مع بريطانيا قبل أقل من شهر واحد .

ولعل هذه العقبات هى التى - إلى جانب عوامل أخرى - كانت سببا فى عدم التصديق على المعاهدة العثمانية البريطانية رغم التوقيع عليها من ممثلى الطرفين وما يهمنا هنا هو مناقشة مانصت عليه تلك الاتفاقية من بنود .

وقد شهد شهرا أبريل ومايو ١٩١٣م مواقف حاسمة فى المفاوضات العثمانية البريطانية حتى تم التوقيع على الاتفاقية بين الطرفين فى آخر شهر مايو لأن المفاوضات تناولت عديدا من موضوعات الخلاف بين البلدين منها مسألة الرسوم الجمركية ، وخط حديد بغداد ، ومناطق النفوذ فى الخليج العربى ، ومسألة شط العرب(١٩) .

وفى هذا المقام بعثت حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٧ أبريل ١٩١٣م برسالة تعبر عن رأى حكومة الهند بشأن مشروع الاتفاق الجارى إعداده بين الحكومتين البريطانية والتركية وخاصة فيما يتعلق بتمسك العثمانيين بجزيرة الزخنونية . إذ ترى حكومة الهند أنه على الرغم من الخوف من أن اعتراف بريطانيا بالسيادة التركية على جزيرة الزخنونية

والساحل - ساحل الاحساء - الواقع بين "العقير" ونقطة تواجه تلك الجزيرة قد يؤدى إلى بعض الخلاف أو الاحتكاك فى المستقبل بين البريطانيين والأتراك ، فإن حكومة الهند على استعداد للموافقة على مشروع الاتفاق الانجليزى التركى بما احتواه من البند المشار إليه بخصوص جزيرة الزخنونية وفى إطار الشروط التى عرضتها حكومة الهند والتى وافقت عليها جميعا الحكومة التركية(٢٠) .

وقد تضمنت مذكرة حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية عدة ملاحق كان الملحق الأول عبارة عن برقية من الماركيز كرو Crewe المفاوض البريطانى موجهة إلى حكومة الهند البريطانية تفيد أنه بالنسبة لقطر فى مجال المفاوضات التركية البريطانية فسوف تبقى مستقلة وذات كيان سياسى ولن تتبع البحرين ، وذلك فى إطار ماعبرت عنه الحكومة التركية من رغبتها فى الجلاء الكامل من شبه جزيرة قطر . ويأمل الأترك أن توافق بريطانيا على بقاء سيادتهم على ساحل الأحساء بحيث تمتد من الشمال حتى نقطة فى الجنوب تواجه جزيرة الزخنونية الراغبين فى إخضاعها أيضا لسيطرتهم(٢١) .

واحتوى الملحق الثانى على شروط حكومة الهند لإقرار اتفاق مع تركيا على الأسس السابق الإشارة إليها - وأعنى انسحابها من قطر والاعتراف باستقلالها تحت حكم آل ثانى ، وعدم تبعية قطر للبحرين ، فى مقابل امتداد النفوذ التركى حتى جزيرة الزخنونية ونقطة على ساحل الأحساء تواجهها - وأن حكومة الهند ترى الموافقة على الاتفاقية إذا وافق الأتراك على شروط حكومة الهند وهى :

١- بخصوص استقلال قطر ، فيجب أن تتخلى تركيا تماما عن كل ادعاءاتها السابقة بالسيادة على شبه الجزيرة القطرية ، فى الوقت الذى تعترف فيه تركيا بأن لبريطانيا الحرية فى أن تدخل مع شعب قطر فى اتفاقيات تتعلق بمسألة تجارة الأسلحة أو تأمين السلم البحرى .

٢- أنه بالنسبة لمطالب حاكم البحرين بجزيرة الزخنونية فيمكن تخليه عنها بتقدير تعويض مادى محدود له .

٣- كفالة السماح باستمرار إقامة بعض رجال القبائل من البحرين على جزيرة الزخنونية كالعادة من أجل صيد الأسماك خلال شهور الشتاء ، وأنهم لن يخضعوا لأية مضايقات أو تفرض عليهم أية ضرائب من أى شكل .

٤- بقاء جزيرتى «لبينات السفلية» و«لبينات العالية» فى حوزة حاكم البحرين(٢٢) .

وحدد الملحق الثالث مبلغ التعويض الذى يقترح لحاكم البحرين فى مقابل تنازله عن مطالبته بجزيرة الزخنونية ، إذ أجاب المقيم البريطانى العام فى الخليج بأنه تم اقتراح تعويض لحاكم البحرين مبلغ (١٠٠٠) ألف جنيه ، وأنه لكى يكون الاقتراح مقبولا تماما من حاكم البحرين فى نظير رفع يده عن مطلبه بجزيرة الزخنونية لصالح الأتراك ، فإن على الأتراك بدورهم تقديم هدية مناسبة من جانبهم إلى حاكم البحرين لإنهاء كل ادعاءاته ، وهذه الهدية لن تتجاوز المبلغ المقترح عاليه كتعويض[٢٣] .

وأخيرا تم الاتفاق على تسوية شاملة للمشكلات التى تعترض سبيل العلاقات التركية البريطانية ، حيث وقع كل من إبراهيم حقى باشا وزير خارجية الدولة العثمانية والسير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية اتفاقيات هذه التسوية وهى تشمل على ما يلى :

١- إعلان عام تمهيدى لمشروع المعاهدة[٢٤] .

٢- مشروع اتفاق يتعلق بخط حديدى فى آسيا الصغرى[٢٥] ويتكون من ١٢ مادة .

٣- مشروع اتفاق يتعلق بالخليج «الفارسى» وهو يتعلق بكل من الكويت وقطر والبحرين وأمور الخليج[٢٦] وتشكيل لجنة لتعيين الحدود .

كما احتوى على أربعة ملاحق تتعلق باتفاقات بريطانية كويتية لأعوام ١٨٩٩م و١٩٠٠م و١٩٠٤م ورسالة السير إدوارد جراى إلى توفيق باشا رئيس وزراء تركيا فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٣م .

٤- مشروع اتفاق يتعلق بتشكيل لجنة من أجل تحسين الملاحة فى شط العرب وهو يحتوى على ٢١ مادة وله ملحق[٢٧] .

وبالنسبة لقطر فقد نصت المادة رقم (١٠) والمادة (١١) من مشروع الاتفاق البريطانى العثمانى بشأن الخليج على إقرار مستقبل قطر على النحو التالى :

نصت المادة رقم (١٠) على أن تتنازل الدولة العثمانية تنازلا نهائيا عن كل ادعاء لها بالسيادة على شبه جزيرة قطر ، على أن يتولى حكم شبه الجزيرة آل ثانى حكما وراثيا ، وتعهدت الحكومة البريطانية بمنع حاكم البحرين من محاولة ضم قطر إلى سلطته .

كما نصت المادة رقم (١١) من الاتفاق المذكور على السماح لأهل البحرين بالنزول إلى جزيرة الزخنونية من أجل صيد اللؤلؤ ، علما بأن تلك الجزيرة صارت جزءا من الأحساء التركى .

وإزاء اتجاه الأمير عبد العزيز بن سعود بأنظاره إلى قطر بعد استيلائه على الأحساء قبل توقيع الاتفاق العثماني البريطاني بحوالى شهرين ، فقد اتخذت السلطات البريطانية موقفا محذرا بعدم اتخاذ أى موقف يغير الوضع القائم ، أو خلق أى اضطراب بين الإمارات العربية التى يدخل حكامها فى اتفاقات مع الحكومة البريطانية ، بما فيها إمارة قطر المستقلة تحت حكم المرحوم الشيخ قاسم آل ثاني وأبناؤه من بعده ، والتى تم الاعتراف بها من جانب كل من الحكومتين البريطانية والعثمانية ، وأن الحكومة البريطانية حريصة على استمرار علاقات الصداقة التى لها جذور بعيدة فى الماضى(٢٨) .

توفى الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى فى ١٧ يوليو ١٩١٣م الموافق لعام ١٣٣١هـ .(٢٩) فخلفه فى حكم قطر ابنه الشيخ عبد الله ، وجاء ذلك فى ظل المعاهدة العثمانية البريطانية ، وفى ظل علاقات حسنة بين آل ثانى وآل سعود خاصة عندما تعهد الأمير عبد العزيز بن سعود أمام المندوبين البريطانيين ، والمعتمد البريطانى فى الكويت ، والمعتمد البريطانى فى البحرين بعدم الاعتداء على قطر(٣٠) .

وتحقيقا للاتفاقية البريطانية العثمانية والخاصة بانسحاب تركيا من قطر ، أظهر الأمير عبد العزيز آل سعود اهتماما بموضوع جلاء الأتراك عن قطر ومن ثم سعى لمقابلة المسئولين البريطانيين لبحث مستقبل قطر وبقية مناطق الخليج العربى التى سيجلو عنها العثمانيون ، وقد أبدت حكومة الهند رغبتها الملحة فى ضمان جلاء سريع للقوات التركية من قطر ، ولكن طالما أنه لم يتم التصديق على الاتفاقية العثمانية البريطانية ، فانه من الصعب ممارسة ضغط على الحكومة التركية لكى تسرع فى الجلاء ، وإن أبدت الحكومة البريطانية تفاؤلا بأن التصديق على تلك الاتفاقية لن يتأخر طويلا (٣١) .

وأثار المقيم العام السياسى البريطانى فى الخليج العربى موضوع اللقاء الذى طلب تدبيره معه الأمير عبد العزيز بن سعود برسالة منه فى ٢٧ سبتمبر تشير إلى أن الأمير سيكون على استعداد لمقابلة المقيم العام البريطانى فى الأسبوع الثانى من شهر نوفمبر ، وأنه تعهد بعدم مناقشة أية موضوعات أو يتخذ موقفا يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية . وفى هذا المقام فقد ألح المقيم العام على حكومته لكى تمارس ضغطا على الحكومة التركية لكى تجلى قواتها العسكرية عن الأرض القطرية وأنه يجب عدم الاعتماد على حسن نية السلطات العثمانية بالبصرة بخصوص جلاء الأتراك عن شبه جزيرة قطر ، وأنه إذا لم تنسحب الحامية العثمانية من قطر قبل اللقاء المقترح بين كل من الأمير عبد العزيز بن سعود والمقيم العام

البريطانى فى الخليج فسوف تكون الأمور فى غاية الحرج والصعوبة سواء للمقيم السياسى البريطانى أو للشيخ عبد الله بن قاسم آل ثانى(٣٢) .

وقامت الحرب العالمية الأولى فى صيف ١٩١٤م وكانت القوات التركية ماتزال موجودة على الأرض القطرية . وكان عدد هذه القوات ٢٧٥ جنديا وضابطا ، ولم يكن بوسع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثانى طرد الحامية التركية دون مساعدة قوية من بريطانيا بدون إراقة الدماء ، وكانت أحوال هذه القوات سيئة ، ومن ثم انتهزت بريطانيا الفرصة وأرسلت قوة عسكرية بحرية بريطانية لإجلاء الحامية التركية عن قطر ، وذلك فى ١٩ أغسطس ١٩١٥م طلبت بريطانيا من الشيخ عبد الله إقناعهم فسلموا ورحلوا إلى البحرين على سفينة حربية بريطانية ، وقامت بريطانيا بعد ذلك بمصادرة أسلحتهم وذخائرهم الموجودة فى القلعة المحصنة بالدوحة وأسدل الستار على آخر وجود تركى فى قطر وفى كل مشيخات الخليج العربى .

الصراع فى منطقة الهلال الخصيب :

ظلت السلطنة العثمانية تحكم منطقة الهلال الخصيب حتى الحرب العالمية الأولى . ومنطقة الهلال الخصيب تضم العراق وبلاد الشام ، وانطلاقا من اهتمام بريطانيا بمنطقة الخليج العربى طريق الهند جاء اهتمام بريطانيا بالعراق والشام ، ولذلك وجدنا القوات البريطانية تتمركز فى البصرة لطرد الأتراك العثمانيين من كل العراق بسبب اشتراك تركيا فى المعارك إلى جانب ألمانيا .

وقد احتلت القوات البريطانية جزيرة البحرين واتخذتها قاعدة عسكرية للحملة ضد العراق، وفى اليوم التالى (٢٤ أكتوبر ١٩١٤م) لدخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا نزلت القوات العسكرية البريطانية إلى البر عند شبه جزيرة الفاو حيث يصب شط العرب فى الخليج . وقد توالت الإمدادات من الهند لتدعيم الحملة العسكرية البريطانية حتى استطاعت الحملة احتلال مدينة البصرة فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٤م .

واستمر تقدم الحملة العسكرية البريطانية فاحتلت "القرنة" حيث يلتقى نهر دجلة بنهر الفرات فى ٩ ديسمبر ١٩١٤م ، ثم استمرت فى تقدمها حتى هزمت القوات التركية "العثمانية" فى "الشعيبة" فى ٢٢ أبريل ١٩١٥م ، واحتلت كوت العمارة فى أوائل شهر يونيو ١٩١٥م . كما احتلت "الناصرية" فى ٢٥ يوليو ١٩١٥م . وباحتلال هذه المدن تحقق هدف حكومة الهند المباشر من وراء الحملة العسكرية ألا وهو احتلال ولاية البصرة وحماية آبار النفط وأنابيبه ومصافيه(٣٣) .

ولكن التقدم البريطانى فى الأراضى العراقية ما لبث أن منى بهزيمة منكرة على يد القوات التركية التى كانت تحت قيادة ضابط ألمانى عند كوت العمارة ، واضطر الجيش البريطانى إلى الاستسلام للأتراك فى ٢٩ أبريل ١٩١٦م ، وقد خسر البريطانيون قوتهم البالغة حوالى ١٣ ألف رجل ، ولم يستطيعوا التقدم مرة أخرى استرجاع كوت العمارة إلا فى نهاية عام ١٩١٦م حين استطاع الجيش البريطانى من إخراج العثمانيين منها ، واستمر زحفهم حتى دخلوا بغداد فى ١١ مارس ١٩١٧م بقيادة الجنرال «مود» الذى أعلن للعراقيين قائلا : إننا لم ندخل بلادكم أعداء فاتحين وإنما دخلناها محررين(٣٤) .

استمرت القوات البريطانية فى زحفها من بغداد باتجاه شمال العراق ، بقيادة الجنرال "مود" فاحتلت "الرمادى" فى أواخر شهر سبتمبر ١٩١٧م ، ثم توفى الجنرال "مود" ليخلفه فى قيادة القوات البريطانية بالعراق الجنرال "مارشال" الذى واصل الزحف فاحتل "كركوك" فى ٧ مايو ١٩١٨م ، ثم تقدم إلى الموصل فاحتلها يوم ٧ نوفمبر عام ١٩١٨ بعد أسبوع من عقد الهدنة مع تركيا .

ومن الملاحظ أنه مع استياء العراقيين من سياسة التتريك التى اتبعتها حكومة الاتحاد والترقى العثمانية ، هذا الاستياء الذى أظهره العراقيون بالاشتراك فى الجمعيات الداعية للقومية العربية ، إلا أن العراقيين لم يشتركوا مع القوات البريطانية فى الحرب ضد القوات التركية ، ولعل ذلك كان راجعا إلى تخوف العراقيين من السيطرة البريطانية على بلادهم بعد انتهاء الوجود التركى فى بلادهم وهو أمر أثبتت الأحداث صدقه ، لأن اتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦م واتفاق سان ريمو عام ١٩٢٠م وضع العراق تحت الانتداب البريطانى .

وبالنسبة لبلاد الشام فإن دخول تركيا الحرب إلى جانب دول الوسط (النمسا وألمانيا) كان مثار أخطار أحاطت ببريطانيا بوجه خاص ، بحيث يمكن القول أن بريطانيا كانت أكثر الدول تأثرا بهذا التطور الحربى الذى طرأ على المعسكرين المتحاربين ، فإن سيطرة تركيا على بلاد الشام وهى دهليز مصر الحربى جعلتها تهدد بريطانيا تهديدا مباشرا فى منطقة قناة السويس أولا وفى مصر ثانيا . كما كانت سيطرة تركيا على العراق أتاح لها تهديد بريطانيا ومصالحها فى منطقة الخليج وخاصة آبار البترول فى إيران والتى تستغلها الشركة الإنجليزية الإيرانية(٣٥).

ولذلك قامت السياسة البريطانية على شن حرب ضد الأتراك لطردهم من بلاد الشام وقد استطاعت الحملة البريطانية التى خرجت من مصر هزيمة القوات التركية التى حاولت غزو مصر

وطردهم خلال النصف الثانى من عام ١٩١٦م من صحراء سيناء ، ومدت خطا حديديا وأنابيب مياه عبر الصحراء ، وبذلك حلت المشكلة التى تواجهها الحملة . التى عهدت قيادتها إلى الجنرال Allenby "أللنبى" والذى نجح فى الاستيلاء على "بير سبع" فى ٣١ أكتوبر عام ١٩١٧ من الأتراك ، ثم سقطت غزة فى يد البريطانيين فى ٧ نوفمبر ، ويافا فى ١٦ نوفمبر والقدس فى ٩ ديسمبر من نفس العام ١٩١٧م ، ودخلها "أللنبى" يوم ١١ ديسمبر يرافقه مندوب فرنسى وآخر بريطانى وكذلك الكولونيل "لورانس" الذى كان قد حضر إلى مقر القائد العام (أللنبى) ليقدم تقريرا عن تقدم العمليات الحربية تحت إمرة الأمير فيصل بن الحسين قبل سقوط القدس مباشرة(٣٦) .

لم يكن هدف "أللنبى" والسياسة البريطانية مجرد إلحاق هزيمة بالأتراك فى بعض المواقع ببلاد الشام ، إنما كان الهدف هو إخراج تركيا من بلاد الشام ومن الحرب بحيث يتحقق تنفيذ اتفاق "سايكس بيكو" فيرث البريطانيون والفرنسيون السيطرة على بلاد الشام بعد إخراج الأتراك منها . وهذا ما يشير إليه دخول "أللنبى" مدينة القدس ويرفقته مندوب فرنسى وآخر إيطالى .

ولم يتوقف زحف "أللنبى" عند مدينة القدس ، بل واصل تقدمه بمساعدة القوات العربية بقيادة الأمير فيصل بن الحسين من ناحية والأسطول البريطانى أمام سواحل بلاد الشام من ناحية أخرى . ومن ثم دخلت مجموعة من القوات البريطانية دمشق يوم ١ أكتوبر عام ١٩١٨م والجيش العربى الذى تسلم وحده أمر إدارة المدينة ، ومنذ الخامس من أكتوبر أقام فيصل فى دمشق حكومة عربية عسكرية للشام بموافقة الجنرال "أللنبى" الذى أبلغ حكومته بذلك فى اليوم التالى(٣٧) .

وقد شجع تقدم القوات العربية ضد الأتراك على تخلى العرب عن مراكزهم فى الجيش التركى ، كما أخذت القبائل فى الشام تنضم إلى القوات العربية وتؤازرها فى العمل ضد الأتراك مما جعل الأتراك يشعرون بأنهم يحاربون فى أرض معادية ، كما كان النشاط العسكرى للقوات العربية مسئولا عن شغل نحو ٦٥ ألفا من القوات التركية . ومن ثم نجح البريطانيون والفرنسيون فى إخراج الأتراك من بقية بلاد الشام ليتم تقسيم بلاد الشام بين بريطانيا وفرنسا طبقا لاتفاق "سايكس بيكو" .

فقد تقدم الإنجليز بعد دمشق حتى احتلوا مدن بيروت وطرابلس وحمص وحلب وأخيرا أعلنت الهدنة بين تركيا وانجلترا ، وجرى التوقيع على شروط الهدنة على ظهر البارجة

البريطانية "أجا ممنون" ، وبها استسلمت الدولة التركية وتمت تصفية الإدارة التركية فى البلاد العربية ، منذ ذلك الوقت لتحل محلها إدارة أوروبية انجليزية فرنسية (٣٨) .

الصراع فى مصر :

تمثل الصراع البريطانى العثمانى فى مصر فى الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢م ذلك الاحتلال الذى رفضته الدولة العثمانية واستمرت تطالب بجلاء القوات البريطانية عن مصر لتعود مصر ولاية عثمانية خاضعة للسلطنة فى استانبول ، ولكن بريطانيا كانت تعلن أن احتلالها لمصر مؤقت وأن السيادة العثمانية على مصر قائمة ولم تمس بدليل استمرار علامات السيادة قائمة كتعيين الخديوى وإرسال الأموال إلى استانبول والدعاء للسلطان العثمانى خليفة المسلمين على منابر المساجد فى مصر .

وفى أوائل القرن العشرين أنشأ السلطان العثمانى عبد الحميد مدينة "بير السبع" بين غزة وبحيرة لوط فى جنوب فلسطين ، وكانت قاعدة استراتيجية عثمانية تشرف على شبه جزيرة سيناء والجزيرة العربية وطريق الحجاز ومصر ، وكان من شأنها أيضا مراقبة الإنجليز الذين كانوا يحتلون مصر ، وتشكل هذه القاعدة العثمانية الاستراتيجية واحدة من بدايات مسألة العقبة وطابا(٣٩) .

وكانت انجلترا تهدف إلى السيطرة على المدخل الشمالى الشرقى للبحر الأحمر وتدخل فيه إلى داخل الجزيرة العربية ولذلك سعت إلى إجلاء القوة العثمانية من العقبة وطابا والتى كان على رأسها الأميرالاى رشدى بك فقدمت انجلترا إنذارا للسلطان عبد الحميد الثانى بأن القوات البريطانية سوف تحتل العقبة وطابا خلال عشرة أيام إذا لم يتم جلاء القوات التركية . ونتيجة لتأزم الموقع اجتمع ضباط عثمانيون ومصريون فى أول أكتوبر ١٩٠٦م وخططوا للحدود الشرقية لمصر مع فلسطين بحيث أصبحت طابا مصرية ، وبذلك انتهت مشكلة الحدود المصرية كعامل من عوامل الصراع بين تركيا وبريطانيا .

وقد عاشت مصر منذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢م وحتى عام ١٩١٤م عهدا من الحماية المقنعة غير المعلنة ، وظلت انجلترا تعد بالجلاء عن مصر دون أن تتحقق هذه الوعود ، فلما نشبت الحرب العالمية الأولى فى يوليو / أغسطس ١٩١٤م توفرت العوامل التى انتهت بانجلترا إلى إصدار قرار فرض الحماية البريطانية على مصر وإنهاء السيادة التركية عليها ، وقطع كل صلة بين مصر وتركيا .

أول هذه العوامل تمثل فى موقف الحياد من الحرب الذى يمكن أن تقفه مصر فى هذه الحرب . ذلك أن الحكومة البريطانية خشيت أن تتخذ مصر موقف الحياد الرسمى فى الحرب فمارست ضغطا على الحكومة المصرية لمنعها من اتخاذ مثل هذا الموقف ، لأن اتخاذ مصر موقف الحياد الرسمى من العمليات العسكرية يغلق الباب أمام حصول انجلترا على مساعدات عسكرية مصرية للقوات البريطانية المحاربة ، ومن ثم تضطر الحكومة البريطانية إلى إرغام بلد محايد على اتخاذ إجراءات حربية لم يكن هناك مناص من اتخاذها[٤٠] .

وضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية لكى تمتنع الأخيرة عن إعلان قرار الحياد الرسمى ، وكانت نتيجة الضغط البريطانى القرار الذى أصدره مجلس الوزراء المصرى فى ٥ أغسطس ١٩١٤م بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى ، وجاء فى ديباجة القرار مانصه : بما أنه قد قضى لسوء الحظ باعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندة والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند ، وبين إمبراطور ألمانيا . ونظرا لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضرورى نظرا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذه الهجوم على القطر المصرى ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات الآتية . فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢هـ الموافق ٥ أغسطس سنة ١٩١٤م تحت رياسة عطوفتلو أفندم القائم مقام الخديوى (حسين رشدى باشا) قد قرر ما يأتى[٤١] .

وقد جاء فى قرار مجلس النظار منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألمانى ، وحظر التصدير إلى ألمانيا ، وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانىء المصرية ، واعتبار السفن الألمانية الراسية فى الثغور المصرية سفنا معادية ، وحجزها فى تلك الثغور . وفى يوم ١٣ أغسطس أصدر مجلس النظار قرارا بأن ينسحب هذا القرار على النمسا والمجر أيضا[٤٢].

وواضح من ديباجة القرار وجود ضغط بريطانى لاتخاذ هذا القرار ، فعبارة "وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية" تدل على هذا الضغط ، كما أنها أبعدت مصر عن فكرة الحياد التى حاولت الحكومة المصرية إعلانها منذ بداية الحرب ، وجعلت مصر تأخذ الموقف البريطانى فى هذه الحرب ضد دول وسط أوروبا المعادية لبريطانيا .

وثانى العوامل التى دفعت بريطانيا لإعلان الحماية على مصر مسألة السيادة العثمانية على مصر ومدى سريانها عندما تزايد احتمال دخول تركيا الحرب ضد انجلترا ، ذلك أن مصر كما هو معروف تخضع - حتى مع وجود جيش الاحتلال - من الناحية القانونية والدولية للسيادة العثمانية ، وكان معنى وقوع الحرب بين انجلترا وتركيا أن تصبح مصر فى حالة حرب مع انجلترا أى يصبح من حق المصريين مهاجمة قوات الاحتلال البريطانية ، وبالنسبة للإنجليز فانهم سيعمدون إلى ضم مصر إلى الإمبراطورية بحق الفتح . ولما كانت النتيجة فى كلتا الحالتين وقوع الأضطراب فى مصر فى وقت دقيق بالنسبة لمصر وانجلترا ، فقد كان ذلك ما أنشأ الحاجة فى أعين المصريين والإنجليز على السواء إلى اتخاذ إجراء ما لتصحيح الوضع الشاذ لمصر بين انجلترا وتركيا .(٤٣) وكان هذا الإجراء هو إعلان الحماية البريطانية على مصر، وقطع كل صلة بين مصر وتركيا .

وثالث تلك العوامل مطالبة المصريين بالاستقلال فى مواجهة الوضع الشاذ الذى تعيشه مصر بين انجلترا التى تحتل قواتها مصر وتركيا المعادية لانجلترا ، وضغط المصريون على فكرة أن حصول مصر على استقلالها سيمكنها من دخول الحرب فى أى ميدان من ميادين القتال إلى جانب الحلفاء ، ولم تكن انجلترا على استعداد للاستجابة للمطالب المصرية ، ومن ثم فكرت فى إنهاء السيادة العثمانية وإعلان الحماية البريطانية على مصر مستغلة فرصة نشوب الحرب وانضمام تركيا إلى جانب دول الوسط المعادية للحلفاء .

وعندما تأكد المصريون أن انجلترا عازمة على فرض الحماية على مصر حاولوا الحصول على بعض المكاسب ، فأثار كل من حسين رشدى باشا وعدلي يكن باشا أمام السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى تمسك المصريين بالاستقلال الذاتى كحد أدنى ، وأنهما قد يستقيلان إذا رفض هذا المطلب من جانب انجلترا ، كما أن الأمير حسين كامل هدد برفض عرش مصر بدلا من الخديوى عباس الثانى الموجود بالآستانة آنذاك ، بدون منح مصر أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى (٤٤) .

ومن ثم لجأت السلطات البريطانية إلى سياسة المراحل أى عدم فرض الحماية دفعة واحدة بل لجأت أولا : وبناء على اقتراح المستر تشيتهام Cheetham نائب القنصل العام البريطانى فى مصر - فى أول نوفمبر إرجاء إعلان الحماية البريطانية مؤقتا حتى يتحسن الموقف ، على أن تفرض الأحكام العرفية(٤٥) . ومن ثم صدر إعلان الأحكام العرفية يوم ٢ نوفمبر بعد أن استجابت السلطات البريطانية لطلبات حسين رشدى باشا بأن تبقى السلطات المدنية من

اختصاص النظار وتتحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسئولية ما تتخذه من إجراءات كريهة فى ظل الأحكام العرفية ، وأن تتعهد بريطانيا فى منشور إعلان الحرب على تركيا بأن على عاتقها جميع أعباء الحرب دون أن تطلب أى مساعدة من الشعب المصرى سوى الامتناع عن مساعدة الأعداء .

وعندما أعلنت تركيا الحرب ضد الحلفاء فى ٥ نوفمبر أعلن الجنرال مكسويل القائد العام للقوات البريطانية فى مصر أنه من ذلك اليوم صارت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب، ثم أعلن فى منشور آخر بتاريخ ٧ نوفمبر سريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أغسطس على تركيا ، ولكن انجلترا لم تقف عند هذا الحد ، بل سارت فى طريقها إلى فرض الحماية ، إذ أن ديباجة إعلان الحرب على تركيا قد تضمنت فقرة تعتبر مقدمة عملية لإعلان الحماية على مصر ، إذ ما معنى أن تكون كلمات هذه الفقرة على النحو الآتى : "تتحمل بريطانيا العظمى كامل المسئولية عن الدفاع عن مصر ضد العدوان" غير أن بريطانيا تحمى مصر أو قل أعطت نفسها حق حماية مصر أى بمعنى أنها فرضت حمايتها على مصر دون أن تطلب الأخيرة منها ذلك .

ومن ثم لانستغرب أن تعلن انجلترا رسميا وعلنا فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤م «وضع مصر تحت حماية بريطانيا العظمى» بحجة وجود حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، وعلى هذا - كما جاء فى الإعلان - وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالة ملك بريطانيا العظمى وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها .

ويقينى أنه لو كانت انجلترا جادة فى قولها بحماية مصر وأهل مصر ومصالح مصر لاعترفت باستقلال مصر عن تركيا بعد أن أزالت - أى انجلترا - السيادة التركية عن مصر . كما أن لنا أن نتساءل عن ماهية العلاقة بين موقف تركيا فى الحرب بإعلان الحماية البريطانية على مصر[٤٦] .

ويعلق شيرول Chirol على فرض الحماية البريطانية على مصر بقوله : لقد شعرنا أثناء الحرب العالمية الأولى بضرورة تحويل الحماية المقنعة - التى كانت قائمة بالفعل منذ الاحتلال البريطانى لمصر - إلى حماية معلنة[٤٧] .

وتنفيذا للمخطط الاستعمارى لجأت بريطانيا فى اليوم التالى لإعلان الحماية على مصر إلى خلع الخديوى عباس حلمى الثانى ، واختيار الأمير حسين كامل سلطانا - لا خديويا -

ليجلس على عرش مصر التى صارت سلطنة لا خديوية باعتباره أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على ، الذى قبل المنصب الذى عرضه عليه المسئولون البريطانيون وهذا له مغزاه السياسى والقانونى المتمثل فى قطع كل صلة بين مصر وتركيا : إلغاء لقب الخديوية التركى وعزل الخديوى عباس حلمى المعين بفرمان تركى ، وجعل مصر سلطنة ، وتعيين الدولة الحامية لحاكم مصر بلقب سلطان حتى يظل على ولاء لبريطانيا العظمى صاحبة قرار التعيين . وبالتالى تظل مصر خاضعة للبريطانيين .

وجاء فى التبليغ البريطانى للسلطان الجديد : أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم مهما كان مصدره. وهذا - فى رأيى - إحياء لما سبق أن صرحت به بريطانيا أثناء إعلان الحرب على تركيا من ناحية ، ومن ناحية أخرى عدم اعتبار المصريين بأنهم زملاء سلاح ساهموا فى المعارك الحربية إلى جانب قوات الاحتلال ، واعتبار المصريين - خطأ - فى نظر جنود الامبراطورية شعب لايستفيد فقط بل ويثرى على حساب تضحيات وآلام رجالنا(٤٨) ، وهذا الإنكار لدور مصر فى الحرب له مغزاه الذى يعنى إنكار مطالب الحركة الوطنية المصرية الداعية لإنهاء الحماية البريطانية وإعلان استقلال مصر بعد أن أدت مصر دورا مهما فى المعارك الحربية إلى جانب قوات الحفاء .

وجاءت هذه الإجراءات البريطانية المتتالية لتشل الحركة المصرية عن العمل وإن كانت مظاهر السخط قد بدت على المصريين الذين رأوا فى تنصيب السلطان حسين كامل على عرش مصر بخطاب وجه إليه من المعتمد البريطانى أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال ، وأدركوا أن السلطان الذى تعينه انجلترا لايمثل سيادة مصر بل يمثل سيادة الدولة الحامية(٤٩) ، كما استاء المصريون من تدفق القوات المسلحة الأجنبية على الأرض المصرية ، إلى جانب استياء جماهير الشعب المصرى من محاولات كسب السلطات البريطانية ولاء أعيان مصر ومثقفيها عن طريق منحهم البكوية والباشوية وألقاب أصحاب المعالى للوزراء وغير ذلك من مظاهر التعظيم .

الصراع فى الحجاز :

بدأ الصراع العثمانى البريطانى بالحجاز فى تأييد بريطانيا للثورة العربية التى أعلنها الشريف حسين بن على شريف مكة ضد الدولة العثمانية ، تلك الثورة التى أعلنت فى المدينة المنورة فى ٥ يونيو عام ١٩١٦م ، وذلك بعد أن فشل الاتفاق بين شريف مكة والأتراك على

تجنيد قوات من الحجاز للمساعدة فى غزو تركى لمصر . وكان جمال باشا قائد الغزو التركى قد طلب من شريف مكة باسم حكومة الأستانة تأليف كتائب من المتطوعين الحجازيين للاشتراك فى الحملة على مصر ، وقد وافق الشريف حسين وطلب أسلحة فأمده جمال باشا بعشرين ألف بندقية وعشرين ألف ليرة ذهبية وتقرر تعيين الأمير على بن الحسين قائدا على المتطوعين الحجازيين(٥٠) .

وكانت مطالب الشريف حسين تتمثل فى :

١- إعلان العفو التام عن المتهمين السياسيين من العرب .

٢- منح بلاد الشام حكما لا مركزيا .

٣- جعل إمارة مكة وراثية فى أولاد الشريف حسين .

وجاء رفض الدولة العثمانية لمطلب الشريف حسين هذه دافعا له لكى يعلن الثورة ضد الأتراك وينضم إلى انجلترا التى رحبت بذلك كل الترحيب ومن هنا حدث الصدام بين الأتراك من جهة وبين الإنجليز وقوات الثورة العربية من جهة أخرى . وكان الحسين بن على شريف مكة قد حدد مطالبه للإنجليز بإقامة مملكة عربية تضم الحجاز وبلاد الشام تحت حكمه هو وأبناؤه .

ورغم أن الإنجليز لم يعطوا الشريف حسين وعداً قاطعاً بإجابة مطالبه إلا أنه تعاون مع القوات البريطانية فأشعل الثورة فى الحجاز وهاجمت القوات العربية بقيادة الشريف حسين وأبنائه على وفيصل القوات التركية فى مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة بمساعدة بريطانيا . ثم تقدمت القوات العربية إلى الشام بقيادة كل من فيصل بن الحسين وأخيه عبد الله بن الحسين واشتبكت مع القوات التركية مساندة للهجوم الانجليزى على فلسطين . وتراجع الأتراك ونفذت قوات فيصل إلى مدينة "درعا" وقطعت طريق الرجوع على الأتراك ، وقضى سلاح الطيران الإنجليزى والفصائل العربية على القوات التركية المتناثرة المنسحبة إلى الشمال . وأسر الإنجليز ٧٢ ألف جندى تركى و٤ آلاف جندى ألمانى ، ودخلت قوات فيصل إلى دمشق بالاتفاق مع الإنجليز(٥١) .

ومن المهم هو إلقاء الضوء على جهود بريطانيا فى تأييد الثورة العربية ضد الأتراك فقد كلفت الحكومة البريطانية الجنرال ريجنالد ونجت R. Wingate الذى تم تعيينه فى نوفمبر ١٩١٦م مندوبا ساميا فى مصر ، وتولى مسئولية إرسال الأسلحة والرجال إلى الحجاز لمساعدة القوات العربية فى إخراج الأتراك منها أو استسلامهم للقوات العربية المدعومة برجال من مصر ومن الهند المسلمين مع بعض ضباط الاتصال البريطانيين .

وقد مرت العمليات العسكرية فى الحجاز والشام بين القوات العربية المدعومة بالبريطانيين وبين الأتراك بثلاث مراحل هى :

١- المرحلة الأولى وتبدأ من ٥ يونيو ١٩١٦م تاريخ بدء الثورة العربية حتى سقوط مدينة الوجه ، وفى هذه المرحلة لعبت الطائرات البريطانية دورا ولو كان متواضعا فى الضغط على الأتراك ، إلى جانب بعض القوات المسلمة .

٢- المرحلة الثانية وتبدأ من سقوط الوجه فى ٢٥ يناير عام ١٩١٧م حتى سقوط العقبة فى ٦ يوليو عام ١٩١٧م .

٣- المرحلة الثالثة وتبدأ من سقوط العقبة حتى إخراج الأتراك من الشام[٥٢] .

وخلال مراحل الثورة الثلاث قدمت بريطانيا مساعدات عسكرية للقوات العربية تمثلت فى بعض المستشارين البريطانيين وبعض القوات المسلمة من مصر ومن الهند ، كما ساهمت بريطانيا فى إنشاء الجيش العربى كجيش نظامى فى الحجاز وكان من بين ضباطه قادة عرب أمثال عزيز على المصرى ونورى السعيد ، وغيرهم ، الذين ساهموا فى إعداد قوة نظامية فى كل من "رابغ" و"ينبع" وتكونت القوة من خيالة ومشاة ومدفعية . وهذه القوات النظامية جميعا هى التى انبثق عنها الجيش الشمالى الذى اتجه إلى العقبة ومنها إلى الشام[٥٣] .

الصراع فى اليمن :

خضعت اليمن للحكم العثمانى منذ عام ١٥٨١م ولكن الخضوع لم يكن كاملا ولم يشمل كل بقاع اليمن ، ولم يعش طويلا بسبب موقف القبائل اليمنية المعادى للوجود العثمانى ، حتى استولى البريطانيون على عدن عام ١٨٣٩م وفرضوا حمايتهم على مشايخ الولايات جنوب اليمن ، وفى عام ١٨٤٩م أرسل الأتراك حملة إلى اليمن احتلت ميناء الحديدة وبعض مناطق تهامة ، وعززوها بحملة أخرى عام ١٨٧٢م وعينوا على اليمن واليا تركيا اتخذ من صنعاء مقرا لحكمه كما أسندوا معظم الوظائف الهامة إلى العثمانيين .

وخلال فترة الحكم العثمانى الأخيرة لليمن والتى امتدت من عام ١٨٤٩م إلى عام ١٩١٨م كان أئمة اليمن يعيشون فى داخل اليمن بعيدا عن السلطة العثمانية ، وكانوا عنصر مقاومة للوجود العثمانى فى اليمن ، حيث تعرضت صنعاء كثيرا لهجمات القبائل اليمنية وهجمات الأئمة الزيديون . وعندما تولى الإمامة يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين الملقب بالمتوكل

على الله عام ١٩٠٤م استمر يناوئ الوجود العثمانى بهدف إخراج الأتراك من الأرض اليمنية وإعلان استقلال اليمن ، وقد عقدت معاهدة للصلح بين الإمام يحيى وبين الوالى العثمانى أحمد عزت باشا عام ١٩١١م أقر الأتراك بموجبها حق الإمام فى تعيين حكام يمنيين فى البلاد التى يدين أهلها بعقائد الزيدية وأن يتقبل ما يرسله إليه أتباعه من الهدايا ، على أن يدفع عشر حاصلاته للحكومة فى صنعاء .

ونتيجة لاشتعال الحرب العالمية الأولى وقف الإمام يحيى موقف الحياد بين العثمانيين المتواجدين فى بلاده والبريطانيين الذين يحتلون أقاليم يعتقد أنها ملك لأجداده ، وكلا الطرفين متعادين ، حتى أن البريطانيين قاموا بضرب منطقة الشيخ سعيد على الساحل اليمنى قرب عدن بالقنابل من البحر ردا على تجمعات وتحصينات العثمانيين التى كانت تنطوى على تهديد مباشر لجزيرة "بريم" عند باب المندب . وكان رد الأتراك بمحاولة ضم سلطنة لحج بالجنوب إلى ممتلكاتهم وقد وقف لهم بالمرصاد سلطان لحج والسلطات البريطانية فى عدن(٥٤) .

ورغم مقاومة سلطان لحج والبريطانيين لمحاولات الأتراك الاستيلاء على سلطنة لحج ، فقد نجح الاتراك فى الاستيلاء على لحج فى شهر يوليو ١٩١٥م ، ثم تقدم الأتراك إلى حى الشيخ عثمان أحد أحياء مدينة عدن وأخلاها البريطانيون ولكنهم مالبثوا أن استعادوها فى ٢ يوليو ١٩١٥م ، وبعدها استمر موقف الأتراك غير مؤثر فى اليمن حتى أعلنت الهدنة عام ١٩١٨م.

وعندما أعلنت الهدنة بين الأطراف المتحاربة عام ١٩١٨م طلبت بريطانيا تسليم القوات التركية الموجودة باليمن بأسلحتها كاملة ، ولكن الوالى التركى آثر تسليم البلاد إلى أهلها وسلم للإمام يحيى أسلحة الجيش التركى ، وحاولت بريطانيا إرغام الإمام يحيى على تسليم الجنود الأتراك بأسلحتهم لبريطانيا تحت تهديد الأسطول البريطانى والذى ضرب ميناء الحديدة بمدافعه ، إلا أن الإمام رفض هذا التهديد حتى جاءته رسالة من الحكومة التركية باستانبول بتسليم القوات التركية للبريطانيين ، وبعدها انتقل الإمام يحيى إلى صنعاء حيث أقام بها واتخذها عاصمة للملكة تحت اسم المملكة المتوكلية اليمنية .

أثر الحرب العالمية الأولى على الوطن العربى :

نظراً لأهمية موقع الوطن العربى فى مشرقه ومغربه فقد كان ميدان صراع بين الطرفين المتحاربين : دول الوفاق بريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ودول

الوسط امبراطورية النمسا والمجر ، وألمانيا وتركيا من ناحية أخرى حيث يحدث التعارض فى المصالح بين الطرفين ، يحاول كل طرف الإستئثار بالنفوذ الأعلى فى المنطقة دون الطرف الأخر.

وكان للوجود العثمانى فى أقطار المشرق العربى حتى مصر مما يمكن أن يهدد المصالح البريطانية المتمثلة فى قناة السويس والبحر الأحمر وعدن إلى الهند ، وفى العراق ومنطقة الخليج حيث حقول البترول والطريق إلى الهند درة التاج البريطانى ، فقد كانت مصر تخضع للسيادة العثمانية ، وكانت تركيا تملك شبه جزيرة الفاو على الضفة اليسرى لشط العرب ، وتسيطر تركيا على ساحل الأحساء وجنوب جزر البحرين .

كما أن البحر الأحمر بسواحله الطويلة ، يوفر لتركيا وحليفتها ألمانيا قواعد يمكن استخدامها فى الأعمال البحرية ضد بريطانيا ، كما يمكن اتخاذها مركزا لبث الدعاة إلى مختلف الأقطار العربية الإسلامية المجاورة والتى تخضع لحكم الحلفاء أو بجوار ممتلكاتهم لنشر الدعوة إلى العصيان والتمرد على سلطة بريطانيا وغيرها من دول الوفاق ، فضلا عن أن اليمن - وكانت فيه وقتئذ حامية تركية من فرقتين - كان يستطيع أن يكون مصدر تهديد لعدن(٥٥) .

وتمثلت تأثيرات الحرب العالمية الأولى على أقطار الوطن العربى فيما يلى :

أولا : نشاط الألمان :

علقت ألمانيا أهمية على اشتراك تركيا فى الحرب إلى جانبها تتمثل فى تحقيق أهدافها فى المنطقة بمضايقة دول الوفاق بإغلاق مضيق البسفور والدردنيل فى وجه سفن هذه الدول وقطع الطريق البحرى بين عدن وقناة السويس ، وغزو القوقاز لشغل جانب كبير من قوات روسيا ، وإعلان الجهاد الإسلامى ضد دول الوفاق .

وحاول الألمان تحقيق أهدافهم هذه عن طريق التواجد فى الجيش التركى وفى الإدارات التركية المتعددة ، والعملاء الألمان فى بعض أقطار المنطقة ، إلى جانب الدعاية الألمانية الموجهة باللغة العربية ضد دول الوفاق .

ثانيا : الدعوة إلى الجهاد المقدس :

كان أخطر سلاح خشيته دول الوفاق أن تلجأ تركيا إلى إعلان الجهاد المقدس ضد هذه الدول بين مسلمى العالم ، لأن سلاح الحرب الدينية الذى تدعو إلى استخدامه أكبر دولة إسلامية ومقر الخلافة الإسلامية وهى تركيا ضد أعدائها وأعداء المسلمين الذين يرزحون تحت سيطرة

بريطانيا وفرنسا وروسيا ، ومصدر خشية دول الوفاق من دعوة الجهاد يأتى من إثارة مشاعر مسلمى الهند ضد اتفاقية عام ١٩٠٧م المعقودة بين بريطانيا وروسيا لتقسيم إيران مناطق نفوذ بينهما ، وعند هزيمة الأتراك فى حرب البلقان عام ١٩١٣م .

وبالفعل فانه بعد دخول تركيا الحرب أصدر السلطان العثمانى بوصفه خليفة المسلمين بيانا بتاريخ ٢٣ نوفمبر عام ١٩١٤م دعا فيه المسلمين فى كافة أنحاء الأرض إلى الجهاد ، وجاء فى البيان مانصه : الواجب بذل الوسع فى إنقاذ أى شعب من شعوب المسلمين . فكيف إذا ألب الكفار الظالمون بعدوانهم على مركز الخلافة وناصبوا خليفة الرسول ﷺ العدواة ، لا ريب أنه يفترض فى هذه الحالة فرض عين على كافة أهل الإيمان فى كل مكان أن يبادروا إلى نصرته والذب عن بيضة الإسلام بما يستطيعون من حول وقوة ..[٥٦] .

وقد كان لدعوة الجهاد هذه أثرها فى أقطار الوطن العربى وفى بقية الأقطار الإسلامية ، وعلى الرغم من أن الاستجابة لدعوة الجهاد اقتصرت على بعض الحركات الفردية المنعزلة وعمليات عسكرية محدودة لم تؤثر على المجرى العام للحرب ، إلا أن هذه الحركات أقلقت بال بريطانيا فترة من الوقت .

ثالثا : سوء الأحوال :

تحملت أقطار الوطن العربى أعباء كثيرة أثناء معارك الحرب العالمية الأولى كعمليات التدمير التى لحقت بالمدن والقرى من جراء المعارك العسكرية التى دارت بين الأتراك والبريطانيين ، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية بسبب انقطاع وصول السلع من أوروبا بسبب العمليات الحربية وبسبب مصادرة هذه السلع والمواد الغذائية المحلية لصالح القوات المحاربة ، هذا إلى جانب تجنيد الأهالى للإشتراك فى العمليات الحربية واستخدام دوابهم وأراضيهم وموانيهم ومطاراتهم لخدمة المجهود الحربى لأطراف القتال ، وتأثير كل ذلك على نشاط المواطنين العرب فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

هوامش الفصل الأول

(١) د. محمد حرب : مذكرات السلطان عبد الحميد ط٣ ١٩٩١ دمشق ص٢٣ .

(٢) د. محمد حرب : العثمانيون فى التاريخ والحضارة ، القاهرة ١٩٩٤ ص٣٩-٤٠ .

(٣) د. عبد العزيز نوار : الشعوب الإسلامية فى التاريخ الحديث ، القاهرة ص٢٠٨ .

(٤) د. محمد حرب : مذكرات السلطان عبد الحميد ص١٩-٢٠ .

(٥) د. محمد حرب : العثمانيون فى التاريخ والحضارة ، ص٤٠ .

(٦) د. على حسون : تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية بيروت ١٩٨٣ ص١٩٥

(٧) د. محمد حرب : المرجع السابق ص ٤١-٤٢ .

(٨) د. عبد العزيز نوار : المرجع السابق ص٢٠٩ .

(٩) د. على حسون : المرجع السابق ص٢١٤ .

(١٠) د. على حسون : المرجع السابق ص٢٣٨-٢٤٢ .

(١١) د. عبد العزيز نوار : المرجع السابق ص٢٠٩ .

(١٢) د. جمال زكريا : الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٩١٤-١٩٤٥) ص٣٢٤ .

(١٣) The F. O. 424, Confidential (9482). No, 27 Further correspondence respecting Affairs of Asiatic and Arabia, Piece No. 68 : Dir Gerad Lowther, to Sir Edward Grey, Constantinople, November 20, 1908 .

(١٤) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص٢٠١ .

(١٥) F. O. 424, No. 221 Further Correspondence rspecting the Affairs of Asiatic andA-rabia. Piece 97 : India Office to Foreign Office: 97 Government of India to Viscount Morley (Relegraphic), November 27, 1909. inclosure in No November 26, 1909 .

(١٦) د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى ص١٩٥ .

(١٧) F.O. 424, Confidential (10376) No, 238 Ibid. piece No. 387 : Sir Gerald Lowther to Sir Edward Grey. Constantinople, June 16, 1913, (Telegraphic). No. 281 .

(١٨) Ibid : India Office to Foreign Office. June 24, 1913, Piece No. 451 .

(١٩) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص١٩٤ - ١٩٥ .

(٢٠) Ibid : India Office to Foreign Office. No. 52 India Office, April 17, 1913 .

(٢١) Ibid : Enclosure I in No. 52 : The Marquess of Crewe to Government of India, India Office, April 7, 1913 .

(٢٢) Ibid : Inclosure 2 in No. 52 : Government of India to the Marquess of Crewe, April 14, 1913 .

(٢٣) Ibid : Inclosure 3 in No. 52 : Government of India to the Marquess of Crewe, April 15, 1913.

(٢٤) Ibid : Enclosure I in No. 144 : Draft Declaration .

(٢٥) Ibid : Enclosure 2 in No. 144 : Draft Convention Respecting Railways in Asia Minor .

(٢٦) Ibid : Enclosure 3 in no. 144 : Draft Convention Respecting The Persian Gulf, & c.

(٢٧) Ibid : Enclosure 3 in No. 144 : Draft Convention Respecting the Creation of Commission for impoving Navigation in the Chatt-el-Arab .

(٢٨) F. O. 424, 240 : Ibid : piece 39, India Office to Foreign Office India Office, October 15, 1913 . Enclosure 2 in No. 39 : Lieutenant-Colonel Sir P. Cox to Abdul Aziz - bin - Saud, Bushire, September 11 . 1913 .

(٢٩) د. عبد العزيز المنصور : التطور السياسى لقطر (١٨٦٨-١٩١٦م) ص٢٦ .

(٣٠) نفس المرجع السابق ص١٢٠ .

(٣١) Ibid : piece No. 76 : India Office to Foreign Office, India Office October 29, 1913 .

(٣٢) Ibid : Inclosure in No. 76 : Government of India to Marquess of Crewe, October 26, 1913 .

(٣٣) د. محمود صالح منسى : حركة اليقظة العربية فى الشرق العربى القاهرة ١٩٧٣م ص٣٥٤ .

(٣٤) العراق فى التاريخ ، تأليف مجموعة من الأساتذة العراقيين ، بغداد ١٩٨٣ ص٦٦٣-٦٦٤ .

(٣٥) د. حسن صبرى الخولى : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين مجلد ١ القاهرة ١٩٧٣ ص١٢٣ .

(٣٦) د. محمود صالح منسى : المرجع السابق ص٣٥٦-٣٥٨ .

(٣٧) د. محمود صالح منسى : المرجع السابق ص٣٧٢ .

(٣٨) د. على حسون : المرجع السابق ص٢٣٦ .

(٣٩) د. محمد حرب : مذكرات السلطان عبد الحميد ص٥١-٥٢ .

(٤٠) Lioyed, Lord : Egypt Since Cromer, Vol. i, p. 190 .

(٤١) الوقائع المصرية : عدد ٦ أغسطس ١٩١٤م .

(٤٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ١ ص١٣ .

(٤٣) د. عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ص١٠٦ .

(٤٤) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٣ .

(٤٥) نفس المصدر وثيقة رقم ٤ .

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ جـ١ ص١٨ .

(٤٧) Chirol, V. : The Egyptian Problem, p. 296 .

(٤٨) د. عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ص١١٣ .

(٤٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص٢٥-٢٦ .

(٥٠) د. محمود صالح منسى : المرجع السابق ص ٢٧٥ .

(٥١) د. على حسون : المرجع السابق ص٢٥٠ .

(٥٢) د. محمود صالح منسى : المرجع السابق ص٢٨٣-٢٨٤ .

(٥٣) أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى جـ١ ص٢٢٠ .

(٥٤) د. محمود صالح منسى : المرجع السابق ص٢١٩ .

(٥٥) د. محمود صالح منسى : المرجع السابق ص١٩٦ .

(٥٦) المرجع السابق ص٢٠٤ .

الفصل الثانى

أقطار الهلال الخصيب

العراق - الأردن - سوريا ولبنان

مقدمة :

يطلق تعبير الهلال الخصيب على القوس المتمثل فى العراق (بلاد الرافدين) وبلاد الشام ، وهو تعبير جغرافى قبل أن يكون تعبيرا سياسيا ، بمعنى أن موقع وسطح هذا الهلال الخصيب واقع عملى قبل أن توجد الكيانات السياسية القائمة الآن على هذا الواقع العملى .

وحقيقة أن بعض الساسة فى التاريخ المعاصر رددوا كثيرا تعبير الهلال الخصيب ، بل وبعضهم حاول تحقيقه سياسيا بتكوين اتحاد أو وحدة تضم أقطاره ، كما فعل نورى السعيد رئيس وزراء العراق أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية ، إلا أن الواقع الجغرافى لم يكن وحده المبرر الذى يحقق الأمل السياسى .

وعلى هذا فإن تناول أقطار الهلال الخصيب فى التاريخ المعاصر إنما يستند إلى الواقع الجغرافى وتأثيره على الاتجاهات السياسية لهذه الأقطار ، ومن ثم فإن دراستنا ستتناول العراق والأردن وسوريا ولبنان ، على أن نتناول فلسطين ، وهى جزء من الهلال الخصيب - فى مرحلة أخرى .

العـراق

يمثل العراق بحكم موقعه على طريق الهند مركز اهتمام كبير ومتزايد لانجلترا منذ وطئت أقدام الإنجليز الأرض الهندية واستغلال شعبها بصورة وصفها أهل البلاد من التجار أواخر القرن ١٨ بقولهم أن مصانع السادة الإنجليز كما أن كثيرا من مخازنهم التجارية موجودة فى كل مكان بكل قرية ، بل تكاد تكون موجودة بكل أرجاء البنغال ، وهم يتجرون فى جميع أنواع الحبوب والمنسوجات وكل نوع آخر من أنواع السلع يوجد بالبلاد[١] .

ومن الطبيعى أن ينطلق الإنجليز من سيطرتهم على الهند التى استغرقت حوالى مائة عام ١٧٤٨-١٨٤٨ والتى أسسوها بحد السيف ولا ينازعهم فيها منازع ، وأصبحت شركة الهند الشرقية البريطانية هى المسيطرة حتى عام ١٨٥٨م عندما اضطلعت الحكومة البريطانية بالإدارة المباشرة لبلاد الهند[٢] . ولما كانت حكومة شركة الهند الشرقية البريطانية قد وزعت ممتلكاتها على الحكومات الرئيسية الثلاث التى أقامتها فى الهند وهى حكومات البنغال

ومداس وبومباى ، فقد كان من الطبيعى أن يدخل النشاط البريطانى فى الخليج العربى ضمن اختصاص حكومة بومباى[٣] .

وكان النشاط الأوربى بصفة عامة يسعى إلى فتح أسواق تجارية فى أقطار الخليج العربى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولكن ما أن نشبت الحرب الطويلة بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٧٩٣م بقيام الثورة الفرنسية حتى تسابق الفريقان المتحاربان إلى اكتساب نفوذ سياسى وعسكرى فى بعض هذه الأقطار ، واتضح هذا الاتجاه بصفة خاصة عند غزو الفرنسيين لمصر عام ١٧٩٨م[٤] .

ويمكن القول أن أول نشاط دبلوماسى بريطانى مع عرب الخليج ومسقط بالذات جاء حيث كان يتنافس على مركز الصدارة فيها الفرنسيون والإنجليز ، أى حين صار الخطر الفرنسى واضحا على طريق الهند وعلى الهند ذاتها فى الفترة النابليونية عام ١٧٩٨-١٨١٠م ، وتمثل فى سفن القرصنة الفرنسية التى كانت تعمل فى أعالى البحار فى طريق الهند ، ومحاولات فرنسا لكسب نفوذ سياسى ظهر فى كتابات نابليون من مصر - ١٧ يناير ١٧٩٩م- إلى كل من صاحب مسقط سلطان بن أحمد ، وإلى تيبو صاحب فى الجنوب العربى[٥] .

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر كانت شركة الهند الشرقية البريطانية قد أنشأت خطوطا بريدية منتظمة عبر العراق ، وكان البريد ينقل بواسطة السفن البحرية من بومباى إلى البصرة ومن هناك يمر بمدن بغداد فحلب حتى يصل إلى استانبول عبر طريق البر على ظهور الدواب . ومن ثم أهتم الإنجليز بأن يكون لهم النفوذ الأعلى فى العراق ، واستطاعوا منافسة النفوذ الفرنسى هناك ويرغموا الباشوات المماليك فى العراق على إعطاء الشركة امتيازات واسعة بل وعدم التدخل فى نشاطها فى العراق .

ومنذ عام ١٧٦١م انتقل المركز الرئيسى للتجارة الإنجليزية فى الخليج إلى البصرة حيث رفع مركز المقيم الممثل لشركة الهند الشرقية إلى مرتبة قنصل ، وقد أصبح مركز بريطانيا التجارى فى الخليج لايضارع وأخذت تجنى من ورائه نفوذا سياسيا أيضا ازداد على مر الأيام[٦] . وهى فى هذا قد ورثت النفوذ البرتغالى والهولندى والفرنسى ، وقد وجد الإنجليز العراق والخليج وبلاد العرب الجنوبية الخط الأمامى الذى يمكن بالمحافظة عليه أن يدرءوا به الخطر عن الهند كما يمكن أن يكون نقطة خطر عليها إذا كان النفوذ فيه لأمة أخرى تطمع أن تنتزع تلك الدرة - الهند - من التاج البريطانى[٧] .

وكان مما ساعد على تقوية شركة الهند الشرقية البريطانية فى العراق والخليج والهند أيضا أفول نجم الإمبراطورية الهولندية وانحسار نفوذها فى جزر الهند الشرقية ، وكذلك انهيار النفوذ الفرنسى فى الهند بمعاهدة باريس عام ١٧٦٣م وهى المعاهدة التى تخلت بمقتضاها فرنسا من أغلب ممتلكاتها فى الهند(٨) . حتى أن نائب الملك فى الهند يكتب بعد مائة عام - ١٨٨٢م يقول : تدخل بغداد بصورة غير مباشرة ضمن قواعد الخليج ، ويجب أن تضم إلى منطقة النفوذ البريطانى المطلق(٩) .

وكتبت جريدة الديلى ميل الإنجليزية فى ٢٩ مارس عام ١٩١٥م تقول : أن حوض مابين النهرين يجب أن يكون ملكا لبريطانيا ومنفذا طبيعيا للانتقال من الهند . وعندما ظهرت المشاريع الألمانية فى العراق ذكرت صحيفة التايمز فى نفس الشهر ونفس العام تقول أن من الواجبات الأولى علينا لأجل المحافظة على الهند ألا نرى فى الخليج قوة مسلحة ما عدا القوة البريطانية ، ويجب أن نعلم أن جميع الدلائل تهدينا إلى أن نوايا خط بغداد ليست اقتصادية وإنما هى سياسية صرفة(١٠) .

وبهذا الفهم دخلت كل مناطق العراق لا البصرة فقط فى نطاق الاهتمام الاستراتيجى لإنجلترا ومن ثم حرصت على أن تؤكد فى اتفاق سايكس بيكو مع فرنسا عام ١٩١٦م على دخول العراق تحت الانتداب الإنجليزى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، لأن العراق بموقعه مركز هام فى شبكة المواصلات البرية والجوية بين الشرق والغرب ، ثم كان ظهور البترول وماله من أهمية استراتيجية كمادة أولى فى تسيير آلة الحرب الميكانيكية الحديثة ، وأهمية اقتصادية فى استثمار رؤس الأموال الإنجليزية ، والعراق خزان هائل لهذه المادة الهامة التى تعتبر وحدها عصب الحضارة فى القرن العشرين . وكان اهتمام انجلترا بالعراق بعد الحرب العالمية الأولى قائما على تقديرهم لهذه العوامل الجديدة مجتمعة فعملوا على أن يمتد نفوذهم الجديد على العراق كله(١١) .

انتهى الحكم التركى فى العراق بانتهاء الحرب العالمية الأولى ، وقد حرصت بريطانيا على أن تؤكد فى اتفاق "سايكس - بيكو" مع فرنسا عام ١٩١٦م دخول العراق تحت انتدابها لموقع العراق الهام بين الشرق والغرب ولاكتشاف البترول فى أراضيه .

وقد وقع العراق فى يد القوات البريطانية عام ١٩١٧م ، وقد حكم البريطانيون العراق حكما مباشرا متناسين وعودهم بتحرير العراق ، ووعدوا الأكراد بنوع من الحكم الذاتى ومنحوا شيوخ القبائل العربية سلطات أكثر اتساعا .

ونتيجة لفرض الانتداب الإنجليز على العراق ثار العراقيون عام ١٩٢٠م ثورة عنيفة كانت نتيجتها قيام حكومة برلمانية دستورية تعمل فى إطار الانتداب البريطانى على العراق . وعين فيصل بن الشريف حسين ملكا على العراق .

ومنذ أن حصل المغامر الاسترالى "وليام نوكس دارسى" William Nox D'Arsy على امتياز للتنقيب على البترول واستغلاله عام ١٩٠١م فى جبال إيران الصخرية القريبة من الخليج العربى اتجه ببصره نحو العراق فأعد تقريرا عن احتمالات البترول فى كل من بغداد والموصل ، وعرضه على الحكومة التركية صاحبة السيادة على العراق ، كما عرضه على الحكومة البريطانية .

واستنادا إلى تقرير دارسى تكونت شركة البترول التركية عام ١٩١٢م من كل من تركيا والجلترا وألمانيا ، وقد حصلت الشركة على إذن من الحكومة التركية بالبحث عن البترول فى كل من ولايات الموصل وبغداد والبصرة ولكن انجلترا ما لبثت عام ١٩١٣م أن استولت على نصيب تركيا فى الشركة فصار للحكومة الإنجليزية ٥٠٪ من أسهم الشركة بينما تقاسمت كل من ألمانيا وشركة شل Shell الإنجليزية الهولندية للبترول بقية الأسهم ومقدارها ٥٠٪ .

وبعد معارك الحرب العالمية الأولى وخروج الأتراك من العراق وهزيمة الألمان انفردت انجلترا بالسيطرة على المنطقة ، وأرادت أن تحتكر البحث عن البترول فى العراق ، إلا أن الولايات المتحدة التى شاركت فى صنع النصر للحلفاء ضد ألمانيا وتركيا ساءها أن تحرم شركاتها من استثمار أموالها فى البحث عن البترول فى العراق ، فنادت بما عرف باسم سياسة الباب المفتوح[١٢] التى تدعو هذه السياسة إلى ضرورة خضوع مواطنى مختلف الدول لنفس المعاملة وأن يقفوا على قدم المساواة فى البلاد الخاضعة للانتداب وأنه لاينبغى منح امتياز من شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تحتكر دولة إمتيازاً بعينه[١٣] .

ونتيجة للضغط الأمريكى والتهديد بالتفاهم مع الأتراك بخصوص إقليم الموصل خضعت الحكومة البريطانية لسياسة الباب المفتوح الأمريكية عام ١٩٢٣م فأعطت حكومة العراق الوطنية المشمولة بالنفوذ البريطانى فى ظل الانتداب ، امتيازاً للتنقيب عن البترول فى ٢٤ قطعة من الأرض العراقية لشركة البترول التركية التى سميت فيما بعد باسم شركة بترول العراق Iraq Petroleum Company (I. P. C.) التى وزعت أسهمها بحيث نالت شركات كل من انجلترا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة - كل منها -٢٣٫٧٥٪ من الأسهم والباقى وقدره ٥٪ من الأسهم كان من نصيب الوسيط الأرمنى "سركيس جلبنكيان" Serkis Gu-blenkian الذى شارك فى المفاوضات منذ عام ١٩١٤م[١٤] .

ويرجع السبب فى تغيير اسم الشركة من شركة البترول التركية إلى شركة بترول العراق إلى أن حكومة العراق الوطنية عارضت إعطاء امتياز بترولى فى أراضيها من الباطن ودون موافقتها ، ونظرا لأن انجلترا كانت قد وافقت على سياسة الباب المفتوح الأمريكية وأمام إصرار العراقيين على استقلالهم الوطنى الذى يعطيهم الحق الكامل لأخذ موافقتهم على التأجير من الباطن ، فقد لجأت بريطانيا عام ١٩٢٩م إلى تغيير اسم الشركة ليصير كما رأينا شركة بترول العراق .

كانت السياسة الأمريكية فى مجال الاستثمارات البترولية فى مواجهة المنافسة الإنجليزية القوية تستند كما رأينا إلى سياسة الباب المفتوح ، ومن هنا باركت وزارة الخارجية الأمريكية تكوين اتحاد لسبع شركات أمريكية[١٥] هى التى حصلت على نسبة ٢٣٫٧٥٪ من أسهم شركة بترول العراق ومن ثم استحقت تأييد الحكومة الأمريكية تأييدا سياسيا لتحقيق عائد اقتصادى ، وهذا ما يدعونا إلى القول بأنه لايمكن الفصل بين الاقتصاد والسياسة ، وأن عزلة الولايات المتحدة السياسية لم تمنعها من التدخل سياسيا لتأييد مكاسب اقتصادية لشركات أمريكية ، انطلاقا من أن حكومة الولايات المتحدة اعتقدت أنه يمكن تقديم مساعدة طيبة لمواطنيها الذين يرغبون المشاركة فى مجالات التنمية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط[١٦] .

احتكرت إذن شركة بترول العراق التنقيب عن البترول فى منطقة الموصل بموجب الامتياز الذى صدر عام ١٩٢٣م وتأيد عام ١٩٢٩م . ولكن هذه الشركة حصلت فى عام ١٩٣٨م على امتياز للتنقيب عن البترول فى منطقة البصرة واستغلالها وهذا يعنى أن شركة واحدة قد مارست احتكارا واقعيا على إنتاج البترول فى كل العراق . ومنعت دخول شركات بترول أمريكية إضافية إلى مجال استغلال البترول فى الأراضى العراقية[١٧] .

عهد الانتداب والاستقلال :

عاش العراق ومنذ أنتهاء الحرب العالمية الأولى يتطلع إلى إنهاء عهد الانتداب البريطانى ويسعى إلى الاعتراف العالمى باستقلاله الكامل ، ومن ثم دخلت حكومات العراق المتعاقبة فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية من أجل تحقيق الأهداف الوطنية العراقية . وإذا كانت المفاوضات قد أسفرت عام ١٩٢٢م عن عقد معاهدة بين العراق وبريطانيا أنهت الانتداب البريطانى على العراق - أسميا فقط - فانها امتلأت بالقيود التى جعلت لبريطانيا اليد الطولى ، وكان العراقيون يفهمون أن هدف المعاهدة هو إلغاء الانتداب أما البريطانيون فقد تصوروها بديلا عنه لإرضاء العراقيين فى الظاهر[١٨] .

ثم تفاقم الأمر خلال صيف صيف عام ١٩٢٢م عندما تألفت ثلاثة أحزاب سياسة هى :

١- الحزب الوطنى العراقى برئاسة جعفر أبو التمن المدافع عن الملكية والاستقلال ووحدة العراق .

٢- حزب النهضة العراقية برئاسة أمين الجرجفجي ويتمسك بالاستقلال وتأكيد الوحدة الوطنية .

٣- الحزب الحر العراقى برئاسة محمود النقيب ابن رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب وقد أيد عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا(١٩) .

ثم تأسست مجموعة أحزاب أخرى هى :

١- حزب الأمة برئاسة ناجى السويدى .

٢- حزب الاستقلال الوطنى بالموصل .

٣- جمعية الدفاع الوطنى عن ولاية الموصل .

٤- الحزب الوطنى العراقى بالموصل .

٥- حزب التقدم برئاسة عبد المحسن السعدون .

٦- حزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمى .

وهذه الأحزاب تأسست فيما بين عامى ١٩٢٤ و١٩٢٥م (٢٠) .

وقد أثارت معاهدة ١٩٢٢م استياء عاما لدى العراقيين مما أدى إلى ضغط شعبى عراقى من أجل تعديل هذه المعاهدة وانضمام العراق إلى عصبة الأمم ، ومن ثم عقدت بين بريطانيا والعراق معاهدة عام ١٩٣٠م التى وإن خففت من القيود التى نصت عليها معاهدة ١٩٢٢م إلا أنها أبقت على وجود قوات بريطانية فى المطارات العراقية إلى جانب الإمتيازات التى يتمتع بها البريطانيون فى العراق ، وأن يستمر التشاور فى شئون السياسة الخارجية بين بريطانيا والعراق .

وقد تم التوصل إلى عقد هذه المعاهدة فى عهد وزارة نورى السعيد الذى ألف حزبا عام ١٩٣٠م باسم حزب العهد العراقى ، وشكل ياسين الهاشمى حزب الأخاء الوطنى وكون مع الحزب الوطنى العراقى جبهة لمعارضة سياسة نورى السعيد والوقوف فى وجه المعاهدة .

وقد نتج عن عقد معاهدة ١٩٣٠م ظهور اتجاه وطني قوى في العراق يعارض القيود البريطانية التي احتوتها المعاهدة ، وقد تمثل هذا الاتجاه في اندماج حزب الأخاء والحزب الوطني ليصبح اسمه حزب الأخاء الوطني من قيادته رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وياسين الهاشمي . كما بدأ ظهور دور وطني للجيش العراقي واشتهر من قادة الجيش بكر صدقي الذي بدأ دوره في الظهور منذ حدوث حركة الأشوريين المسيحيين بالجزيرة عام ١٩٣٣م، والذي قاد انقلاب عام ١٩٣٦م ضد حكومة ياسين الهاشمي باعتبارها معوقة لتقدم العراق وعقبة أمام برنامج الإصلاح . وكان الملك فيصل قد توفى أثناء علاجه بسويسرا في أغسطس ١٩٣٣م ليخلفه ابنه الملك غازي الذي استمر في الحكم حتى مصرعه عام ١٩٣٩م ليخلفه ابنه الطفل فيصل الثاني تحت وصاية خاله الأمير عبد الإله .

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين لعبت المجموعات السياسية دورا كبيرا في الحياة السياسية العراقية بعد معاهدة الإستقلال لعام ١٩٣٠م . وكان دور هذه المجموعات السياسية يتركز حول الموقف من الوجود البريطاني بالعراق ، وهذه المجموعات السياسية كانت ثلاثة هي:

١- مجموعة مؤيدة لبريطانيا وتتمثل في أحزاب العهد ، والتقدم ، والأمة الاشتراكي ، والأمة الدستوري .

٢- مجموعة وطنية معارضة لنظام الحكم الملكي ورجاله .

٣- مجموعة المعارضة الشكلية أو المؤقتة داخل الحكم وهي تقف بين المجموعتين(٢١) .

ولكن منذ عام ١٩٣٩م ، ونتيجة لبدء الحرب العالمية الثانية انتقلت المنافسة بين السياسيين العراقيين حول أصلح برامج الإصلاح للعراق ، إلى خضم الصراع بين القوى الأوروبية ، إذ بينما كان البريطانيون يعتبرون العراق منطقة نفوذ لهم وحدهم تطلع الوطنيون العراقيون إلى ألمانيا عدوة انجلترا من أجل تحقيق الأماني الوطنية والقومية في الوقت الذي كان فيه بعض الزعماء السياسيين موالين لبريطانيا وعلى رأسهم نوري السعيد .

تزعم الاتجاه الموالي لألمانيا والداعي للتعاون معها ضد انجلترا كل من رشيد عالي الكيلاني يسانده ماعرف باسم "المربع الذهبي" ويتمثل في أربعة من قادة الجيش والطيران بالعراق البارزين يتولون قيادة سلاح الطيران والقوات الميكانيكية وفرق الجيشين

الأول والثاني، وهم العقداء صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب . إلى جانب تأييد كل من ناجي شوكت وناجي السويدي وتلقيهم زعماء عرب مثل الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وفوزي القاوقجي من سوريا . بينما كان يتولى رئاسة الوزارة العراقية آنذاك نوري السعيد أكثر زعماء العراقيين ميلا إلى التعاون مع بريطانيا .

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية بادر نوري السعيد - وفقا لمعاهدة ١٩٣٠م - بتأييد الموقف البريطاني ضد ألمانيا ، فطرد المبعوث الألماني في بغداد وجمع الرعايا الألمان المقيمين بالعراق . واستاء الوطنيون العراقيون من قرار وزارة نوري السعيد بإعلان الحرب ضد ألمانيا ومشاركة الجيش العراقي في الحرب إلى جانب القوات البريطانية رغم أن معاهدة ١٩٣٠م لاتلزم العراق بأكثر من تقديم التسهيلات البرية والجوية والبحرية للقوات البريطانية .

اضطر نوري السعيد إلى الاستقالة ليشكل رشيد عالي الكيلاني وزارة وطنية قومية بقيت في الحكم من مارس ١٩٤٠م إلى يناير ١٩٤١م ، كان لها برنامج إصلاحي يهدف إلى [illegible] [illegible] في [illegible] كرفع الأحكام العرفية، والإفراج عن كثير من المعتقلين السياسيين وتقديم مشروع تعليم جديد للتعليم الذى تتضح فيه النزعة الوطنية فى مواجهة [illegible] المدارس الأجنبية [illegible] الوطن العراقي [illegible] المصانع إلى [illegible] بريطانيا [illegible] ١٩٣٠ [illegible] رفض قطع العلاقات مع إيطاليا ، عندما أعلنت الأخيرة الحرب ضد بريطانيا إلا إذا نفذت بريطانيا ما جاء بالكتاب الأبيض البريطاني بخصوص فلسطين الذي يدعو إلى تسليم السلطة في فلسطين للعرب الذين يمثلون أغلبية السكان ، وأن يتم تزويد الجيش العراقي بأسلحة من أي مصدر متاح وكسر احتكار انجلترا لتوريد السلاح للعراق ، وكسر الاحتكار الإنجليزي أيضا لشراء التمر العراقي ببيعه لليابان[22] التي رحبت بشراء التمر العراقي في نظير تزويد الجيش العراقي بأسلحة يابانية .

استاءت بريطانيا من موقف حكومة العراق بقيادة رشيد عالي الكيلاني [illegible] وطنيا وقوميا وبدأت تثير أمام هذه الحكومة المؤامرات الداخلية اعتمادا على بعض عملائها من السياسيين ورجال الجيش العراقي ، واستنادا إلى موقف القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، بينما تعرض رجال الحكومة الوطنية بالعراق - وبتشجيع من مفتي فلسطين السيد محمد أمين الحسيني - للتعاون مع ألمانيا إذا أقرت من البداية تعهدا بمساعدة العراق وبقية

الأقطار العربية لاستكمال استقلالها السياسى والاقتصادى ، إلى معارضة نورى السعيد وأنصاره فى الداخل ، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم رضاها عن سياسة حكومة رشيد عالى الكيلانى فى الداخل ومعاداتها لبريطانيا والاتجاه نحو ألمانيا فى الخارج ، وجاء هذا الموقف الأمريكى استجابة لطلب السير ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية للرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت ليحذر العراق من مغبة التقارب من المحور لأن ذلك التقارب لايخدم استقلال العراق .

وكان هذا الموقف الغربى فى مواجهة موقف عربى قومى اتخذه رشيد عالى الكيلانى بأن العراق على استعداد للتعاون مع بريطانيا بموجب معاهدة ١٩٣٠م تحت الشروط التالية :

١- حصول سوريا على الاستقلال الكامل .

٢- التطبيق الفورى لما جاء بالكتاب الأبيض بخصوص فلسطين ، بإقامة دولة عربية مع الأخذ بعين الاعتبار الأقلية اليهودية .

٣- أن تزود بريطانيا فورا الجيش العراقى بالأسلحة التى يرى العراق ضرورتها فى مواجهة الموقف الجديد ، وأن تكون الأسلحة بكميات كافية وليست قطرات(٢٣) .

وكانت هذه الشروط العراقية ذات المضمون القومى تحركها مشاعر شعبية معادية لبريطانيا ، ومع ذلك فإن البريطانيين رفضوا الخضوع لهذه الشروط وتمسك السير ونستون تشرشل بأنه لا شئ يمكن عمله بخصوص فلسطين قبل نهاية الحرب . واعتقد البريطانيون أن الشعور المعادى لبريطانيا فى العراق لن يترجم إلى عمليات من شأنها أن تضطر بريطانيا إلى تغيير حساباتها فى العمليات العسكرية(٢٤) .

وجاء رد الفعل العراقى باتخاذ القوات العسكرية العراقية مواقع استراتيجية حول بغداد . وعندما قدم نورى السعيد وزير الخارجية العراقية استقالته احتجاجا على تشدد رئيس الوزراء نحو بريطانيا لم تقبل استقالته ، هذا فى الوقت الذى توقع فيه السفراء الغربيون فى بغداد (الإنجليزى والأمريكى خاصة) سقوط حكومة رشيد عالى الكيلانى ، أو تحدى تلك الحكومة للبريطانيين(٢٥) .

وكانت شكوى بريطانيا من الموقف العراقى تتمثل فى قيام الحكومة العراقية بالخطوات التالية :

١- استئناف الاتصالات البرقية بين ألمانيا وإيطاليا .

٢- رفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا .

٣- عدم إيقاف الدعاية المؤيدة للألمان والمعادية للبريطانيين فى الصحف المحلية .

٤- عدم إنكار الإشاعات عن قرب استئناف العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا .

٥- منع النقد فى الصحف للإعلان الألمانى الصادر فى أكتوبر ١٩٤٠م .

٦- محاولة الحكومة العراقية اتباع سياسة حيادية بدلا من موالاة الاتجاه البريطانى كما كان متوقعا من دولة حليفة . والفشل فى تعبئة الرأى العام مع هذا الاتجاه ، وإظهار الفائدة من تأييد حليفتهم(٢٦) .

ومن ثم اتخذت الحكومة الأمريكية موقف التأييد لبريطانيا فى مواجهة السياسة العراقية . وأن هذا التأييد - كما أبلغ للحكومة العراقية - يتمثل فى مساعدة بريطانيا فى حربها ضد دول المحور وأن هذه المساعدة تتزايد يوميا ، وسوف تستمر تتزايد ، وعليه فإن الحكومة الأمريكية سوف تنظر إلى أن أى قرار أو إجراء تتخذه الحكومة العراقية قد ينتج عنه أقل اتجاه لعدم التعاون فى علاقتها مع بريطانيا العظمى بأنه لن يستطيع منع الشعور بالألم فى الولايات المتحدة ، وأن هزيمة البريطانيين تهديد حقيقى لاستقلال العراق كما هو حال جميع دول الشرقين الأدنى والأوسط الأخرى(٢٧) .

ورغم أن الوزير المفوض الأمريكى فى بغداد حرص على إبلاغ الحكومة العراقية بأنها لاتتدخل فى الشئون الداخلية للعراق فإن السفير البريطانى فى العاصمة العراقية الذى نقل شكر حكومته على التأييد الأمريكى لبريطانيا قد حدد الموقف البريطانى من العراق كما بعث به إليه اللورد هاليفاكس Halifax وزير الخارجية البريطانية ، والذى يتمثل فى أن حكومة جلالة الملك - البريطانية - قد فقدت الثقة وروح الصداقة مع رئيس الوزارة العراقية وأنها تترك للعراقيين أنفسهم ليقرروا مايجب عمله . وأكد السفير البريطانى بأن الحل المرضى الوحيد يتمثل فى استقالة رئيس الوزراء العراقى الحالى وتشكيل حكومة تكون راغبة حقا فى تنفيذ اتفاقية الصداقة المعقودة بين بريطانيا والعراق(٢٨) .

ومع حرص وزير الخارجية الأمريكية على ترديد ما سبق أن أعلنه - عن لسانه - الوزير المفوض الأمريكى فى بغداد من أن المصالح الأمريكية لاتتطلب بالضرورة التدخل فى الشئون

الداخلية للعراق من أجل إزاحة الحكومات أو ممارسة الضغط الاقتصادى ، فإن الحكومة الأمريكية تعلن أن غرضها الوحيد هو التأكيد للسلطات العراقية على قناعتنا بأن يتخلوا من تلقاء أنفسهم سياسة التعاون مع البريطانيين فى جهودهم لمقاومة العدوان النازى (العنصرى)(٢٩) .

ومع هذا التأكيد على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للعراق فإن المفوضية الأمريكية فى بغداد قد لعبت دورا خطيرا فى تسهيل المؤامرات التى دبرت ضد الحكم الوطنى الجديد فى العراق . وكانت مصدر المنشورات المعادية ، كما أنها آوت كثيرا من اليهود بالإضافة إلى مساعدة الوصى على العرش - الأمير عبد الإله - على الهرب(٣٠) من بغداد .

وقد نتج عن التآزر الأمريكى للموقف البريطانى وموالاة عملاء بريطانيا فى العراق أمثال نورى السعيد سقوط حكومة رشيد عالى الكيلانى فى صيف عام ١٩٤١م وخروجه ورفاقه من بغداد أمام زحف القوات البريطانية التى أعادت العراق إلى حظيرة النفوذ البريطانى الكامل ، وبذلك تحقق على أرض العراق ثلاثة أمور هى :

١- أن عبد الإله والفئة الحاكمة الموالية لبريطانيا قد عادوا بفضل الحراب البريطانية وتحت حمايتها .

٢- أن الحكم فى العراق عليه وضع نفسه وإمكانات العراق فى خدمة المجهود الحربى لبريطانيا وحلفائها .

٣- أن الحكم الموالى للغرب فى العراق سيعمل على إخماد الروح الوطنية والانتقام من الوطنيين(٣١) .

تطور الأوضاع فى العراق بعد ثورة رشيد عالى الكيلانى :

عاش العراق خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين تحت سيطرة حكام موالين لبريطانيا ، وفى ظل ظروف صعبة قاسى منها العراقيون خاصة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تمثلت فى النقص الشديد فى المواد الغذائية الأساسية كالقمح والسكر والأرزوالأقمشة ، والارتفاع الكبير فى الأسعار سواء للمواد الغذائية الأساسية أو السلع الاستهلاكية الأخرى .

وتعدد تشكيل الوزارات فى العراق خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات بما يوحى بعدم الاستقرار السياسى فى العراق ، وبما يشير إلى نشاط الأحزاب والمجموعات السياسية على

الساحة العراقية ، وكان نورى السعيد أظهر الزعماء السياسيين الذين تولوا رئاسة الوزارة العراقية مرات عديدة فى الفترة من عام ١٩٤١م حتى قيام ثورة ١٩٥٨م ، وهو أكثر الزعماء العراقيين موالاة للغرب بصفة عامة ولبريطانيا بصفة خاصة .

من أهم الأحداث التى شهدها العراق خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين مايلى :

أولا : إقامة علاقات دبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفيتى فى نهاية عام ١٩٤٤م ، وفسح المجال أمام الحزب الشيوعى العراقى لممارسة نشاطه تقديرا من حكومة العراق - كما أعلن - لوقوف الاتحاد السوفيتى إلى جانب الحلفاء فى معارك الحرب العالمية الثانية ضد النازيين والفاشيين .

ثانيا : ازدياد وعى جماهير الشعب العراقى رغم الضغوط السياسية من حكومات العراق المتعاونة مع الغرب ، وظهور استياء شعبى واضح ضد الأمير عبد الإله ونورى السعيد ، نتج عنه محاولات الوصى على العرش إرضاء المد الشعبى باصطلاحات دستورية وتغيير الوزارات التى أثارت السخط الشعبى ، وخاصة عندما ثارت الجماهير ضد معاهدة عام ١٩٤٨م بين العراق وبريطانيا مما اضطر الوصى على العرش إلى إلغاء التصديق عليها وإطلاق الحريات الدستورية والإفراج عن الصحف المحلية وإخلاء سبيل المسجونين وحل البرلمان (٣٢) .

ثالثا : ازداد استياء الشعب العراقى أثناء حرب فلسطين حيث ساد العراق جو من الإرهاب السياسى فتم اعتقال رؤساء النقابات العمالية وحزب الحركة النقابية والحركة الطلابية التى نددت بتخاذل الجيش العراقى فى فلسطين لعدم مساندته للجيش المصرى المحاصر فى الفالوجة، وإيقاف العمليات العسكرية فى فلسطين وسحب الجيش العراقى من فلسطين مما مكن للعصابات الصهيونية من احتلال مواقعه(٣٣) .

رابعا : كان لحركة مصدق فى إيران المطالبة بتأميم النفط الإيرانى من الشركات الاحتكارية الأجنبية (البريطانية) عام ١٩٥١م ، ولثورة مصر عام ١٩٥٢م ، أثر كبير عند الشعب العراقى فاندلعت المظاهرات فى شوارع بغداد والمدن العراقية تطالب الحكومة العراقية بالحفاظ على حقوق العراق فى النفط من الاستغلال المجحف من قبل شركات النفط الأوروبية ، وتطالب بمزيد من الحرية والديمقراطية وكانت انتفاضة أبناء الشعب العراقى فى نوفمبر ١٩٥٢م ترجمة استياء شعبى جارف .

خامسا : تطورت الأمور فى العراق حتى انتهت باندلاع ثورة ١٩٥٨م ، ذلك أن قبضة الحكم فى العراق حاولت أن تقضى على آثار انتفاضة عام ١٩٥٢م ، مما دفع بالتجمعات الوطنية إلى التنسيق فيما بينها لمواجهة الحكم الدكتاتورى الذى مارسه الوصى على العرش مع نورى السعيد ، وتبلور العمل الوطنى فى العراق وظهر واضحا فى مقاومة حلف بغداد الذى تم التوقيع على ميثاقه فى فبراير ١٩٥٥م وضم كلا من بريطانيا وفرنسا والعراق وتركيا وإيران وباكستان بهدف إقامة قواعد عسكرية تمولها الولايات المتحدة الأمريكية موجهة ضد الاتحاد السوفييتى ، ويربط حلف الأطلنطى - وتركيا عضو فيه - بحلف جنوب شرق آسيا - وباكستان عضو فيه - فى الوقت الذى عارضت فيه مصر هذا الحلف ، ثم حدوث الاعتداء الثلاثى على مصر من دول شريكة مع العراق في حلف بغداد ، وهى بريطانيا وفرنسا ، مما أثار الشعب العراقى الذى هب منددا بالاستعمار وأعوان الاستعمار متضامنا مع الشعب المصرى .

سادسا : حاول الحكم فى العراق إيقاف المد الشعبى الذى امتد تأثيره إلى الجيش العراقى ، وعدد تغيير الوزارات فى نفس الفترة - ١٩٥٨/١٩٥٢م دون جدوى حتى انفجرت ثورة ١٤ يوليو عام ١٩٥٨م بقيادة ضباط من الجيش العراقى على رأسهم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أطاحت بالحكم الملكى فى العراق حيث تم مصرع كل من الملك فيصل الثانى والأمير عبد الإله ونورى السعيد والمتعاونين معهم وتم إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية العراقية .

لكى نفهم ثورة ١٤ يوليوعام ١٩٥٨م فى العراق لابد أن نشير إلى الأسباب التى أسرعت بقيامها على الإجمال وهى :

أ- أن رجال الحكم كانوا منهمكين بشئون البلد السياسية ولم يهتموا بالأمور الاجتماعية والاقتصادية بغية تطويرها ، كما أن شباب الجيل الجديد فقد صبره من بطء التقدم فراحوا يسعون إلى دفع عجلة التقدم والتطور باللجوء إلى الأساليب الثورية .

ب- كانت الوحدة العربية هى الدعوة التى تجسد آمال العرب فى تحقيق مستقبلهم المشرق وبلغ الاندفاع عند العراقيين نحو الوحدة عندما أعلنت وحدة مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨م .

ج- سياسة العراق الموالية للغرب وخاصة خضوع الحكومات لبريطانيا وحلفائها أثناء الحكم الدكتاتورى للحكم الملكى فى العراق ، كل ذلك أثار حفيظة السياسيين المعارضين والشباب الثورى[٣٤] .

د- أدت سياسة الحكم فى العراق ضد الوطنيين من يساريين وغيرهم بمحاربة هذه التيارات جميعا متهمة إياها بالإشتراكية البلشفية أى الشيوعية وبالفوضوية الإباحية ، أدت إلى قيام الأحزاب الوطنية والأحزاب اليسارية باتخاذ العمل السرى سبيلا لنشاطها ، وهذا مهد للاشتراك معا لقيام الجبهة الوطنية عام ١٩٥٧م(٣٥) .

هـ- كما كان الاتحاد الهاشمى الذى أعلن فى ١٤ فبراير ١٩٥٨م بين كل من الحكم فى العراق والحكم فى الأردن كرد فعل لخطوات الوحدة المصرية السورية مما سهل على حركة الضباط الأحرار فى الجيش العراقى تنفيذ خطة ثورة ١٩٥٨م(٣٦) .

و- تأسيس الجبهة الوطنية عملت على تكوين لجان ثورية متعددة بالجيش منذ عام ١٩٥٦م وهذه هى التى حسمت الموقف ، وهذه اللجان انتشرت بين صفوف الجيش العراقى وتكونت من أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة بينما انصرف كبار الملاك عن توجيه أبنائهم إلى الكليات العسكرية(٣٧) .

وبعد ثورة ١٩٥٨م بدأ الصراع بين قادتها ، وفى نفس الوقت حدث توتر فى العلاقات بين جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة - والتى ساندت الثورة من أول يوم لها - وبين عبد الكريم قاسم الذى انفرد بالسلطة فى العراق واتجه بالحكم اتجاها اشتراكيا .

وخلال انفراد قاسم بالحكم حدثت مشكلة الكويت عندما أعلنت بريطانيا فى ١٩ يونيو عام ١٩٦١م استقلال الكويت وإنهاء معاهدة الحماية البريطانية ، حيث حاول قاسم غزو الكويت باعلانه الكويت إحدى محافظات العراق وأنه سيعين لها محافظا ، وقد انتهت الأزمة بتدخل مصر والجامعة العربية وبريطانيا والسعودية بقوات حالت دون تحقيق قاسم لتهديداته .

وفى ٨ فبراير عام ١٩٦٣م حدثت ثورة قادها الجيش العراقى - والتى أطلق عليها العراقيون ثورة ١٤ رمضان - أنهت حكم وحياة قاسم وأتت بعبد السلام عارف من السجن رئيسا للعراق . الذى ما لبث أن اشترك مع مصر وسوريا فى مشروع اتفاق ثلاثى للوحدة بتاريخ ١٧ إبريل ١٩٦٣م والذى اتفق فيه على توحيد علم الأقطار الثلاثة وهو علم الثورة المصرية مع وجود ثلاثة نجوم تتوسطه والذى مازال العراق يعتبره علمه .

لكن مشروع الاتفاق الوحدوى الثلاثى ظل مشروعا لم يتم تنفيذه بسبب موقف عبد الناصر من وجود حزب البعث العربى الاشتراكى فى كل من سوريا والعراق ، باعتبار مشاركة حزب البعث السورى فى حركة الانفصال بين سوريا ومصر فى سبتمبر ١٩٦١م .

ولم تطل مدة حكم عبد السلام عارف للعراق الذى كان يميل بقوة نحو مصر ونحو فكرة الوحدة العربية ، حيث توفى فى حادث تحطم طائرة مروحية فى ظروف غامضة تحيط بها الشائعات ، وذلك عام ١٩٦٦م وتولى رئاسة العراق بعده أخوه عبد الرحمن عارف الذى سقط فى انقلاب بعثى فى ١٤ يوليو عام ١٩٦٨م ، قاده أحمد حسن البكر وصدام حسين الذى يتولى الآن حكم العراق .

ولابد من الإشارة إلى أن الوحدة الوطنية العراقية تتعرض من حين لآخر لاهتزاز بسبب ثورات الأكراد المستمرة والمتجددة الذين يعيشون فى شمال العراق والساعين لإقامة حكم كردى تحت السيادة العراقية إن لم تنجح محاولاتهم لإقامة كردستان مع أكراد تركيا وإيران ، كما أن وجود حوالى نصف سكان العراق من الشيعة الجعفرية أتباع المذهب الشيعى فى إيران مما يسبب لحكومة بغداد السنية قلقا خاصة أثناء سنوات الصراع بين إيران والعراق .

الأردن

لم تكن شرقى الأردن قبل عام ١٩٢٠م سوى تعبير جغرافى يطلق على البلاد الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن ، وكانت تابعة فى إدارتها للحكومة العثمانية بصفة تكاد اسمية . ثم انتقلت إدارتها ابتداء من عام ١٩١٨م إلى حكومة فيصل العربية بدمشق(٣٨) .

وكانت المنطقة التى عرفت فيما بعد باسم شرقى الأردن جزءاً لايتجزأ من بلاد الشام ارتبطت بها عبر القرون فخضعت للعثمانيين منذ عام ١٥١٦م وهو تاريخ خضوع بلاد الشام للعثمانيين ، وظلت خاضعة لهم مدة ٤٠٠ سنة كشأن بلاد الشام ، وهو مايشير إلى إرتباط المنطقة ببلاد الشام . ورغم وقوع هذه المنطقة فى طريق الحج الشامى الذى كثيرا ماتعرض لعمليات نهب من القبائل البدوية الساكنة فى هذه المنطقة ، فإن الحكم العثمانى لم يقم الجهاز الحكومى اللازم لتوفير الأمن والنظام ، وإن أقام بعض القلاع فى الرمثا ، والمفرق ، والزرقا ، وزيزياء ، والقطرانة ، والحماد ، ومعان ، والعقبة ، وغيرها .

وأثناء الحرب العالمية الأولى تعرضت المنطقة لما تعرضت له بلاد الشام من ضائقة اقتصادية بسبب الحكم العسكرى الذى فرض على البلاد خلال سنوات الحرب والاستيلاء على المواد الغذائية لخدمة القوات العثمانية المحاربة إلى جانب تجنيد شباب المنطقة للاشتراك فى المعارك العسكرية . ومصادرة الحاصلات الزراعية والحيوانات وكل مايلزم الجيش ، وفى العادة كان يعهد لجميع هذه الأشياء إلى ملتزمين جشعين ، وهذا بالطبع مما زاد فى شقاء الناس(٣٩) .

ونتيجة لسياسة الحكم العثمانى الجديد فى استانبول الذى سيطر عليه حزب الاتحاد والترقى بعد عزل السلطان عبد الحميد الثانى عام ١٩٠٩م ، فقد ظهرت النزعة القومية عند عرب الشام والعراق وغيرها فى مواجهة سياسة التتريك العثمانية ، وفى نفس الوقت شعر الشريف حسين بن على شريف مكة ومنذ أن عاد إلى مقر الشرافة فى ديسمبر عام ١٩٠٨م بوطأة الحكم التركى الذى يمثله الوالى فى جدة ، وبدأ الخلاف بين الطرفين منذ ذلك الوقت بسبب محاولات الأتراك الانتقاص من مكانة الحجاز وإلغاء الامتيازات التى كانت تتمتع بها ، وفى المقابل رفض الشريف حسين إكمال خط السكة الحديد - سكة حديد الحجاز - بين المدينة ومكة التى سبق للقبائل الحجازية المعارضة فى إتمامها .

وكان هذا الخلاف بداية لما عرف بالثورة العربية الكبرى التى أعلنها الشريف حسين وأبناؤه على وفيصل وعبد الله ضد الأتراك بالتعاون مع بريطانيا ودول الوفاق ، بهدف إقامة الدولة العربية الكبرى ، بعد أن فشلت مفاوضات فيصل مع الأتراك للتعاون لتحقيق أهداف الشريف حسين ، وبعد أن أعطت بريطانيا تلميحات باستعدادها للنظر فى مطالب الشريف حسين بعد انتهاء الحرب ، تلك التلميحات التى قدمها الجنرال كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر لعبد الله بن الحسين أثناء زيارته للقاهرة فى فبراير ١٩١٤م ، وإن كان كتشنر قد صرح علنا - ولم تكن معارك الحرب العالمية الأولى قد بدأت بعد ولم تشترك فيها تركيا حتى ذلك التاريخ - بأن صداقة الحكومة البريطانية لتركيا تمنعها من التدخل فى شئون الإمبراطورية العثمانية .

ولكن مالبث الحسين بن على نفسه فى نفس المراسلات المتبادلة مع هنرى مكماهون نائب ملك بريطانيا فى مصر أن عرض طلباته منذ شهر يوليو عام ١٩١٥م والتى بلغت عشر رسائل كان آخرها رسالة من السير هنرى مكماهون فى ١٠ مارس ١٩١٦م والتى احتوت على استعداد الشريف حسين الاشتراك فى الحرب إلى جانب بريطانيا ضد الأتراك فى مقابل اعتراف بريطانيا بالخلافة العربية عند إعلانها وإنهاء للخلافة العثمانية ، واعتراف بريطانيا كذلك باستقلال العرب فى إطار دولة عربية كبرى ، وإن تعهدت بريطانيا بأن قيام الدولة العربية التى توافق عليها تكون ضمن منطقة معينة ، أى لا تتضمن كل البلاد العربية وإن أظهر هذا أن شرقى الأردن ستكون ضمن الدولة العربية المستقلة المنتظرة[٤٠] .

ونتيجة لما انتهت إليه مراسلات الحسين مكماهون فى مارس ١٩١٦م ، أعلن الحسين بن على شريف مكة ما عرف بالثورة العربية الكبرى فى ١٠ يوليو ١٩١٦م بعد أن مهد لهذا

الإعلان باعداد القوة العسكرية القبلية تحت إمرة أبنائه ، وبعد أن أثمرت اتصالات فيصل بن الحسين فى دمشق فى إثارة عرب الشام ضد الأتراك والذين كانوا مهيئين للثورة بسبب مظالم الأتراك ومذابح جمال باشا والى الشام العثمانى . وبإعلان الثورة تدعم تسليح قوات الشريف حسين بأسلحة بريطانية ، وبوعود بريطانية ، وبذلك فقد وضع الشريف حسين وأبناؤه بإعلانهم للثورة ضد الأتراك الحجر الأساسى فى عدد العروش التى أقاموها[٤١].

ومما تجب ملاحظته أن اتفاق سايكس - بيكو الذى عقد بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا عام ١٩١٦م قد اعترف بقيام حكم عربى فى منطقة شرقى الأردن ولكن تحت النفوذ البريطانى ، حيث حصلت بريطانيا فى هذا الاتفاق على منطقة لونت باللون الأحمر شملت منطقة ما بين النهرين ، أى دجلة والفرات ، - بما فيها البصرة وبغداد - وحيفا وعكا ، بينما لونت فلسطين باللون الأسمر ، إذ سيقوم فيها دولة يعين شكل حكمها بالاتفاق مع روسيا والشريف حسين . هذا على الرغم من أن هذا الاتفاق عقد فى سرية تامة بمعزل عن الشريف حسين[٤٢] .

وكانت دول الوفاق قد رأت أن تستولى على تلك البلاد لقطع الطريق أمام جيش تركيا المتجه إلى مصر ، فدخل الكولونيل البريطانى «لورانس» مدينة العقبة ١٩١٧م ، وفى العام التالى نقل الأمير فيصل بن الحسين - وكان يقود جيشا يمثل الثورة العربية - إلى العقبة وتمكن مع أعوانه من احتلال قسم كبير من الأرض الأردنية ، وذلك بعد معارك عديدة منها قيامه بتخريب الخط الحجازى ، وزحف الإنجليز للفتك بالجيش التركى حتى« احتلوا الأردن فى ٩ ديسمبر ١٩١٩م[٤٣] .

إمارة شرقى الأردن

تولت القوات البريطانية بقيادة جنرال أللنبى الزحف إلى بلاد الشام بينما زحفت القوات العربية بقيادة فيصل بن الحسين حتى دخلت دمشق منهية بذلك الحكم التركى لتلك البلاد ، وعندما جلت القوات التركية من بلاد الشام طلبت فرنسا من بريطانيا تنفيذ اتفاق "سايكس - بيكو" فتم الاتفاق بين الطرفين فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩١٨م لتنظيم إدارة بلاد الشام وتوزيع السلطات بينهما ريثما بيت فى مصيرها نهائيا ، كل هذا دون استشارة العرب .

وينص الاتفاق على تقسيم بلاد الشام إلى ثلاث مناطق هى :

١- المنطقة الشرقية ، وتشمل ولاية سوريا القديمة من معان جنوبا حتى حدود تركيا شمالا مع أقضية آداب ، وجسر الشغور ، والباب غربا والفرات شرقا ، وجعلت هذه المنطقة عربية وتولى إداراتها العليا الأمير فيصل ، ويلاحظ أن هذه المنطقة تشمل منطقة شرقى الأردن .

٢- المنطقة الغربية ، وهى عبارة عن سواحل سوريا وقد وضعت هذه المنطقة تحت النفوذ الفرنسى مباشرة .

٣- المنطقة الجنوبية ، وتشمل فلسطين ، وقد تولت السلطات الإنجليزية إدارتها[٤٤].

وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح فى باريس بعد الحرب العالمية الأولى ، عقد اتفاق فى باريس بين بريطانيا وفرنسا فى ١٥ سبتمبر ١٩١٩م نص على إعطاء كل الأراضى السورية لفرنسا مقابل حصول بريطانيا على شمال العراق الذى كان من المتوقع العثور على البترول فيه ، وبهذا الاتفاق لم يحدث أى تغيير بالنسبة لمنطقة شرقى الأردن ، فقد بقيت ضمن منطقة النفوذ البريطانى ، كما نصت عليه اتفاقية "سايكس - بيكو"[٤٥] .

ورغم أن روسيا الثورة (أكتوبر / نوفمبر ١٩١٧م) أذاعت تفاصيل الاتفاق التى وقعتها روسيا القيصرية مع الدول الاستعمارية ، ومنها اتفاق "سايكس - بيكو" فإن فيصل بن الحسين الموجود بدمشق ، اعتقد هو ووالده الشريف حسين أنهم سيحصلون على استقلال البلاد العربية تحت حكمهم ، غير أن الجنرال أللنبى القائد العام لقوات الحلفاء فى بلاد الشام استقبل فيصل بن الحسين فى اليوم الثالث من دخول دمشق ، وطلب إليه إقامة إدارة عسكرية عربية فى المنطقة الواقعة شرقى نهر الأردن والممتدة من العقبة إلى دمشق ، على أن يكون حكامها العسكريون وموظفوها المدنيون من العرب ومرتبطين مباشرة بفيصل الذى سيكون بدوره مسئولا أمام الجنرال أللنبى طوال فترة الحرب .

وكان هذا التكليف من أللنبى لفيصل اعترافا من دول الوفاق بفضل القوات العربية فى انتصار جيوش دول الوفاق فى بلاد الشام وتحريرها من السيطرة التركية ، وتنفيذا لاتفاق "سايكس - بيكو" أقيمت فى دمشق ، التى دخلها فيصل فى أول أكتوبر عام ١٩١٨م حكومة عسكرية عربية يرأسها فيصل[٤٦] . وقد ظلت منطقة شرقى الأردن تحت الإدارة العربية لفيصل حتى وصلها عبد الله بن الحسين فى نوفمبر ١٩٢٠م .

وفى مؤتمر سان ريمو المنعقد فى إبريل عام ١٩٢٠م جعلت منطقة شرقى الأردن من نصيب بريطانيا كجزء من دائرة الوصاية على فلسطين مع الاحتفاظ بشرط أساسى هو أنه فى

الأراضى الواقعة بين نهر الأردن والحدود الشرقية لفلسطين حسب تحديدها النهائى ، يكون للدولة المنتدبة - انجلترا - الحق بموافقة مجلس عصبة الأمم فى تأجيل أو وقف تنفيذ شروط الانتداب التى ترى سريانها غير ملائم للظروف المحلية بهذه الجهات ، وأن تعد تدابير الحكم التى تراها ملائمة لهذه الظروف(٤٧).

وعندما وصل الأمير عبد الله بن الحسين إلى معان ٢١ نوفمبر ١٩٢٠م قادما من مكة وفى نيته التقدم نحو عمان ، ومن معان بعث لأهل سوريا بمنشور هاجم فيه الغزو الفرنسى ويعضد السوريين فى كفاحهم ضد الفرنسيين . وعندما وصل إلى عمان رحبت به المجالس المحلية التى أقامها الإنجليز والتى سيطر عليها الموظفون الإنجليز ، وقد عبر المندوب الإنجليزى لرؤساء القبائل وشيوخ الشعب الأردنى حين زار مدينة السلط بقوله : تسألونى عن نوع المساعدة التى تريد انجلترا أن تقدمها لكم فأجيبكم بأنها لاتريد أن تضمكم إلى الإدارة الموجودة الآن بفلسطين بل تنشئ لكم إدارة منفردة تساعدكم على أن تحكموا بأنفسكم(٤٨) .

تحقيقًا لنصوص الانتداب الذى صدر فى مؤتمر سان ريمو فقد اتفق الأمير عبد الله مع تشرشل وزير الخارجية البريطانية عندما اجتمعا فى القدس على الأسس التى تقوم عليها إدارة شرق الأردن ، وهى إقامة حكومة عربية وطنية هناك برئاسة الأمير عبد الله تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالا إداريا ومع الاسترشاد برأى المندوب السامى البريطانى فى عمان وأن يتعهد الأمير بالمحافظة على حدود سوريا وفلسطين من كل اعتداء على أن تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير وبين سلطات الاحتلال الفرنسى فى سوريا ، وأن تنشئ بريطانيا قاعدتين للطيران فى عمان والكرك .

ورغم اشتمال قرار الانتداب على شرق الأردن إلى جانب فلسطين ، فقد استثنت بريطانيا شرق الأردن من التزامات الوطن القومى لليهود فى فلسطين بحصولها على هذا الاستثناء من عصبة الأمم فى سبتمبر ١٩٢٢م ثم اعترفت انجلترا فى العام التالى - ١٩٢٣م - بقيام حكومة مستقلة فى شرقى الأردن يرأسها الأمير عبد الله تحت الانتداب الإنجليزى .

لقد أقامت إمارة شرقى الأردن تحقيقا لمآرب سياسية واستراتيجية تخصها من أهمها تأمين القطاع العربى فى الطريق البرى إلى الهند ، فيما بين الخليج والبحر المتوسط خاصة بعد أن أثبتت وسائل المواصلات السريعة أهمية الوطن العربى بالنسبة لاتصالات انجلترا بالهند ، وأيضا إنشاء قاعدة لنفوذها السياسى والاستراتيجى فى هذه المنطقة تشرف منها على بقية

أجزاء الوطن العربى خاصة المشرقية وخاصة بعد ظهور البترول وازدياد المصالح البريطانية فى أقطار الوطن العربى .

واهتمت الحكومة البريطانية بتحديد كيان مستقل لإمارة شرق الأردن فحثت الأمير عبد الله على أن يطلب من أبيه حسين فى الحجاز ضم معان والعقبة إلى إمارته وكانتا تابعتين للحجاز ، كما استطاعت نفس الحكومة أن تقنع الملك عبد العزيز آل سعود بعد استيلائه على الحجاز بقبول الوضع القائم بهما ، وأقنعته بالتنازل عن ممر أرضى من شمالى نجد يضم إلى إمارة شرق الأردن يصل بينها وبين العراق ويفصل بين نجد وسوريا وحققت بريطانيا بذلك الوحدة الاستراتيجية التى تنشدها فى منطقة انتدابها فى البلاد العربية ، وأصبح إشرافها على الطريق البرى بين الخليج والبحر المتوسط تاما كاملا(٤٩).

ويجب أن نذكر أن إقامة إمارة شرقى الأردن استتبعها تشكيل حكومة عربية فى عمان برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين فى ١١ أبريل عام ١٩٢١م بموازرة بريطانيا ، حيث كان أعضاء الحكومة فى معظمهم من قادة حزب الاستقلال وريث جمعية العربية الفتاة التى تم حلها فى عهد فيصل ، ولم يكن بينهم سوى أردنى واحد وأربعة من السوريين ، واثنان من الحجاز ، وفلسطينى واحد ، كما تم تعيين سبعة من المستشارين السياسيين البريطانيين لمساعدة الأمير فى الإشراف على سير الإدارة الجديدة(٥٠) .

ونظرا لتطلع الأمير عبد الله إلى التمتع بالاستقلال الكامل ، فقد أوفدت إليه الحكومة البريطانية الكولونيل "لورانس" الذى وصل إلى عمان فى ١٢ أكتوبر ١٩٢١م ، وقدم اقتراحات للحكومة البريطانية قبلت بها وتنص على :

١- استمرار الإدارة التى يرأسها الأمير عبد الله فى شرقى الأردن .

٢- إخراج الموظفين السوريين من أعضاء حزب الاستقلال من البلاد .

٣- تخفيض مخصصات الأمير المالية .

٤- إصدار بيان رسمى من الحكومة البريطانية باستثناء شرقى الأردن من وعد بلفور .

٥- الضغط على الأمير عبد الله لتسليم المهتمين بالإعتداء على "غورو" الجنرال الفرنسى فى سوريا ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم .

٦- دعوة الأمير عبد الله لزيارة لندن لتباحث معه فى مستقبل البلاد(٥١) .

وبالفعل غادر الأمير عبد الله عمان في أكتوبر ١٩٢٢م متوجها إلى لندن بعد أن صادق [illegible] [illegible] البريطانية باستقلال الأردن [illegible] [illegible] أن الحكومة البريطانية [illegible] المندوب السامي البريطاني في فلسطين بزيارة عمان وإلقاء البيان التالي بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٢٣م .

[illegible] أن حكومة جلالته البريطانية سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن تحت حكم سمو الأمير عبد الله بن الحسين ، على شرط أن تكون تلك الحكومة دستورية وأن تمكن حكومة جلالته البريطانية من الإيفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالبلاد [illegible]

وكان هذا بمثابة اعترافا بريطانيا باستقلال إمارة شرقي الأردن ولكنه استقلال مشروط شبيه بذلك الإعلان الذي صدر في ٢٨ فبراير ١٩٢٢م باستقلال مصر مع التحفظات الأربعة المعروفة . لكنه على أي حال خطوة إلى الأمام خاصة وأنه لم يمض على تشكيل أول حكومة عربية في شرقي الأردن سوى عامين اثنين .

وقد قسمت البلاد في عهد الامارة إلى أربعة ألوية هي :

١- لواء عجلون ومركزه مدينة اربد .

٢- لواء البلقاء ومركزه مدينة السلط .

٣- لواء الكرك ومركزه مدينة الكرك .

٤- لواء معان ومركزه مدينة معان .

وبموجب هذا التنظيم الجديد احتفظ حكام هذه التقسيمات الإدارية بألقابهم العثمانية ، فحاكم اللواء (متصرف) ، وحاكم القضاء (قائمقام) ، وحاكم الناحية (مدير) .

ونظرا لضعف الموارد الطبيعية لشرقي الأردن ، كان لابد من حصول حكومة الأمير عبد الله على معونة خارجية حتى يتمكن من الوفاء باحتياجات أهل الإمارة ، ومن ثم اتفق الأمير عبد الله مع [illegible] في مارس ١٩٢٢م على أن تقدم بريطانيا معونة مالية بريطانية مقدارها ١٨٠ ألف جنيه استرليني سنويا ، وغالبا ما استعملت هذه المعونة كوسيلة للضغط والابتزاز [illegible] الحكومة الأردنية [illegible]

وقد شهدت فترة حكم الإمارة عدة أحداث داخلية وخارجية كانت على النحو الآتى :

أولا : مواجهة الأمير عبد الله لثورات القبائل الأردنية مواجهة عنيفة للحفاظ على هيبة الحكومة ، وقد استعان فى ذلك ببعض الضباط والجنود البريطانيين إلى جانب طائرات من سلاح الجو البريطانى ، نظرا لأن حكومة الأمير لم تكن قد استكملت بعد استعداداتها .

ومن أمثلة هذه الثورات القبلية ، ثورة "كليب الشريدة" زعيم ناحية "الكورة" التى تقع إلى الشمال من شرقى الأردن ، الذى اعترض على جعل ناحيته تابعة لمتصرف "إربد" ، تلك الثورة التى انتهت لصالح الحكومة بعد سنتين من العصيان(٥٥) .

وأعقب ثورة "الكورة" ثورات أخرى وعصيان قبلى ضد السلطة فى كل من "الكرك" و"الطفيلية" ، ومن قبائل بنى صخر ، وبنى حسن ، وبنى حميدة ، والسجارمة ، والدعجة ، والعدوان ، خلال عامى ١٩٢٣ و١٩٢٤م ، إلى جانب تمرد قرى وادى موسى وذلك ١٩٢٦م . وقد انتهت كل هذه الثورات القبلية باستخدام قوة الحكومة المدعومة بقوات بريطانية . وكان الأمير عبد الله كثيرا ما كان يلجأ إلى إصدار العفو عن مثيرى الفتن والعاصين بعد إخضاعهم.

ثانيا : مواجهة مشكلة الحدود : ذلك أنه كان على الحكومة الأردنية تخطيط حدود الإمارة مع نجد ومع الحجاز ومع العراق ، وبالنسبة للحدود الأردنية النجدية فقد جرى مواجهتها فى جو من العداء مع عبد العزيز بن سعود . هذا العداء الذى تطور إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين فى منتصف أغسطس عام ١٩٢٢م حول وادى السرحان و"الجوف" و"سكاكة" ، ومن ثم دعت الحكومة البريطانية إلى مؤتمر يضم سلطنة نجد وحكومة بغداد وحكومة عمان لتسوية الحدود بينهما ، وقد انعقد المؤتمر بالكويت فى ١٧ ديسمبر ١٩٢٣م برئاسة الكولونيل نوكس Knox المعتمد البريطانى فى منطقة الخليج ، وحضره مندوبون من شرقى الأردن ونجد والعراق(٥٦) . ولم يسفر المؤتمر عن التوصل إلى اتفاق رغم تعدد الاجتماعات فى مارس ١٩٢٤ وفى أبريل من نفس العام .

وفى صيف عام ١٩٢٤م دارت معارك أخرى بين قوات ابن سعود وقوات إمارة شرقى الأردن المدعومة بقوات بريطانية دون التوصل إلى اتفاق لإنهاء العداء وتخطيط الحدود ، ومن ثم نجحت بريطانيا فى إقناع ابن سعود بعقد معاهدة فى "حداء" بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٥م بشأن الحدود النجدية العراقية والحدود النجدية الأردنية .

وبالنسبة للحدود بين شرقى الأردن والحجاز فقد تنازل الملك على بن الحسين ملك الحجاز عن كل من ولاية معان والعقبة إلى إمارة شرقى الأردن فى يونيو ١٩٢٥م ، وعندما استولى الملك عبد العزيز على الحجاز وقع على معاهدة "حداء" مع بريطانيا - المشار إليها - فى ٢ نوفمبر ١٩٢٥م التى أكدت على ضم ولاية معان والعقبة إلى شرقى الأردن ، وكانت قوات عبد العزيز تحاصر الملك على فى جدة(٥٧) .

وبالنسبة للحدود بين شرقى الأردن والعراق حيث حكم الهاشميون فى البلدين الملك فيصل بن الحسين فى العراق ، والأمير عبد الله بن الحسين فى شرقى الأردن ، فقد تم الاتفاق على تخطيطها على النحو الذى تحدد على الخريطة فى جو ودى دون مشاكل ، وجاء الاتفاق فى ٢٣ أبريل عام ١٩٢٨م .

ثالثا : استقرار العلاقات البريطانية الأردنية ، وقد تمثل ذلك فى عقد معاهدة فى ٢٠ من شهر فبراير ١٩٢٨م ، جاءت بعد انتهاء مشكلات الحدود بين شرقى الأردن وجيرانها ، ونصت على وضع دستور للبلاد ، وتنازل حكومة الانتداب البريطانى عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير عبد الله ، ومنح الحكومة البريطانية الحق فى الاحتفاظ بقوات مسلحة فى شرقى الأردن ، وتقديم معونة مالية سنوية من بريطانيا على شكل هبة للحكومة فى عمان وإشراف بريطانيا على الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وإنشاء السكك الحديدية فى شرقى الأردن ، والإبقاء على الوحدة الجمركية بين شرقى الأردن فلسطين . وحق بريطانيا فى ضمان السيادة الإقليمية للبلاد(٥٨) .

جاءت هذه المعاهدة لتنهى فترة الاضطرابات الداخلية والمصاعب المالية والمشكلات الخارجية مع الجيران ، والصراع بين سلطات الانتداب وبين الوطنيين أنصار حزب الاستقلال حيث تمكنت بريطانيا - بهذه المعاهدة - من وضع يدها على الإدارة والجيش والشئون المالية ، وحيث تمتعت البلاد بشئ كبير من الاستقرار الداخلى بقيام مؤسسات دستورية وعلاقات خارجية مستقرة .

وخلال الثلاثينيات والأربعينيات وحتى عام ١٩٤٦م تعددت مطالب القوى الوطنية فى شرقى الأردن بإلغاء النصوص المجحفة بحق البلاد فى الاستقلال التام وإلغاء الانتداب ، حتى اضطرت بريطانيا إلى عقد اتفاقية التحالف البريطانية الأردنية فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٦م نصت على إلغاء الانتداب البريطانى على شرقى الأردن ، وإلغاء معاهدة فبراير ١٩٢٨م ، واعترفت بريطانيا بشرقى الأردن دولة كاملة الاستقلال ، وبالأمير عبد الله ملكا لها ،

وأقامت معها تمثيلا دبلوماسيا وفقا للقواعد المعترف بها ، وبذلك أصبحت الإمارة تعرف باسم مملكة شرق الأردن[٥٩].

رابعا : تنظيم العلاقات الأردنية العربية ، بحيث صارت الأردن إحدى الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية بتوقيعها على بروتوكول الإسكندرية فى نوفمبر ١٩٤٤م وعلى ميثاق جامعة الدول العربية فى مارس ١٩٤٥م بالقاهرة . كما وقفت المملكة الأردنية بحكم خصوصية العلاقة مع فلسطين ، مع الأمانى العربية لشعب فلسطين وضد المطامع الصهيونية ، ومن ثم نادت القوى الوطنية الأردنية بإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وعدم امتداد هذه الهجرة إلى أراضى الأردن ، بل وشارك أبناء الشعب الأردنى بالمظاهرات تأييداً لثورات الفلسطينيين عام ١٩٣٦م ومابعدها . ثم تولى الملك عبد الله قيادة الجيوش العربية فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨م ليخرج منها بهدنة عام ١٩٤٩م فيلحق الضفة الغربية التى حافظت عليها الجيوش العربية من العصابات الصهيونية يلحقها بمملكته التى أصبح اسمها المملكة الأردنية الهاشمية، وقد اتهمه الوطنيون فى الأردن وفلسطين بالتآمر مع اليهود أثناء حرب فلسطين وبعدها ، ومن ثم قام شاب فلسطينى باغتياله فى القدس فى ٣٠ يوليو عام ١٩٥٠م بالمسجد الأقصى .

وبالنسبة للعلاقات الأردنية مع بلاد الشام (سوريا ولبنان) ، فقد دعا الأمير عبد الله فى ٦ يناير ١٩٤٢م الحكومة البريطانية إلى الموافقة على مشروع سوريا الكبرى بضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن فى دولة واحدة يحكمها هو من العاصمة دمشق . ولكن الحكومة البريطانية رفضت لأسباب عدة منها حق اليهود فى وطن قومى بفلسطين ، كما رفض المشروع السوريون واللبنانيون اللذين اختاروا النظام الجمهورى منهجا للحكم .

وكانت قضايا الحدود بين الأردن وسوريا مثار خلاف بسبب القبائل والعشائر الرحل التى لاتعترف بحدود سياسية وذلك منذ قيام إمارة شرقى الأردن حتى تم التوصل إلى اتفاق حسن الجوار بين البلدين فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٣١م نص على تخطيط الحدود وخاصة جبل الدروز ، وحماية الحدود المشتركة وغير ذلك من أمور .

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية ، فقد تم توقيع اتفاقية بين الأردن والسعودية للصداقة وحسن الجوار والتحكيم ذلك فى ٢٧ من شهر يوليو عام ١٩٣٣م بالتوقيع بالأحرف الأولى بمدينة القدس ، وفى ٢١ ديسمبر من نفس العام تم تبادل وثائق التوقيع بالقاهرة . ومع ذلك

كان للملك عبد العزيز موقف المعارضة من مشروع سوريا الكبرى الذى دعا إليه الأمير عبد الله بن الحسين عام ١٩٤٢م .

وبحكم وجود حكم هاشمى فى كل من العراق وشرقى الأردن تم إبرام معاهدة صداقة بين الطرفين فى جو من التفاهم والتعاون فى مختلف الميادين ، وذلك فى ٢٦ مارس عام ١٩٣١م، نصت على الاعتراف المتبادل بينهما وتنظيم الشئون الاقتصادية والأمنية لمصلحة البلدين ، وكان لموقف الأمير عبد الله بن الحسين المساند للأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق أثره فى فشل ثورة رشيد عالى الكيلانى عام ١٩٤١م . وفى عام ١٩٤٥م زار الأمير عبد الله بغداد واتفق مع الأمير عبد الإله على مشروع اتحاد بين البلدين يشمل الشئون الخارجية والثقافية والعسكرية وإقامة اتحاد جمركى .

خامسا : تنظيم الجيش الأردنى وارتباطه بالقبائل البدوية بشرقى الأردن ، إذ يعتبر الضابط البريطانى بيك Peake الذى منح لقب الباشوية فيما بعد مؤسس الفيلق العربى الأردنى الذى بدأ كقوة عسكرية ثم كشرطة عسكرية ، وقد ساعده فى ذلك عدد قليل من الضباط العرب ممن خدموا فى الجيش العثمانى .

وقد أثبتت هذه القوة فعاليتها فى التعامل مع ثورات القبائل الأردنية منذ عام ١٩٢١م وكانت مهمتها فى الأصل الحفاظ على الأمن والنظام وتأمين جباية الضرائب لخزانة الدولة. ثم أطلق على هذه القوة بعد أن انضمت إليها جميع قطاعات الأمن العام اسم "الجيش العربى" الذين كان أفراده من سكان الريف والمدن ، ثم تشكلت "قوة حدود شرقى الأردن فى أول أبريل ١٩٢٦م تحت قيادة المندوب السامى البريطانى بفلسطين ، وبتشكيل هذه القوة أصبح دور الجيش العربى مقتصرا على الأمن الداخلى .

ومنذ عام ١٩٢٩م بدأ نجم الميجور جلوب John Glubb فى الصعود عندما تم تعيينه فى جهاز الاستخبارات العسكرية ، وتولى فى عام ١٩٣٠م منصب مساعد لقائد الجيش الفريق "بيك" باشا ، وإلى بيك "يرجع الفضل فى إنشاء" قوة الصحراء من أبناء البادية الأردنية لمراقبة تحركات القبائل البدوية ، وحلت هذه القوة محل قوة حدود شرقى الأردن وسلاح الجو الملكى البريطانى فى حماية الحدود الأردنية وإحلال السلام بين القبائل البدوية .

سوريا ولبنان

يعتقد البعض أن فرنسا كانت أسبق من انجلترا فى عملية الغزو الاستعمارى ، وهذا الاعتقاد له وجاهته، لأن فرنسا شاركت بدور كبير إن لم يكن أكبر دور فى الحروب الصليبية ، وماحملة لويس التاسع ملك فرنسا على مصر وأسره فى دار ابن لقمان فى المنصورة إلا دليل آخر على هذا الغزو الاستعمارى الفرنسى الذى سبق انجلترا فى مصر وبقية أقطار الوطن العربى ، بل وما الحملة الفرنسية على مصر والشام إلا دليل ثالث على صحة هذا الرأى .

وبمعنى آخر لم يكن فرض الانتداب الفرنسى على كل من سوريا ولبنان بمقتضى قرارات مؤتمر «سان ريمو» فى أبريل سنة ١٩٢٠م الإجراء الاستعمارى الفرنسى الأول فى سوريا ولبنان، بل هناك نشاطات استعمارية فرنسية فى بلاد الشام سبقت ذلك ومهدت له ، فقد حددت معاهدة التحالف الفرنسى العثمانى فى عام ١٥٣٥م الامتيازات الفرنسية فى الشرق العربى بصفة خاصة ، ولذلك كانت تجارة الحوض الشرقى للبحر المتوسط فى صالح فرنسا بصفة عامة حتى أواخر القرن الثامن عشر ، وكانت فرنسا الدولة الأوروبية الأولى لدى البلاط العثمانى ، ولها حق حماية الرعايا الكاثوليك داخل الإمبراطورية العثمانية[٦٠] .

واستنادا إلى الامتيازات التى حصلت عليها فرنسا فى الإمبراطورية العثمانية عمدت الحكومة الفرنسية إلى التدخل فى أقطار المشرق العربى لصالح قوافل الحج الكاثوليكية إلى بيت المقدس ، ثم تبنى لويس الرابع عشر فى عام ١٦٤٦م قضية الجالية المارونية فى لبنان فى أعماق زيارة الأساقفة المارونيين لفرنسا ، وقد رافق هذا الاتجاه ازدياد عدد الكاثوليك فى بلاد الشام بسبب امتداد نشاط الجزويت والفرنسيسكان وغيرهما من المؤسسات الكاثوليكية إلى الشرق[٦١]. وبسبب إنشاء مدارس فرنسية لتعليم الموازنة ، وبسبب احتكار الفرنسيين لتجارة الصادر والوارد فى جنوب سورية ، حتى صار التفوق - فى النفوذ السياسى والتجارى- للفرنسيين وتغلبوا على منافسة التجار من الشعوب الأخرى[٦٢] .

ونتيجة لذلك وجدنا الموارنة بصفة خاصة يميلون إلى فرنسا ، ويرحبون بالبعثات التبشيرية الفرنسية ، بل ويتخذون من رجال هذه البعثات مستشارين لمشايخهم ، واستغلت فرنسا هذا الوضع للتقرب إلى أصحاب العصبيات فى لبنان وخاصة المشايخ الموارنة ، كما استغلت بعض الأسر المارونية لتحقيق منافع خاصة ، كما كانت البعثات التبشيرية الفرنسية من أهم الدعائم التى بنت عليها فرنسا نفوذها الأدبى فى لبنان فى تلك الأيام [٦٣] . وبلغ من الصلة الوثيقة

بين الموارنة والفرنسيين أن تعين شيخ مارونى نائبا لقنصل فرنسا فى بيروت عام ١٦٥٥م ثم قنصلا لها عام ١٦٦٢م .

وعندما بدأت الأحداث الدامية بين الموارنة والدروز اعتبارا من عام ١٨٥٧ بذلت الدولة العثمانية كل مافى وسعها لإضعاف قوة الموارنة الذين كانوا يحظون بحماية فرنسا ، فشجع الأتراك الدروز على مهاجمة الموارنة وبدأت سلسلة الاضطرابات التى انتهت بمذابح سنة ١٨٦٠م [٦٤] بين الطرفين وامتدت لتشمل المسلمين والمسيحيين فى كل من سوريا ولبنان . وزادت وطأة الفتنة بينهما بما قام به عملاء الفرنسيين والبريطانيين من أعمال الدس فى الجاهين مختلفين [٦٥] ، حتى حدثت المذابح بين الطرفين التى راح ضحيتها الآلاف من كلا الجانبين والتى تدخل فيها بعض الزعماء العرب لإيقافها وتهدئة الأمور بين المقاتلين ، وكان على رأس هؤلاء الزعماء العرب الأمير عبد القادر الجزائرى المقيم بدمشق منذ فشل المقاومة الجزائرية للغزو الفرنسى .

ولقد كان للقنصل الفرنسى فى بيروت يد كبرى فى إثارة هذه المذابح التى قوبلت فى فرنسا بترحاب لما تتيحه لها من الفرص لمغامرة حربية فى لبنان [٦٦] ، إذ شعر الإمبراطور الفرنسى نابليون الثالث بأن اللحظة المناسبة لتثبيت الأقدام الفرنسية فى سوريا قد أتت أخيرا ، فأعلن فى يوليو عام ١٨٦٠م عن عزمه إرسال قوات إلى سوريا لحماية الكاثوليك ، ورغم أن السلطان العثمانى أوفد أحد رجاله لإقرار الأمور فى سوريا ، وقد استطاع بالفعل بعد أن أعدم رميا بالرصاص وشنقا وسجن وأبعد مئات من المسلمين إرضاء لفرنسا ، فإن فرنسا لم تفلت من يدها هذه الفرصة ، ومن ثم عقد مؤتمر دولى فى باريس ضم كلا من انجلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا درس الموقف فى سوريا وموقف فرنسا وأصدر قراراته فى سبتمبر ١٨٦٠م بالسماح لقوات فرنسية لاتتجاوز ١٢ ألف جندى بالنزول فى بيروت وألا تزيد مدة بقائها عن ستة شهور .

وقد نزلت القوات الفرنسية بالفعل فى بيروت فى آخر أغسطس ١٨٦٠م فى الوقت الذى أوفد المؤتمر لجنة لتتقصى عن أسباب الأحداث الدامية ، وتبحث إمكانية تلافى هذه الأحداث بوضع نظام جديد للبنان ، ورغم أن الهدوء والنظام قد عادا إلى سوريا فان فرنسا رغبت فى بقاء قواتها هناك إلى أجل غير مسمى بحجة ضمان عدم تكرار الاضطرابات ، إلا أن الحكومة البريطانية تمكنت بقرارات مؤتمر باريس القاضى بجلاء القوات الفرنسية خاصة وأن هذه القوات قد تجاوزت المدة المقررة لبقائها ، ومن ثم انسحبت هذه القوات فى يونيو ١٨٦١م دون أن تحقق

أهدافها حتى قيل أن الحملة أخفقت فى تحقيق ما كانت الدولة الحامية تصبو إليه [٦٧] من فرض سيطرتها ونفوذها على سوريا ولبنان .

عادت اللجنة الدولية من سوريا ولبنان فى مايو ١٨٦١م ووضعت تقريرا عرض على السلطان العثمانى فى شكل اتفاقية وقع عليها وزير الخارجية التركية وسفراء الدول الأوروبية الخمس فى يوليو ١٨٦١م تقضى بمنح الحكم الذاتى لسنجق لبنان على رأسه حاكم مسيحى غير لبنانى يتم تعيينه من قبل الدولة العثمانية بالتشاور مع الدول الأوروبية الخمس . وفى عام ١٨٦٤م استقر وضع لبنان كسنجق مستقل ذاتيا بمقتضى الاتفاقية السابقة التى صارت دستورا دائما للبنان حتى عام ١٩١٤م وتم تنظيم لبنان بحيث يساعد الحاكم ١٢ شخصا منهم ٤ من الموازنة ،و٣ من الدروز ، و٣ من الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك ، وسنى واحد ، وشيعى واحد . وصارت أقسام لبنان الإدارية سبعة مديريات يترأس كل مديرية منها مدير من الروم الكاثوليك ، ويخضع لهؤلاء المديرين شيوخ النواحى والقرى والقضاة والكتبة الذين حدد الدستور نسبة توزيع مناصبهم بين الطوائف الدينية المختلفة .

وقد أسفرت هذه الاتفاقية عن استقرار الأمن والنظام فى سوريا ولبنان حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، وفى تلك الفترة باشرت البعثات العلمية الفرنسية أعمالها العلمية ، حتى لقد قيل أنه فى سنة ١٩١٤م كان أكثر من نصف تلاميذ المدارس فى سوريا وفلسطين يتعلمون بمعاهد فرنسية [٦٨] . وحصلت فرنسا على اعتراف الدول الأوروبية المجتمعة فى مؤتمر عقد ببرلين عام ١٨٧٨م على الاحتفاظ بالحقوق التى تمتلكها فرنسا – فى حماية الأماكن المقدسة فى فلسطين – وعلى أنه من المفهوم أنه لن يجرى أى تعديل فى وضعية الأماكن المقدسة [٦٩].

الانتداب الفرنسى

ظهرت المطامع الفرنسية فى سوريا ولبنان معارك الحرب العالمية الأولى فيما عرف باتفاق «سايكس – بيكو» [٧٠] لعام ١٩١٦م الذى نص على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بحيث يكون نصيب فرنسا الجزء الأكبر من سوريا وجانب كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل فى العراق ، وهذه المنطقة تشمل الشريط الساحلى لسوريا بما فى ذلك لبنان ثم ولاية أطنة ومرسين والأقاليم المعروفة إجمالا باسم كيليكيا ، وتدخل فى هذه المنطقة اسكندرية . ولم يأت في هذا الاتفاق ما يدل على أن فرنسا كانت ممنوعة من ضم هذه المنطقة إليها إذا أرادت ، كما لم يذكر الاتفاق أن من حق فرنسا ضمها إلى ممتلكاتها مباشرة هذا بالإضافة إلى المنطقة التى تشمل الموصل ثم مدن دمشق وحمص وحماه وحلب [٧١] .

وقد أكد الفرنسيون منذ هذا الاتفاق أن هناك وصاية أو حماية على سوريا ولبنان ، فإن جورج بيكو خطب فى جمع من السوريين واللبنانيين فى فندق شبرد بالقاهرة فى ٢٥ أبريل سنة ١٩١٧م قائلا إن جميع دول الحلفاء قد انتخبوا فرنسا وصية على لبنان ، وأن الحكم سيكون فى البلاد التى كان لها امتيازها ، والتى كانت محرومة من الامتياز سيمنح لها الامتياز والحكم العام الداخلى سيكون باستشارة الأهالى وأشار إلى قيام حماية فرنسية على سوريا[٧٢] .

وأثناء الحرب صدر تصريح الرئيس الأمريكى «ويلسون» فى أوائل عام ١٩١٨م الذى يقضى بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وعقب انتهاء الحرب سيطرت القوات الفرنسية على المنطقة الساحلية فى سوريا من الناقورة جنوبا إلى كيليكيا شمالا وتديرها فرنسا . فى الوقت الذى احتلت القوات البريطانية فيه جنوب سوريا ، وتسيطر حكومة فيصل العربية بقواتها العربية على سوريا الداخلية .. وقد ظهرت النوايا الفرنسية واضحة فى موقفها من حضور مندوبين عرب جلسات مؤتمر الصلح فى باريس ، فقد استقبلت الحكومة الفرنسية الأمير فيصل كزائر كبير ، ليس له صفة الممثل السياسى أو المندوب الرسمى لحكومة معينة ، وكان لهذا مغزاه ، فإن الحكومة الفرنسية لم تشأ أن تفترض للعرب حقوقا فى مؤتمر الصلح [٧٣] .

ونتيجة لفشل فيصل فى مؤتمر الصلح وعودته إلى دمشق فى أوائل مايو ١٩١٩م تم تشكيل ماعرف بالمؤتمرالسورى العام فى الشهر التالى وفى خريف نفس العام كان الاتفاق قد تم بين «لويد جورج» و «كليمنصو» باحلال الجيوش الفرنسية محل الجيوش البريطانية فى كيليكيا والساحل السورى على أن تبقى فلسطين فى عهدة الجيش البريطانى ، وحصر سيادة العرب بالمنطقة الداخلية من سوريا ، واشترط كليمنصو ألا تؤثر موافقته هذه فى التسوية النهائية المتعلقة بالانتدابات والحدود تأمينا لاستيلاء فرنسا على كامل سوريا [٧٤] .

وفى ٨ مارس عام ١٩٢٠م انعقد المؤتمر السورى العام وحضره مندوبون عن العراق ، واتخذ عدة قرارات تقضى باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية وارتقاء فيصل عرش الملكية فى دمشق، واستقلال العراق ، وشجب القرارات الاستعمارية والصهيونية كاتفاق سايكس بيكو ووعد بلفور ، ورفض الوصاية السياسية التى تحاول الدول الاستعمارية فرضها باسم الانتداب، ورفض معونة فرنسا تمامًا . ولكن هذه القرارات لم يكن لها صدى عند الدول الاستعمارية فقررت الانتداب الفرنسى على كل من سوريا ولبنان فى مؤتمر سان ريمو المنعقد فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠م ، والانتداب الانجليزى على العراق وفلسطين .

وكان معنى ذلك اشتعال الثورة فى كل من سوريا ولبنان ضد الانتداب الفرنسى ، وبالثورة يستمر الصراع بين السوريين واللبنانيين من جهة ، وبين قوات الاستعمار الفرنسى من جهة أخرى .

وقد حاولت فرنسا فى عهد الانتداب تجزئة سوريا ولبنان وتعميق الطائفية ، فقد تجزأت سوريا إلى خمس وحدات إدارية هى :

١- جبل الدروز : الذى منحته فرنسا استقلالا ذاتيا بموجب معاهدة عقدت عام ١٩٢١م وقبل الدروز بمقتضاها نظام الانتداب ، وقبل الفرنسيون بالتعهد بمراعاة تقاليد الدروز فى الحكم المحلى .

٢- الإسكندرونة : وتخضع لإدارة خاصة منفصلة عن أى نظام اتحادى ينشأ فى سوريا لأن فرنسا تعتبر تركيا ذات مصلحة خاصة فى ميناء الإسكندرونة الواقع شمال الساحل السورى ، كما أن سلطات الانتداب الفرنسى عقدت مع تركيا معاهدة فى أنقره عام ١٩٢١م نصت على تعهد فرنسا باعتبار اللغة التركية إحدى اللغات الرسمية فى الإسكندرونة ، وبقاء الإسكندرونة تحت إدارة منفصلة .

٣- جبل العلويين : ويضم بعض الطوائف الشيعية من بينها النصيرية وقد اعتبره الانتداب الفرنسى دويلة لها مجلس محلى تم توزيع مقاعده على أساس طائفى وإجراء الانتخابات على درجتين .

٤- دمشق : وأقامت فيها فرنسا دويلة لها مجلس محلى ، ومقر إدارة الانتداب .

٥- حلب : وتمثل دويلة أقامها الانتداب ولها مجلس كذلك .

ورغم هذه التجزئة التى وضعها الانتداب الفرنسى لسوريا إلى جانب فصل لبنان عن الأراضى السورية ، فحيث اختفت الطائفية كانت النزعة إلى الوحدة أقوى كما هو الحال بين دمشق وحلب ، فالغالبية العظمى من سكان الإقليمين مسلمون سنيون ، يلى ذلك جبل العلويين الذى يضم بعض الطوائف الشيعية ، أما الدروز فكانوا أكثر نزوعا إلى الانعزالية ، وستجرف الحركة الوطنية هؤلاء جميعا نحو فكرة الوحدة باسم الوطنية الحديثة ، كما يتضح ذلك من ثورة عام ١٩٢٥م [٧٥] .

وقد انطلقت ثورة عام ١٩٢٥م والتى عرفت باسم الثورة السورية الكبرى من جبل الدروز واتحد فيها الدروز بزعامة سلطان الأطرش وعبد الرحمن شاهبندر رئيس حزب الشعب وزملائه

من أعضاء الحركة الوطنية مثل فارس الخورى وجميل مردم على مبادئ واحدة تتمثل فى وحدة سوريا ولبنان وجلاء القوات الفرنسية عنهما وإقامة حكومة ديموقراطية . وفى ظل هذا الاتحاد بين الاقطاعيين الدوز وبين المثقفين ثقافة عصرية ، ثارت كل أقاليم سوريا وبقيت مشتعلة سنة كاملة واشتركت فيها عناصر مختلفة ، ولايقلل من تضحياتها أن العناصر التى كانت أكثر صمودا فى وجه القوات الفرنسية هى قبائل الجنوب وأكراد الجزيرة والشمال فضلا عن سكان جبل الدروز [٧٦] .

وكان من نتائج الثورة السورية الكبرى قبول الانتداب الفرنسى تشكيل حكومة سورية تتعاون مع الوطنيين ومع الانتداب الفرنسى عام ١٩٢٨م تكون مهمتها الأولى إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية تتولى وضع الدستور السورى فى إطار الانتداب وبالفعل أجريت الانتخابات فى يونيو عام ١٩٢٨م وتكونت الجمعية التأسيسية برئاسة هاشم الأتاسى ، بينما تولى الزعيم الوطنى إبراهيم هنانو رئاسة لجنة الدستور .

وعلى الرغم من قصر عهد الجمعية التأسيسية ، فإنها كانت خطوة وطنية هامة تبعتها خطوات تمثلت فى انتخاب مجلس نيابى جديد ، كان أول عمل له انتخاب رئيس للجمهورية ، وقد تم ذلك باختيار محمد على العابد رئيسا للجمهورية السورية عام ١٩٣٢م وتعيين حقى العظم رئيسا للوزراء ، وصبحى بركات رئيسا للمجلس النيابى وكان عقد معاهدة فى سبتمبر ١٩٣٦م بين فرنسا والحكومة السورية خطوة أخرى من أجل استقلال سوريا على الرغم من احتفاظ فرنسا بامتيازات فى مختلف الميادين والتأكيد على احتفاظ العلويين والدروز بإدارة محلية واستقلال مالى ، وإن أظهرت المعاهدة من الناحية الشكلية انتهاء نظام الانتداب . ومع ذلك لم يتم التصديق على المعاهدة من جانب الحكومة الفرنسية ، مما أوجد تصادما بين الوطنيين السوريين وسلطات الانتداب الفرنسى فاضطر هاشم الأتاسى للاستقالة من رئاسة الجمهورية فى يوليو ١٩٣٩م [٧٧] .

وبالنسبة للبنان فى عهد الانتداب فقد تم تثبيت كيانه مستقلا عن سوريا واتسع نطاق أراضيه بحيث شملت إلى جانب الجبل ، الساحل بمدنه بيروت وطرابلس وصيدا ومعظم سكان هذه المدن من المسلمين السنة ، وإقليم البقاع جنوب الجبل ويضم خليطا من الشيعة والمسيحيين. ورغم أن أغلبية سكان لبنان من المسلمين ، فإن الانتداب الفرنسى ظل يعامل لبنان بوضعها الجديد على أساس أن أغلبية سكانه من المسيحيين .

ونتيجة للثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥م تم الإعداد لإجراء انتخابات لمجلس نيابى يتولى وضع الدستور الذى صدر فى مايو ١٩٢٦م ، وتم انتخاب "شارل دباس" من الأروام الأرثوذكس كأول رئيس جمهورية وطنى لدولة لبنان ، والذى أعلن تمسكه بسلامة أراضى الجمهورية اللبنانية فى مواجهة معظم الوطنيين اللبنانيين الذين كانوا يطالبون بالانضمام إلى سوريا .

وفى إطار سياسة الانتداب الفرنسى حدث تقارب مع الموارنة الذين يشكلون أهم الفئات المشتغلة بالتجارة والأعمال ، والذين استاءوا من وجود "شارل دباس" رئيسا للجمهورية وسعوا من أجل ارتقاء مسيحى مارونى رئيسا للجمهورية فى الوقت الذى أضاع فيه الفرنسيون فرصة نجاح مرشح سنى مسلم هو الشيخ محمد الجسر - وكان ذلك عام ١٩٣٢م - وهو عام إجراء تعداد سكانى فى لبنان الذى أظهر أن عدد المسلمين ٣٨٧ ألف ، وعدد المسيحيين ٣٤٥ ألف.

وبدأت الأحزاب السياسية تظهر فى الثلاثينيات من القرن العشرين على أساس طائفى فحزب الكتائب ينطق باسم الموارنة ، وحزب النجادة يعمل باسم المسلمين السنيين ، وإن ظهر حزب وطنى غير طائفى هو حزب الاستقلال الجمهورى برئاسة عزيز هاشم وهو مسيحى ، وتولى عادل الصلح ، وهو مسلم سنى ، وظيفة نائب للرئيس ، وعندما بدأت تظهر اتجاهات الانتداب الفرنسى لعقد معاهدة مع سوريا عام ١٩٣٦ ، استفاد لبنان من هذا الاتجاه ، وإن حرصت سلطات الانتداب فى لبنان على إنجاح مرشحها لرئاسة الجمهورية اللبنانية "أميل إده" وهو مسيحى مارونى الذى يتعصب للوطنية اللبنانية التى لا يربطها شئ بالعالم العربى وإنما تستمد هذه الوطنية تاريخها من الحضارة الفينيقية ، مع الاعتماد على فرنسا لحماية الوطن اللبنانى من جيرانه ، وبهذا بدأ تقليد اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية مسيحيا مارونيا ورئيس الوزراء مسلما سنيا .

وعند قيام الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٢٩م وانهزمت فرنسا أمام ألمانيا تطلع الوطنيون السوريون واللبنانيون إلى الاستقلال ، ولكنهم ووجهوا بوجود حكومة فيشى العميلة فى فرنسا وحكومة فرنسا الحرة برئاسة الجنرال ديجول والتى اتخذت من لندن مقرا لها ، وتأثير الدعاية الألمانية فى استثارة العرب ضد الإنجليز والفرنسيين واليهود ، وإعلان بريطانيا بأنها لن تسمح باحتلال سوريا ولبنان بواسطة أية دولة معادية أو أن تستخدم كقاعدة للهجوم على أقطار الشرق الأوسط التى تقع على بريطانيا مسئولية الدفاع عنها ، أو أن تصبح مركزا للاضطرابات يشكل خطرا على هذه الأقطار .

ويتجدد نشاط الزعماء الوطنيين فى سوريا ولبنان فى أوائل عام ١٩٤١م بدأت الخطوات نحو الاستقلال ، ففى سوريا عاد شكرى القوتلى من المنفى وبدأ يتزعم الحركة الوطنية السورية فى الوقت الذى عملت فيه قوات الحلفاء بدخول المدن السورية وإنهاء سيطرة حكومة فيشى ، وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٤١م أعلنت فرنسا قيام دولة سوريا ، وبادرت بريطانيا إلى الاعتراف بدولة سوريا ودولة لبنان .

وفى عام ١٩٤٢م استقر الأمر على قيام دولتين منفصلتين فى كل من سوريا ولبنان حيث بدأت الاستعدادات للانتخابات فحصل السوريون واللبنانيون من فرنسا فى يناير ١٩٤٣م على فرصة إجراء انتخابات لجمعية وطنية فى كل من سوريا ولبنان وظهر من زعماء سوريا شكرى القوتلى الذى انتخب رئيسا للجمهورية السورية ، وفى لبنان تم انتخاب بشارة الخورى وهو مسيحى مارونى للجمهورية ورياض الصلح رئيسا للوزراء وهم مسلم سنى ، حتى خرجت قوات الاحتلال من كل من سوريا ولبنان فى أبريل ١٩٤٦م حيث أعلن استقلال كل من سوريا ولبنان وإن ربطت بينهما علاقات خاصة .

وبعد الاستقلال شهدت سوريا عدة انقلابات عسكرية بسبب الصراع على السلطة وبسبب ظهور حزب البعث العربى الاشتراكى : كانقلاب حسنى الزعيم فى ٣٠ مارس ١٩٤٩م وانقلاب سامى الحناوى ، وانقلاب أديب الشيشكلى عام ١٩٥١م حتى عام ١٩٥٤م عندما عاد الحكم المدنى الذى استمر حتى الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨م .

وأما لبنان فقد شهدت صراعا طائفيا تم تحجيمه بما عرف بالميثاق الوطنى الذى وضع أسسه كل من بشارة الخورى ورياض الصلح ، حتى تولى كميل شمعون رئاسة الجمهورية فى المدة من ١٩٥٢م حتى ١٩٥٨م فأظهر انحيازا مع الغرب واختلف مع مصر وسوريا ، حتى سقط . ثم حدثت الحرب الأهلية فى لبنان التى استمرت من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠ .

هوامش الفصل الثانى

(١) ك.م بانيكار : آسيا والسيطرة الغربية ص١٠٤ .

(٢) نفس المرجع السابق ص ١٠٧ .

(٣) د. محمد أنيس ود. رجب حراز : الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر القاهرة ١٩٦٧ ص٩٨.

(٤) د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى ص٦٠ .

(٥) د. أحمد أبو حاكمة : تاريخ شرق الجزيرة العربية فى العصور الحديثة ص١٨٠ .

(٦) جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الأوسط ص١٠٦ .

(٧) د.عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ص٢٦١ .

(٨) د. محمد أنيس ود. رجب حراز : المرجع السابق ص٩٩ .

(٩) د. حسين فوزى النجار : الشرق العربى بين حربين ص٥٤ .

(١٠) د. عزت عبد الكريم وآخرون : المرجع السابق ص٢٦٦ .

(١١) Holt . P. M. : A Modern History of the Sudan. P. 141 .

(١٢) De Nova. P. A. : American Intrcrests, pp. 176-177 .

(١٣) محمد جواد العبوسى : البترول فى البلاد العربية . ص٢٦٥ .

(١٤) Polk, W. R. The U. S and the Arab World ; p. 304 .

(١٥) الشركات الأمريكية السبع هى مكسيكان Mixican ، تكساس Texas ، ستاندرد أويل أوف نيوجيوسى Standard oil of New Jerssey ، جلف Gulf، سنكلير Sinclair، سوكونى Socony ، أتلانتك Atlantic ، وقد كونت ماعرف بهيئة تنمية الشرق الأوسط .

(١٦) De. Nova, J. A. op, cit., p. 196 .

(١٧) Ibid, p. 202 .

(١٨) د. صلاح العقاد : الشرق العربى المعاصر ص ١٩٩ .

(١٩) تأليف مجموعة من الأساتذة : العراق فى التاريخ ص٦٦٨-٦٦٩ .

(٢٠) نفس المصدر ص٦٧٢-٦٧٣ .

(٢١) العراق فى التاريخ : المرجع السابق ص٦٨٣-٦٨٤ .

(٢٢) لم تكن اليابان قد دخلت الحرب بعد ، بل كانت تقف على الحياد من المعارك الحربية .

(٢٣) U. S. Documents : The Minister Resident in Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State, Baghdad June 28, 1940 No. 740 .

(٢٤) Ibid, Baghdad, November 12, 1940, No. 890 G. 00/514 : Telegram.

(٢٥) Ibid, Baghdad, November 30, 1940, No. 747 - 90 G. 11/28 : Telegram .

(٢٦) Ibid, Baghdad, December 2, 1940, No. 741 - 90 G. 11/28 : Telegram .

(٢٧) The Minister Resident in Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State (Hull) Baghdad December 5, 1940, No. 791-90. GII/32 : Thelegram .

(٢٨) The Secretary of Stat to the Minister Resident in Iraq (Knabenshue) Washington. The Secretary of State (Hull) December 14, 1940 No. 90 GII/34 : Telegram .

(٢٩) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٢٣٩ .

(٣٠) العراق فى التاريخ : المرجع السابق ص٧٠٢ .

(٣١) المرجع السابق ص٧٢٢ .

(٣٢) المرجع السابق ص٧٢٧ .

(٣٣) المرجع السابق ص٧٣٨-٨٣٩ .

(٣٤) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٢٦٣ .

(٣٥) نفس المرجع ص٢٦٨ .

(٣٦) نفس المرجع ونفس الصفحة .

(٣٧) جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الأوسط ٢٤٧ .

(٣٨) حسن عبد على ريان : العلاقات الأردنية البريطانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٦٧ - جامعة القاهرة .

(٣٩) أنيس صايغ : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ، بيروت ١٩٦٦م ، ص٧٧ .

(٤٠) جورج أنطونيوس : ترجمة د. ناصر الدين الأسد ود. إحسان عباس : يقظة العرب ، بيروت ١٩٦٦ ص٢٥١ .

(٤١) د/ حسن عبد على ريان : المرجع السابق ص٦٨ .

(٤٢) أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى جـ١ ، ص١٧٩ .

(٤٣) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ص٤٥٨-٤٥٩.

(٤٤) أمين سعيد : المرجع السابق ص٢ .

(٤٥) د. حسن عبد على ريان : المرجع السابق ص٣٥ .

(٤٦) على محافظة : عهد الإمارة ، عمان ١٩٧٣م ، ص١٢ .

(٤٧) جورج كيرك : المرجع السابق ص٢٤٧ .

(٤٨) د. عزت عبد الكريم وآخرون : المرجع السابق ص٤٦٢ .

(٤٩) د. حسين النجار : المرجع السابق ص٦٥ .

(٥٠) خير الدين الزركلى : عامان فى عمان ، القاهرة ١٩٢٥ ص١٤٠ .

(٥١) سليمان المرسى : تأسيس الإمارة . ص١٤٢ .

(٥٢) أمين سعيد : الثورة العربية جـ٣ ص٧٥ .

(٥٣) د. على محافظة : المرجع السابق ص٣٥ .

(٥٤) نفس المرجع ص٣٧ .

(٥٥) خير الدين الزركلى : المرجع السابق ص١١٧ .

(٥٦) د. على محافظة : المرجع السابق ص٥٦ .

(٥٧) مدينة حداء تقع على بعد كيلو مترات من ميناء جدة على البحر الأحمر أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، بيروت ١٩٥٧ ص٤٠٢ .

(٥٨) د. على محافظة : المرجع السابق ص٦٤ .

(٥٩) نفس المرجع ص٩٩ .

(٦٠) د. أنيس د. حراز : المرجع السابق ص٩٥ .

(٦١) نفس المرجع ص١١٥ .

(٦٢) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : المرجع السابق ص٢١٣ .

(٦٣) نفس المرجع ص٢٤٩ .

(٦٤) د. أنيس ، د. حراز : المرجع السابق ١١٦ .

(٦٥) كانت بريطانيا تؤيد الدروز فى مواجهة تأييد فرنسا للموارنة .

(٦٦) جورج كيرك : المرجع السابق ص١٢٨ .

(٦٧) نفس المرجع ص١٢٨ .

(٦٨) جورج كيرك : المرجع السابق ص١٢٩ .

(٦٩) د. محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية ، ص٤٨ .

(٧٠) شارك فى هذا الاتفاق مسيو جورج بيكو ، وسير مارك سايكس مندوبا فرنسا وانجلترا فى القاهرة وقنصل روسيا فى القاهرة كذلك ، وظل هذا الاتفاق سريا حتى أذاعته الثورة الروسية عام ١٩١٧م .

(٧١) د. أنيس ، د. حراز : المرجع السابق ص٢٣٨ .

(٧٢) نفس المرجع ص٢٥٢ .

(٧٣) د. حسين النجار : المرجع السابق ص٢٩ .

(٧٤) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : المرجع السابق ص٤٠٩-٤١٠ .

(٧٥) د. صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ، القاهرة ١٩٧٩ ص١٤ .

(٧٦) المرجع السابق ص١٩ .

(٧٧) المرجع السابق ص٤٢ .

الفصل الثالث

أقطار المربع العربى

المملكة العربية السعودية - جمهورية اليمن - سلطنة عمان - أمن البحر الأحمر (مصر - السعودية - اليمن) .

مقدمـة :

يطلق الجغرافيون تعبير المربع العربى على أراضى شبه جزيرة العرب التى تضم الأقطار العربية : المملكة العربية السعودية ، وجمهورية اليمن ، وأقطار الخليج العربية ، التى تتمثل فى دولة الكويت ، ودولة البحرين ، ودولة قطر ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان .

وأقطار المربع العربى تحدها من الشرق مياه الخليج التى تفصل بين إيران وأقطار الخليج العربية والمملكة العربية السعودية ، ومن الجنوب البحر العربى والمحيط الهندى ، ومن الغرب البحر الأحمر الذى يفصل بين اليمن والمملكة العربية السعودية من ناحية وبين الأقطار الواقعة فى شمال شرق أفريقيا من ناحية أخرى ، وهى من الشمال إلى الجنوب جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ودولة أريتريا وجيبوتى والصومال . ومن الشمال المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق .

ويلاحظ على أقطار المربع العربى تشابها فى عدة أمور أهمها الارتباط بين سكان تلك الأقطار فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، فمن الناحية الاجتماعية يتصل سكان تلك الأقطار اتصالا أسريا باعتبار أن قلب وجنوب المربع العربى موطن هؤلاء السكان إلى جانب أن معظم حكام تلك الأقطار يرجع أصلهم إلى هضبة نجد ، ومن الناحية الاقتصادية كان نشاط هؤلاء السكان فى البداية يقوم على الرعى وبعض الزراعة والعمل فى البحر للصيد والغوص على اللؤلؤ والتجارة والملاحة . ومن الناحية الثقافية يعتبر الدين الإسلامى واللغة العربية محور ثقافة السكان جميعا . وبعد ظهور البترول حدث تغيير فى المستوى الاجتماعى والمستوى الاقتصادى لجميع السكان فى جميع الأقطار . بالإضافة إلى أن نظام الحكم فى تلك الأقطار .. ماعدا اليمن نظام ملكى يتولى الملك أو السلطان أو الأمير رئاسة الدولة رئاسة وراثية .

وفى الصفحات التالية عرض لأحداث التاريخ التى شهدتها بالترتيب كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن ثم أقطار الخليج العربية .

المملكة العربية السعودية

جاء قيام المملكة العربية السعودية فى قلب شبه الجزيرة العربية امتداداً من ساحل الخليج العربى حتى ساحل البحر الأحمر بعد كفاح طويل ضد قوى داخلية وقوى خارجية ، مستنداً إلى ميراث آل سعود منذ منتصف القرن الثامن عشر عندما تحالف الإمام محمد بن عبد الوهاب صاحب دعوة التوحيد السلفية مع الأمير محمد بن سعود حاكم الدرعية ورئيس الأسرة السعودية .

وقد انطلق آل سعود منذ منتصف القرن الثامن عشر يبنون ملكهم فى أنحاء شبه الجزيرة العربية داعين إلى التوحيد السلفى ، كما كان قيام المملكة العربية السعودية فى عهدها الثالث المعاصر على يد عبد العزيز عبد الرحمن آل سعود دفعا للتخلف وتمسكا بكل تقدم علمى وسياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى لايتعارض مع مبادئ دعوة التوحيد السلفية .

ويميل بعض المؤرخين إلى إطلاق اسم الدولة السعودية الأولى على المرحلة الأولى من تاريخ آل سعود والتى انتهت عام ١٨١٨م ، وإطلاق اسم الدولة السعودية الثانية على الملك الذى شاده الإمام فيصل بن تركى والذى انتهى عام ١٨٦٦م ، وإطلاق اسم الدولة السعودية الثالثة على الملك القائم حتى الآن منذ شاده عبد العزيز بن عبد الرحمن أول القرن العشرين .

وهذا التقسيم شائع فى كتابات المؤرخين ويهدف إلى تحديد وقائع وأحداث كل مرحلة من المراحل التى مر بها ملك آل سعود فى شبه الجزيرة العربية ، وإن كنت أميل إلى الأخذ بفكرة وحدة التاريخ السعودى من القرن الثامن عشر وحتى الآن وذلك لسببين رئيسيين هما :

١- كانت ومازالت وستظل إن شاء الله دعوة التوحيد السلفية التى رعاها الإمام محمد ابن عبد الوهاب والإمام محمد بن سعود فى نجد محور ثقافة المجتمع فى شبه الجزيرة العربية حتى فى الفترات التى توارى فيها ملك آل سعود إلى حين .

٢- استمر تسلسل الأمراء من آل سعود منذ منتصف القرن الثامن عشر بدءاً بمحمد بن سعود وحتى الآن بولاية فهد بن عبد العزيز لعرش آل سعود .

وعلى هذا يمكن تقسيم التاريخ السعودى الموحد إلى مراحل أو فترات زمنية مع إبراز الاستمرارية فى هذا التاريخ للأسباب التى ذكرتها ، ولذلك يمكن القول المرحلة الأولى لملك

آل سعود (١٧٤٢-١٨١٨م) ثم المرحلة الثانية (١٨٤٢-١٨٦٦م) ثم المرحلة الثالثة من ١٩٠٢م حتى الآن وهى المرحلة التى زاد الاهتمام بها عند المؤرخين ومازال الاهتمام بها مستمرا .

وإذا كنا قد تعرضنا للمرحلة الأولى ثم المرحلة الثانية لملك آل سعود أثناء معالجتنا لدعوة التوحيد السلفية فى كتابنا تاريخ العرب الحديث ، فإننا سنركز هنا على المرحلة الثالثة التى بدأت عام ١٩٠٢م على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود .

فقد استرد عبد العزيز مدينة الرياض عام ١٩٠٢م من آل رشيد ثم استطاع خلال السنوات القليلة التالية أن يوحد نجد تحت سيطرته ثم مد سلطته إلى الإحساء التى دخلت فى حوزته عام ١٩١٣م ، ثم تطلع إلى الحجاز واستطاع أن يستولى عليها فى أواخر عام ١٩٢٥م وأعلن نفسه ملكا للحجاز فى يناير ١٩٢٦م ، كما ضم إقليم عسير عام ١٩٣٤م .

وكان الملك عبد العزيز قد أطلق اسم المملكة العربية السعودية على ملكه عام ١٩٣٢م وسعى للحصول على اعتراف العالم به وخاصة الأقطار العربية الشقيقة ، ولذلك وقع معاهدات صداقة وحسن الجوار منذ استولى على الحجاز من شريف مكة ، فعقد مع كل من تركيا وإيران معاهدة عام ١٩٢٩م ، ومع العراق عام ١٩٣٠م ، ومع شرقى الأردن عام ١٩٣٣م ، ومع اليمن عام ١٩٣٤م ، ومع مصر عام ١٩٣٦م .

عبد العزيز بن عبد الرحمن

هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركى آل سعود ولد بقصر الإمارة بمدينة الرياض عام ١٢٩٢هـ الموافق لعام ١٨٧٦م وذلك أيام النكبة التى لاقتها الأسرة السعودية بسبب الانقسام فيما بينها ، فلما رحل أبوه الإمام عبد الرحمن عن الرياض ليعيش فى المنفى مع أسرته لم يكن عبد العزيز قد تجاوز الحادية عشرة من عمره[1] .

ولما بلغ عبد العزيز سن العشرين كان قد نضج جسما وعقلا ، إذ كان طول قامته ستة أقدام وبوصتين ، وهذا طول أخاذ غير عادى بالنسبة لرجل من صحراء بلاد العرب ، وكان من عظماء الفروسية العرب وقد اكتسب الفروسية وفنون الحرب والقتال من خلال احتكاكه بالقبائل البدوية فى نجد وعلى حافة الربع الخالى[2] .

وعندما كان عبد العزيز صبيا عهد به أبوه الإمام عبد الرحمن إلى القاضى عبد الله الخارجى من علماء الخرج فتعلم مبادئ القراءة والكتابة وحفظ سورا من القرآن الكريم إلى

جانب تلقيه أصول الفقه والتوحيد على يد بعض علماء عصره أمثال الشيخ محمد بن مصيبيح ، والشيخ عبد الله بن عبد اللطيف[٣] .

وقد صقلت شخصية عبد العزيز من معيشته فى البادية حيث الخشونة وحيث اختلط بالقبائل العربية وشاهد صراعاتها وشارك فى الأحداث النجدية ، كما استفاد من مرافقته لوالده وهو دون سن العشرين حيث قام بتوصيل رسائل والده إلى شيوخ القبائل وأمراء الأقطار الخليجية .

وقد تعددت صفات عبد العزيز ، فهو رجل موحد خالص التوحيد فى خاصة نفسه ، ملتزم منهج السلف الصالح فى توحيد الألوهية والربوبية والإسم والصفات ، ولا يدعو غير الله ولا يسأل غيره ولايشرع ما لم يأذن به الله[٤] كما أنه أتصف بكرم الخلق وبسط اليد فقلما يرد سائلا يطلب معونته أو محتاجا قصد بابه ، وهو يشرف بنفسه على إعطاء القاصدين حسب منازلهم التى لاتخفى عليه ويقابل أى زائر بوجه يتصف بالبشاشة ويأخذ ألبابهم بابتسامته التى قلما تفارقه[٥].

كما كانت الشجاعة إحدى صفات عبد العزيز الأساسية ، ولم تكن شجاعة المتهور بل شجاعة القائد العسكرى الموهوب الملتزم المتزن لايقدم على مغامرة انتحارية غير محسوبة ، ويدخل المعارك قوى الأعصاب فيشجع رفاقه على خوضها مؤملين النصر على العدو ، ورغم ذلك كان يفضل أن يكسب الآخرين بدون حرب بدلا من أن يحاربهم لينتصر عليهم انطلاقا من حقيقة أن خصومه هم أيضا أبناء بلده وأفراد شعبه حرص على حقن دمائهم ودماء رجاله .

ويمكن أن نضيف صفات أخرى لعبد العزيز مثل الوفاء ، وحسن اختيار الرجال الذين يرجو أن يعملون معه بإخلاص ، واصطناع الرجال الذين كانوا فى يوم من الأيام خصوما ، إلى جانب قوة شخصيته وهيبته فى نفوس الناس ، والتمتع بإرادة قوية ، فلا النصر يطغيه ولا الهزيمة تثنيه أو تفل من عزيمته[٦] .

ومن صفات عبد العزيز كذلك كراهية التزلف والمديح والرغبة فى الثناء بالحق والباطل ، وهذه الصفة من أقوى مايتصف به أهل الحل والعقد لأنها تبعد عنهم شبح النفاق ، ولذلك قال للناس أدعوكم إلى الدين واتباع آثار السلف الصالح واتخاذ الصراحة فى القول والإخلاص فى العمل وترك الرياء والملق[٧] .

كذلك كان التواضع من صفات عبدالعزيز الأصلية ، فقد حاول بعض المحيطين به أن يلقبوه «حامى حمى الحرمين الشريفين» على غرار ما كان سلاطين الدولة العثمانية يلقبون أنفسهم

بهذا اللقب ، ولكنه رفض قائلا أفضل أن يكون لقبى «خادم الحرمين الشريفين» وكان يرددها كثيرا فى خطبه ، وقد بقيت هذه السنة فى عقبه من بعده .

تلك كانت شخصية عبد العزيز مكوناتها وصفاته ، سقتها لكى نفسر من خلالها وفى ضوئها سياسته الداخلية فى توحيد شبه الجزيرة العربية وحكمها ، وسياسته الخارجية فى علاقاته بالأقطار العربية والإسلامية الشقيقة والأقطار الأجنبية صديق أو غير صديق .

سياسة عبد العزيز فى بناء الدولة :

أولا : توحيد البلاد

عندما حدث الخلاف بين أبناء الإمام فيصل بن تركى حول رئاسة الدولة الثانية خرج نفر من هؤلاء من الرياض بحثا عن ملجأ يلجئون إليه إلى حين تتهيأ الظروف للعودة مرة أخرى لإعادة بناء الدولة بالرياض ، وكان من بين هؤلاء النفر الإمام عبد الرحمن الفيصل وأبناؤه وفيهم عبد العزيز .

وكان خروج عبد الرحمن من الرياض بعد أن بقى بها إلى جانب أخيه عبد الله بن فيصل فى الرياض منذ عام ١٢٨٢م هـ الموافق لعام ١٨٦٥م إلى وفاة عبد الله عام ١٣٠٧هـ الموافق لعام ١٨٨٩م على الرغم من سيطرة ابن رشيد - عامل آل سعود السابق على جبل شمر - على الأمور فى نجد ودخوله الرياض وتولية أحد رجال ابن الرشيد إمارتها .

ولى عبد الرحمن الإمامة فى الرياض لمدة عامين فى حياة أخيه عبد الله بن فيصل وعليها عامل من قبل ابن رشيد (١٢٩١-١٢٩٣هـ) ثم تنازل لأخيه حتى وفاته ومن ثم وثب عبد الرحمن على «سال السبهان» عامل ابن رشيد واعتقله وجدد له أهل الرياض البيعة فى ١٢ ذى الحجة ١٣٠٧هـ ، ولكن ذلك تسبب فى هجوم ابن الرشيد على القصيم فى جمادى الآخر ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م متجها إلى الرياض مما دفع بعبد الرحمن إلى الخروج من الرياض ومعه بعض أسرته وأقاربه ورجاله .

تنقل عبد الرحمن الفيصل بين الدهناء وبين يبرين والأحساء على مقربة من منازل آل مرة والعجمان ، وترك نساء الأسرة فى ضيافة أمير البحرين عيسى بن خليفة ليتفرغ لحياة الجهاد فى الصحراء ضد آل رشيد ، ورغم ترحيب آل ثانى فى قطر بإقامة أسرة عبد الرحمن الفيصل حيث أقام هناك بأسرته من صفر إلى جمادى الأولى ١٣١٠هـ الموافق أغسطس إلى نوفمبر

١٨٩٢م ، فإن المقام استقر بعبد الرحمن وأسرته فى الكويت فى ضيافة الشيخ مبارك آل صباح بناء على ترتيب مع الدولة العثمانية ، ومن ثم إنتقل عبد الرحمن بأسرته من قطر إلى الكويت عام ١٣١٠هـ الموافق عام ١٨٩٢م[٨].

ومن الكويت حيث عاش واكتسب خبرة سياسية وعسكرية ليشارك فى صراع الشيخ مبارك آل صباح مع ابن رشيد خرج عبد العزيز فى طريقه إلى الرياض لاستعادة ملك آبائه وأجداده فى مغامرة نجحت بتوفيق من الله وانتهت بسقوط الرياض فى يد عبد العزيز ورجاله الذين تراوح عددهم بين أربعين وستين رجلا ، وقد تم ذلك كله فى ٥ شوال ١٣١٩هـ الموافق ١٢ يناير ١٩٠٢م عندما كانت خيوط الشمس تشرق على الرياض حيث نادى المنادى بأن عبد العزيز دخل الرياض وأن عامل ابن الرشيد قد قتل ، فخرج إليه الناس فرحين مستبشرين بعد أن كانوا قد لقوا الكثير من العذاب والاضطهاد فى ظل الحكم القاسى الذى مارسه ابن الرشيد[٩].

ومن الرياض انطلق عبد العزيز لتوحيد شبه الجزيرة العربية ، وكان عليه مواجهة قوى محلية وخارجية ولم يكن يملك فى البداية جيشا جرارا أو جندا كثيفة ولا ثروة طائلة ليحقق بها هدفه وكان يملك فقط إيمانا راسخا بالله سبحانه وتعالى وعقيدة فى أحقية آل سعود بملك هذه البلاد ورجالا مخلصين شدوا من أزره سواء من أهله آل سعود أو من القبائل الضاربة فى أنحاء الجزيرة العربية المناصرة لحق آل سعود .

وكان آل رشيد فى جبل شمر أولى القوى التى كان على عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مواجهتها ، وذلك لأنه استعاد منهم الرياض وما حولها ولم يكن عبد العزيز بن متعب ابن رشيد زعيم جبل شمر وهو الرجل المشهور له بالشجاعة والرهبة التى غرسها فى قلوب أعدائه بالذى يذعن لمغامرة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود باستخلاص الرياض منه ، ومن ثم قرر إرسال حملة انتقامية لاسترداد الرياض من عبد العزيز بن سعود ولكن كبرياءه أضرت به ، حيث لم يقرر الزحف جنوبا باتجاه الرياض إلا فى خريف عام ١٩٠٢م مما أعطى ابن سعود مهلة تسعة شهور ثمينة تمكن خلالها من تثبيت مواقعه من حيث إصلاح استحكامات المدينة وإعادة السيطرة على أجزاء كثيرة من المناطق الممتدة من الرياض حتى حدود الربع الخالى ، وتكوين جيش كاف يتيح له أن يترك الرياض فى عهدة أبيه عبد الرحمن ويغزو المناطق الواقعة جنوبها لتوسيع نفوذه[١٠] .

وقد استمر الصراع بين عبد العزيز آل سعود ، وعبد العزيز بن الرشيد بضع سنوات كان ينتهى فى معظمها بمكاسب لابن سعود بسبب تأييد القبائل النجدية له بسبب الصفات التى ذكرناها وكراهيتهم لابن الرشيد لصفاته غير المقبولة منهم ، ولم يأت عام ١٣٢٢هـ الموافق لعام ١٩٠٤م حتى كان عبد العزيز بن سعود سيد منطقة نجد الوسطى التى امتدت حدودها حتى جبل شمر معقل ابن الرشيد .

وهنا جاءت القوة الثانية التى كان على عبد العزيز بن سعود مواجهتها وهى قوة الدولة العثمانية ، حيث انزعجت تلك الدولة من انتصارات عبد العزيز بن سعود فتحالفت مع عبد العزيز بن الرشيد ، وعندما حدث الصدام بين الطرف النجدى بقيادة عبد العزيز بن سعود والطرف الثانى الرشيدى عام ١٣٢٢هـ الموافق ٢٩ سبتمبر لعام ١٩٠٤م كانت النتيجة لصالح ابن سعود فى معركة «الشنانة» حيث تمكنت القوات النجدية الموالية لعبد العزيز بن سعود من الحصول على الأسلحة والأموال والمؤن - من القوات المنهزمة - التى تمكنها من متابعة القتال[١١] .

وبعد معركة «الشنانة» دارت مفاوضات بين عبد العزيز بن سعود والعثمانيين على أساس أن يكون للأخيرين مراكز فى نجد تفصل بين ابن الرشيد وابن سعود ، ولكن سوء معاملة ابن الرشيد لأهل القصيم دفع عبد العزيز بن آل سعود إلى قيادة جيشه والالتقاء مع جيش ابن الرشيد الذى كان يقوده بنفسه قرب بريدة فى عام ١٣٢٤هـ الموافق لعام ١٩٠٦م فى موقعة «روضة مهنا» والتى انتهت بهزيمة ابن الرشيد ومقتله ، وفشل التحالف بينه وبين العثمانيين ضد ابن سعود . وكان عبد العزيز بن متعب بن رشيد يوم مقتله فى الخمسين من عمره ، وتدعى هذه الواقعة بمذبحة ابن الرشيد[١٢] .

ولم تنته المصاعب التى كان على عبد العزيز بن سعود مواجهتها ، حيث استمرت مؤامرات الدولة العثمانية وآل رشيد ضد ابن سعود ، وقد عاش ابن سعود فترة صعبة امتدت من عام ١٣٢٤هـ الموافق لعام ١٩٠٦م إلى عام ١٣٣٠هـ الموافق لعام ١٩١٢م حيث كثر خروج القبائل النجدية وموالاتها لآل الرشيد والعثمانيين ، وساعد على ذلك فترات القحط بسبب انحباس المطر ، ومع ذلك تمكن عبد العزيز من التغلب على هذه المصاعب جميعها بشجاعته تارة وبحكمته ومراعاته لظروف الواقع ومقتضياته تارة أخرى ، وبالحس السليم دائما[١٣] .

وقد انتهز عبد العزيز الظروف الدولية وتوتر العلاقات الدولية وخاصة بين الدولة العثمانية ودول غرب أوروبا فزحف بقواته إلى منطقة الأحساء التى كانت بها قوات عثمانية منذ حملة

مدحت باشا والى العراق من عام ١٢٩٧هـ الموافق لعام ١٨٧٩ ، حيث تمكن من تحريرها وضمها إلى ملكه عام ١٣٣١هـ الموافق ١٩١٣م دون حدوث معارك عسكرية كبيرة ، وتم رحيل القوات العثمانية دون أسلحتها إلى البحرين ، وكان هذا العمل دافعا لبريطانيا لكى تنتبه لقوة عبد العزيز خاصة بعد أن وصلت قواته إلى ساحل الخليج ، ومن ثم سعت إلى الاتصال به ، ذلك الاتصال الذى انتهى بعقد معاهدة العقير بين الطرفين عام ١٣٣٤هـ الموافق لعام ١٩١٥م .

وعندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م كان عبد العزيز سلطانا على نجد والأحساء بينما كان ابن الرشيد مايزال يسيطر على جبل شمر ، والأشراف يسيطرون على الحجاز وتخضع عسير للأدارسة الذين يعترفون بالسيادة العثمانية ، وبعد انتهاء الحرب نظر عبد العزيز بن سعود فوجد نفسه محصورا بين قوتين الأشراف فى الحجاز الموالين لبريطانيا والمسلحين بأسلحة حديثة ، وابن رشيد فى جبل شمر الذى غنم كثيرا من السلاح والمال من الدولة العثمانية لقاء مساعدته لها فى حروبها ضد الإنجليز ، وكان عليه أن يتخلص من الخطرين ضد سلطنته .

كان أول صدام بين عبد العزيز وأشراف الحجاز هو ما عرف بموقعة «تربة» التى واجهت فيها قوات ابن سعودقوات الشريف حسين بعد اعتداءاتها منذ عام ١٣٣٦هـ الموافق لعام ١٩١٧م على بعض البلاد الواقعة على مشارف نجد والمجاورة للحجاز ، وقد استطاعت قوة سعودية فى ٢٥ شعبان ١٣٣٧هـ الموافق ٢٥ مايو ١٩١٩م من هزيمة جيش الشريف واسترداد «تربة» وضمها إلى سلطنة نجد . ولم يمض وقت على هذه الوقعة حتى حدث صدام مسلح مع الكويت بسبب تحالف الكويت مع ابن الرشيد سرعان ما انتهى بتولى الشيخ أحمد جابر الصباح الحكم فى الكويت ، وعادت العلاقات صافية بين آل سعود والكويت .

وفى عام ١٣٣٩هـ الموافق لعام ١٩٢١م قرر مؤتمر علماء وزعماء نجد مع كبار الأسرة السعودية المناداة بعبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود سلطانا على نجد وملحقاتها ، وأن يتمتع بهذا اللقب كل من يخلفه من ذريته ، ومن ثم اتجه السلطان عبد العزيز لتحرير جبل شمر وضمه إلى السلطنة ، وبالفعل شهد نفس العام استسلام آل رشيد بعد حصار «حائل» عاصمة ملكهم وعاملهم عبد العزيز المعاملة الكريمة المنتظرة من عربى شهم .

وبعد عدة شهور احتلت القوات السعودية «خيبر» ووادى السرحان والجوف ، كما حدثت صدامات قبلية على الحدود السعودية العراقية ، وهنا حدث التوتر بين آل سعود والحكم الهاشمى فى كل من الأردن والعراق والحجاز ، وحاولت بريطانيا حل الخلافات وإنهاء التوتر القائم فتم عقد مؤتمر فى «العقير» وآخر فى الكويت ولكن دون نتيجة ، ومن ثم عقد المؤتمر الذى حضره كبار رجال الدين وشيوخ القبائل برئاسة الإمام عبد الرحمن والسلطان عبد العزيز إلى إقرار تحرير الحجاز من حكم الأشراف .

وقد بدأت تلك العملة بتحرير مدينة الطائف عام ١٣٤٣هـ الموافق لعام ١٩٢٤م ، ونتج عن ذلك المناداة بعلى ابن الشريف حسين ملكا على الحجاز ومغادرة الشريف حسين إلى العقبة ، ومن ثم اتجه عبد العزيز إلى أهل الحجاز يخاطبهم قبل أن يأمر قواته بدخول مكة فأخلاها الملك على يوم ١٥ ربيع الأول ١٣٤٣هـ ، فدخلها النجديون يوم ١٧ ربيع الأول ثم اتجهت القوات السعودية إلى جدة وحاصرتها حتى تركها الملك على فى ٦ جمادى الآخر ١٣٤٤هـ الموافق ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥م ، وكانت المدينة المنورة قد سلمت دون قتال فى ١٩ جمادى الأول من نفس العام [١٤] .

وبالنسبة لمنطقة عسير فقد تم توقيع اتفاق بين عبد العزيز بن سعود وأمير الأدارسة بعسير عام ١٣٣٨هـ الموافق لعام ١٩٢٠م بضع عسير تحت الحماية السعودية ، ولكن إمام اليمن انتهز فرصة انشغال عبد العزيز بالحرب مع أشراف الحجاز وعمل على ضم نجران لتشكل منطقة حراما بين اليمن والسعودية ، ولكن عبد العزيز أرسل قواته إلى عسير حيث ضمها وأجلت اليمن عن نجران ، واستمرت العلاقات اليمنية السعودية متوترة حتى تم التوقيع على اتفاقية للصلح بين الطرفين عام ١٣٥٣هـ الموافق لعام ١٩٣٤م .

وهكذا توحدت شبه الجزيرة العربية امتدادا من الخليج العربى شرقا إلى البحر الأحمر غربا تحت حكم السلطان عبد العزيز الذى كان لقبه سلطان نجد وملحقاتها حتى استخلص الحجاز فأصبح اللقب ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، حيث نودى بهذا اللقب فى يناير عام ١٩٢٦م ، ثم أصبح الاسم الرسمى للبلاد عام ١٩٣٢م المملكة العربية السعودية .

ثانيا : البناء الداخلى :

وضع الملك عبد العزيز أسس بناء الدولة منذ اليوم الأول ، وهى الأسس التى مازالت مرعية فى عهد أبنائه ، وأهم هذه الأسس هى :

أ- عقيدة التوحيد الإسلامية :

تلك التى دعا إليها محمد بن عبد الوهاب ، منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادى ، وفى ذلك يقول الملك عبد العزيز : يسموننا بالوهابيين ويسمون مذهبنا بالوهابى باعتباره مذهبًا خاصًا ، وهو خطأ فاحش ، نشأ عن الدعايات الكاذبة التى يبثها أهل الأغراض .. نحن لسنا أصحاب مذهب جديد أو عقيدة جديدة ، ولم يأت محمد بن عبد الوهاب بالجديد .. فعقيدتنا هى عقيدة السلف الصالح التى جاءت فى كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه السلف الصالح(١٥) .

ومن كلمات الملك عبد العزيز أيضا فى التمسك بعقيدة التوحيد : إنى لأفضل أن أكون على رأس جبل آكل من عشب الأرض أعبد الله وحده على أن أكون ملكا على سائر الدنيا وهى على حالتها من الكفر والضلال ، اللهم إنك تعلم أنى أحب من تحب وأبغض من تبغض . إننا لاتهمنا الأسماء ولا الألقاب ، وإنما يهمنا القيام بحق واجب ، كلمة التوحيد(١٦) .

ب- تطبيق الشريعة الإسلامية :

آمن الملك عبد العزيز بالإسلام عقيدة وشريعة ونظاما للحياة ، وأن التمسك بالإسلام يعصم الأمن والاستقرار ، ولم يخف الملك عبد العزيز من نتائج تطبيق الشريعة لأنه لا يخاف هذه النتائج إلا من قوى الظلم والفساد فى الأرض ، والملك عبد العزيز رجل يتضح من سيرته بأنه محب للعدل مقيم له ، كاره للفساد ومقاوم له (١٧) .

ولذلك نجد الملك عبد العزيز يعلن عند بدء مرحلة التنظيم الداخلى أن مصدر التشريع والأحكام لايكون إلا من كتاب الله (القرآن الكريم) ، ومما جاء عن رسول الله ﷺ ، أو ما أقره علماء الإسلام الأعلام بطرق القياس ، أو أجمعوا عليه مما ليس فى كتاب ولا سنة ، فلا يحل فى هذه الديار غير ما أحله الله ، ولايحرم فيها غير ماحرمه(١٨) .

وقد طبق الملك عبد العزيز ما قاله فعلا وذلك فى جميع مجالاتها مثل :

١- إقامة الصلاة جماعة وتفقد المتخلفين عنها ومعاقبتهم حسب الحال .

٢- جباية الزكاة وصرفها فى مصارفها التى أمر الله بها .

٣- صيام شهر رمضان ، ومنع أى مظاهر تتنافى مع طبيعة هذا الركن العظيم من أركان الإسلام .

٤- أداء فريضة الحج وإلزام الناس بها إذا كانوا مستطيعين .

٥- إقامة العدل ، والعدل أساس الملك .

٦- الشورى حيث أنشأ فى عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م مجلس الشورى وأدخلت على نظامه عدة تعديلات حسب مقتضيات الحاجة[١٩] .

٧- تطبيق الحدود مثل القصاص فى القتلى ، وقطع يد السارق ، وحد قطاع الطريق ، وحد الزانى ، وحدود التعزير وغير ذلك .

٨- الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر : وقد عين لهذا الغرض هيئات من المحتسبين يأمرون الناس بالمعروف وينهونهم عن كل منكر [٢٠] .

جـ- الحفاظ على الأمجاد :

عندما بدأ الملك عبد العزيز خطواته الأولى لتوحيد هذه البلاد كان نصب عينيه تاريخ حكم ضربت جذوره فى أعماق التاريخ ، وإرث من المجد تمثل فيما حققه أسلافه من آل سعود من وحدة لهذه البلاد فى ظل دولة تؤمن بالإسلام عقيدة وشريعة ومنهجا للحكم وتنشر العقيدة الإسلامية الصافية وتدافع عنها .

ولكن نتيجة التنافس على الحكم والضعف والتفريط من البعض ضاع المجد الذى صنعه الأولون حينما خلف من بعد الأماجد العظام خلف عجزوا عن الحفاظ على ماتركه الأولون سواء كان ماتركوه أرضا أم مهابة أو وحدة[٢١].

د- الحكم والإدارة :

وفى البناء الداخلى وضع الملك عبد العزيز نظاما متكاملا فى النواحى السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية للنهوض بالبلاد وتقوية وحدتها وكانت إنجازات الملك عبد العزيز فى هذه النواحى على النحو الآتى :

١- الناحية السياسية :

وتمثلت فى النظام الملكى الوراثى . من ثم انعقد مجلسا الوكلاء والشورى وأبرما قرارا فى ١٦ محرم ١٣٥٢هـ الموافق ١١ مايو ١٩٣٣م بمبايعة أكبر أبناء الملك عبد العزيز الأمير سعود وليا للعهد[٢٢] . ويتوالى أبناء الملك عبد العزيز فى حكم المملكة الأكبر فالذى يليه وهكذا .

ومن الملاحظ أنه فى المراحل الأولى لقيام المملكة العربية السعودية (عام ١٩٣٢م) كان الملك عبد العزيز وحده هو كل السلطة التنفيذية ، فلما تقدم المجتمع قليلا وبدأت حاجته تتنوع أنشئت وزارة المالية وألحق بها عدد كبير من مديريات الدولة ، ولم يستقل عنها إلا الشعبة السياسية التى تطورت فيما بعد لتصبح وزارة الخارجية السعودية ، فلما زاد تطور المجتمع السعودى تطور الحكم وجهازه فاختار الملك عبد العزيز وزراء ومستشارين حتى أصبح للمملكة وزراء ينعقد بصورة دورية . ومعظم الوزراء من أبناء العائلات الشعبية[٢٣] .

كما كان للمملكة مجلس للشورى بدأ العمل فى بداية عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م صدرت له قواعد سميت «التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية» وضع على رأسه الأمير فيصل بن عبد العزيز ، وقد تطور هذا المجلس سواء بالنسبة لزيادة عدد أعضائه أو اتساع سلطاته .

وكان إنشاء الجيش السعودى متمشيا مع التطور الذى عاشته البلاد السعودية فقد كان الجيش الذى اعتمد عليه الملك عبد العزيز فى توحيد المملكة يتكون من حاضرة أهل نجد وجيش الأخوان الذى كان من القبائل البدوية الرحالة التى وضع لها نظام «الهجر» وأنزلها من البادية إلى الحاضرة ، وأصبحت هجرها كثكنات عسكرية .

وفى عام ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م أمر الملك عبد العزيز بتكوين إدارة للأمور العسكرية بدأت بإنشاء الجيش النظامى . وتكونت أفواج المدفعية والرشاش والمشاة ، إلى جانب قوات الجهاد وقوات الإخوان ، ثم تطورت بعد خمس سنوات لتصبح : سلاح المشاة ، وسلاح المدفعية ، وسلاح الفرسان ، ونظم الجيش على أساس كتائب وألوية تخضع لوكالة الدفاع ومقرها الطائف، وبعد خمس سنوات ألغيت مديرية الأمور العسكرية التى أنشئت عام ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م وحلت محلها «رياسة الأركان الحربية» التى تطورت لتصبح وزارة الدفاع فى أول ربيع الآخر ١٣٦٥هـ الموافق ٦ مارس ١٩٤٦م وكان الأمير منصور بن عبد العزيز أول وزير لها .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن فرقة من الجيش السعودى اشتركت فى حرب فلسطين عامى ١٩٤٨م و ١٩٤٩م حتى عقدت الهدنة فأمر الملك عبد العزيز ببقاء هذه الفرقة مؤقتا فى مصر . حيث أدخل عدد من ضباطها وضباط الصف وجنودها مدارس الجيش المصرى فى مختلف فروع الأسلحة للتدريب والتمرين نظريا وعمليا[٢٤] إلى جانب بعض الطيارين السعوديين الذين أوفدوا إلى مصر للتدريب حتى قامت الحرب العالمية الثانية فعادوا إلى بلادهم .

٢- الناحية الاقتصادية :

أهتم الملك عبد العزيز ببناء اقتصاد البلاد السعودية على أسس جديدة ، حيث أن موارد البلاد كانت ضعيفة وقاصرة على الرعى وقليل من الزراعة البدائية والتجارة التقليدية مع بعض الحرف اليدوية ، ومن ثم أهتم بتطوير الزراعة وإنعاش التجارة بتأمين الطرق وتشجيع عملية التسويق بين الحواضر والبادية إلى جانب الثروة البترولية .

ففى مجال الزراعة اهتم الملك عبد العزيز باستيراد ماكينات الرى من الولايات المتحدة الأمريكية لاستخراج المياه من الآبار العميقة لزيادة مساحة الأراضى القابلة للزراعة وهى كثيرة، وعدم الاكتفاء بالاعتماد على مياه الأمطار فى الزراعة . وكانت نتيجة مجهودات الملك عبد العزيز فى مجال الزراعة إنشاء وزارة للزراعة عام ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م[٢٥] .

وفى مجال التجارة اهتم الملك عبد العزيز بتعبيد الطرق التى تربط أنحاء المملكة حتى يسهل نقل السلع والأشخاص ، إلى التوسع فى استخراج المعادن وخاصة الذهب وتسويق منتجات البلاد مثل التمور المتنوعة المشهورة بها البلاد السعودية .

وكان إنتاج البترول فى المملكة العربية السعودية قد بدأ منذ وافق عبد العزيز على منح هولمز ممثل الرابطة الشرقية العامة امتياز البحث عن المعادن فى الأحساء مقابل إيجار سنوى قدره ألفى جنيه ، وذلك فى ٦ مايو عام ١٩٢٣م . وفى ١٧ مايو ١٩٢٤م منح الرابطة امتيازاً للبحث عن البترول فى نصيب السعودية من المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية ، وعام ١٩٣٣م تم التوقيع على اتفاق مع شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية للتنقيب عن البترول فى الأحساء . وقد بدأت الشركة الأمريكية فى البحث عن البترول فى منطقة الامتياز عام ١٩٣٤م ، وتم الإنتاج بكميات تجارية فى مارس وفى عام ١٩٣٨م ، فى بئر الدمام رقم ٧ الذى أصبح يمثل أكبر بئر بترولى منتج فى المنطقة العربية ، وبهذا يعتبر أول إنتاج بترولى كبير فى المنطقة العربية قد تم بعد حوالى خمس سنوات منذ التوقيع على عقد الامتياز[٢٦] .

وعندما تم العثور على النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨م مدت الشركة خط أنابيب لنقل البترول من «الدمام» إلى ميناء «الخبر» لشحن النفط إلى البحرين حتى يتم تكريره هناك ، كما أنشئ فى «رأس تنورة» عام ١٩٣٩م ميناء احتفل بافتتاحة فى أول مايو من هذا العام بحضور الملك عبد العزيز وبعض أمراء الأسرة السعودية إلى جانب ممثلى شركة النفط[٢٧] . وفى ديسمبر ١٩٤٦م تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء خط أنابيب سعة ٣٠ و ٣١ بوصة إلى

البحر المتوسط بتمويل من شركات البترول الأمريكية الأربع وهى : ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ، وشركة تكساس أويل ، وشركة ستاندارد أويل أوف نيوجيرسى ، وشركة سوكونى موبيل ، وانتهت عملية الإنشاء فى سبتمبر ١٩٥٠م ، وبدأ شحن أول ناقلة بترول من خط الأنابيب عند نهايته بمدينة صيدا بلبنان فى ٢ ديسمبر ١٩٥٠م . وتكونت شركة باسم المشروع عرفت بشركة التابلاين ، ويعتبر هذا الخط أضخم وأطول خط لأنابيب البترول فى العالم[٢٨] .

من الناحية الاجتماعية :

نجح الملك عبد العزيز فى تحويل مجتمع شبه الجزيرة العربية من مجتمع قبلى إلى دولة وتحويل ابن العشيرة إلى مواطن ، وقد استخدم الملك عبد العزيز فى ذلك ما عرف بنظام «الهجر» والذى يقوم على أنه حيثما وجد الماء فى قلب الجزيرة العربية كان على أقرب قبيلة بدوية منه أن تهجر بيوت الشعر وأن تبنى إلى جوار الماء ، وتقتنى الماشية وتزرع وتتحضر وتستقر ، ولها من بيت المال المساعدة على البناء وعلى الزراعة ومصيرها أن تتحضر . وقد بلغ عدد الهجر فى أيام عبد العزيز ١٥٣ هجرة[٢٩] . وقد فتحت مدرسة فى كل «هجر» من «هجر» البادية لأن أهالى «الهجر» استقروا فيها ، كما يقيد أبناء البوادى فى مدارس القرى القريبة من مضاربهم ، كما تقدم لهم خدمات صحية[٣٠] .

الناحية الثقافية :

اهتم الملك عبد العزيز بالتعليم الحديث بالمملكة ، فأنشأ فى مكة المكرمة عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م إدارة حكومية للتعليم سميت «إدارة المعارف العامة» مرتبطة بالنائب العام «الأمير فيصل بن عبد العزيز» يصرف أعمالها مدير عام ومعاون مدير ، وكانت أول أعمالها إنشاء «المعهد العلمى السعودى» بمكة لإعداد المعلمين لمرحلتى التعليم الأولى والابتدائى ، وتم إرسال أول بعثة من الطلاب إلى الخارج عام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م . كما تم إنشاء مدرسة تحضير البعثات عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م ، ووضع لها منهج خاص استمد من منهج الدراسة المصرية بحيث تكفى شهادتها لدخول حاملها فى المعاهد العليا وكليات الجامعة فى مصر وغيرها[٣١] .

هذا إلى جانب مدارس خاصة أنشأها بعض وجهاء البلاد كتعليم أهلى قبل وأثناء حكم الملك عبد العزيز ، وكانت هناك مدارس لأبناء الأسرة السعودية ، إلى جانب مدارس أبناء العشائر .

وفى الحقيقة فإن الملك عبد العزيز واجه صعوبات كثيرة فى إنشاء التعليم الحديث منها قلة الإمكانات المادية وجمود تفكير بعض العلماء ، ولولا ثباته فى وجه دعاة التعصب والجمود لفشلت جهوده فى نشر التعليم بالبلاد السعودية ، وإن تاريخ المدرسة الحديثة فى البلاد السعودية يبتدىء منذ أن قرر افتتاح أول مدرسة ابتدائية حديثة فى الحجاز ، ومن يوم أن أدخل مبادئ التعليم الحديثة واللغات الأجنبية والرسم فى صلب برامج هذه الدراسة(٣٢) .

وقد بلغ عدد المدارس فى المملكة العربية السعودية حتى وفاة الملك عبد العزيز فى ١٦ ربيع الأول ١٣٧٢هـ الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٥٣م ٤٣ مدرسة ابتدائية و ٤ مدارس ثانوية ومدرسة تحضير البعثات والمعهد العلمى السعودى .

وفى الثامن عشر من ربيع الثانى عام ١٣٧٣هـ الموافق ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣م صدر مرسوم ملكى يقضى بتأسيس وزارة المعارف ، وتعيين الأمير فهد بن عبد العزيز وزيرا لها(٣٣) ، وكانت شئون التعليم منوطة قبل ذلك بمديرية المعارف تتبع نائب جلالة الملك فى الحجاز . وجاء فى قرار إنشاء وزارة المعارف ما نصه : أمور المعارف العمومية هى عبارة عن نشر العلوم والمعارف والصنايع ، وافتتاح المكاتب والمدارس والمعاهد العلمية مع فرط الدقة بأصول الدين الحنيف(٣٤) .

ثالثا : السياسة الخارجية :

للملك عبد العزيز منهج واضح فى السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية يقوم على الأسس الآتية :

١- النظام الداخلى معيار التعامل الخارجى ، وأن السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية .

٢- الوضوح وعدم الغموض ، فإن الملك عبد العزيز مطبوع على الصراحة والوضوح فى أعماله ولا تشمل نفسه على جانب من جوانب الغموض .

٣- كرامة العرب واتحادهم ، وفى ذلك يقول الملك عبد العزيز : "أنا عربى وأحب عز قومى والتأليف بينهم وتوحيد كلمتهم ، وأبذل فى ذلك مجهوداتى ولا أتأخر عن القيام بكل ما فيه المصلحة للعرب وما يوحد أشتاتهم ويجمع كلمتهم .

٤- عزة المسلمين وتضامنهم : فقد ذكر الملك عبد العزيز : يجب على المسلمين أن يحذروا التفرقة وأن يصلحوا ذات بينهم ويبذلوا النصيحة .

٥- الندية لا الهيمنة : حيث يقول الملك عبد العزيز : إننا لانرمى من وراء ذلك إلى التحكم فى الناس .

٦- الدبلوماسية الوقائية : وهى فى مفهوم الملك عبد العزيز كبت دواعى الاستفزاز التى قد تشغله عن البناء والنهضة وتحاول الإضرار بسمعة بلاده فى المستوى العالمى[٣٥] .

٧- الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى : حيث يذكر الملك عبد العزيز : "أنا مبشر أدعو لدين الإسلام ونشره بين أقوام .. أنا داعية لعقيدة السلف الصالح ، وعقيدة السلف الصالح هى : التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وما جاء عند الخلفاء الراشدين .

٨- إعداد القوة ، حيث يقول : إن جنود التوحيد وإخوان من أطاع الله .. وأن هذه القوة هى موقوفة لتأييد الشريعة ونصرة الإسلام فى الديار التى ولأنى الله أمرها أعادى من عادى الله ورسوله وأصالح من لا يعادينا ومن لا يناوئنا بسوء .

٩- التعاون الدولى : وفى ذلك يقول الملك عبد العزيز : "ليس هنالك ما يضر العرب إن هم أخذوا من الأوروبيين ما يفيدهم ويلائمهم . آن الأوان لأن يتعلم العرب الاقتصاد ويسيروا فى حياتهم على قواعده .

١٠- الحفاظ على السلام والأمن الدوليين : حيث يذكر الملك عبد العزيز : "إنى جعلت سنتى ومبدئى ألا أبدأ بالعدوان ، بل أصبر عليه أطيل الصبر على من بدأنى بالعداء ، وأدفع بالحسنى ما وجدت لها مكانا [٣٦] .

وعلى هذا المنهج كانت علاقات الملك عبد العزيز بالأقطار العربية والإسلامية تستهدف المصلحة العربية ، فقد أبرم عدة معاهدات للصداقة وحسن الجوار مع كل من تركيا وإيران عام ١٩٢٩م ، ومع العراق الملكى عام ١٩٣٠م ، ومع شرق الأردن عام ١٩٣٣م ، ومع اليمن عام ١٩٣٤م ، ثم مصر عام ١٩٣٦م [٣٧] ، كما سبق أن ذكرنا .

كما كان للملك عبد العزيز مواقف تأييد من القضايا العربية مثل قضية عرب فلسطين فى مواجهة المؤامرات الصهيونية وسماح بريطانيا بالهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وتأييد الولايات المتحدة للأطماع الصهيونية ، ومثل تأييد الشعب السورى ضد الاحتلال الفرنسى لتحقيق المطالب العربية المشروعة ، إلى جانب تأييد مصر فى كفاح شعبها ضد الوجود البريطانى فى أراضيها . وفى ذلك يقول الملك عبد العزيز : يهمنا أمر أخواننا السوريين ، وأمر إخواننا الفلسطينيين ، وأمر إخواننا العراقيين ، وأخواننا المصريين .. تهمنا حالهم ويهمنا

أمرهم ويزعجنا كل أمر يدخل عليهم من ذلك ذل أو خذلان لأننا ماترى إلا أنهم منا ونحن منهم ، كما تهمنا جميع بلاد المسلمين ، إننى أخاطب إخواننا فى مصر ، والعراق وسورية ، وفلسطين ، فأقول لهم إن المصلحة واحدة والنفوس واحدة(٣٨) .

وبحكم أهمية العلاقات المصرية السعودية ، فإننا نفرد لهذه العلاقات صفحات منفردة ، فلقد زار الملك عبد العزيز مصر مرتين الأولى قابل خلالها الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت فى البحيرات المرة وقابل مستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا بالفيوم فى شهر فبراير ١٩٤٥م ، والمرة الثانية زيارة رسمية لمصر فى يناير ١٩٤٦م .

ولندع الملك عبد العزيز يتحدث عن زيارته لمصر بقوله :

"أحمد الله إذ أعود إليكم من بلاد هى بلادى وبلادكم ، مصر العزيزة بعد أن لاقيت فيها من جلالة الملك المعظم فاروق وحكومته وشعبه فى كل شبر مشيت فيه من أرض الكنانة من الحفاوة والإكرام ما لايحيط به الوصف ، ولا يفى بحق وافر الشكر"(٣٩) .

"وما كنا لننسى مصر الكريمة ، وصلاتها بشقيقتها العربية السعودية ، فكان من حظ البلدين توثيق الروابط بينهما وتوحيد جهودهما فى سياستهما ، وإقامة التعاون بينهما على أثبت الدعائم .

"وانه لمن سعد الطالع لنا جميعا أن الشعور العربى المشترك بيننا هو شعور عام اشتركنا فيه مع إخواننا ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم ، كما اشترك معنا فى شعورنا كل مسلم وكل عربى ، وما جامعة الدول العربية التى أسست فى عاصمة مصر بفضل الله ثم بفضل جهود إخواننا ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم إلا أثر لهذه الروح العربية ، التى تربط بيننا وتؤلف بين قلوبنا جميعا .

"كلانا والحمد لله موقن بأن القوة فى وحدة الكلمة ، وأن الأخ درع أخيه ، وأن تآخينا من شأنه أن يوثق العرى بين شعوبنا ، وما شك أحدنا فى أن مصلحة البلدين تقضى بوحدة اتجاهها السياسى ، ووحدة السبيل الذى يسلكانه فى مناهجهما الدولى .. ذلك مبدؤنا ، ومبدأ شعبنا يتوارثه الأبناء عن الآباء ، ويبقى إن شاء الله على وجه الدهر بهذه الروح .

"إن الصلات التى تربط بين شعبينا قد وثقها الله وأيدها التعاون فى سبيل تحقيق مجد العروبة" .

"ومن فضل الله علينا جميعا أن كانت فى هذه الزيارة والتى قبلها مجتمعة على مواصلة جهودها فى سبيل تأييد جامعة الدول العربية ، وبذل كل مرتخص وغال فى تأييد التضامن بين سائر دول الجامعة بالقلب والروح لما فيه الخير لدول الجامعة ما حيينا ، وسنورثها بنينا ، حتى يظل العربى يشعر فى كل وطن يمر به من بلاد العرب أنه يسير فى موطنه ، ويعتبر به فى وطنه وبلاده" .

"إن جيش مصر وحضارتها جند للعرب وركن من أركان حضارتهم"(٤٠) .

وقد أذاع الملك فاروق ملك مصر بيانا بمناسبة زيارة الملك عبد العزيز لمصر فى عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م ، جاء فيه : فى الوقت الذى يغادر فيه أخى وصديقى صاحب الجلالة الملك المعظم عبد العزيز آل سعود مملكتكم عائدا فى رعاية الله إلى مملكته ، يطيب لى أن أوجه شكرى لكم ، فقد أكرمتمونى فى ضيفى بل ضيفكم إذ استقبلتموه بقلوبكم وأحطتموه بحبكم، ليس أطيب عندى من أن أكرر شكرى لكم ، فقد أكرمتم فى شخص الملك عبد العزيز شخصى ، أكرمتم مصر والعروبة والإسلام(٤١) .

وكان الملك فاروق قد زار الملك عبد العزيز فى بلاده واجتمعا معا فيما عرف باسم اجتماع رضوى فى يناير ١٩٤٥م ، واستغرقت الزيارة عشرة أيام وتعتبر هذه الزيارة - فى رأى مجلة المصور المصرية - أحد الأحداث الهامة للتفاهم العربى المأمول ، وإن كانت الوحدة العربية قد تعرضت قبل الآن لكثير من الصعاب فإن هذا الاجتماع هو بشير خير باجتماع كلمة العرب(٤٢) .

وقد جاءت هذه الزيارات الودية المتبادلة مستندة إلى ما بين البلدين من صلات أخوية فى إطار العروبة والإسلام ، وقد دعمتها معاهدة عام ١٩٣٦م بين السعودية ومصر ، ومن ثم نسوق تفاصيل عقد هذه المعاهدة .

معاهدة عام ١٩٣٦م

عندما أعلنت المملكة العربية السعودية فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩٣٢م تطلع عبد العزيز آل سعود إلى مصر الشقيقة الكبرى لكى تعلن اعترافها بالإسم الجديد بدولته . وكان الملك عبد العزيز عندما تم له استكمال وحدة الدولة بضم الحجاز ثم عسير تفرغ لبناء الدولة ورسم علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية ، ففى المجال الداخلى اهتم بالتعليم والزراعة واستغلال المصادر المعدنية ، وفى المجال الخارجى أبرم عدة معاهدات للصداقة وحسن الجوار مع كل من

تركيا وإيران عام ١٩٢٩م ، ومع العراق عام ١٩٣٠م ومع شرقى الأردن عام ١٩٣٣م ، ومع اليمن عام ١٩٣٤م ، ثم مع مصر عام ١٩٣٦م كما سبق أن ذكرنا [٤٣] .

ـ جاء تطلع الملك عبد العزيز إلى مصر متفقا مع ما بين البلدين من أواصر الأخوة العربية الإسلامية ولذلك كان كثيراً ما يوصى رجاله بالحجاج المصريين قائلا : إخواننا سهلوا لهم ولا تكدروا خواطرهم . كما أنه رحب بتقوية العلاقات الاقتصادية بين مصر والسعودية حيث استقبل الاقتصادى الكبير محمد طلعت حرب وناقش معه فكرة قيام مشروعات مشتركة بين مصر والسعودية مثل ربط ميناء السويس بميناء جدة بخط ملاحى بحرى . كما رحب الملك عبد العزيز بإعلان حزب الوفد المصرى بأن العلاقات الطيبة بين السعودية ومصر هى من مصلحة الطرفين . إلى جانب نشاط الشيخ رشيد رضا ومجلة المنار التى تصدر فى القاهرة والتى قامت بدور إيجابى فى نشر مبادئ دعوة الإصلاح السلفى وتقوية العلاقات بين السعودية ومصر . بالإضافة إلى تعاطف على ماهر رئيس الوزراء الذى خلفه مصطفى النحاس عام ١٩٣٦م فى رئاسة الوزارة مع فكرة تقوية العلاقات المصرية السعودية ، وهما اللذان شاركا فى ترسيخ قواعد الأخوة والصداقة بين القطرين الشقيقين حتى عقدت معاهدة ١٩٣٦م .

كان عقد معاهدة عام ١٩٣٦م (١٦ صفر عام ١٣٥٥هـ الموافق ٧ مايو عام ١٩٣٦م) تتويجًا لروح الأخوة العربية والإسلامية بين القطرين الشقيقين ، وقد شارك فى وضعها حضرة صاحب السعادة فؤاد حمزة بك وكيل وزارة الخارجية السعودية ، وحضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصرية[٤٤] .

ويمكن استخلاص قوة العلاقات المصرية السعودية من مواد هذه المعاهدة على النحو التالى :

أولا : الحرص على الأخوة العربية الإسلامية بين القطرين الشقيقين ، فقد جاء فى ديباجة المعاهدة ما نصه : الحمد لله الذى ألف بين قلوب المسلمين وجعلهم بنعمته أخوانا .. أما بعد فنحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، نظرا لأنه قد عقدت معاهدة صداقة بيننا وبين مجلس وزراء المملكة المصرية متوليا حقوق جلالة ملك مصر الدستورية لتثبيت العلاقات الودية بين البلدين وتوقيتها .. ونظرا لما لدى المملكتين العربية والمصرية من خالص الرغبة فى توثيق عرى الصداقة بينهما ، قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية .

ثانيا : حرص المملكة العربية السعودية على أن تعلن مصر اعترافها الرسمى بالمملكة ، وهذا الحرص مرجعه إلى تقدير المملكة لأهمية هذا الاعتراف من مصر بصفة خاصة باعتبارها الشقيقة العربية الكبرى ونظراً لمركزها الدولى ، ولهذا نصت المادة الأولى من المعاهدة على أن تعترف الحكومة المصرية بأن المملكة العربية السعودية دولة حرة ذات سيادة مستقلة استقلالا تاما مطلقا .

ثالثا : تأكيد الأخوة وحسن الجوار بين مصر والسعودية فنصت المادة الثانية على أن يكون بين الحكومتين والشعبين سلام دائم وصداقة خالصة ، وأن يتعهد الطرفان بالمحافظة على حسن العلاقات مع الطرف الآخر ، وأن يسعى بكل ماليديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة فى بلاد الطرف الآخر . وهذا فى رأيى أول دلائل التضامن العربى المبكر بين قطرين عربيين .

رابعا : التأكيد على معاملة المصريين فى الأراضى السعودية معاملة متميزة ، إذ نصت المادة الرابعة على تعهد الحكومة السعودية بتسهيل أداء فريضة الحج وإقامة الشعائر الدينية الإسلامية للمسلمين من رعايا مصر ، وأن يتمتعوا أثناء إقامتهم فى الحجاز بالأمن على أموالهم وأنفسهم وبالحرية الشخصية فى الحدود الشرعية ، وعلى العموم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف عليها لرعايا أولى الأمم بالتفضيل .

خامسا : الحرص على استمرار العلاقات الأخوية فى المستقبل ، فقد نصت المادة السادسة على تعهد من كلا الطرفين بالقيام فى أقرب فرصة ممكنة بعد توقيع المعاهدة بمفاوضات ودية لحل المسائل المعلقة بينهما ولعقد اتفاقيات جمركية وبريدية وملاحية وغير ذلك من الشئون التى تهم بلديهما(٤٥) .

وفى هذا السياق جاء فى المذكرات الملحقة بالمعاهدة ما يؤكد هذه المعانى الأخوية ، فقد جاء بالمذكرة الثانية المقدمة من رئيس مجلس الوزراء المصرى مصطفى النحاس باشا المؤرخة فى ٤ رمضان ١٣٥٥هـ الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٣٦م ، أن الحكومة المصرية تعتزم استئناف إرسال الكسوة الخاصة بالكعبة المشرفة منذ الحج القادم .. وأن الكسوة سوف توضع على الكعبة بالاحتفال اللائق بكرامة المكان ومقام الجالس على عرش الحجاز ، وأنه سيطرز على الكسوة إشارة إلى أنها أهديت إلى الكعبة المشرفة فى عهد صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية .

وجاء الرد السعودى على هذه المبادرة الأخوية المصرية فى المذكرة الثالثة التى قدمها فؤاد حمزة بك والتى جاء بها موافقة حكومة المملكة العربية السعودية على مذكرة مصطفى النحاس باشا بخصوص استئناف إرسال الكسوة إلى الكعبة المشرفة ، وأضافت المذكرة السعودية ، بأن الهيئة (المصرية) المكلفة بنقل الكسوة (من مصر) ستقابل بأكبر حفاوة فى جدة ، كما أن الكسوة ستستقبل فى مكة المكرمة أكرم استقبال ، وتوضع فى مقرها بالاحتفال اللائق بمقام صاحب الهدية (ملك مصر) .

وكان موضوع الجنسية بين المصريين والسعوديين محل اهتمام الطرفين ، ومن ثم نصت المذكرة السادسة والأخيرة الملحقة بالمعاهدة والموجهة من مصطفى النحاس باشا إلى فؤاد حمزة بك على تحديد القواعد التى يتم التعامل بموجبها مع المصريين المقيمين بأراضى المملكة العربية السعودية وخاصة الأراضى الحجازية عندما انضمت هذه الأراضى إلى ملك آل سعود ، كما يتم التعامل بموجبها مع العرب السعوديين من أبناء الجزيرة العربية عامة والحجاز خاصة الذين كانوا مقيمين بالأراضى المصرية عندما صدر قانون الجنسية المصرية .

وحددت المذكرة بأنه يمنح لكل من المصريين والسعوديين مهلة قدرها ستة أشهر لاختيار الجنسية المصرية أو العربية السعودية أى أصبح من حق المصريين المقيمين بأراضى المملكة العربية السعودية حتى ضم بلاد الحجاز لملك آل سعود اختيار الجنسية السعودية.، كما أصبح من حق السعوديين المقيمين بالأراضى المصرية عند صدور قانون الجنسية المصرية اختيار الجنسية المصرية .

وتضيف المذكرة إلى أنه سوف يجرى الاتفاق على الكشوف النهائية المتضمنة أسماء المصريين فى المملكة العربية السعودية ، والعرب السعوديين فى المملكة المصرية فى خلال الثلاثة أشهر التالية للمهلة المشار إليها (وهى مهلة الستة أشهر) ، وغنى عن البيان أن إعداد هذه الكشوف عملية تنظيمية إجرائية تسبق عملية الاختيار .

وحرصت المذكرة فى نفس الوقت على التأكيد بأنه لن يترتب على اختيار أحد المقيمين فى بلد جنسية البلد الآخر أى مساس بحقه فى البقاء أو الاستقرار فى أراضى البلد الذى يقيم فيه. كما اختتمت المذكرة بتأكيد آخر بأن المصريين أو العرب السعوديين الذين هبطوا أراضى البلد الآخر منذ صدور قانون الجنسية الخاصة به باقون على جنسيتهم الأصلية .

وبالنسبة لعلاقات الملك عبد العزيز بالدول الأجنبية فقد قامت على الندية والاحترام المتبادل، فمنذ أن قامت الدولة السعودية فى مرحلتها الثالثة على يد الملك عبد العزيز

آل سعود أول القرن العشرين ، وهى تتخذ خطا فى السياسة الخارجية يقوم على عدم الدخول فى حلبة المنافسات الدولية والحفاظ على بقاء البلاد فى حالة من الاستقرار الداخلى يجعلها فى موضع الاحترام من دول العالم ، والاستقرار فى العلاقات الخارجية كذلك[٤٦] .

وكان الإنجليز أول قوة أجنبية تتجه بأنظارها نحو شبه الجزيرة العربية وخاصة سواحلها الشرقية المطلة على الخليج وسواحلها الجنوبية المطلة على البحر العربى والمحيط الهندى ، وليس أدل على ذلك من أن القوات البحرية البريطانية قد وصلت إلى البحرين - مفتاح الخليج العربى - واحتلتها عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م . كنتيجة لسقوط الدولة السعودية الأولى فى نجد وانحسارها عن شواطئ الخليج[٤٧] .

وعندما طلب عبد العزيز بن سعود من الإنجليز عقد معاهدة معهم نصح مكتب الحاكم العام الإنجليزى فى الهند حكومة لندن باجابة مطلب عبد العزيز حتى لاتتهدد المصالح الإنجليزية ، وحتى تضمن انجلترا صداقة عبد العزيز ومعاونته فى استقرار الأمور فى منطقة الخليج[٤٨] . وكانت نتيجة تلك النصيحة عقد معاهدة «دارين» أو العقير عام ١٩١٥م التى كانت أول معاهدة دولية أكد فيها عبد العزيز مركزه الدولى .

وإذا كان قد أخذ على هذه المعاهدة ما أخذ على المعاهدات بين الإنجليز وشيوخ الخليج من تكبيل وتقييد لحرية التحركات السياسية والاقتصادية ، فإن الأمير عبد العزيز ما لبث أن تخلص من هذه القيود فى معاهدة جدة عام ١٩٢٧م التى نصت على اعتراف انجلترا باستقلال سلطنة نجد وتوابعها والحجاز ، وحق السلطنة فى الاتصال بالدول الأخرى ، وعقد الاتفاقات السياسية والاقتصادية معها دون الرجوع إلى انجلترا ، وذلك حسبما تمليه مصلحة السلطنة العليا ، بعد أن كانت معاهدة «دارين» لعام ١٩١٥م تحرم السلطنة من كل هذه الحقوق[٤٩] .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول الأجنبية اتصالا بالسعودية ومن ثم كانت العلاقات السعودية الأمريكية ومازالت قوية ، ومن ثم فإننا نعطى هذه العلاقات ماتستحقه من إيضاح وتفصيل .

تميزت العلاقات الأمريكية السعودية على امتدادها بالاستقرار ولم تتعرض لأى تيارات متقلبة وذلك بسبب حرص كل طرف على دوام الاتصال بالطرف الآخر لتجاوز أى اختلافات فى وجهات النظر قبل أن تتحول تلك الاختلافات إلى أزمات فى العلاقة بين الدولتين .

ومن الإنصاف القول أن العلاقة بين الدولتين بدأت متأخرة قبيل الحرب العالمية الثانية ، وذلك راجع إلى أن الولايات المتحدة كانت تتخذ حتى الحرب العالمية الثانية سياسة العزلة السياسية ، كما أن المملكة العربية السعودية استغرقت حوالى ثلاثين سنة ١٩٠٢م إلى ١٩٣٢م تحت زعامة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، منشغلة بالبناء الداخلى وتصفية القوى المعارضة لمشروعات الدولة السعودية الثالثة حتى تم إعلان المملكة العربية السعودية عام (١٣٥١هـ/١٩٣٢م) .

ومن الإنصاف للحقيقة كذلك أن نشير إلى بعض الخدمات والاتصالات التى قام بها أمريكيون فى شبه الجزيرة العربية ، ومع الأسرة السعودية ، والتى سبقت منح امتيازات البترول فى المملكة العربية السعودية إلى الشركات الأمريكية ، تلك الخدمات التى تمثلت فيما عرف بالإرسالية العربية Arabian Mission التى اتخذت من البحرين ومسقط والبصرة مراكز لها لتقديم خدمات دينية وتعليمية وطبية ، وقد تعلم رجالها اللغة العربية كما أدركوا أسلوب التعامل مع حكام وشيوخ المنطقة ، وهو الأسلوب غير المباشر والتدريجى لاجتياز الفجوة الحضارية بين الشرق والغرب(٥٠) .

وكان النشاط الطبى للأرسالية العربية أكثر خدماتها تأثيرا فى المواطنين العرب وأكثر جذبا لهم ، بل لقد استطاع أطباء وممرضوا الإرسالية أن ينالوا قدرا كبيرا من تقدير العرب وأعجابهم(٥١) .

وقد استطاعت الإرسالية العربية عن طريق خدماتها الطبية أن تقيم علاقات طيبة مع عاهل السعودية عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ومع غيره من أمراء شبه الجزيرة العربية ، وقد ذكر رجال الإرسالية صراحة بأنهم كانوا يمارسون تقديم الخدمات الطبية والإنسانية لكسب قلوب ومحبة العرب المسلمين ، وبذلك هيأ هؤلاء الرجال جوا أفضل أمام رجال النفط الأمريكيين الذين تبعوهم فيما بعد(٥٢) .

لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى ولاحتى بعدها أهداف سياسية بالنسبة للمنطقة العربية عامة وشبه الجزيرة العربية خاصة ، وذلك لسببين : الأول سياسة العزلة التى فرضتها الولايات المتحدة على نفسها منذ تصريح الرئيس منرو عام ١٨٣٤م تلك العزلة التى تمسكت بها الولايات المتحدة لتتفرغ للبناء الداخلى اقتصادي

وسياسيا وتقدما حضاريا ، ولتنفرد بالنفوذ على دول أمريكا اللاتينية ، والسبب الثانى أن المنطقة العربية وخاصة سواحل شبه الجزيرة العربية كانت مجالا للنفوذ البريطانى ، ولا ترغب الولايات المتحدة الدخول فى منافسة مع بريطانيا فى هذه المنطقة .

وانطلاقا من هذه الحقائق اتخذت الولايات المتحدة على المستوى الرسمى سياسة ودية غير معقدة مع العرب(٥٣) الذين بدا لهم فى بعض الأوقات - خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى ومن خلال نقاط الرئيس ويدور ويلسون الأربعة عشر ومنها النقطة الثانية عشر الخاصة بحق تقرير المصير للشعوب التى كانت خاضعة للحكم التركى - أقول بدا للعرب أن حكومة الولايات المتحدة تتخذ مواقف عادلة فى سياستها الخارجية وأقرب إلى تحقيق الأمانى العربية .

وكان للولايات المتحدة عند العرب إذن بريق ، دولة كبرى ناصرت الحلفاء فى الحرب حتى كتب لهم النصر ، ونادى رئيسها بما فسره العرب تأييداً لحقوقهم ، دولة ليست لها أطماع استعمارية واضحة أمام العرب ، بعكس الإنجليز والفرنسيين الذين مارسوا سياسات القوة وفرض النفوذ على الأقطار العربية . فكانت خبرة العرب الأليمة مع انجلترا وفرنسا ، وعدم وجود مثل هذه الخبرة للحصول على تأييدها السياسى بل والسماح للمصالح الاقتصادية الأمريكية أن تتزايد فى نشاطها بالأقطار العربية دون حساسيات أو خشية من انقلاب هذه المصالح إلى احتلال عسكرى ونفوذ سياسى كالذى تم على يد الإنجليز والفرنسيين وغيرهم من الأوربيين .

نستطيع أن نفهم إذن لماذا اتجهت الدولة السعودية فى العشرينات من القرن العشرين إلى شركات البترول الأمريكية وأعطتها امتيازات التنقيب واستغلال البترول فى أراضيها ، بينما الشركات الإنجليزية والفرنسية قد حصلت على مثل هذه الامتيازات فى أقطار عربية أخرى إلى جانب إيران وتركيا ، كما يمكن لنا أن نرجع خطوة السعودية هذه إلى إطار تحركها السياسى منذ إنشاء الدولة الحديثة على يد الملك عبد العزيز آل سعود ذلك الإطار الذى يتجنب الدخول فى مغامرات عدائية ضد القوى الأجنبية المتواجدة فى المنطقة مثل إنجلترا ، وفى نفس الوقت يتجنب الارتباط معها بروابط قوية تقيد من حركة السعودية فى السيطرة الكاملة على أراضيها ، وبتعبير آخر أسلوب الاعتدال فى العلاقات الدولية وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا لغير مصلحة السعودية والعرب عامة .

كما يمكن الإشارة أيضا إلى نشاط الخبراء الأمريكيين فى مجال البحث عن المياه وفى الزراعة ، ذلك أن السلطان عبد العزيز استمع فى أواخر العشرينات من القرن العشرين إلى نصيحة مستشاريه باستدعاء خبراء مياه أمريكيين ، وجاء المهندسون الأمريكيون للمياه من الولايات المتحدة يستكشفون البلاد ويؤكدون صحة حدس البدو البديهى وعثروا على كميات غزيرة من المياه(٥٤) . كما استخدم السلطان عبد العزيز مجموعة من الجيولوجيين الأمريكيين منذ عام ١٩٣١م فى عمل مسح لأراضى نجد للبحث عن المعادن ولأراضى الحجاز للبحث عن المياه ، وكان مستر تويتشل Twitchell من هؤلاء الخبراء الذى سجل فى تقرير قدمه للسلطان عبد العزيز قلة كميات المياه المتوقعة ، وأكد وجود معادن وخاصة الذهب فى منجم «مهد الذهب» Mahad Dahab فى عالية نجد ، وأن البترول من المحتمل توفره بكميات كبيرة ، وقد نجح توتيشل عام ١٩٣٤م فى تكوين شركة انجليزية أمريكية هى (S. A. M Saudi Arabian Mining Syndicate) للعمل فى منجم مهد الذهب(٥٥) .

كما استقدم السلطان عبد العزيز بعد ذلك ونتيجة لثبوت توفير المياه ولحفر الكثير من الآبار فى مناطق الأحساء ونجد والحجاز عددا من المهندسين الزراعيين من الولايات المتحدة وطلب منهم تقريرا شاملا عن إمكانيات الزراعة فى البلاد ، وقد قرر هؤلاء المهندسون أنه ليس هناك فى الواقع حدود للإمكانيات الزراعية فى شبه الجزيرة العربية(٥٦) .

وقد نجح «تويتشل» فى جذب شركة Standard Oil of California الأمريكية للبحث عن البترول فى السعودية ، فتقدمت لتحل محل الشركة العامة والشرقية - الإنجليزية الجنسية- وشركة Eastern Gulf Oil الأمريكية ، فى امتياز البحث عن النفط فى الأحساء وفى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت ، بعد أن شجعتها نتائج التنقيب عن البترول فى البحرين ، ومن ثم نجحت شركة «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» فى الحصول على امتياز البحث فى الأحساء عام ١٩٣٣م .

وقد نص اتفاق الامتياز بين الملك عبد العزيز وشركة «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» على امتداد أجل الاتفاق لمدة ستين سنة فى نهايتها تصبح منشآت الشركة ملكا للمملكة ، وأن تدفع الشركة عند التوقيع على الاتفاق ألفى جنيه ومبلغا مماثلا كل سنة إلى جانب أربعة شلنات ذهب عن كل طن بترول خام يتم استخراجه .

ويعتبر هذا الاتفاق اتجاها سياسيا للملك عبد العزيز بعيدا عن النفوذ البريطانى السائد فى منطقة الخليج العربى بل فى منطقة الشرق الأوسط ، وقد أكد الملك هذا الاتجاه فى قوله :

إن الشركات الأمريكية تتمتع باستقلال كبير إزاء حكومتها ، كما أن الولايات المتحدة بعيدة عن البلاد العربية ، وليست لها كالدول الأوروبية أهداف سياسية فيها ، ثم أن بعض المواطنين الأمريكيين أدوا لى حتى الآن خدمات لاتقدر ، وآمل أن يفعل هؤلاء مثل ذلك(٥٧) .

بدأت شركة «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» عمليات التنقيب عن النفط فى منطقة الامتياز عام ١٩٣٤م فى الدمام بالقرب من حقل الظهران الحالى ، وعثر على البترول فى بئر الدمام رقم ٧ وهو الذى أنتج بكميات تجارية فى مارس ١٩٣٨م ، وأصبح يمثل أكبر بئر بترولى منتج فى المنطقة العربية ، وبهذا يعتبر أول إنتاج بترولى كبير فى الأرض العربية (الأحساء) قد تم بعد حوالى خمس سنوات منذ التوقيع على عقد الامتياز(٥٨) .

ومنذ عام ١٩٣٦م دخلت شركة «تكساس» Texas الأمريكية للبترول فى مفاوضات مع شركة «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» من أجل المشاركة فى الامتياز بالأحساء ، وقد تم الاتفاق بين الشركتين فى ديسمبر من هذا العام دفعت شركة تكساس بمقتضاه للشركة المالكة للامتياز «استاندارد أويل أوف كاليفورنيا» عمولة نقدية قدرها ثلاثة ملايين دولار ، وتعهدت بدفع مبلغ إضافى قدره ١٨ مليون دولار من نصيبها من بترول السعودية وذلك من أجل أن يصبح لها نصف أسهم امتياز بترول المملكة العربية السعودية .

وكانت مشاركة شركة تكساس فى امتياز بترول السعودية محصلة تعاون الشركتين الأمريكيتين ، ذلك أن شركة تكساس تعتبر إحدى الشركات الخمس التى تحتكر تقريبا صناعة النفط العالمية(٥٩) ، كما إنها تمتلك أسواقا واسعة لتصريف البترول(٦٠) ، وبانضمام شركة تكساس إلى شركة «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» تغير اسم الشركة ليصبح : الشركة العربية الأمريكية للبترول (أرامكو) (Ar.Am. Co) Arabian American Oil Company وباشرت الشركة بتشكيلها الجديد نشاطها بجدية ، فاستوردت الأجهزة والآلات والخبراء الأجانب وبنت الطرق والموانى ومعامل التكرير ، واجتذبت شباب القبائل العربية السعودية إلى مراكز التدريب والعمل(٦١) .

وعندما تم العثور على النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨م مدت الشركة خط أنابيب لنقل البترول من الدمام إلى ميناء «الخبر» لشحن النفط منه إلى البحرين حتى تم تكريره هناك ، كما أنشئ فى «رأس تنورة» عام ١٩٣٩م ميناء احتفل بافتتاحه فى أول مايو من هذا العام بحضور الملك عبد العزيز وبعض الأمراء السعوديين إلى جانب ممثلى شركة النفط - كما سبق

أن ذكرنا – وكان ذلك فرصة لكى تصل شركة «أرامكو» مع الحكومة السعودية إلى اتفاقية ملحقة بالامتياز الأول الذى حصلت أصلا عليه شركة «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» . وفى نهاية الاتفاقية الملحقة التى عقدت عام ١٩٣٩م ، امتدت الأجزاء الشمالية والجنوبية فى منطقة الامتياز الأولى حتى شملت المنطقتين المحايدتين اللتين تتقاسم فيهما السعودية الحقوق بالتساوى مع العراق والكويت(٦٢) ، كما تم تمديد أجل الامتياز عشر سنوات أخرى فأصبح سبعين سنة مقابل ٤٠ ألف جنيه إلى جانب ٢٠ ألف جنيه إيجارا سنويا حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية فى المناطق الحديثة التى ضمت إلى الامتياز(٦٣) .

وكان العثور على النفط فى السعودية بواسطة الشركات الأمريكية دافعا للشركات البترولية العالمية لكى تتقدم بعروض سخية للملك عبد العزيز من أجل الحصول على امتيازات مماثلة ، وكان من هذه الشركات شركات بريطانية وألمانية ويابانية ، ولكن الملك رفض هذه العروض جميعا وفضل الاستمرار فى تعاقداته مع الشركات الأمريكية وحدها ، تجنبا للصراع السياسى وتأثيره على التنمية الاقتصادية لبلاده(٦٤) .

وقد أثار توسيع الامتياز لشركة «أرامكو» نزاعا إقليميا حادا بين السعودية من ناحية وإمارات قطر وساحل عمان من ناحية أخرى حول الحدود وامتداد الشركات الأمريكية إلى أراضى اعتبرتها الحكومة البريطانية جزءا من أراضى المشيخات التى لبريطانيا فيها نفوذ تقليدى بموجب معاهدات ، ومن هنا استمر الصراع بين الحكومة السعودية والشركات الأمريكية من ناحية وبين الحكومة البريطانية من ناحية أخرى ، ولكن اشتعال الحرب العالمية الثانية قد أوقفت كل شئ ، وحتى عام ١٩٤٥م عندما أعيد استخراج البترول من آبار النفط السعودية مرة أخرى .

وكانت الحكومة الأمريكية قد بدأت منذ عام ١٩٤٣م فى التفكير فى كيفية نقل بترول الخليج العربى والسعودية إلى البحر المتوسط دون تعرضه لهجمات معادية تصيب ناقلات البترول ، وفى فبراير ١٩٤٤م تم التوصل إلى اتفاق بين المسئولين الحكوميين فى الولايات المتحدة ورؤساء شركة «ستاندارد أويل أف كاليفورنيا» وشركة «تكساس» للبترول – مالكتا شركة البترول العربية الأمريكية – تتبنى فيه الحكومة الأمريكية بناء وامتلاك وإدارة نظام خطوط أنابيب لتسهيل نقل البترول الخام من نقطة بالقرب من الحقول البترولية التى تم اكتشافها آنذاك فى المملكة العربية السعودية والكويت ، إلى ميناء عند الساحل الشرقى

للبحر المتوسط ، وأن مثل هذا المشروع سوف يعطى للولايات المتحدة مركزا ممتازا فى الشرق الأوسط(٦٥) .

ومع زيادة الاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول زادت الاهتمامات الأمريكية الرسمية وبدأت الحكومة الأمريكية تأخذ مواقف فى النواحى السياسية فى علاقتها بالمملكة العربية السعودية ومن ثم تطورت العلاقات بين الطرفين فى جو من الاحترام المتبادل من أجل ضمان واستقرار الأوضاع فى الجزيرة العربية والخليج العربى .

وانطلاقا من العلاقات الأمريكية السعودية القوية فى المجال الاقتصادى ، سعت المملكة العربية السعودية إلى الحصول على قروض ومساعدات أمريكية فى الأوقات التى توقف فيها ضخ البترول - وهى سنوات الحرب العالمية الثانية - ونظرا لانحباس المطر وانخفاض موسم الحج لقلة الحجاج بسبب الموقف الدولى .

فقد طلب الملك عبد العزيز من شركة «أرامكو» ومن الحكومتين الأمريكية والبريطانية عام ١٩٤٠م قرضا قيمته ٣٠ مليون دولار يتم تسديده على خمسة أقساط سنوية ، وبعد تردد الشركة تدخلت الحكومة الأمريكية وطلبت من الحكومة البريطانية تقديم القسط الذى حل موعد سداده من القرض الأمريكى وقدره ٤٢٥ مليون دولار إلى المملكة العربية السعودية مباشرة ، وقد مكن هذا المبلغ السعودية من تجنب الإفلاس وأدى إلى تقوية العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة ، والتى مالبثت أن قدمت للسعودية معونات اقتصادية فى أبريل ١٩٤٣م(٦٦) .

وقد بعث الرئيس الأمريكى «روزفلت» إلى الملك عبد العزيز آل سعود يبلغه أن القرض الذى تقدمه بريطانيا ليس مصدره كرم الحكومة البريطانية وسخاؤها ، وأن الولايات المتحدة يهمها تقوية علاقاتها مع السعودية بحيث يتاح للولايات المتحدة أن تقدم للسعودية المعدات وتقرضها الأموال دون وسيط(٦٧) .

وجاء هذا الموقف الأمريكى بعد مشاورات بين المسئولين الأمريكيين حسمت ببرقية وزير الخارجية الأمريكية المستر «هل» Hull إلى المستر «كيرك» Kirk الوزير المفوض الأمريكى فى القاهرة وجاء فيها "أن الرئيس الأمريكى روزفلت أعلن فى ١٨ فبراير ١٩٤٣م بأن الدفاع عن المملكة العربية السعودية حيوى بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة ، وهذا جعل المملكة العربية السعودية مؤهلة لتلقى مساعدة طبقا لقانون التأجير والإعارة (٦٨) .

وتأسيسا على هذا الموقف الأمريكى حصلت المملكة العربية السعودية على معونات وقروض أمريكية فى السنوات التالية جاءت فى شكل أموال سائلة وفى شكل معدات عسكرية أو صورة خبرة فنية فى مجال الزراعة وفى مجال تعبيد الطرق بالمملكة ، وكلها فى إطار الاستراتيجية الأمريكية التى أعلنها الرئيس روزفلت منذ عام ١٩٤٣م .

وقد بدأت العلاقات الاستراتيجية (السياسية والعسكرية) بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية عندما طلب الملك عبد العزيز من وزارة الخارجية الأمريكية اعترافا بدولته الجديدة عام ١٩٢٨م (سلطنة نجد ومملكة الحجاز) ، وعن طريق السفير الأمريكى فى لندن استفسرت وزارة الخارجية الأمريكية عما إذا كان الملك عبد العزيز مستعد لعقد اتفاقية صداقة وتجارة مع الولايات المتحدة ، وعن القوانين التى تحكم القضاء الأهلى والتجارى والجنائى والأحوال الشخصية بالنسبة للأجانب ، المعمول بها فى المملكة . وعندما تلقت وزارة الخارجية الأمريكية إجابة مرضية اعترفت الولايات المتحدة بحكومة الحجاز ونجد فى مايو ١٩٣١م ، ومن ثم دارت مفاوضات فى لندن بين الطرفين حتى تم التوقيع على اتفاقية لتنظيم الأمور الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والبحرية والقضائية وذلك فى ٧ نوفمبر ١٩٣٣م(٦٩).

ومع ذلك فإنه لم يكن إلا فى أول مايو ١٩٤٢م حتى أنشئت قنصلية أمريكية فى جدة تعين لها ضابط يدعى «جيمس موسى» James Moose الذى يجيد استخدام اللغة العربية كأول قنصل أمريكى فى السعودية ، ثم مالبثت القنصلية أن صارت مفوضية عام ١٩٤٣م ثم أصبحت سفارة فى عام ١٩٤٩م ، بينما تأسست قنصلية أمريكية فى الظهران عام ١٩٤٤م .

وكان إنشاء قاعدة عسكرية فى الظهران مظهر آخر للعلاقات الأمريكية السعودية فى المجال الاستراتيجى ، وقد بدأت الاتصالات لإنشاء هذه القاعدة منذ مارس ١٩٤٢م بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والمملكة العربية السعودية ، نظرا لحاجة الحلفاء إلى قاعدة كبيرة فى منتصف الطريق إلى الشرق الأقصى لمتابعة الحرب ضد اليابان ، وإلى تسهيلات جوية ومرور الطائرات فى أجواء الأقطار الواقعة فى طريق الوصول إلى الشرق الأقصى ، فوقع اختيار الأمريكيين على الظهران قرب أبار النفط السعودية(٧٠) .

وكان هذا بداية للتفكير فى إقامة قاعدة جوية بالظهران تحقق هدفين الأول حماية حقول البترول التى تمتلكها الشركات الأمريكية . والهدف الثانى تسهيل عمليات نقل المعدات

والقوات الأمريكية إلى ميدان الشرق الأقصى للحرب ضد اليابان . ولكن فى هذا العام - ١٩٤٢م . لم تحصل الولايات المتحدة الأمريكية من المملكة العربية السعودية أكثر من تسهيلات جوية تحلق الطائرات الأمريكية بمقتضاها فوق الأراضى السعودية من الغرب إلى الشرق أى من ساحل البحر الأحمر إلى ساحل الخليج العربى فى خطين اثنين هما :

١- الخط الأول يبدأ من بلدة «البركة» الواقعة على ساحل البحر الأحمر مقابل المدينة المنورة ويمر بكل من بلدة «البركة» و «بيشة» و «سليل» و «الأفلاج» و «بحرة» «فالهفوف» حتى شمال «العقير» .

٢- الخط الثانى من العقبة على البحر الأحمر إلى بلدة «الضبة» مارا بوادى السرحان فشمال «الجوف» ثم إلى الجنوب من «قريات» حتى وادى البصرة على الخليج العربى[٧١] .

وعقب الحرب العالمية الثانية عقدت إتفاقية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لإنشاء مطار عسكرى - قاعدة جوية عسكرية - فى الظهران بتاريخ ٢٧ شعبان ١٣٥٤هـ الموافق ٦ أغسطس ١٩٤٥م ، وقد تم بناء القاعدة عام ١٩٤٦م لتصبح أكبر قاعدة جوية أمريكية خارجية وأكثرها تجهيزات . وفى ١٨ يونيو ١٩٥١م تم التوقيع فى جدة على اتفاقية دفاع تمتد لمدة خمسة أعوام بشأن تأجير قاعدة الظهران الجوية للولايات المتحدة ، وتدريب الجيش السعودى بواسطة خبراء أمريكيين ، وأن الاتفاقية تجدد لمدة أخرى [٧٢] ، وقد وافق الملك سعود أثناء زيارته للولايات المتحدة أواخر عام ١٩٥٧م على تجديد اتفاقية تأجير قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات أخرى .

وعلى الجانب السياسى فقد تعددت اللقاءات بين المسئولين فى البلدين ، من ذلك زيارة الأمير فيصل والأمير خالد والشيخ حافظ وهبة مستشار الملك عبد العزيز للولايات المتحدة خلال عام ١٩٤٣م ، وعام ١٩٤٥م ، وفى عام ١٩٤٧م ، زار ولى العهد الأمير سعود بن عبد العزيز واشنطن وهناك استقبله الرئيس الأمريكى ترومان . كما تم تنظيم لقاء بين الملك عبد العزيز نفسه والرئيس الأمريكى روزفلت بينما كان فى طريقه عائدا من «يالتا» Yalta ،وتم اللقاء على ظهر سفينة حربية أمريكية بالبحيرات المرة وسط قناة السويس بمصر فى فبراير ١٩٤٥م ، وفى هذا اللقاء تحدث الملك - الذى كانت هذه أول رحلة له خارج بلاده - عن حقوق العرب فى فلسطين وقد لقى من الرئيس الأمريكى تعاطفا وتفهما ، وتقديرا للموقف الأمريكى وللعلاقات بين الطرفين الودية أعلنت المملكة السعودية فى أول مارس ١٩٤٥م الحرب ضد

ألمانيا تضامنا مع الحلفاء ، وتلى ذلك أن اتخذ ممثل المملكة مكانه فى مؤتمر الأمم المتحدة الذى عقد بمدينة «سان فرانسيسكو» ، وسمح للأسطول الأمريكى بعمل زيارة ودية لميناء الدمام السعودى[٧٣] .

وسارت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ودية ، ومن ثم نجد المملكة تستطلع رأى حكومة واشنطن حول مشروع الاتحاد العربى الذى عرضته مصر عام ١٩٤٣م على الدول العربية المستقلة وهى إلى جانب مصر والسعودية ، اليمن والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن . وجاء الرأى الأمريكى مؤكدا أنه طالما اتخذت الأقطار المعنية قرارها الخاص ، فإنه يبدو لحكومة الولايات المتحدة أن الأحداث والمشكلات التى برزت خلال السنوات القليلة الماضية قد أظهرت أن أقطار الشرق الأدنى تحتاج إلى تعاون أكبر لتدعيم النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن أولى خطوات الاتحاد بين الأقطار العربية يجب أن تضع فى الاعتبار الأخذ بهذه النواحى أولا[٧٤] .

أبناء عبد العزيز بن عبد الرحمن

توفى الملك عبد العزيز - رحمة الله - يوم ١٦ ربيع الأول عام ١٣٧٢هـ الموافق ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٣م ليخلفه على عرش السعودية ولى عهده الأمير سعود بن عبد العزيز ، وتوالى إخوته بعده حيث خلفه فيصل بن عبد العزيز تلاه خالد بن عبد العزيز ثم فهد بن عبد العزيز ، وفيما يلى صفحات موجزة عن إنجازات ملوك السعودية أبناء الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن.

أولا : الملك سعود بن عبد العزيز :

تولى سعود الحكم فى المملكة العربية السعودية فى اليوم التالى لوفاة المغفور له الملك عبد العزيز ليواصل المسيرة المتمثلة فى :

١- بناء فى الداخل على أساس من الأمن والاستقرار الشاملين .

٢- عمل من أجل التضامن الإسلامى وخدمة دين الله والأمة الإسلامية .

٣- سعى من أجل الأخاء العربى بحكم روابط الدين واللغة والجوار والأرض والتاريخ والدم.

٤- مساهمة فعالة فى الجهود الدولية الرامية إلى إقرار السلام العالمى القائم على الحق والعدل[٧٥] .

وقد استطاع الملك سعود بن عبد العزيز استخدام إمكانات المملكة المادية والبشرية فى استكمال المشروعات التطورية والتوسع فى الخدمات الأساسية التى تقدمها الدولة للمواطنين ، كما كانت له زيارات متعددة للخارج إلى مصر وغيرها من الأقطار العربية كما زار الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار العلاقات التقليدية بين البلدين .

ثانيا : الملك فيصل بن عبد العزيز :

تولى الملك فيصل رحمه الله ملك السعودية بتاريخ ١٧ جمادى الثانية ١٣٨٤هـ الموافق ١٩٦٤م بعد أن تقرر تنحية الملك سعود عن الحكم ، وقد بدأت فى عهده عملية البناء الداخلى للدولة على أسس حديثة كاعتماد التخطيط أساسا للخطوات التى تخطوها البلاد على طريق التطور والرقى ، ومثل وضع الخطة الإنمائية الأولى .

وكان فى عهد الده قائدا للقوات السعودية فى منطقة عسير وتهامة منذ عام ١٣٤٠هـ الموافق ١٩٢١م وبعد أربع سنوات عين نائبا للملك فى الحجاز واحتفظ بهذا المنصب إلى أن ألغى ، وبعد خمس سنوات أخرى (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) صدر مرسوم برفع المديرية العامة للشئون الخارجية إلى درجة وزارة وعين فيصل وزيرا للخارجية . وبعد خمس سنوات أخرى عين رئيسا لمجلس الشورى بعد صدور مرسوم ملكى يقضى بوضع نظم جديدة للمملكة [٧٦].

وبعد وفاة الملك عبد العزيز وتولية سعود حكم المملكة نودى بالأمير فيصل وليا للعهد فى ٢ ربيع الأول عام ١٣٧٣هـ ، ثم عين بعد ذلك رئيسا لمجلس الوزراء . وبناء على قرار من العلماء والشعب عين فى ١٦ ذى القعدة عام ١٣٨٣هـ الموافق ١٩٦٣م نائبا للملك وأسندت له كل سلطات الحاكم التى كانت من اختصاص الملك .

وبالنسبة لسياسة فيصل الخارجية فقد قام بمجهودات كبيرة لبلورة مبادئ التضامن الإسلامى كقوة تجمع الشعوب الإسلامية فى مؤتمرات ومؤسسات على مختلف المستويات فقام بسلسلة طويلة من الرحلات شملت معظم البلاد الإسلامية داعيا إلى وحدة الكلمة والصف الإسلاميين ، وساعيا من أجل عقد مؤتمر قمة إسلامى يكون منطلقا لتنظيم شئون المسلمين وعلاقاتهم ببعضهم فيما يعود بالخير على دينهم وأمتهم ، وهو ما تحقق بالفعل بانعقاد مؤتمرى القمة الإسلامية فى الرباط والثانى فى لاهور[٧٧] .

كما تبنى الدفاع عن قضايا العرب والمسلمين فى المحافل الدولية فزار من أجل ذلك عددا من الأقطار الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما شجع حركة تحرير فلسطين

وساهم بقدر كبير فى مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧م فى إنهاء الخلافات العربية وتقرير سياسة الدعم العربى .

ثالثا : الملك خالد بن عبد العزيز :

بوفاة فيصل عام ١٣٩٥هـ الموافق لعام ١٩٧٥م آلت المسئولية للملك خالد بن عبد العزيز الذى عهد إلى أخيه فهد بن عبد العزيز بولاية عهده ، وفى عهد الملك خالد نفذت الخطة الإنمائية الثالثة التى بدأ تنفيذها عام ١٤٠٠هـ الموافق لعام ١٩٨٠م .

وفى عهد الملك خالد عقد مؤتمر القمة الإسلامية الثالث عام ١٤٠١هـ ١٩٨١م فى مكة المكرمة حيث اجتمع فى رحاب الحرم المكى الشريف ولأول مرة فى التاريخ قادة وزعماء الدول الإسلامية . كما قام بعدة زيارات رسمية لعدد من الدول الشقيقة والصديقة لتوثيق علاقة المملكة بهذه الدول ، كما أنشىء مجلس التعاون الخليجى الذى هدف إلى تقوية الروابط التى تصل بين الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ، وهو المجلس الذى جعل من دوله قوة متكاملة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والحضارية بحكم التجانس الطبيعى لشعوب هذه الدول[٧٨] .

وفى ٢١ شعبان ١٤٠٢هـ الموافق ١٣ يونيو ١٩٨٢م توفى الملك خالد بن عبد العزيز إثر أزمة قلبية فتمت مبايعة ولى العهد فهد بن عبد العزيز مليكا للبلاد ، الذى مالبث أن اتخذ لقب خادم الحرمين الشريفين حيث أشرف على استمرار مشروعات توسعة الحرمين الشريفين فى مكة المكرمة والمدينة المنورة .

اليمـن

لليمن تاريخ طويل وقديم حيث عرف فى التاريخ القديم باسم بلاد العرب السعيدة لما تميزت به من حضارة وازدهار فى ذلك العصر ، ومع بداية العصور الحديثة انقسم سكان اليمن من حيث المذاهب الدينية الإسلامية إلى أتباع المذهب الزيدى وهو أقرب المذاهب الشيعية إلى السنة والذين سكنوا جبال اليمن ، وأتباع المذهب الشافعى - الذين عرفوا بالشوافع - السنى الذين سكنوا السهول الساحلية .

وقد اصطدم الأئمة الزيديون بقوى داخلية متمثلة فى القبائل والأئمة الخارجيين على الحاكم ، كما اصطدم بقوى خارجية كان منها الأتراك الذين حاولوا السيطرة على اليمن منذ القرن السابع عشر حتى انتهت محاولات السيطرة التركية على اليمن بعقد معاهدة «درعا» فى عام

١٩١١م ، وكان منها البريطانيون الذين نجحوا فى عام ١٨٣٩م فى احتلال عدن ومنها امتد نفوذهم على قبائل الجنوب العربى .

ونتيجة لظهور جماعات من الشباب اليمنى المثقف قامت عدة محاولات ضد الأئمة لاغتيالهم بعضها نجح حيث تم اغتيال الإمام يحيى حميد الدين عام ١٩٤٨م على يد عبد الله الوزير وإن تم القضاء على الثورة وعلى قائدها وتولى ابنه أحمد بن يحيى الذى تعرض هو الآخر لمحاولة انقلابية عام ١٩٥٥م كان للمثقفين فيها دور رئيسى وإن فشلت .

وتاريخ اليمن المعاصر حافل بالصراعات بين الأئمة الزيديون وبين معظم طبقات وقبائل الشعب اليمنى ، ذلك أن الأئمة الزيديون المتسلطون على الحكم انطلاقا من أن المذهب الزيدى فى اليمن أدى إلى تكوين طبقة عليا ذات سيادة . كانت لها امتيازات معينة فاقت ما لبقية الطبقات الأخرى ، وأبرزت نوعا من الصراع الطبقى كانت له مساوئه فى المجتمع اليمنى .

وعلى هذا فقد شكل نظام الإمامة الزيدية بنظرته السياسية والدينية أول عقبة فى سبيل الاستقرار والتقدم ، وكان ذلك نتيجة عوامل سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية . تمثلت تلك العقبة فى أن الإمامة قاصرة على أولاد السيدة فاطمة الزهراء بنت محمد عليه الصلاة والسلام ، وأن الإمام يجب أن يكون على استعداد للقتال لتأكيد حقه فى الإمامة وفى إعلاء شأن العقيدة الزيدية(٧٩) .

وقد مر الصراع بين الأئمة الزيديون الذين حرصوا على كبت كل صوت حر وبين الشعب اليمنى فى عدة مراحل هى على النحو التالى :

أولا : ضرب القوى المحلية بعضها ببعض ، حيث كان الأئمة يضربون القبائل ببعضها مما جعل القبائل عن التجمع ضد نظام الأئمة .

ثانيا : التخلص من الشخصيات والعائلات الكبيرة بسحقها وضربها ببعض وأخذ أبنائهم رهائن فى قصور الأئمة .

ثالثا : محاولة التخلص من قادة الطبقة الشابة المستنيرة حيث استشهد على يد الأئمة قيادات فكرية مثل أحمد المطاع وحسين الردعيس وغيرهم ، حتى لايكون لهم أثر فى تنبيه الشعب اليمنى بحقيقة أحواله .

رابعا : قيام ثورة عام ١٣٦٧هـ الموافق لعام ١٩٤٨م ضد حكم الإمام يحيى حميد الدين، ورغم أن الثورة نجحت فى بدايتها بالتخلص من الإمام إلا أنها انتكست بسبب عدم الوعى الكافى للحفاظ عليها خاصة بين القاعدة الشعبية العريضة التى جهلت أهداف الثورة .

خامسا : قيام ثورة عام ١٩٥٥م وتزعمها ضباط من قيادات من الجيش وعناصر من بيت حميد الدين متأثرة بثورة ١٩٥٢ فى مصر ، إلا أنها فشلت بسبب الخلاف بين القائمين عليها ، والإرتياب فى أهدافها وتوجهاتها خاصة من زعماء القبائل اليمنية المتحفظين[٨٠].

سادسا : قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م حيث كان للانفتاح المحدود الذى شهده اليمن فى الخمسينات من القرن العشرين أثره فى تطلع المثقفين اليمنيين للتخلص من حكم الأئمة باعتبارهم عقبة فى سبيل تطور اليمن وتقدمه ، وحدث شبه تحالف بين المثقفين وضباط من جيش اليمن ، حتى أنه عندما توفى الإمام أحمد فجأة فى ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م قام أحد الضباط اليمنيين وهو عبد الله السلال بانقلاب عسكرى ضد الإمام البدر الذى فر إلى السعودية ، وقد أعلن النظام الجمهورى وألغى النظام الملكى ، وانفتح اليمن على العالم وساهمت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية ومصر فى تقدم اليمن وتحضره .

ونتيجة لوجود الجيش المصرى فى اليمن منذ عام ١٩٦٣م لمساعدة الثورة اليمنية تشجعت الحركة الوطنية فى عدن والجنوب فى مقاومة الوجود البريطانى ولقيت كل مساعدة من الجمهورية العربية اليمنية ومن مصر حتى اضطرت انجلترا إلى الجلاء عن عدن وإعلان استقلالها مع مشيخات الجنوب تحت اسم جمهورية اليمن الجنوبية عام ١٩٦٧م .

سلطنة عمان

عاشت سلطنة عمان فى تاريخها الحديث أزهى عصورها على يد السيد سعيد بن سلطان الذى حكم من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٨٥٦م ، حيث صارت قوة اقتصادية وبحرية وسياسية كبرى فى المنطقة ، إذ امتدت وتدعمت ممتلكاتها فى شرق أفريقيا فيما يعرف باسم زنجبار الغنية بمنتجاتها الزراعية والحيوانية حتى صار لعمان صلات قوية اقتصادية وسياسية مع بريطانيا ومع الولايات المتحدة الأمريكية . وقد ناقشنا كل ذلك فى كتابنا تاريخ العرب الحديث .

وفى التاريخ المعاصر سوف نعالج الأحداث التى شهدتها سلطنة عمان فى عهد كل من السلطان سعيد بن تيمور والسلطان قابوس بن سعيد ، سواء تلك الأحداث التى تمت على

المستوى المحلى داخل السلطنة ، أو تلك التى ارتبطت بالعالم الخارجى العربى والأجنبى ، ومن المعروف أن الأسرة التى تحكم عمان فى تاريخها المعاصر هى أسرة البو سعيد التى امتد حكمها للبلاد بالإمام أحمد بن سعيد عام ١١٣٧هـ الموافق لعام ١٧٢٤م .

وفى أوائل القرن الرابع عشر الهجرى (١٣٠٦هـ) الموافق لأواخر القرن التاسع عشر الميلادى (١٨٨٨م) تولى تيمور البو سعيدى حكم السلطنة ، وقد ظل تيمور يغالب المشكلات الداخلية والمشكلات الاقتصادية ، حتى اضطر التنازل عن الحكم لابنه سعيد بن تيمور فى عام ١٣٥١هـ الموافق لعام ١٩٣٢م .

أولا : السلطان سعيد بن تيمور :

كان سعيد الإبن الأكبر للسلطان تيمور وتلقى تعليمه فى إحدى مدارس الأمراء التى تشرف عليها حكومة الهند البريطانية ، وكانت بريطانيا قد اعترفت به وليا للعهد أثناء حياة أبيه باعتباره الابن البكر ، وكان ذلك دافعا للسلطان سعيد فى أن يعتمد على عدد من المستشارين البريطانيين والأجانب وإن كان قد نجح فى جعل البريطانيين يخفضون من قيودهم التى كانوا يفرضونها على سياسة الحكم فى عمان منذ عام ١٨٩٩م .

وقد ورث السلطان سعيد حكم البلاد وهى تعانى مصاعب مالية ، ولكنه استطاع من خلال تصميمه على أن يكون مستقلا وسيد مصيره أن يعالج الشئون المالية بما حقق قدرا من الاستقرار وتنمية موارد الدخل خاصة بعد اكتشاف النفط وتسويقه ، كما تميز حكمه باستقلال السلطنة وحرية التصرف من الوجهتين الفعلية والقانونية .

وكان حكم السلطان سعيد لسلطنة عمان يتجه نحو العزلة والانغلاق والجمود أكثر فأكثر ، وكانت إقامة السلطان سعيد بمدينة صلالة وعدم زيارة شمال السلطنة منذ عام ١٩٥٨م وحتى إقصائه عن الحكم عام ١٩٧٠م سببا فى إزدياد الجمود والتحفظ للحكم فى عمان بل كان السلطان شديد التقتير وعدم الإنفاق على رفاهية شعبه .

لقد عاشت السلطنة فى عهد السلطان سعيد خاصة فى السنوات الأولى من حكمه هادئة تسير فى مجراها الطبيعى . ولكنه واجه ثورة داخلية قام بها نظام الإمامة الإباضية فى منطقة عمان ، تلك الثورة التى انكمشت منذ عام ١٩٥٩م ، كما واجه مشكلة تخطيط حدود السلطنة مع المملكة العربية السعودية حتى انتهى الأمر عام ١٩٥٥م بإقرار الحدود عند منطقة البوريمى .

وكانت مساعدات البريطانيين للسلطان سعيد فى التخلص من مشكلات الثورة الداخلية ومشكلة الحدود ، مبنية على مواقفه الإيجابية من بريطانيا أثناء معارك الحرب العالمية الثانية بالسماح بإقامة مهابط لطائرات سلاح الجو البريطانى فى عدد من المناطق بين صلالة ومسقط.

وبينما المفاوضات دائرة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية لحصول الأخيرة على تسهيلات جوية بأراضى المملكة ، بدأت ومنذ أغسطس ١٩٤٢م مفاوضات مماثلة بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان بحكم أن للولايات المتحدة علاقات خاصة بسلطنة مسقط وعمان تحكمها اتفاقية التجارة والصداقة لعام ١٨٣٣م ، إلا أنه صار لبريطانيا منذ وفاة «السيد سعيد بن سلطان» سلطان مسقط وعمان وزنزبار عام ١٨٥٦م واقتسام ولديه ماجد وتوينى ممتلكاته مركز خاص ونفوذ قوى فى السلطنة .

وقد حاولت الحكومة الأمريكية منذ عام ١٩٣٠م إحياء نفوذها فى السلطنة بعقد معاهدة جديدة بين الطرفين إلا أن الحكومة البريطانية وقفت للمحاولات الأمريكية بالمرصاد ، ومع ذلك فقد ظهرت نشاطات أمريكية فى السلطنة تمثلت فى اتساع نشاط البعثة التبشيرية الأمريكية فى مجال الصحة والتعليم فى كل من مسقط ومطرح ، حتى أنه عند افتتاح المستشفى الجديد التابع للبعثة فى مطرح عام ١٩٣٤م قام الوزير المفوض الأمريكى فى بغداد بافتتاح المستشفى أثناء زيارته لمسقط احتفالا بمرور مائة عام على توقيع المعاهدة المسقطية الأمريكية(٨١).

كما تمثلت النشاطات الأمريكية فى السلطنة وقبل الحرب العالمية الثانية فى التطلع للتنقيب عن البترول فى السلطنة ، ولما كانت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية قد بدأت منذ عام ١٩٢٤م بالتنقيب عن النفط فى السلطنة فلم تواجه بمنافسات تذكر من جانب الشركات الأمريكية إذ كانت المنطقة خاضعة للنفوذ البريطانى ، وفى عام ١٩٣٧م بدأت شركات بترول عمان وظفار المحدودة وهى فرع من شركة نفط العراق وبها رأسمال أمريكى فى التنقيب عن البترول بموجب اتفاق وقعته الشركة مع سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعمان .

وقد حاولت شركات البترول الأمريكية استخدام أحد الرعايا الإيطاليين ويدعى باستورى (Pastori) وأحد البولنديين ويدعى الكونت برورك (Prork) للحصول على امتياز للبحث عن النفط فى سلطنة مسقط وعمان لصالح الشركات الأمريكية إلا أن الوكيل البريطانى فى مسقط تشكك فى نشاطهم ومن ثم رفض التصريح لهما بالإقامة فى مسقط . وقد ظهر أن

باستورى كان يعمل لحساب بعثة إيطالية أمريكية مهتمة بالتنقيب عن النفط كما أوضحت تحريات الوكيل البريطانى على أن بروورك كان بدوره عميلا لشركة حصلت على عقود امتيازات فى الساحل الجنوبى من الخليج[٨٢].

ومعنى هذا أن سلطنة مسقط وعمان صارت تتبع فى سياستها الخارجية «النصيحة البريطانية» وهذا يعنى أن الولايات المتحدة فى محاولاتها التفاوض مع السلطنة بشأن التسهيلات الحربية يجب أن تأخذ فى اعتبارها الوضع الخاص لبريطانيا فى السلطنة والذى يستلزم دخول بريطانيا كطرف فى أى مفاوضات تجريها الولايات المتحدة مع السلطنة . وقد دارت هذه المفاوضات من خلال الوزير المفوض الأمريكى فى نيودلهى ، وسكرتير حكومة الهند للشئون الخارجية ووزير الخارجية الأمريكية واستغرقت الفترة من يونيو إلى نوفمبر ١٩٤٢م .

وتبدأ إثارة هذا الموضوع فى رسالة بعث بها الوزير الأمريكى فى نيودلهى (The Officer in Charge) إلى وزير الخارجية الأمريكية جاء فيها أنه منذ يونيو ١٩٤٢م بعث ببرقية إلى البعثة الدبلوماسية الأمريكية بالقاهرة ويعود ليؤكد ما جاء بها من أن سكرتير حكومة الهند المسئول عن إدارة الشئون الخارجية قد سبق واقترح بطريقة غير رسمية أنه من المستحسن لحكومة الولايات المتحدة القيام باتصالات دبلوماسية مع سلطنة مسقط من أجل الحصول على تسهيلات من السلطنة لصالح القيادة الجوية الأمريكية .

وأضافت الرسالة بأنه تبعا لما قاله سكرتير حكومة الهند ، فإن السلطان الذى كان فى الماضى حياديا ومن السهل إثارة شكوكه عند تعامله مع البريطانيين صار متعاونا ، ومن أجل هذا السبب ، فإن أى مندوب أمريكى يذهب إلى هناك يجب اختياره بدقة ، ينطبق بصفة خاصة عند الذهاب إلى «صلالة» حيث يتخذها السلطان مقرا لإقامته فى الصيف ، وملجأ له حين كان فى الماضى يبحث عن ملجأ له بعيدا عن البريطانيين .

ومضت الرسالة إلى القول بأنه طبقا لمعلومات سكرتير حكومة الهند عن الأثر الذى أحدثه عند السلطان وصول أربعة موظفين من شركة بان أمريكان للطيران (Pan Ameriacn Air-ways) إلى صلالة بدون سابق إنذار الذين قرروا أنهم جاءوا لعمل ترتيبات ضرورية للتسهيلات الأرضية .

وتضيف الرسالة بأنه تنفيذا لتوجيهات وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة فى ٣ يوليو ١٩٤٢م ، فإننى سألت سكرتير حكومة الهند إذا كانت حكومة الهند لديها الرغبة لإعطاء

الممثل البريطاني في مسقط تعليمات للتباحث مع السلطان بهذا الخصوص نيابة عن الحكومة الأمريكية وبعد عدة أيام تلقيت إجابة مشجعة فسطرت مذكرة إلى السكرتير في ٨ يوليو ١٩٤٢م أعبر عن الرغبة في الحصول على موافقة السلطان على التسهيلات لجيش الولايات المتحدة شبيهة بتلك التسهيلات المعطاة حاليا للبريطانيين بحيث تشمل هذه التسهيلات استخدام مطارات في مسقط بواسطة الطائرات العاملة في خدمة جيش الولايات المتحدة وإقامة الأشخاص سواء كانوا عسكريين أو مدنيين اللازمين لخدمة الطائرات ولإنشاء ولتشغيل محطات اللاسلكي والأرصاد الجوية .

وتمضي الرسالة إلى القول بأن هناك ثمة تأخير من جانب حكومة الهند في إرسال التعليمات للممثل البريطاني في مسقط نظرا لضرورة التشاور مع السلطات العسكرية البريطانية في القاهرة بخصوص تسهيلات اللاسلكي والأرصاد الجوية المطلوبة كما أن الصعوبة أيضا حدثت عند الحصول على وسيلة نقل جوية للوكيل البريطاني السياسي من مسقط إلى صلالة . والمعتاد وجود موظف صغير مساعد للوكيل السياسي في صلالة .

وعلى أية حال - كما جاء في الرسالة - فإنني تلقيت الآن مذكرة مؤرخة في ٢١ أغسطس ١٩٤٢م من السكرتير المقيم لحكومة الهند تصف نتائج مباحثات الوكيل السياسي ومراسلاته مع صاحب العظمة السلطان ، ومعطيا اهتماما لملاحظات السكرتير المقيم بهدف تقديم المساعدة المطلوبة ، وكما ستلاحظ وزارة الخارجية فإن صاحب العظمة السلطان قد وافق على التسهيلات المطلوبة ولكن تحت خمسة شروط بموجبها يتوقف عليها إعطاء التسهيلات . ويعتقد السكرتير المقيم لحكومة الهند أن هذه الشروط عادية ومعقولة ، وقرر أن الوكيل السياسي البريطاني ، ومساعد الوكيل السياسي ، سوف يكونان مسئولين إذا رغبت وزارة الخارجية الأمريكية في تدبير الأمور للأشخاص الأمريكيين كما يقومون بالنسبة للسلاح الجوي الملكي البريطاني[٨٣] .

واختتمت الرسالة بطلب تعليمات برقية حول ما إذا كانت شروط السلطان مقبولة من عدمه لدى وزارة الخارجية الأمريكية ، وأنه يجب أن يكون مفهوما أنه لن يكون هناك صعوبات في سبيل الحصول على التسهيلات المطلوبة في مسقط على أساس مؤقت ، وأرفق الوزير المفوض الأمريكي في نيودلهي برسالته هذه ثلاثة مرفقات هي :

جاء بالمرفق الأول أنه في السادس من شهر يونيو ١٩٤٢م تم إبلاغ المستر ميريل بأن حكومة الهند قد تلقت علما بأن قيادة الدفاع الجوي للولايات المتحدة عازمة على إنشاء

محطات للتوقف فى مطارات بأراضى مسقط للطائرات التى تستخدم خطوط الطيران المارة بجنوب الجزيرة العربية فى كل من «صلالة» و «رأس الحد» وربما «مصيرة» وقد أشير إلى وجود اتفاقية للصداقة والتجارة بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وسلطان مسقط المعقودة فى ٣١ سبتمبر ١٨٣٣م وأقترح أنه من المناسب لتنظيم ذلك أنه قبل إرسال القوات الأمريكية الحصول على الموافقة الكاملة لصاحب العظمة السلطان .

وكان واضحا أنه تحقيقا لذلك فإن الحكومة البريطانية كانت مهتمة وأخذت على عاتقها مهمة الحصول مسبقا على موافقة صاحب العظمة سلطان مسقط على بناء مطارات ، وأيضا استخدام الطائرات لها ، ووجود فنيين أرضيين من أجل صيانة وحماية هذه المطارات . وكان مفهوما أن مستر «ميريل» قد خاطب وزارة الخارجية بذلك .

وأنه قد وصلت الآن معلومات من «صلالة» بأن أربعة رجال من شركة بان أمريكان للطيران قد وصلوا هناك وقرروا أنهم جاءوا من أجل إنشاء محطة مرحلية لخدمة خطوط طيران بان أمريكان بين الخرطوم وكراتشى ، وأن رجالا آخرين من الشركة سيفدون خلال أيام قليلة ومعهم معدات لاسلكية وأنهم يتوقعون نقل ركاب لهم صفة الخصوصية حسبما تسمح بذلك الأولويات فى سجلات الرحلات الحكومية وأنهم يرغبون فى التفاوض مع سلطان مسقط بخصوص بناء معسكر ، واستخدام عمال محليين ، وتدبير المؤن والإمدادات اللازمة .

وجاء فى التقرير أن سلطان مسقط شعر بالقلق من وصول هؤلاء الأشخاص المفاجىء - دون سابق إنذار - وفى نفس الوقت أصر على أن هؤلاء الرجال يجب أن يتم إلحاقهم بسلاح الجو الملكى البريطانى وأن يرتبطوا بقوانين سلاح الجو الملكى البريطانى .

إن التقرير المقدم من رجال شركة بان أمريكان للخطوط الجوية فى صلالة والذى يحمل رغبة الشركة بنقل ركاب خصوصيين إذا سمحت بذلك سجلات الرحلات الحكومية إنما يخالف ما أكده - تعهده به - الكلونيل لويس جونسون Louis Johnson الممثل الشخصى للرئيس روزفلت فى الهند . فى الإجتماع الذى عقد بإدارة الشئون الخارجية فى السابع والعشرين من أبريل ١٩٤٢م بأن شركة طيران بان أمريكان إنما تعمل تحت وطأة إدارة وملكية حربية كاملة وأن عملياتها تتقرر كليا عن طريق وزارة الحربية الأمريكية ، وأن ذلك لم يحدث شىء منه للآن ومن ثم فأنه سوف يؤدى أو قد يؤدى إلى تأكيد أو إثبات أو ترحيب حقوق تجارية [٨٤].

وجاء بالمرفق الثانى رسالة من الوزير المفوض الأمريكى بنيودلهى إلى السكرتير المقيم لحكومة الهند المسئول عن إدارة الشئون الخارجية . ويشير فيها إلى المباحثات التى دارت حديثا بوزارة الخارجية بخصوص استخدام الطائرات وهيئة الموظفين Personnel فى دائرة اختصاص جيش الولايات المتحدة فى مطارات «صلالة» ، «رأس الحد» ، «مصيرة» ، و«مسقط» ، ومذكرة السكرتير المقيم الموضحة للموضوع بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤٢م تؤكد هذه الأمور .

وأن لديه الآن ما يمكن إضافته وهو أن حكومة الولايات المتحدة تطلب من حكومة الهند لتقوم بجهد مكثف لإبلاغ الممثل البريطانى فى مسقط ليفاتح صاحب العظمة سلطان مسقط فى هذا الموضوع لصالح حكومة الولايات المتحدة . وهذه الرغبة من الحكومة الأمريكية تهدف إلى الحصول على موافقة صاحب العظمة على تسهيلات لجيش الولايات المتحدة مشابهة لتلك التسهيلات الممنوحة للبريطانيين ، تلك التسهيلات التى تشمل استخدام مطارات مسقط بواسطة طائرات تحت مسئولية جيش الولايات المتحدة ، وإقامة أقل عدد ممكن من الأشخاص ، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين اللازمين لصيانة الطائرات وتشغيلها ، ولإقامة محطات للأرصاد الجوية واللاسلكى .

وأن المعلومات المتصلة بالمهمة الجديدة كما وردت من وزارة الحربية الأمريكية والآتية قدمت من أجل إمكان الإستفادة منها فى تقديم تعليمات لممثل بريطانيا العظمى .

وأن البريجادير جنرال فيتزجرالد Brigadir General Fitzgerald من جيش الولايات المتحدة قد تعين ليتولى قيادة العمليات الجوية Ferry فى الشرق الأوسط وأفريقيا ، وسيكون تحت إشرافه إدارته لمباشرة عمليات شركة بان أمريكان للطيران فى هذه المناطق ، وأن الخدمة المقترحة تعتبر ذات أهمية قصوى لاتصالها بنقل المعدات الحربية الأساسية إلى كراتشى ، وفى طيران طائرات النقل ، وعودة الملاحين الجويين .

وانطلاقا من ترتيبات متفق عليها مع وزارة الحربية الأمريكية ، فإن شركة بان أمريكان للطيران سوف تشغل رحلات جوية من الخرطوم إلى كراتشى لنقل معدات عسكرية وأشخاص عسكريين . وفى الحالات التى يكون فيها الفضاء مهيأ ، وعلى أية حال ، وبعد إتمام عملية نقل المعدات الحربية الأساسية ، فانه من المرغوب فيه أن يسمح للطائرات بنقل أى مسافرين غير رسميين تكون سفرياتهم معينة كضرورة ملحة يقررها ممثلو الولايات المتحدة فى المنطقة .

وفى عرض هذا الموضوع على حكومة الهند ، أبلغت بأن أوضح التأكيدات الكبيرة على أهمية هذه الخدمة - المهمة - الجديدة للدفاع عن الهند [٨٥] .

وأما المرفق الثالث برسالة ميريل Merrell فجاء موجها من السكرتير المقيم لحكومة الهند إلى المستر ميريل ، بأنه ورد له تقرير من وكيل صاحب الجلالة البريطانية السياسى فى مسقط يتعلق بنتيجة مباحثاته ومراسلاته مع صاحب العظمة السلطان ، وأنا أقرر الوضع المناسب لمعلوماتك .

وافق صاحب العظمة السلطان بأن يمنح حكومة الولايات المتحدة تسهيلات للقوات الجوية التابعة لجيش الولايات المتحدة مشابهة لتلك التسهيلات الممنوحة حاليا للحكومة البريطانية ، وتشمل بالتحديد استخدام المطارات فى أراضى مسقط بواسطة الطائرات العاملة ضمن خدمات جيش الولايات المتحدة ، والأذن بإنشاء مبانى فى «صلالة» و «مصيرة» و«رأس الحد» (وتشمل خورجاراما JARAMA) وعمل محطات نزول لأسراب الطائرات فى تلك الأماكن . ومنح الإذن أيضا بنزول أقل عدد ممكن من الأشخاص اللازمين لتشغيل وصيانة هذه الطائرات ، وإنشاء وتشغيل محطات لاسلكى وأرصاد جوية ضرورية لسلاح الجو التابع للولايات المتحدة لتدعيم مثل هذه الخدمات القائمة آنذاك والعاملة بواسطة سلاح الجو الملكى البريطانى Royal Air Force والاتفاقات (الامتيازات) الممنوحة من قبل صاحب العظمة تشمل أكثر من ذلك بإعفاء الرسوم الجمركية لكل من البترول وزيوت التشحيم اللازمة لطائرات سلاح الجو التابع للولايات المتحدة الأمريكية ، وأيضا للإمدادات ، التى يتم تخزينها ، والصالحة التى ترد إلى أراضى مسقط واللازمة لتشغيل هذه الطائرات .

وقد قرن السلطان تحقيق هذه التسهيلات بشروط معينة وهى كما جاءت فى كلماته :

١- يشترط أن توضح الأمور لنا مثل : على من تقع المسئولية ومن يجب على أى سؤال يثار بخصوص تصرف الأشخاص الأمريكيين .. ألخ .

٢- الإقرار ببيع الآتى للسلطنة اعترافا بما قدمته بمنح هذه التسهيلات :

أ- ٢٠٠ بندقية و ٢٠٠,٠٠٠ صندوق من الذخيرة .

ب- ٢ مدفع ماكينة بقطع غيار وذخيرة كافية .

ج- ٢ مدفع يدوى بقطع غيار وذخيرة كافية .

د- ٢ سيارة حجم متوسط والتى تستخدم بواسطة العسكريين .

٣- التعهد بدفع تعويض عن أية أضرار يتسبب فيها الموظفون الأمريكيون أو الطائرات وتصيب ممتلكاتنا ، أو الأشخاص أو ممتلكات رعايانا .

٤- التعهد بأن الموظفين الأمريكيين يقبلون ويلتزمون بكل قوانينا وأحكامنا المحلية كـ هى أو ما يتم وضعه فى تصرفاتهم خاصة تلك التى تتصل بتعيين الحراس لمعسكراتهم أ لأشخاصهم .

٥- والتعهد بأن حراس المعسكرات الأمريكية وحراس الأشخاص الذين نمدهم نحن بهم يجب أن يقبلوا وأن تدفع لهم رواتب .

ومن المحتمل أن أجد مناسبا إضافة بعض الإيضاحات حول هذه الشروط فى ضوء الخبرة التى اكتسبتها حكومة الهند فى علاقاتها مع سلطان مسقط .

بالنسبة للشرط (١) فإن الحقيقة المؤسفة أن شكوك السلطان المتوارثة فى الأجانب قد تدعمت بتصرفات معينة جعلت صاحب العظمة يعترض على هيئة موظفى شركة بان أمريكان للطيران الذين كانوا لفترة ما فى «صلالة» تحت إشراف وإدارة غير كافيين . وينصح الوكيل السياسى بأن صاحب العظمة يتمسك بالأهمية العظمى لهذا الشرط ، وأنه من الضرورى أرضاء» تماما بالالتزام بهذا الشرط . وأن حكومة الهند ستكون سعيدة أن تقدم مساعدتها فى هذا الأمر ، وأنه إذا رغبت حكومة الولايات المتحدة ، فإنهم سيكونون مستعدين لإعطاء تأكيد للسلطان بأن وكيلهم السياسى ومساعد الوكيل السياسى فى مسقط سوف يمثلان سلاح الجو التابع للولايات المتحدة ، تماما بنفس الدرجة التى يمثلان بها سلاح الجو الملكى البريطانى فى علاقاتهم بالسلطان .

والشرط رقم (٢) يتفق مع العادات المألوفة للحكام العرب عند إعطاء تسهيلات فى أقطارهم لقوى أجنبية ، وأن حكومة الهند لاتشك أن حكومة الولايات المتحدة سوف تقتنع بمطالب صاحب العظمة السلطان . وإذا أرادت حكومتك ورغبت فى تلقى مقترحات حول نوع وكمية الإمدادات الطبية التى تكون مقبولة لدى السلطان فإن حكومة الهند ستكون مستعدة تماما لكى تحصل على تقرير من الوكيل السياسى وفى ضوء الظروف والأحوال المحلية . ويمكن الإضافة هنا أنه بالنسبة لتأكيدات الوكيل السياسى فإن الإمدادات بالأسلحة وبسيارات النقل، والمهمات الطبية ، تلك التى طلبها السلطان يمكن أن تتطلب بعض التأجيل ، وأن

السلطان أبلغه بأنه لايعتبر إمدادهم بأى حال من الأحوال كشرط مسبق لإعطاء التسهيلات المطلوبة .

والشروط رقم ٣ ، ٤ ، ٥ لم تؤخذ كأسباب تؤدى إلى مصاعب ، وخاصة أن رجال سلاح الجو الملكى البريطانى قد قبلوا قوانين محلية معينة فى سلوكهم فى أراضى مسقط وبالنسبة لمسألة تعيين الحراس للمعسكرات والأشخاص فهذه لم تكن باهظة من الناحية العملية كما أن هناك أوامر صارمة بالنسبة لأفراد السلاح الجوى الملكى البريطانى الموجودين فى مطارات جنوب الجزيرة العربية وفى أراضى مسقط .

وبالنسبة للشرط الخامس أن الوكيل السياسى فى مسقط سوف يعطى تعليمات لاستخدام نفوذه لضمان ألا يلجأ السلطان إلى مطالب غير معقولة فيما يتصل بعدد الحراس المحليين الذين يطلب استخدامهم أو بالنسبة للأموال التى ستعطى لهم ..

ويطلب السكرتير المقيم معرفة إذا كانت شروط صاحب العظمة السلطان مقبولة لدى حكومة الولايات المتحدة من عدمه ، فإذا كان الأمر كذلك مطلوب التوقيع على اتفاق مع السلطان فيجب إخطار الوكيل السياسى البريطانى بمسقط حتى يخبر السلطان بذلك[٨٦] .

وجاءت خاتمة الموضوع - موضوع التسهيلات الجوية العسكرية الأمريكية بأراضى مسقط- فى رسالة برقية بعث بها وزير الخارجية الأمريكية إلى المستر «ميريل» وجاء فيها : لقد أبلغت وزارة الحربية وزارة الخارجية بأنها سوف ترد على الشروط العديدة التى فرضها سلطان مسقط وعمان كما جاءت فى المرفق رقم (٣) فى الرسالة المشار إليها ، وفيما يختص بالشرط الأول تقرر وزارة الحربية بأن البريجادير جنرال فيتزجرالد القائد العام لجناح أفريقيا والشرق الأوسط ، وقائد النقل الجوى بجيش الولايات المتحدة الأمريكية ، مع أركان حربه فى أكرا وساحل الذهب البريطانية هو الشخص الذى يمكنه الإجابة على أية أسئلة تتصل بتصرفات الأشخاص الأمريكيين . وعلى أى حال فإذا رغب السلطان فى وجود شخص قريب من أرض عمان فإن وزير الحربية سوف يطلب من فيتزجرالد تعيين ضابط له صلاحية من قيادته .

وبالنسبة للشرط الثانى ، تقرر وزارة الحربية ، أنها فى مركز يسمح لها بتقديم وتسليم الإمدادات العسكرية للسلطان خلال فترة زمنية معقولة . وأن حكومة الهند - أن يطلب منها- لتعيين نوع وكمية المهمات الطبية لتقديمها . وتعتبر وزارة الحربية الشرط الثالث مقبول تماما وتقرر أن الشرطين الرابع والخامس مقبولين مع المحافظة على الأوامر الحكومية الصارمة فيما

يتصل بالنقاط التى يعسكر فيها الأمريكيون ، ومن ثم فإنها إذا فسرت بطريقة معقولة فلن تكون هناك عقبات فى الوقت الحاضر .

وفى ضوء ما سبق فإن على البعثة أن تطلب من حكومة الهند لتوجيه وكيلها السياسى فى مسقط فى أن ينقل عن هذه الحكومة - الأمريكية - التأكيدات أو الضمانات الضرورية للسلطان(٨٧) .

وعند هذا الحد توقفت الوثائق الأمريكية ، بقبول السلطات الأمريكية لشروط سلطان مسقط وعمان إزاء منح تسهيلات جوية فى أراضى السلطنة للطائرات الأمريكية خلال معارك الحرب العالمية الثانية ، واستعانة المسئولين الأمريكيين بزملائهم البريطانيين فى الهند من أجل إعطاء السلطان الضمانات التى طلبها .

ومن الجدير بالذكر أن المناطق التى كانت مثار مفاوضات بين الطرفين من أجل التسهيلات الجوية للطائرات الأمريكية بأراضى سلطنة مسقط وعمان تركزت على الساحل العمانى المطل على البحر العربى مثل صلالة وجزيرة مصيرة ، وخورجاراما (أو جرما) ومثل رأس الحد عند مدخل خليج عمان .

ثانيا : السلطان قابوس بن سعيد :

قاد قابوس بن سعيد حركة تصحيحية فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ليخلف والده على عرش السلطنة بعد أن وجد البلاد تعيش فى عزلة وسط صراعات بين الداخل والساحل ، وجاء جلوسه على عرش السلطنة بداية عهد جديد للإنسان العمانى محوره ومحط اهتمامه ، ومن ثم وضع خطة للنهوض بالبلاد داخليا وخارجيا فى المجالات الآتية :

أولا : مجال الخدمات .

ثانيا : مجال الإنتاج .

ولكى ندرك ما قام به السلطان قابوس بن سعيد من جهود للنهوض بالسلطنة ووضعها فى مصاف الدول العصرية ، لابد أن نناقش هذه المجالات التى احتوتها خطته .

مجال الخدمات :

كان الإنسان العمانى محط اهتمام السلطان قابوس ولذلك وضعت الخطط والسياسات من أجل بناء المواطن العمانى المؤمن بربه والمنتمى لوطنه والمنتج والعامل فاهتم بالتعليم الحديث

على النسق العالمى ، التعليم الذى يعد المواطن الصالح المواطن القادر على العمل والإنتاج ، المواطن القادر على التفاعل مع أبناء وطنه ومع العالم ، المواطن الذى تفخر به الدولة وتعتز به ، وكانت صيحة السلطان قابوس يوم ٩ أغسطس ١٩٧٠م دليلا على وعيه بأهمية التعليم، فقد قال «أن تعليم شعبنا وتدريبه يجب أن يبدأ فى أسرع وقت ممكن» .

وهذه العبارة الموجزة تدل دلالة واضحة على أن التعليم الحديث كان مهملا ولم يجد له مجال ، حيث أن قوله يجب أن يبدأ ، تدل على أنه لم يكن هناك تعليم قبل الحركة التصحيحية وكما تذكر المصادر ، فإن السلطان قابوس تسلم الحكم وفى البلاد ثلاث مدارس فقط تضم ٢٤ فصلا دراسيا ، وبلغ من اهتمامه بالتعليم أنه ضاعف أعداد المتعلمين خلال الخمس سنوات من حكمه ٥٤ مرة ، ولعلنا اليوم نجد التضاعف يزداد .

ولم تكن سياسة قابوس التعليمية قاصرة على الكم : أعداد المدارس وأعداد التلاميذ وأعداد الفصول ، بل تعدت ذلك إلى الاهتمام بالكيف ، من حيث إعداد المناهج المتطورة التى تحقق الأهداف الوطنية المرجوة والوسائل التعليمية وأنظمة الامتحانات والريادة والإشراف العلمى والنفسى والاجتماعى ، وإرسال البعثات إلى الخارج وعقد اتفاقيات مع الأقطار العربية الشقيقة من أجل التعاون الثقافى والعلمى بما يخدم المواطن العمانى ، كما وجدت الفتاة العمانية فرصتها للتعليم التى حرمت منها فى الماضى فى كل المجالات فقد تدفقت الفتيات بأعداد كبيرة منذ البداية على المدارس يطلبن الحصول على حقهن فى التعليم .

وكانت تطلعات السلطان قابوس فى إعداد المواطن العمانى على أرض عمان وبخبرة عمانية دافعا لإنشاء جامعة قابوس ، تلك الجامعة الفتية التى خطط لها أحسن تخطيط على المستوى العالمى ، حيث احتوى التخطيط على إعداد المبانى اللازمة والكوادر العلمية المؤهلة للقيام بعملية التعليم فى كليات الجامعة قبل افتتاح الجامعة واستقبال الطلاب ، ومن هنا لم تبن الجامعة بطريقة عشوائية ارتجالية وإنما أسست على خطة عملية مدروسة .

وقد شجعت سياسة السلطان قابوس التعليمية الشباب العمانى على الالتحاق بجامعتهم فى تخصصاتهم المختلفة وانتظمت الفتيات إلى جانب الفتيان فى قاعات الدراسة وحظيت الجامعة بوجود أساتذة متخصصين على مستوى عالى من أبناء السلطنة ومن أبناء الأقطار العرب الشقيقة ومن دول العالم فى أوروبا وأمريكا .

وانطوت سياسة السلطان قابوس فى مجال الخدمات بالنسبة للإنسان العمانى على تحقيق حكمة «العقل السليم فى الجسم السليم» بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية ووسائل العلاج

الحديثة فى كل مكان بالسلطنة بعد أن كانت البلاد محرومة من هذه الخدمات وأصبح شعار السلطنة الصحى العلاج لكل مواطن مهما بعد مكانه وموقعه باعتبار الإنسان العمانى أساس التقدم والرخاء ، ومن ثم تعددت الأنشطة الصحية المقدمة للمواطن من مستشفيات ومستوصفات وإسعاف وخدمات صحية فى القرية والمدينة وفى المدرسة وفى المصنع وحيثما يتواجد الإنسان العمانى .

وفى مجال الخدمات أيضا قامت سياسة السلطان قابوس على تنمية الموارد البشرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية استنادا إلى ماذكره : لايمكننا ونحن نمارس مسئولية بناء قطر مترامى واسع الأرجاء خرج من عزلته إلا أن نجند أنفسنا ونشمر عن ساعد العمل كل فى موقعه وبكل ما وهبه الله من طاقة يدفع البناء عاليا ، لتكون ثابتة راسخة ، إننا دائما نفكر وندرس ونخطط ثم نعمل ونراقب ونرى النتائج .

وتأسيسا على ذلك وضعت خطة التنمية الاجتماعية تهدف إلى تنمية القوى العاملة بالبلاد والوصول إلى الاستخدام الأمثل لها ووضع برنامج شامل متعدد الأهداف لتنمية المجتمعات المحلية بسائر أنحاء السلطنة فى ضوء الفهم الكامل للقوى الإقتصادية والاجتماعية فى البلاد.

وفى هذا الإطار صدرت التشريعات التى تستهدف حماية المواطن العمانى وتحقيق التنمية للمجتمع عن طريق إعداد الكوادر الفنية اللازمة لمجالات العمل وإفساح المجال أمام الشباب لممارسة مختلف أوجه النشاط الرياضى والاجتماعى والثقافى بافتتاح الأندية الرياضية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية وإنشاء وحدات للشئون الاجتماعية والشباب والملاعب الصالحة ليمارس فيها الشباب أنشطتهم الرياضية المتنوعة إلى جانب إنشاء مبانى لجمعية المرأة العمانية لتتمكن من المساهمة والمشاركة فى نشاط الحركة النسائية بعمان .

وفى نفس الإطار الاجتماعى أقامت وزارة الشئون الاجتماعية مظلة من الرعاية الاجتماعية للأسر المحتاجة ، وأنشئت وحدات للشئون الاجتماعية فى العاصمة مسقط والمدن الداخلية والساحلية بالسلطنة قدمت مساعدات لكل ذى حاجة إيمانا من الحكومة بالمحافظة على كرامة الإنسان العمانى والترابط الأسرى فى إطار التقاليد العربية الموروثة ..

مجال الإنتاج :

من المعروف أن إنتاج بلد ما هو حصيلة جهد الإنسان مع مكونات بيئته ، وحيث حرم الإنسان العمانى فى الماضى من أن يتفاعل بجدية وبمساعدة من الحكومة ، فقد وضعت حكومة

السلطان قابوس نصب أعينها إتاحة كل الفرص لكى يمارس الإنسان العمانى دوره فى زيادة دخل بلده عن طريق الإنتاج الزراعى ، والصناعى ، والتجارى ، والبترول وما إليها من ألوان الإنتاج التى تعود عليه وعلى بلده بالخير .

وقامت سياسة حكومة السلطان قابوس على تشجيع الزراعة بإنشاء وزارة للزراعة قامت باتخاذ كافة السبل لزيادة الإنتاج الزراعى فى المجالات الزراعية المتاحة عند حدوث الحركة التصحيحية . وتوسيع رقعة الأرض بهدف زيادة الإنتاج من المحاصيل المألوفة ، وإدخال أنواع جديدة من المحاصيل ، وذلك عن طريق التوسع الرأسى والتوسع الأفقى بحيث تزيد المساحة المنزرعة عن ٩٠ ألف فدان وتزيد غلتها عما هى عليه .

وحيث تمتد الشواطئ العمانية ١٧٠٠ كيلو متر اهتمت حكومة السلطان قابوس بتشجيع عملية صيد الأسماك وتوفيره للسوق المحلى وللتصدير ، وقد استعانت الحكومة بالخبرة العالمية فى هذا المجال ، وخاصة لإقامة مصانع لتعليب الأسماك وصناعة السفن إلى جانب تشجيع الصيادين ورعايتهم .

وحيث تمثل الثروة الحيوانية فى السلطنة إحدى الركائز الأساسية للإنتاج الزراعى فإن حكومة السلطان قابوس اهتمت بتنمية الثروة الحيوانية فى السلطنة من حيوانات وطيور لتحقيق الأكتفاء الذاتى والحد من الاستيراد من الخارج . وذلك بتشجيع المواطنين على تربية الحيوان والدواجن وإقامة مصانع للعلف ومصانع لاستغلال جلود الحيوان ، وتهتم بصحة الثروة الحيوانية بتقديم الخدمات الصحية البيطرية .

ويمثل النفط مصدرا مهما من مصادر الدخل فى السلطنة ، وقد تم اكتشاف النفط وبكميات تجارية فى عام ١٩٦٤م بعد عمليات تنقيب شاقة منذ عام ١٩٦٢م ، ومنذ عام ١٩٦٧م بدأ استغلال النفط اقتصاديا ، وفى عهد السلطان قابوس شهد مجال النفط دفعة جديدة باكتشاف حقول جديدة فى وسط السلطنة وجنوبها ، وتعدد شركات التنقيب عن البترول، فإلى جانب شركة تنمية نفط عمان ، شاركت كل من شركة صن أويل عمان الأمريكية Sun وشركة ألف من خلال اتفاقيات تراعى مصالح السلطنة بما يحقق نسبة أكبر فى عائدات النفط .

وشهدت السلطنة فى عهد السلطان قابوس نشاطا واضحا فى البحث عن المعادن فى أنحاء السلطنة ، وقد تم اكتشاف معدن النحاس منذ عام ١٩٧٣م ، ومعدن الاسبستوس الذى

يستفاد منه فى صناعة الأسمنت فى منطقة حيبيى غرب صحار ، كما دلت عمليات التنقيب على اكتشاف معدن الحديد والنيكل والفحم والكروم والمنجنيز فى مناطق مختلفة .

وكانت الصناعة من المجالات التى شهدت تطورا فى عهد السلطان قابوس ، إذ كانت الصناعات القائمة فى البلاد قبل عام ١٩٧٠م هى الصناعات التقليدية وفى العهد الجديد بدأت السياسة الصناعية فى اتجاهين الأول المحافظة على الحرف التقليدية وتطوير الصناعات المهنية الصغيرة عن طريق استبدال الآلات المستخدمة بآلات مبسطة حديثة وتدريب الحرفيين على استعمالها وتسويق منتجاتهم بما يضمن زيادة دخولهم ورفع مستوى معيشتهم ودعم حرفهم .

وكان الاتجاه الثانى للسياسة الصناعية يقوم على إنشاء صناعات جديدة ذات مستوى عالمى فبدأ العمل عام ١٩٧٤م فى إنشاء مصنع الأسمنت وإنشاء صناعات عديدة مستخرجة من النفط والغاز الطبيعى وكثير من الصناعات الأخرى التى تحتاجها البلاد والقيام بمشروعات الكهرباء والمياه بإنشاء محطات للكهرباء لاستخدامها فى الصناعة وفى الإنارة وإنشاء محطات لتحلية مياه البحر .

واهتمت حكومة السلطان قابوس بالتجارة الداخلية والخارجية ، إذ تعمل وزارة التجارة والصناعة على تشجيع وتنمية التجارة بالبلاد وتخطيط السياسات والأنظمة من أجل استقرار المعاملات التجارية وتنظيم إجراءات التصدير والاستيراد لتوفير المواد الرئيسية واستقرار أسعارها ، ويقوم ميناء قابوس بدور كبير فى تنشيط الحركة التجارية بين السلطنة والعالم الخارجى ، كما تقوم غرفة التجارة والصناعة التى تأسست عام ١٩٧٣م بدور كبير فى تنظيم وتنشيط التطور التجارى والصناعى بالبلاد .

ولخدمة النشاط الاقتصادى بالبلاد فقد شهدت حركة المواصلات تطورا كبيرا فى عهد السلطان قابوس ، إذ أخذت حركة شق الطرق ورصفها تعمل على ربط كافة أنحاء السلطنة بعضها ببعض من أجل تنفيذ خطة التنمية والتطور والبناء فى كافة أنحاء البلاد بعد أن كانت محرومة من الطرق المرصوفة قبل عام ١٩٧٠م ، وبالتالى كثرت حركة النقل البرى على هذه الطرق بما يربط بين مدن السلطنة وبينها وبين الأقطار العربية الشقيقة المجاورة كدولة الإمارات العربية المتحدة .

ومنذ افتتاح مطار السيب الدولى عام ١٩٧٣م زادت حركة النقل الجوى ، خاصة مع سياسة الانفتاح على العالم التى اختطها السلطان قابوس بعد العزلة التى كانت مفروضة على البلاد

قبل عام ١٩٧٠م وصار مطار السيب يستقبل أضخم الطائرات الحديثة مثل طائرات الجامبو والكونكورد .

هذه صورة مختصرة عن إنجازات سلطنة عمان فى عهد السلطان قابوس ، مقارنة بما عاشته البلاد قبل ١٩٧٠م وهى مقارنة توضح مكانة عمان بين دول العالم المتحضر .

أمن البحر الأحمر

مصر - السعودية - اليمن

عند الحديث عن أمن البحر الأحمر لايعنى ضمان أمن مياه هذا البحر دون أراضى الأقطار المطلة عليه ، بل إن أمن مياه البحر من أمن أراضى هذه الأقطار ، ولنا فى القرآن الكريم خير مثل إذ قال الله تعالى : «واسأل القرية التى كنا فيها» صدق الله العظيم ، وليس المقصود بالقرية مبانيها وشوارعها وإنما المقصود سكانها ، ومن هنا عندما نتحدث عن أمن البحر الأحمر فاننا نعنى أمن الأقطار المطلة على هذا البحر وضمان كيانها واستقرارها ضد الأخطار الخارجية .

وقد أثيرت قضية أمن البحر الأحمر فى عام ١٩٧٧م عندما بدأت مشكلة القرن الأفريقى تطفو وتفرض نفسها على السياسة العالمية ، وماتبع ذلك من وجود قوى أجنبية فى مياه البحر الأحمر . ومن هنا جاءت مبادرة الرئيس السودانى جعفر محمد نميرى الداعية إلى عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول المطلة على البحر الأحمر للبحث فى كيفية ضمان أمن هذا البحر .

وليست هذه القضية جديدة على المنطقة بل هى قضية قديمة ترجع إلى أوائل القرن السادس عشر عندما اجتاز البرتغاليون رأس الرجاء الصالح ووصلوا إلى مداخل الخليج العربى والبحر الأحمر بهدف تحويل التجارة الهندية عن هذين البحرين العربيين كأسلوب لمحاربة التجارة الإسلامية العربية وبالتالى الأقطار العربية التى كانت التجارة العالمية بين الشرق والغرب تمر عبر مياهها وأراضيها .

وهى قضية قديمة عندما استولى العثمانيون على أقطار الشرق العربى فى أوائل القرن السادس عشر أيضا وأرادوا إيقاف زحف البرتغاليين إلى هذه الأقطار باتباع تقليد جديد يدعو إلى منع دخول المراكب المسيحية فى البحر الأحمر لأنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين فى الحجاز ، وهو التقليد الذى ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن

عشر[٨٨] وكانت تعنى بذلك عدم السماح للسفن البرتغالية المعتدية بصفة خاصة بدخول مياه البحر الأحمر وتهديد الممتلكات العثمانية .

إذن فالقضية قديمة ولكن يجددها ظهور قوى أجنبية غير «بحر أحمرية» فى مياه هذا البحر بل واتخاذ مواقف عدائية من بعض الدول العربية التى تطل على مياهه . فعندما انتزعت انجلترا من فرنسا أكبر مستعمراتها فى الهند فى صلح باريس عام ١٧٦٣م ، اتجه اهتمامها إلى تيسير المواصلات البرية القديمة أهمها طريق البحر الأحمر ومصر ، وطريق الخليج والفرات[٨٩].

ومنذ ذلك الوقت أخذ اهتمام انجلترا بالبحر الأحمر يزداد ، فوجدناها تستولى على عدن - مدخل البحر الأحمر الجنوبى - عام ١٨٣٩م ، وتنذر محمد على بأن أى اعتداء على عدن يعد اعتداء على جزء من الأملاك البريطانية[٩٠] . ثم أخذت انجلترا تعمل على إيجاد ممتلكات لها فى شرق وشمال شرق أفريقيا [٩١] . حتى إذا افتتحت قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٨٦٩م عملت انجلترا على الانفراد بالسيطرة على البحر الأحمر من جنوبه إلى شماله فى مصر خاصة بعد شرائها لنصيب مصر من أسهم شركة القناة .

وفى سبيل ذلك وضعت انجلترا سياستها على الاهتمام بالبحر الأحمر فى المقام الأول ، إذ جاء فى تعليمات اللورد سالسبورى Salisbury وزير الخارجية البريطانية للسير إدوارد ماليت Malet والأخير فى طريقه إلى القاهرة ليتسلم مهام منصبه قنصلاً عاما لإنجلترا فى مصر ، ووكيل حكومة الملكة ، وهذه التعليمات مؤرخة فى ١٦ أكتوبر ١٨٧٩م - يجب أن يكون واضحا فى الأذهان أنه إذا قسمت الإمبراطورية العثمانية إلى أقاليم وأصبحت مصر مستقلة فان الجزء من مصر الذى يستحوذ على اهتمام انجلترا هو ساحل البحر الأحمر ، إلى جانب الخطوط الحديدية ووسائل المواصلات الأخرى عبر برزخ السويس (قناة السويس) وإذا تم فعلاً تقسيم مصر ذاتها وبقى ساحل البحر الأحمر ووسائل المواصلات تحت سيطرة انجلترا أى خاضعة للنفوذ الإنجليزى بينما ظلت داخلية البلاد من جهة أخرى فى حالة من الاستقرار فى ظل نظام حكم يكفل هذا الاستقرار فإن إنجلترا لن تجد فى هذه الحالة سببا يدعوها إلى القلق أو عدم الرضا[٩٢] .

وهكذا حدث الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢م لتصبح لانجلترا السيطرة على مداخل البحر الأحمر الجنوبية (عدن) والشمالية (قناة السويس) ، حتى عندما أرغمت إنجلترا مصر

على إخلاء السودان دافعت البحرية البريطانية عن ميناء سواكن وظلت تحتفظ به - باسم مصر- طوال عهد الدولة المهدية فى السودان ، ولذلك لاتعجب أن نسمع من لورد سالسبورى Lord Salisbury أحد قادة الاستعمار البريطانى يصف البحر الأحمر بأنه وتر بريطانيا الحساس .

وعندما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢م تطلعت إلى ضمان أمن البحر الأحمر بواسطة الأقطار التى تقع على شواطئه دون وجود قوى خارجية ، ومن هنا ظهر ما عرف بميثاق أمن جدة عام ١٩٥٦م الذى ضم كلا من مصر والمملكة العربية السعودية واليمن ، وهو وإن كان ميثاقا دفاعيا إلا إنه يعنى حماية أمن البحر الأحمر من خلال الدفاع المشترك عن الدول العربية الموقعة على الميثاق ضد العدوان الخارجى سواء فى الأرض أو البحر .

ثم جاء مؤتمر تعز فى مارس ١٩٧٧م نتيجة لمبادرة الرئيس جعفر محمد نميرى لتثير القضية من جديد أمام خطر جديد ، وفى هذا المقام سنسوق القضية من ١٩٥٦م ، مرورا بعام ١٩٧٣م، وحتى مؤتمر تعز عام ١٩٧٧م .

ميثاق أمن جدة

لم يكن عقد هذا الاتفاق بين حكومات كل من جمهورية مصر ، والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية بمدينة جدة بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٥٦م وبحضور كل من الرئيس جمال عبد الناصر ، والملك سعود الأول والإمام أحمد إلا حلقة من حلقات الاتفاقات بين الأقطار العربية كانت مصر محورها وقلبها .

ذلك أنه منذ فبراير ١٩٥٥م بدأت مصر سلسلة من اللقاءات العربية والاتفاقات الثنائية والجماعية من أجل التضامن العربى ضد القوى الخارجية ، كان منها المؤتمر الذى شاركت فيه حكومات كل من الأردن وسوريا واليمن والسعودية إلى جانب مصر وأصدر قرارته بالقاهرة فى فبراير ١٩٥٥م ، وكان منها البيان السورى المصرى الصادر بدمشق فى ٣ مارس ١٩٥٥م ، والذى انضمت إليه المملكة العربية السعودية فى ٥ مارس من نفس العام ، وينص على عدم الانضمام إلى الحلف التركى العراقى أو أية أحلاف أخرى ، وعلى إقامة منظمة دفاع تعاون اقتصادى عربى مشترك ، وعلى الالتزام بالاشتراك فى صد أى عدوان يقع على إحدى دول المنظمة ، وعلى إنشاء قيادة مشتركة دائمة ، وعلى عدم قيام أية دولة مشتركة فى المنظمة بعقد اتفاقات دولية عسكرية[٩٣] .

كما كان من بين هذه الاتفاقات العربية ميثاق الحلف العسكرى الذى تم التوقيع عليه فى القاهرة فى ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر لضمان الأمن والسلام ورد العدوان الخارجى عند وقوعه فى إطار من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

ثم جاء ميثاق أمن جدة لتكتمل المسيرة فى إطار التحالفات العربية حيث جاء فى البلاغ الذى أذيع فى ختام الاجتماعات التى عقدت بين الزعماء الثلاثة بمدينة جدة فى العاشر والحادى عشر من شهر رمضان ١٣٧٥هـ الموافق للعشرين والحادى والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٥٦م ، بأنه قد عقدت خلال هذين اليومين عدة اجتماعات تم فيها بحث المسائل التى تهم الدول الثلاث بوجه خاص ، وتتصل بإقرار الأمن والسلام فى العالم العربى بوجه عام ، ودارت المباحثات والمشاورات بين الرؤساء فى جو ودى خالص . وتكاتف كامل ، وحرص الجميع على تمكين أواصر الأخاء والتعاون بين دولهم مستهدفين فى ذلك أمانى الشعوب العربية فى الحرية والكرامة والأمن والسلام . وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن عقد اتفاقية دفاع مشترك وقعها الزعماء الثلاثة وأتاحت لهم تبادل الرأى فى وضع الخطط العملية التى تكفل نمو الروابط الاقتصادية والثقافية والفنية بين الدول العربية وتوثيق عرى التعاون بينها لتحقيق خير الأمة العربية .

من هذه المقدمة للاتفاق تتضح المبررات لعقده بين الدول الثلاث ، وهى الدول التى تمسك بكل شاطئ البحر الأحمر الآسيوى ومعظم الشاطئ الأفريقى ، والتى تمسك بمدخل البحر الأحمر من الجنوب والشمال ، وإن كان الاتفاق دفاعيا إلا أنه يمكن القول أن أمن البحر الأحمر عمل دفاعى .

ومن ثم جاء فى صلب الميثاق : «أن حكومات مصر ، والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية ، توطيدا لميثاق الجامعة العربية وتأكيدا لإخلاص الدول المتعاقدة لهذه المبادئ، ورغبة منها فى زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكرى ، وحرصا على استقلال بلادها ومحافظة على سلامتها ، وإيمانا بأن إقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعتبر عاملا رئيسيا فى تأمين سلامة واستقلال كل منها ، وتحقيقا لأمانيها فى الدفاع المشترك عن كيانها ، وصيانة الأمن والسلام وفقا لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها ، وعملا بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية ، قد اتفقت على عقد اتفاقية لهذه الغاية» .

ويقينى أن النص على إيمان كل من حكومات مصر والسعودية واليمن بأن إقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعتبر عاملا رئيسيا فى تأمين سلامة واستقلال كل منها ، دليل على إصرار هذه الأقطار الثلاثة على تأمين سلامتها الإقليمية سواء فى الأرض أو البحر ، وحيث أنها تطل على البحر الأحمر ولها فيه مياه إقليمية ، فإن تأمين هذا البحر ضد أى اعتداء خارجى من مسئولية هذه الأقطار كدفاعها عن الأرض .

كما أن يقينى بأن الدفاع عن كيان واستقلال هذه الأقطار الثلاثة يستلزم بالضرورة الدفاع عن البحر الأحمر الذى تطل عليه من الناحيتين وأن هذا الدفاع عن الأرض والبحر يحقق أمانيها فى الدفاع المشترك عن كيانها بحسبان البحر الأحمر جزء من مسئولية هذه الأقطار فى تأمين السلامة الإقليمية لها .

ومن ثم فقد نصت المادة الأولى من هذا الميثاق الأمنى على حرص الأقطار الموقعة عليه على «دوام الأمن والسلام واستقرارهما» وهذا يعنى اعتزام كل من مصر والسعودية واليمن على تأمين الأرض والبحر ضد كل عدوان خارجى ولكن - كما جاء فى نفس المادة - باللجوء أولاً إلى أسلوب «فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية» . وذلك تمشيا مع نصوص ميثاقى هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بهذا الخصوص .

كما نصت المادة الثانية من الميثاق على أن «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها أو على قواتها اعتداء عليها ، ولذلك فإنه عملا بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانها تلتزم بأن تبادر كل منها إلى معونة الدولة المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع مالديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما» .

ويقينى أيضا أن ضمان أمن البحر الأحمر عمل جماعى ودفاع مشترك لاتنفرد به دولة واحدة ، ومن ثم نصت هذه المادة الثانية على مشاركة دول الميثاق فى ضمان الأمن والسلام حتى وإن استدعى الأمر اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ضد العدوان الخارجى على أرض أو مياه دول الميثاق مجتمعة أو إحدى دوله حتى ينتهى العدوان وتعود إلى الأرض أو المياه الإقليمية الأمن والاستقرار ويستتب السلام . وحيث أن مياه البحر الأحمر مياه إقليمية لدول ميثاق أمن جدة الثلاث باعتبارها تشرف على هذا البحر من جانبيه الأفريقى والأسيوى وتمتلك معظم شواطئه على القارتين .

كما نصت المادة الثالثة على أن «تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب إحداها ، كلما توترت واضطربت العلاقات الدولية بشكل خطير يؤثر على سلامة أراضى أية واحدة منها أو استقلالها ، وفى حالة خطر الحرب الداهم أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التى يقتضيها الموقف».

واعتقادى أن توتر أو اضطراب العلاقات الدولية بصورة تؤثر على أمن وسلامة أراضى ومياه أقطار الميثاق أمر يستدعى التشاور لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الأمن والسلامة لأراضى مصر والسعودية واليمن وبينها مياه البحر الأحمر الواقع وسط هذه الأراضى ، ومن ثم التزمت هذه الأقطار الثلاثة باتخاذ الإجراءات الوقائية والدفاعية الضرورية لضمان استمرار الأمن والسلام ودوام الاستقرار للمنطقة أرضها وبحرها .

وحرصت المادة الرابعة من الميثاق على تأكيد التزام الأقطار الثلاثة بالدفاع المشترك وضمان الأمن حتى فى حالة وقوع عدوان خارجى مفاجئ على إحدى دول الميثاق سواء حدث العدوان على الأرض أو المياه الإقليمية لتلك الدولة . وجاء هذا التأكيد فى النص أنه «بالإضافة إلى الإجراءات العسكرية التى تتخذ لمواجهة العدوان ، تقرر الدول الثلاث فورا الإجراءات التى تضع خطط هذه الإتفاقية موضع التنفيذ[٩٤] .

وتتوالى مواد الميثاق لتؤكد التزام الدول الثلاث بضمان أمن وسلامة أراضيها ومياهها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام ومن بين هذه الإجراءات ما نصت عليه المادة الخامسة بتشكيل عدة أجهزة تتولى تنفيذ مانص عليه الميثاق من التزام دفاعى مشترك مثل : المجلس الأعلى ، والمجلس الحربى ، والقيادة المشتركة .

وقد عالجت المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة كيفية تشكيل هذه المجالس واختصاصاتها ووظائفها وتمثيل دول الميثاق الثلاث فيها فالمجلس الأعلى يتكون من وزراء الخارجية والحربية للدول المتعاقدة ، والمجلس الحربى يتكون من رؤساء أركان حرب الجيوش الثلاثة التابعة لدول الميثاق ، بينما تتكون القيادة العامة من قائد عام وهيئة أركان الحرب والوحدات التى يتقرر وضعها لتأمين القيادة المشتركة وإدارة أعمالها وتمارس هذه القيادة عملها وقت السلم والحرب وهى ذات صفة دائمة .

ويقينى أن هذه الأجهزة هى الأدوات أو الوسائل العملية الكفيلة بضمان الأمن والاستقرار، وأن مجرد قيامها دليل على التزام دول ميثاق أمن جدة بالدفاع عن أراضيها ومياهها ،

هذا وقد تشكلت القيادة العامة وجعل على رأسها قائد عام مصرى واختيرت القاهرة مقرا لهذه القيادة .

وانتهى الميثاق بالمادتين الحادية عشرة والثانية عشرة ، الأولى نصت على عدم تعارض نصوص الميثاق مع مواثيق هيئة الأمم المتحدة ، بينما نصت الثانية على سريان الميثاق لمدة خمس سنوات تتجدد بتلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا ، ولأى دولة من الدول المتعاقدة أن تنسحب منها بعد إبلاغ الدولتين الأخريين كتابة برغبتها فى ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء أى من المدة المذكورة سابقا .

وهكذا كان ميثاق أمن جدة خطوة عربية لضمان أمن البحر الأحمر ولمواجهة أية تهديدات خارجية لهذا البحر ، وبالتالى للدول المطلة عليه ، لأن تهديد أمن البحر الأحمر تهديد للدول الواقعة على شواطئه الأفريقية والأسيوية فى آن واحد ، كما أن تهديد أمن الدول التى لها ساحل على البحر الأحمر تهديد لأمن هذا البحر وجعله مسرحا لاضطرابات دولية بل وتنافس عالمى حول إمكانيات البحر الأحمر وإمكانيات دوله فى وقت واحد .

ومما هو جدير بالذكر أن ميثاق أمن جدة الذى شاركت فى التوقيع عليه حكومات كل من مصر والسعودية واليمن فى ٢١ أبريل عام ١٩٥٦م تمشت مواده ونصوصه مع مواد ونصوص ميثاق الحلف العسكرى الذى تم التوقيع عليه فى القاهرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م بين كل من حكومتى جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية . أى أن الميثاق الثنائى الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٥٥م كان هاديا ومقدمة لميثاق الأمن الثلاثى الذى عقد بجدة فى العام التالى.

مؤتمر تعز عام ١٩٧٧م

لم يكن انعقاد مؤتمر تعز فى ٢٣/٢٢ مارس ١٩٧٧م إلا آخر الخطوات التى أخذتها الدول المطلة على البحر الأحمر حتى الآن للبحث فى كيفية ضمان أمن هذا البحر بعد أن تعرض هذا الأمن لتهديدات قوى خارجية أو معادية للأقطار العربية المطلة على هذا البحر . إذ كانت هناك خطوات أخرى فردية وجماعية من جانب الأقطار العربية ومنذ ميثاق أمن جدة حتى مؤتمر تعز للحفاظ على أمن واستقرار البحر الأحمر . من بين تلك الخطوات موقف المملكة العربية السعودية من مرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة تحت مظلة قوات الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ عقب حرب السويس عام ١٩٥٦م . ذلك الموقف العنيد الذى استنكر مرور السفن

الإسرائيلية باعتبارها سفنا معادية تهدد أمن البحر الأحمر والدول العربية المطلة عليه ، وجاء ذلك الاستنكار فى البيان الرسمى الذى أصدرته الحكومة السعودية يوم ١٤ شعبان سنة ١٣٧٦هـ الموافق عام ١٩٥٧م [٩٥] . كما جاء هذا الاستنكار مرة أخرى فى مذكرة وزارة الخارجية السعودية الموجهة لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٦هـ ردا على بيان وزارة الخارجية الأمريكية الصادر فى ٥ يونيو عام ١٩٥٧م باعتبار خليج العقبة ممرا عالميا حرا تستطيع السفن الأمريكية المرور فيه متى شاءت ، بينما لم تكن تستطيع ذلك عندما كانت شرم الشيخ فى يد القوات المصرية ، وخليج العقبة خليج عربى تمر فيه فقط السفن المصرية والسعودية والأردنية . كما جاء الاستنكار أخيرا فى إذاعة لسياسى سعودى بالتليفزيون الأمريكى يوم ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٦هـ[٩٦] .

ثم جاء عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧م على مصر والأردن وهما من دول البحر الأحمر إلى جانب سوريا لينبه إلى خطورة انطلاق إسرائيل إلى مياه هذا البحر جنوبا إلى آسيا وأفريقيا ، وهذا يستلزم المواجهة العربية للوقوف أمام دخول السفن الإسرائيلية المعادية إلى مياه البحر الأحمر ولم تكن هناك خطوة عملية فى هذا السبيل قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م .

ولعلنا نتذكر ما أعلنته مصر فى بداية المعركة (٦ أكتوبر ١٩٧٣م) - أن كل البحر الأحمر من باب المندب جنوبا حتى قناة السويس شمالا منطقة عمليات عسكرية وأن مصر تحذر من دخول أية سفن إلى البحر الأحمر أثناء المعارك وحتى إشعار آخر حتى لاتتعرض للقذائف المصرية من السفن الحربية أو طائرات القتال . وحقيقة هذا الإعلان - فى رأيى - هو منع السفن الإسرائيلية من المرور فى هذا البحر أو دخول سفن أجنبية بهدف مساعدة إسرائيل ، وهذا حفاظ على أمن هذا البحر وضمان لحرمان العدو من المساعدات الأجنبية الخارجية .

وفى اعتقادى أن الإعلان الذى صدر عن الدولة العثمانية فى القرن السادس عشر ، عندما احتلت مصر والحجاز ووصلت إلى اليمن ، بأن البحر الأحمر تطل عليه الأرض التى تتشرف بوجود الأماكن المقدسة فيها فيحرم على السفن المسيحية المرور فى مياه هذا البحر ، والإعلان العثمانى يهدف فى المقام الأول حرمان السفن البرتغالية من دخول البحر الأحمر حيث كانت البرتغال آنذاك أعدى أعداء الشعوب الإسلامية . وإعلان مصر عام ١٩٧٣م يهدف فى المقام الأول إلى ضمان أمن البحر الأحمر لمصلحة مصر والدول العربية المطلة عليه وحرمان القوة المعادية ومن يساندها من انتهاك أمن هذا البحر وتهديد سلامة وكيان الأقطار العربية «البحر أحمرية» وفى مقدمتها مصر .

ثم جاء مؤتمر تعز عام ١٩٧٧م كخطوة عملية بارزة المعالم على طريق ضمان أمن البحر الأحمر ضد التهديدات الخارجية ومن هنا لابد من الوقوف على مبررات عقد هذا المؤتمر قبل أن نبحث فى كيفية انعقاده ونتائج الاجتماعات أى القرارات التى صدرت عن المؤتمر ومدى مناسبتها لضمان أمن البحر الأحمر .

لعل أهم المبررات التى دفعت بالقضية إلى الظهور فى الأقطار العربية المطلة على البحر الأحمر هى :

أولا : حدوث ثورة اشتراكية فى أثيوبيا أدخلت الاتحاد السوفيتى إلى مياه البحر الأحمر عند السواحل الأثيوبية والأريترية .

ثانيا : ازدياد اشتعال الثورة الأريترية .

ثالثا : الصدام بين أثيوبيا والصومال حول إقليم أوجادين الذى تسيطر عليه أثيوبيا رغم أن معظم سكانه صوماليون ودخول الاتحاد السوفيتى وكوبا إلى جانب أثيوبيا .

رابعا : محاولات إسرائيل التعاون مع أثيوبيا ضد الدول العربية من أجل أن تجد لها مواقع فى جنوب البحر الأحمر .

خامسا : الصراع البحرى على شواطئ المحيط الهندى قرب مدخل البحر الأحمر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى .

سادسا : الخلافات العربية البحر أحمرية خاصة بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ، وبين اليمن الجنوبية وسلطنة عمان .

هذه أهم المبررات لعقد هذا المؤتمر ، وهى ما يمكن تسميته بخريطة الصراع التى دفعت بالرئيس جعفر محمد نميرى إلى إعلان مبادرته التى أنتجت عقد مؤتمر تعز .

أولا : الثورة الأثيوبية :

تعتبر أثيوبيا هى الدول غير العربية الوحيدة التى تطل على البحر الأحمر ومن ثم نجدها تنظر بارتياب إلى أى اجتماع يدعو إليه أحد الزعماء العرب حتى ولو كان الاجتماع لبحث موضوع أثيوبيا طرف فيه مثل أمن البحر الأحمر . ثم أن إعلان الثورة الاشتراكية فى أثيوبيا منذ عام ١٩٧٤م قد باعد بينها وبين التعاون مع الأقطار العربية «البحر أحمرية» وخاصة مصر والسعودية والسودان واليمن الشمالية بسبب إدخال الأثيوبيين للوجود السوفيتى والكوبى إلى مياه البحر الأحمر ، مما اعتبرته الأقطار العربية تهديدا لأمنها وأمن البحر

الأحمر، ولاشك أن هذا مبرر قوى من المبررات التى كانت وراء الدعوة لعقد مؤتمر لبحث ضمان أمن البحر الأحمر .

ثانيا : الثورة الأريترية :

ترجع أصول القضية الأريترية إلى سنوات طويلة منذ أن أنهى الإمبراطور هيلاسلاسى إمبراطور أثيوبيا كيان الإقليم الأريترى وجعله جزءا من إمبراطوريته . هذا على الرغم من أن الثورة فى الإقليم لم تبدأ إلا منذ حوالى ثلاثين عاما (عام ١٩٦١) حين هاجم الثوار آنذاك أحد المخافر الحكومية فى أقصى حدود أريتريا الغربية الملاصقة للسودان . ومنذ ذلك الحين والثورة تشتد ضد حكم الإمبراطور ثم ضد الحكم العسكرى فى أديس أبابا حتى سيطر الأريتريون على حوالى ٨٠٪ من أراضى الإقليم .

ومما يزيد فى حدة الأزمة الأريترية أن النظرة الأمهرية لحكام أثيوبيا الجدد للثورة فى الإقليم لاتكاد تختلف عن نظرة الإمبراطور هيلاسلاسى إذ كان الإمبراطور يحاول أن يحبسها عن سمع العالم كله ، يصورها وهما بأنها مجرد نوع من «الشفتا» - أى قطاع الطرق الجبلية - وحكام أثيوبيا العسكريون يصورونها الآن بأنها مجرد عمليات عنف مصدر من الخارج من بعض الدول العربية من أجل القضاء على الإمبراطورية الأثيوبية[٩٧] .

ونظرا لاشتعال الثورة الأريترية والموقف المتصلب لحكام أديس أبابا فلا يمكن اعتبار الموضوع مسألة داخلية ، حيث أن للإقليم الأريترى تاريخه الذى كان فيه غير خاضع لأثيوبيا ثم أن الإقليم يقع على ساحل البحر الأحمر وبه مينائى عصب ومصوع اللذان تعتمد عليهما أثيوبيا كل الاعتماد - إلى جانب ميناء جيبوتى - فى حركة التجارة الأثيوبية مع العالم الخارجى . ومن هنا لابد للأقطار من أن تبحث الموقف فى أريتريا ، لأن استمرار التوتر هناك يهدد أمن البحر الأحمر والأقطار المطلة عليه .

ثالثا : الصدام الصومالى الأثيوبى :

منذ أن حصلت الصومال على استقلالها فى أول الستينات من القرن الحالى وهى تنظر باهتمام إلى الأقاليم الصومالية الخاضعة لدول أفريقية أخرى منذ أن سيطر الاستعمار الغربى على شرق أفريقيا فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ومن بين هذه الأقاليم الصومالية إقليم أوجادين الذى تسيطر عليه أثيوبيا رغم أنه جزء طبيعى متمم للصومال وغالبية سكانه العظمى من الصوماليين ومن هنا كان التوتر بين الدولتين المتجاورتين أثيوبيا والصومال .

ومما يزيد من حدة الصراع بين الدولتين إصرار أثيوبيا على عدم التفاوض مع الصومال لتقرير مصير إقليم أوجادين المتنازع عليه ، ورغم أن الاتحاد السوفيتى كان صديقا للطرفين : جمهورية الصومال الديموقراطية ذات النظام الاشتراكى ، والحكم العسكرى فى أثيوبيا الأكثر اتجاها نحو الاشتراكية ، إلا أنه من الواضح أن الروس يتعاطفون مع الأثيوبيين . وهذا يفتح بابا لتدخل قوى أجنبية فى مسألة «بحر أحمرية» مما يهدد أمن البحر الأحمر .

ومما هو جدير بالملاحظة أن لروسيا ومنذ القرن التاسع عشر تطلعات نحو أثيوبيا بصفة خاصة ، وتشير الوثائق البريطانية إلى محاولات روسيا القيصرية إيجاد موضع قدم لها فى أثيوبيا سواء بادعاءات دينية أو لتقديم مساعدات عسكرية للأثيوبيين ضد أعدائهم .

فتذكر موسكو جازيت فى عددها الصادر فى ١٦ سبتمبر ١٨٨٧م أن من الخطأ تجاهل المصالح القومية الروسية فى أثيوبيا والبحر الأحمر فى الوقت الذى تتواجد فيه مطامع انجليزية وفرنسية هناك وأن مصالح روسيا مع أثيوبيا تعتمد على الارتباط الدينى بين البلدين إذ أن مذهبهما هو الأرثوذكسية[٩٨] .

وتحقيقا لما نادت به «موسكو جازيت» بدأ توافد الروس على أثيوبيا فى شكل جماعات أو حملات منظمة ، فيرسل القنصل البريطانى فى بورسعيد بتاريخ ٦ يناير ١٨٨٩ أن ٤٤٦ رجلا روسيا مع قليل من النساء ورجال الدين غادروا بورسعيد آنذاك على باخرة نمساوية متجهين إلى أوبوك[٩٩] . كما أبرق القنصل البريطانى فى سواكن بأن هذه البعثة الروسية والتى أتضح أنها بقيادة الجنرال نيكولا ييف Nicolaieff وعدد أفرادها حوالى ١٥٠ فردا قد غادرت أبوك على نفس الباخرة وتراقبها سفينة حربية إيطالية[١٠٠] ثم أضاف حاكم سواكن عن طريق سير أيفلن بارنج المعتمد البريطانى فى مصر - أن هذه البعثة الروسية تنوى التوجه من أوبوك إلى جنوب الحبشة عن طريق هرر للعمل فى الجيش الأثيوبى ، حيث تحتاج أثيوبيا لعدد من الضباط ، وحيث يوجد فعلا بعض القوازق Cossacks فى أوبوك ومن المنتظر وصول المزيد الذين يحتمل وصول عددهم إلى ألفين[١٠١] .

وكما أن السفير البريطانى فى سان بطرسبرج St. Petersburg أرسل لوزير الخارجية البريطانية يذكر أن حملة روسية يقودها كارجوبولوف Kargopoloff فى طريقها إلى الحبشة ، حيث غادرت طشقند وستمر بكل من فارس وبومباى وعدن إلى جيبوتى ، ثم تتقدم إلى هرر تحت ادعاء بأن مهمتها البحث العلمى[١٠٢] . وكانت هناك بعثة ثالثة بقيادة الكابتن الروسى ليونتييف Leontieff فى طريقها إلى الحبشة واستمرت هذه البعثة حوالى خمس سنوات من

نزولها بالقاهرة ومحاولة دخول الحبشة عن طريق الخرطوم ، وعودتها بعد وصولها عن طريق البحر إلى الحبشة ، وردا على استفسارات البريطانيين فى شرق أفريقيا أجاب الايرل أوف كمبرلى Earl of Kimberley بأنه فهم من السفير الروسى فى لندن بأن هدف بعثة ليونتييف الوحيد هو الجانب الدينى فقط(١٠٣) .

وقد سقت هذه الشواهد لأدلل على إهتمام الروس من وقت مبكر بشرق أفريقيا ومدخل البحر الأحمر ، فما نشاهده الآن ومنذ أوائل السبعينيات من القرن الحالى من تواجدهم فى القرن الأفريقى ما هو إلا إحياء لأطماعهم القديمة منذ الثمانينيات من القرن الماضى .

وفى اعتقادى أنه على الرغم من أن الصومال كانت أسبق من أثيوبيا فى الارتباط بالروس حتى وصل هذا الارتباط إلى حد إعطائهم تسهيلات فى ميناء بربره الصومالى ، إلا أن أثيوبيا - عندما حدثت بها الثورة الاشتراكية - كانت أكثر إغراء من الصومال بحكم وجود ظروف اقتصادية واجتماعية تشجع على انتشار المبادئ الاشتراكية الماركسية فى أثيوبيا عن الصومال ، ناهيك عن عامل الدين ، فالصومال بلد إسلامى شعبه فقير يتمسك بالإسلام دينا ، بينما الأثيوبيون مسيحيون شرقيون ، والروس كانوا قبل الثورة البلشفية مسيحيين شرقيين .. لهذا صار الاتجاه نحو أثيوبيا يهدد أمن البحر الأحمر ويهدد مصالح الأقطار العربية المطلة على هذا البحر .

رابعا : إسرائيل ومداخل البحر الأحمر :

منذ أن أصبح لإسرائيل ميناء على خليج العقبة وصارت سفنها خاصة بعد أحداث السويس عام ١٩٥٦م تمخر عباب البحر الأحمر اتجهت لتكوين صلات قوية مع أثيوبيا لتصبح للسفن الإسرائيلية مواضع قدم فى مواجهة الغلبة العربية على مياه البحر الأحمر ومداخله من الشمال والجنوب ومن هنا حدث التعاون الإسرائيلى الأثيوبى فى المجالات العسكرية والاقتصادية والفنية .

وعندما تحققت الغلبة العربية على مياه البحر الأحمر أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م حاولت إسرائيل من جديد إثارة مخاوف أثيوبيا من هذه الغلبة لكى يصبح لإسرائيل موضع قدم فى أى مكان من الجزر الصخرية العديدة الخالية من الحياة والتى تتناثر حول المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، فى مواجهة جزيرة ميئون أوبريم التى تحكم مضيق باب المندب علما بأن تلك الجزر الصخرية تتنازع عليها كل من حكومات الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن

الديموقراطية وأثيوبيا . ومحاولات إسرائيل هذه تهدد أمن البحر الأحمر وبالتالى تزيد من تهديداتها لأمن الأقطار العربية المطلة على هذا البحر .

خامسا : أمريكا وروسيا والتسهيلات فى الأقطار العربية المطلة على هذا البحر :

استطاع الأمريكيون الحصول على عدد من القواعد العسكرية فى المحيط الهندى فى كل من موريشيوس ومالديف وجزر ديبوجارسيا ، كما استطاعوا أيضا استئجار جزيرتى دهلك وسنتيان لمدة ٢٥ سنة من أثيوبيا والجزيرتان من الجزر الأخوات السبع التى لاتبعد عن مضيق باب المندب بأكثر من ٦ أميال بحرية[١٠٤] .

وفى المقابل حصل الاتحاد السوفيتى على تسهيلات بحرية فى عدن وفى ميناء بربرة الصومالى ، وفى موزمبيق وبدأ يتطلع إلى الموانىء الأثيوبية على البحر الأحمر .

وهذه التحركات الأجنبية عند مدخل البحر الأحمر الجنوبى تتطلب بالضرورة اليقظة وإعداد العدة لضمان أمن البحر الأحمر ودوله وإبعاده عن الصراعات الدولية والمطامع الأجنبية .

سادسا : الخلافات العربية «البحر أحمرية» :

إن وجود خلافات - مهما كانت أسبابها - بين قطرين أو أكثر من الأقطار «البحر أحمرية» يهدد بالضرورة أمن البحر الأحمر وأمن أقطاره ناهيك عن صعوبة القيام بعمل مشترك لإبعاد الأخطار الخارجية والصراع الدولى عن البحر الأحمر وأقطاره . فالخلاف القائم بين جمهورية اليمن الجنوبية وسلطنة عمان ، من ذلك النوع من الخلافات التى تحول دون الاتفاق على عمل مشترك لضمان أمن البحر الأحمر وخاصة تأمين مدخله الجنوبى أمام المحاولات الخارجية للتدخل وفرض الوجود .

كانت تلك - فى رأيى - مبررات كافية لأن ينعقد مؤتمر تعز ولكن هل كانت تلك المبررات لمجرد اجتماع رؤساء أربع دول فقط من دول هذا البحر ؟

فى الواقع جاءت مبادرة الرئيس جعفر نميرى لعقد مؤتمر يبحث فى كيفية ضمان أمن البحر الأحمر موجهة إلى كل دول البحر الأحمر وفى مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية إلا أن السودان والصومال واليمنين فقط هى التى استجابت للنداء واجتمع رؤساؤها فى تعز فى مارس ١٩٧٧م .

ولسنا بصدد الدخول فى تفاصيل اللقاء الرباعى ، ولكننا نستعرض بالمناقشة التوصيات التى صدرت عن المؤتمرين ، وقد سبقت تلك التوصيات كلمات كل من إبراهيم الحمدى رئيس

اليمن الشمالية وجعفر نميرى رئيس جمهورية السودان توضح الهدف من المؤتمر واستجابة الأقطار الأربعة للمبادرة السودانية .

ومما جاء فى كلمة المقدم إبراهيم الحمدى : «أننا كدولة مطلة على حوض البحر الأحمر مسئولين عنه بحكم حقنا فى السيادة الوطنية على مياهنا الإقليمية .

كما أن هذا اللقاء يعتبر فريدا فى نوعه عمليا واستراتيجيا وبخاصة ومحادثاتنا ليست مقصورة على موضوع بعينه وإنما ستتناول العديد من المواضيع التى تهمنا كمسئولين فى دولنا وشعوبنا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا» .

وهذا فى رأيى هام للغاية فلا يمكن النظر إلى ضمان أمن البحر الأحمر باعتبارها مسألة استراتيجية فقط ، لأن وجود تخلف اجتماعى واقتصادى على شواطئ البحر الأحمر يساعد على عدم الاستقرار ويفتح بابا للصراع الدولى يدخل منه ويفرض نفوذه . ومن هنا كانت كلمة رئيس اليمن الشمالية لها دلالتها الواعية ودعوة للعمل الجاد المتكامل الشامل .

وأضاف الرئيس الحمدى فى كلمته : "أن هذا اللقاء ليس مظاهرة ضد أحد ولا من أجل التآمر على أحد ولا أرى فيه خروجا عن حقنا كأخوة أشقاء فى أن نلتقى لنتدارس أمورنا وقضايانا صغيرة وكبيرة وخصوصا مايتعلق بالتعاون المشترك على مافيه حماية سيادتنا على أرضنا ومياهنا الإقليمية فى حوض البحر الأحمر وعلينا اليوم تقع مسئولية عظيمة تلك هى الخروج بالطبع إلى مساندة أشقائنا العرب من مبدأ وحدة النضال العربى ضد الصهيونية وقوى الغزو الأجنبى ، ومن مبدأ أن أى خطر يتهدد منطقة عربية هو خطر على العرب أجمعين"(١٠٥).

كانت هذه الكلمات علامات على أهداف المؤتمر وماينبغى عمله لتحقيق تلك الأهداف وإزالة مخاوف أثيوبيا والتمسك بميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى السلام والاستقرار وكانت تلك الكلمات مقدمة للوصول إلى التوصيات التى صدرت عن المؤتمر فى شكل بيان صحفى كان أهم ما جاء به :

بسم الله الرحمن الرحيم : «انطلاقا من روح التضامن العربى وأهمية التشاور بين الأشقاء وفى يوم الثلاثاء الثانى من شهر ربيع الثانى ١٣٩٧هـ الموافق من شهر مارس ١٩٧٧م تم لقاء تشاورى على مستوى قمة بين كل من :

* فخامة الرئيس جعفر نميرى رئيس جمهورية السودان الديمقراطية .

* فخامة الأخ محمد سياد برى الأمين العام للحزب الاشتراكى الثورى الصومالى ورئيس جمهورية الصومال الديموقراطية .

* فخامة الأخ سالم ربيع على رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

* فخامة الأخ المقدم إبراهيم محمد الحمدى رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية .

وبعد أن أجريت لهم مراسم الاستقبال .. تشاوروا حول تنسيق جهود دولهم مع الدول العربية المقتدرة فى سبيل تطوير مواردها والرقى بشعوبها فى إطار التعاون والتضامن العربى وفى هذا الشأن تم الاتفاق على تحرك مشترك . وتناول الرؤساء الوضع فى حوض البحر الأحمر واتفقوا على ضرورة أن يظل منطقة سلام ووئام وأن تعمل الدول المطلة عليه على تحقيق هذا الهدف بالتشاور والتنسيق فيما بينها . نظرا للعلاقات الطيبة بين فرنسا والدول العربية وتحقيقا لوعود فرنسا المعلنة والمتعلقة فى إعطاء الساحل الصومالى «جيبوتى»[١٠٦] استقلاله عن طريق الديموقراطية الحقة ، يناشد الرؤساء الأربعة فرنسا بمنح جميع المواطنين فى الساحل الصومالى حقهم الشرعى فى ممارسة الاقتراع على أسس وطنية ديموقراطية وليس على أسس قبلية مما قد يؤدى إلى التناحر وتهديد الأمن والسلام فى البلاد وتأزم الموقف فى المنطقة .

وشدد الرؤساء على أهمية التضامن لمواجهة السياسة العدوانية لإسرائيل والقوى الصهيونية التى تدعمها . واتفق الرؤساء على أهمية استغلال ثروات البحر الأحمر لما فيه خير شعوب الدول المطلة عليه . وتقرر فى هذا الشأن تكوين لجنة فنية مشتركة لإجراء الاتصالات الضرورية اللازمة للدول المطلة على البحر الأحمر وإعداد الدراسات اللازمة وأن تواصل الدول المشتركة فى هذا اللقاء جهودها من أجل عقد لقاء موسع يضم كافة الدول المطلة على البحر الأحمر[١٠٧] .

«صدر فى تعز يوم الأربعاء الثالث من ربيع الثانى ١٣٩٧هـ الموافق ٢٣ من مارس ١٩٧٧» :

وليس لنا من تعليق على هذا البيان الصحفى الذى صدر فى ختام يومين من الاجتماعات بين رؤساء الأقطار العربية الأربعة التى تمسك بزمام مدخل البحر الأحمر الجنوبى إلا أن نقول

أنه كان بداية لإثارة قضية لها أهميتها وتنبيه الأقطار العربية «البحر أحمرية» إلى الأخطار التى تهددهم سواء كانت أخطارا خارجية ترجع إلى الصراع الدولى حول المنطقة أو أخطارا داخلية تتمثل فى وجود تحركات إسرائيلية وشكوك أثيوبية ، أو كانت مخاطر تخلف الأقطار العربية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا بصورة تساعد على عدم الاستقرار بل وتتيح الفرصة للتدخل الأجنبى إلى جانب الخلافات بين الأقطار العربية ذات الأثر الخطير على كل عمل مشترك لمصلحة العرب .

هوامش الفصل الثالث

(١) أحمد عسه : معجزة فوق الرمال ، الطبعة الثانية بيروت ١٩٦٦م ص٤٥ .

(٢) محمد المانع ترجمة د. عبد الله صالح العثيمين : توحيد المملكة العربية السعودية - الرياض ١٩٨٧م ، ص٣٧ .

(٣) خير الدين الزركلي : الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز - الطبعة الرابعة - بيروت ١٩٨٧م ، ص١٧.

(٤) د. عبد الله بن عبد المحسن التركي : المنهج القويم في الفكر والعمل ص٣٦ .

(٥) فؤاد حمزة : البلاد العربية السعودية ص٢٦ .

(٦) د. عبد الله العثيمين: عوامل نجاح الملك عبد العزيز في توحيد البلاد ، مؤتمر تاريخ الملك عبد العزيز- الرياض ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م .

(٧) عبد الله الزامل : أصدق البنود في تاريخ عبد العزيز آل سعود ، بيروت ١٩٧٢م ص٢٣٦ .

(٨) خير الدين الزركلي : المرجع السابق ص ٢٠ .

(٩) أحمد عسه : المرجع السابق ص ٥٠ .

(١٠) محمد المانع : المرجع السابق ص٥٢ - ٥٣ .

(١١) أحمد عسه : المرجع السابق ص٥٤ .

(١٢) خير الدين الزركلي : المرجع السابق ص٤٤ .

(١٣) أحمد عسه : المرجع السابق ص٥٨ .

(١٤) خير الدين الزركلي : المرجع السابق ص٨٤-٨٨ .

(١٥) خير الدين الزركلي : المرجع السابق ص١٢٦ .

(١٦) د. عبد الله بن عبد المحسن التركي : الملك عبد العزيز - المنهج القويم في الفكر والعمل ، ص٦٢.

(١٧) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين - الطبعة الخامسة القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ص٢٧٠ .

(١٨) نفس المرجع ص٢٧١ .

(١٩) فؤاد حمزة : البلاد العربية السعودية ص ١٠٣ .

(٢٠) د. عبد الله بن يوسف الشبل : صفحة من تاريخ الملك عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل آل سعود بحث ألقى فى مؤتمر العلاقات المصرية السعودية فى عهد الملك عبد العزيز .

(٢١) د. عبد الله التركى : المرجع السابق ص١٠٢ .

(٢٢) خير الدين الزركلى : المرجع السابق ص١٥٨ .

(٢٣) أحمد عسه : المرجع السابق ص٢٢١ .

(٢٤) خير الدين الزركلى : السابق ص ٢٠١ .

(٢٥) أحمد عسه : المرجع السابق ص٤٣٨ .

(٢٦) Hamilton ch. w. : Americans and Oil in the middle East, p. 148 .

(٢٧) حافظ وهبة : المرجع السابق ص١٣٨ .

(٢٨) محمد سعيد المسلم : ساحل الذهب الأسود ص١٨٧ .

(٢٩) خير الدين الزركلى : المرجع السابق ص٧٠ .

(٣٠) أحمد عسه : المرجع السابق ص٥٣١ .

(٣١) خير الدين الزركلى : المرجع السابق ص١٧١ .

(٣٢) أحمد عسه : المرجع السابق ص٥٣٨ .

(٣٣) هو خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز تولى الملك فى ٢١ شعبان ١٤٠٣هـ الموافق ١٣ يونيو ١٩٨٢م .

(٣٤) محى الدين القابسى: فهد فى صور - ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

(٣٥) د. عبد الله بن عبد المحسن التركى : المرجع السابق ص٥٦-٥٩ .

(٣٦) المرجع السابق ص٦١-٦٢ .

(٣٧) د. رأفت غنيمى الشيخ : العرب دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٨٣ ص١١٧.

(٣٨) خير الدين الزركلى : المرجع السابق ص ٢٥٠ .

(٣٩) د. عبد الله بن عبد المحسن التركى : منهج الملك عبد العزيز فى السياسة الدولية وأثره فى العلاقات السعودية المصرية بحث مقدم إلى ندوة العلاقات المصرية السعودية ص٣٣ .

(٤٠) المرجع السابق ص٣٤ .

(٤١) نفس المرجع السابق ص٦٤ .

(٤٢) عصام رفعت : الملك عبد العزيز آل سعود على ضفاف النيل - دراسة فى العلاقات المصرية السعودية فى إطار المناخ العربى والدولى ، بحث قدم لندوة العلاقات المصرية السعودية .

(٤٣) د. رأفت الشيخ : العرب دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر ص١١٩ .

(٤٤) وزارة الخارجية السعودية : مجموعة المعاهدات ص٢٢٥ - ٢٣٠ وثيقة رقم ٤١ .

(٤٥) وقع على المعاهدة كل من على ماهر رئيس وزراء مصر وفؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية.

(٤٦) د. رأفت غنيمى الشيخ : أمريكا والعلاقات الدولية ص٢٤٣ .

(٤٧) أحمد عسه : المرجع السابق ص٣٣ .

(٤٨) حافظ وهبه : المرجع السابق ص٢٣٨ .

(٤٩) د. رأفت غنيمى الشيخ : فى تاريخ العرب الحديث ، القاهرة ١٩٨٩ ص٢٢٥ .

(٥٠) The American Assembly. Columbia University : The Unied States and the Middle East. p. 2 .

(٥١) The American Assembly. p. 15 . 1 .

(٥٢) De Nova J. A. : American iterests and policis In the Middle East. p. 356 - 357 .

(٥٣) The American Assembly. p. 152 .

(٥٤) بنو إميشان ، ترجمة عبد الفتاح ياسين : عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة ، ص٢١٧ .

(٥٥) Y. De nova : Ameican interests. p. 360.

(٥٦) بنو إميشان : نفس المرجع ص٢٢٠ .

(٥٧) بنو إميشان : المرجع السابق ص٢٢٦ .

(٥٨) Ibid, p. 148 .

(٥٩) د. صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ص٥٧١ .

(٦٠) Polk, W. : op. cit., 238 .

(٦١) Ibid, p. 314 .

(٦٢) حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ص١٣ - ١٣٧ .

(٦٣) د. جمال زكريا : الخليج العربى ص٤٨١ .

(٦٤) Lenczowski, G. : The middle East in World Affairs, p. 549 .

(٦٥) Hamilton, ch. W. : op. cit., p. 153 .

(٦٦) Lenczowski, G. : op. cit., p. 551 .

(٦٧) بنو إميشان : المرجع السابق ص٢٥٤ .

(٦٨) U. S. Documents The Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk) , Washington, February 20 . 1930, No. 890. F. 24 - 21 a : Telegram .

(٦٩) De Nova, L. A. : op. cit., 362 .

(٧٠) د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى ص٣٧٧ .

(٧١) U. S. Documents, The Charge in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State (Hull), Jidda, August 29, 1942. No. 890 F. 962 - 27 : Telegram .

(٧٢) Lenczowski, G. : op. cit, p. 554 - 555 .

(٧٣) Ibid. p. 553.

(٧٤) U. S. Documents. The Acting Secretary of State of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington. October 26. 1943. No. 890. B. 00/283 Telegram .

(٧٥) محيى الدين القابسى : فهد فى صور ، المرجع السابق ص١٤ .

(٧٦) عبد مسعود الجهنى : فيصل بن عبد العزيز قائد أمة ورائد جيل ، الرياض - ص١٣ - ١٤ .

(٧٧) عبد مسعود الجهنى : فيصل .. المرجع السابق ١٤-١٥ .

(٧٨) محيى الدين القابسى : فهد فى صور ، المرجع السابق ص١٥ .

(٧٩) د. فاروق عثمان أباظة : الحكم العثمانى فى اليمن (١٨٧٢-١٨١٨) الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٩م ص٦٢ .

(٨٠) ثورة ١٩٤٨م : الميلاد والمسيرة والمؤثرات ، صنعاء ١٩٨٢ ص٦٠-٦٢ .

(٨١) د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى . دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥م ص٢٦٣.

(٨٢) نفس المرجع ص٩٠٥ .

(٨٣) U. S. The Officer in charge at New Delhi (Merrell) to the secretary of state (Hull), New Delhi, August 23, 1942 (Received September 14, 1942) No. 811. 248/720.

(٨٤) U. S. Documents Enclosure 1, The joint secretary to the Government of India in the External Affairs Department (Weight man) to the American Office in Charge at New Delihi (Merrell), Aide - Memoire. (File Copy not Signed) joint Secretary to the Goverm ment of india New Delhi, 13 June 1942.

(٨٥) U. S. Documents Enclosure 2, The American Office in Charge at New Delhi (Merrell) to the Joint Secretary to the Government of India in the External Affairs Department (Weight man), No. 20 New Delhi. July 8. 1942.

(٨٦) U. S. Documents Enclosure 3, The Joint secretary to the Government of India in the External Affairs Department (Weight man) to the American Office in Charge at New Delhi (Merrell). No. 7195 - X142. New Delhi. 21 August. 1942.

(٨٧) U. S. Documents. The Secretary of State to the Officer in Charge at New Delhi (Merrell). Washington. November 4. 1942. 6 p. M. No. 811. 248/620 : Telegram.

(٨٨) د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والمشرق العربي ص١٢٨ .

(٨٩) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ص٢٢١ .

(٩٠) جورج كيرك موجز تاريخ الشرق الأوسط ص١٢٢ .

(٩١) Kirkwood : Britain and Africa, p. 19.

(٩٢) Langer : European Alliances, chap. 8.

(٩٣) أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية جـ٢ ص١٢٩ .

(٩٤) وزارة خارجية : مكة المكرمة : مجموعة المعاهدات .

(٩٥) أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية جـ٣ ص١٩٨ .

(٩٦) نفس المصدر ص٢٠١ .

(٩٧) جريدة الأهرام (عدد الجمعة ١٥ أبريل ١٩٧٧م) .

(٩٨) F. O. 403/90/75 : Sir R. Morier to the Marquis of Salisbury. St. Betersburg. September 20. 1887 .

(٩٩) F. O. 403/123/2 : Consul nurrell to the Marquis-if Salisbury. Port Said. January 6 1889 .

(١٠٠) F. O. 403/123/13 : Sir E. Baring to the Marquis of Salisbury. Cairo. January 15. 1889 .

(١٠١) F. O. 403/123/13 : Sir E. Baring to the Marquis of Salisbury. Cairo. January 17. 1889 .

(١٠٢) F. O. 403/90/75 : Sir. R. Morier to the Marquis of Salisbury. St. Betersbury April 7. 1887 .

(١٠٣) F. O. 403/221/54 : The Earl of Kimberley to Sir F. Lascelles, Foreign Office February 5. 1895 .

(١٠٤) جريدة الأهرام عدد الجمعة ١٥ أبريل سنة ١٩٧٧ .

(١٠٥) جريدة الثورة اليمنية : العدد ٢٩١١ الأربعاء ٣ ربيع الثانى فى ١٣٩٧هـ/ ٢٣ مارس ١٩٧٧م.

(١٠٦) لم تكن «جيبوتى» قد حصلت بعد على استقلالها .

(١٠٧) جريدة الثورة اليمنية : العدد ٢٩١١ الأربعاء ٣ ربيع الثانى ١٣٩٧هـ / ٢٣ مارس ١٩٧٧م .

الفصل الرابع

أقطار حوض نهر النيل

مصر والسودان - الصومال - جيبوتى

مقدمة :

يشمل وادى نهر النيل قطرى مصر والسودان ، بينما يتسع حوض نهر النيل ليشمل أقطاراً عربية وغير عربية . وحيث أننا نتناول أقطار الوطن العربى فإننا سنقصر حديثنا هنا على كل من مصر والسودان والصومال وجيبوتى ، ذلك أن كلا من مصر والسودان ارتبطا تاريخيا معا ، كما أن الصومال وجيبوتى ارتبطا معا عبر تاريخهما .

ومن الإنصاف القول بأن الأقطار الأربعة مصر والسودان والصومال وجيبوتى - ومعهم أرتيريا - ارتبطوا جميعا فى مرحلة تاريخية محددة أثناء حكم الخديو إسماعيل لمصر والسودان وملحقاتها وظلت كذلك - أى تحت حكم مصر - فى عهد الخديو محمد توفيق حتى أصدرت بريطانيا بعد احتلالها لمصر عام ١٨٨٢م قراراً باجلاء المصريين عن السودان وملحقاته هذا الإجلاء الذى تحقق عام ١٨٨٥م .

وقد عاشت مصر تحت الاحتلال البريطانى من عام ١٨٨٢م ثم تطور الاحتلال - المؤقت كما ادعى البريطانيون - إلى حماية رسمية وقانونية عام ١٩١٤م . كما عاش السودان تحت حكم المهدية من عام ١٨٨٥م حتى تم استرجاع كل السودان فى عام ١٨٩٨م وإعلان اتفاقية الحكم الثنائى المصرى البريطانى فى ١٩ يناير عام ١٨٩٩م ، ذلك الحكم الذى ظل ساريا حتى استقلال السودان عام ١٩٥٦م .

وأما الصومال فقد تمزقت أراضيه بين عدة قوى استعمارية هى بريطانيا ، وإيطاليا وفرنسا وإثيوبيا بعد أن فرض على مصر وسلطنة زنجبار العربية إخلاء هذه الأراضى لتتحقق المطامع الاستعمارية ، ورغم أن الصومال الإنجليزى والإيطالى قد حصل على استقلاله باسم جمهورية الصومال فى عام ١٩٦٠م ، فإن جيبوتى تأخر حصولها على الاستقلال حتى عام ١٩٧٧م ، بينما بقيت أراضى الصومال الغربى أو إقليم أوجادين الصومالى تحت سيطرة إثيوبيا ، كما بقى إقليم إنفدى فى حوزة الحكم البريطانى لمستعمرة كينيا حتى حصلت كينيا على الاستقلال لتظل سيطرتها على إقليم إنفدى .

وتفاصيل هذه الأحداث فى الصفحات التالية :

مصر والسودان

فترة الاستعمار :

كانت انجلترا من أسبق الدول الأوروبية اهتماما بالمنطقة العربية وبالتالى فرض السيطرة الاستعمارية على أجزاء كثيرة فى الوطن العربى . ففى مصر تم تعيين أول قنصل لانجلترا عام ١٦٩٧م بالقاهرة ووكيلاً بالأسكندرية ، وحصل الإنجليز على امتيازات من السلطان العثمانى فى مصر ، ومن ثم دخل الإنجليز فى منافسة مع الفرنسيين فى مصر . وفى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ازداد اهتمام انجلترا بمصر لا على أنها سوق تجارية ولكن لعاملين جديدين الأول ضعف الدولة العثمانية وهزائمها المتكررة فى البلقان وظهور الأطماع الفرنسية فى مصر بما يوحى بقرب غزو فرنسى لمصر ، والعامل الثانى هو ظهور أهمية مصر كحلقة فى طريق المواصلات البرية والبحرية بين أوروبا والهند ، فقد انتزعت انجلترا من فرنسا أكبر مستعمراتها فى الهند فى صلح باريس عام ١٧٦٣م ، واتجه الاهتمام إلى تيسير المواصلات بين انجلترا وامبراطوريتها الهندية ، ومن هنا انبعث التفكير إلى إحياء الطرق البرية القديمة وأهمها البحر الأحمر ومصر ، وطريق الخليج والفرات [١] .

وقد حاول الإنجليز إحياء طريق التجارة عبر البحر الأحمر ومصر ، وقاموا بمحاولات متعددة لذلك بعضها مع الباب العالى وبعضها مع أمراء المماليك ، وبصفة خاصة على بك الكبير الذى كان قد استولى على الحجاز فرحب بالفكرة لأنها ستدر عليه دخلا كبيرا بوصول السفن التجارية الهندية إلى السويس ثم تمر عبر الأراضى المصرية إلى الإسكندرية حيث تحملها السفن إلى انجلترا .. وهذا المرور سوف ينعش مصر بعد أن تحولت التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح منذ أوائل القرن السادس عشر .

وهكذا تحكم فى السياسة الإنجليزية نحو مصر والبحر الأحمر ما عرف بالعامل الهندى Indian Factor الذى استخدم الطريق البرى عبر مصر إلى الهند ، وقد كان ذلك سبباً يدفع السياسة الخارجية الإنجليزية إلى تقدير أهمية مصر من الناحية الجغرافية وتقدير أهمية موقعها بالنسبة للإمبراطورية البريطانية فى الهند [٢] . ولكن اضطراب الأحوال فى مصر فى عهد سيطرة الأميرين إبراهيم بك ومراد بك على الأمور دفع الإنجليز إلى التخلى مؤقتا عن الاهتمام بمصر وبالطريق البرى عبرها .

ولكن حدوث الغزو الفرنسى لمصر عام ١٧٩٨ إلى عام ١٨٠١م قد نبه انجلترا إلى ضرورة الاهتمام بمصر ، وكلنا يذكر موقف انجلترا من هذا الغزو ومشاركتها فى إجلاء الفرنسيين عن مصر بالقوة عام ١٨٠١م ، ثم محاولتها أن يكون لها النفوذ الأعلى فى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر لدرجة تحتضن فيها فريقا من الأمراء المماليك على رأسهم محمد بك الألفى ليكونوا رجالها وعملاءها فى مصر . وقد حاول الإنجليز مع السلطان العثمانى أن يعهد بالحكم فى مصر لمحمد بك الألفى ، ولكن دون جدوى حتى توفى الألفى فى يناير ١٨٠٧م ، ثم محاولة انجلترا احتلال مصر فيما عرف بحملة فريزر عام ١٨٠٧م أيضا التى فشلت وانسحبت تحت ضغط المقاومة الشعبية المصرية ، ولكنها لم تقف مكتوفة اليدين أو وقفت موقف المتفرج للبناء الحديث الذى يشيده محمد على معتمدا على الخبرة الفرنسية فى المقام الأول ، إذ أنها أخذت ترقب الموقف إلى أن تتهيأ لها الفرصة لتضرب ضربتها .

ورغم أن محمد على شجع انجلترا على إعادة فتح الطريق عبر مصر والبحر الأحمر إلى الهند ، فإن إبراهيم باشا عارض مشروعا انجليزيا عام ١٨٣٦م باستخدام السفن الإنجليزية فى نهر الفرات لأن ذلك سوف يحد من امتداد الحكم المصرى إلى العراق ، وكان ذلك من عوامل سوء العلاقة بين انجلترا ومحمد على ، كما زاد العلاقة سوءا اتصال إبراهيم باشا بأمراء المشيخات العربية فى الخليج والجنوب العربى وحثه إياهم على توثيق العلاقات السياسية والحربية والاقتصادية مع مصر . ومن ثم توترت العلاقات بين الطرفين حتى أنذرت الحكومة الإنجليزية بأنها لن تقف مكتوفة اليدين إزاء زحف من جانب محمد على تجاه بغداد والخليج . وأن أى اعتداء على عدن التى احتلتها انجلترا عام ١٨٣٩م ، يعد اعتداء على جزء من الأملاك البريطانية (٣).

واستمرت محاولات انجلترا من أجل فرض النفوذ فى مصر ، ولم تكن هذه المحاولات تستقيم مع مشروعات محمد على الداخلية والخارجية ، ولذلك اتخذت انجلترا موقف المعارض لفكرة محمد على باعلان الاستقلال بمصر والانفصال عن الدولة العثمانية وأنها ترى من المستحيل تنفيذ هذه الفكرة وترى من نتائجها المحققة الدمار للباشا (٤) ، وقد استطاعت انجلترا أن تستغل رغبة محمد على فى تحسين علاقته معها فى توسيع تجارتها مع مصر ، ذلك أن المصانع الإنجليزية اعتمدت على القطن المصرى منذ عام ١٨٢١م . وقد أصبحت تجارة مصر مع انجلترا منذ عام ١٨٣٠م تفوق تجارتها مع أى بلاد أخرى ، حتى أنه فى سنة ١٨٤٩م، التى توفى فيها محمد على بلغ ما استوردته مصر فى بريطانيا ٤١٪ من وارداتها ، وما أرسلته إليها ٤٩٪ من صادراتها (٥) .

ورغم ذلك وقفت انجلترا موقفا عدائيا ضد مصر فى معركة نوارين البحرية ، وفى حروب الشام إلى جانب السلطان العثمانى ، وعملت على تأليب الدول الأوروبية ضد مشروعات محمد على جتى انتهى الأمر بفرض معاهدة لندن عام ١٨٤٠م على محمد على والتى أفقدته جهوده ومشروعاته العربية بل والداخلية بتخليه عن بلاد الشام والحجاز وكريت ، وبقتل التجربة الصناعية المصرية الحديثة والنهضة التعليمية والعسكرية .

استطاعت انجلترا فى عهد عباس باشا أن تحصل على امتياز مد خط حديدى بين القاهرة وكل من الأسكندرية والسويس ، رغم كراهية الباشا للنفوذ الأوروبى ، وواضح من هذا الامتياز المواقع التى تهتم بها انجلترا فى مصر لتشجيع تجارتها وتسويق صناعتها . ولكنها فقدت هذا النفوذ فى عهد محمد سعيد باشا ، ولكنها استطاعت إغراق الباشا فى الديون حتى تحكم السيطرة على مصر كما استغلت حاجة الخديوى إسماعيل إلى الأموال لتحقيق مشروعات طموحة فى مصر فزادت من إقراضه حتى جاء الوقت لتتحكم اللجان المالية الإنجليزية والفرنسية خاصة فى شئون الحكم ، ذلك التحكم الذى أفضى فى النهاية إلى حدوث الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢م .

حدث الاحتلال الإنجليزى لمصر بدعوى إنقاذ مصر من الفوضى التى ضربت أطنابها فى طول البلاد وعرضها ، وإعادة حياة الاستقرار والاطمئنان ، وإدخال أساليب المدنية الحديثة إلى مصر ذات الحضارة القديمة ، وحماية الأقليات والجاليات الأجنبية فى مصر والمحافظة على مصالحهم ثم وهو الأهم حماية المصالح الإنجليزية الخاصة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، هذه المصالح الناشئة من وقوع مصر فى ملتقى الطرق العالمية البرية والبحرية ، ثم المحافظة على قناة السويس ومصالح البريطانيين التجارية والمالية (٦) .

وسياسة الاحتلال البريطانى فى مصر قامت على قاعدتين متناقضتين فى الظاهر القاعدة الأولى أن الاحتلال مؤقت وسوف تجلو القوات البريطانية فى أقرب وقت تتهيأ فيه الفرص لاستقرار الأمور فى مصر ، والقاعدة الثانية إحكام السيطرة على كل الأمور فى مصر . ففيما يتعلق بالقاعدة الأولى لم تقم انجلترا بالحاق مصر إليها أو فرض حمايتها عليها ، ولم تقم بتغيير الوضع الدولى والشرعى حتى عام ١٩١٤ بسبب التناقضات بين الدول الاستعمارية ، وبقاء مصر جزءا من الإمبراطورية العثمانية ، وبقى الخديوى يترأس هيئات السلطة الرسمية فى مصر .

وفيما يتعلق بالقاعدة الثانية ألغت انجلترا المراقبة الثنائية على شئون مصر المالية ولم تشأ السماح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد أن أصبحت سيطرة الإنجليز على البلاد كاملة ، وحولت مصر إلى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن ، وزاد عدد الموظفين الإنجليز وزاد نفوذهم فى مصر لدرجة التعالى وممارسة الضغط بصورة وصفها اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر فى تقريره سنة ١٩٠٣م بقوله : يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية أن يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينتج عنها بالضرورة أن يكون الأوروبى متقدما والمصرى تابعا له حتى ولو كان الأوروبى دون منصب المصرى اسما ، وأن القيادة للموظف الأوروبى بالضرورة (٧) .

وكانت سيطرة لورد كرومر (سير إيلفن بارنج) على مقدرات الأمور فى مصر شديدة فقد حرم المصريين من كل سلطة واتخذ مواقف متشددة من الحركة الوطنية المصرية ، ورسم سياسة إجلاء المصريين من السودان وإحلال السيطرة الإنجليزية محلها ، ولعل معنى تقديمه تقارير سنوية دورية عن الحالة فى مصر والسودان لوزير الخارجية الإنجليزية - لا للسلطان العثمانى أو الخديوى - خير دليل على مدى سيطرة سلطات الاحتلال الإنجليزى على مقدرات الأمور فى مصر لمصلحة الدولة التى تحتل قواتها أرض مصر .

وفى مصر عملت انجلترا على فصل السودان عن مصر منتهزة فرصة الثورة المهدية عام ١٨٨١م فقد فرضت على مصر سياسة إخلاء السودان عام ١٨٨٤م من المصريين عسكريين ومدنيين ، ثم فرضت استرجاع السودان عام ١٨٩٦م بقوات مصرية إنجليزية مشتركة ، انتهت بعقد ماعرف باتفاق الحكم الثنائى عام ١٨٩٩م الذى جعل السودان تحت السيطرة الكاملة للإنجليز .

وقد نصت الاتفاقية على تعيين حاكم عام للسودان تختاره انجلترا ويصدر قرار تعيينه من الخديوى ، وتوضع فى يد هذا الحاكم جميع السلطات المدنية والعسكرية والتشريعية والتنفيذية. ووضع موظفون إنجليز على رأس جميع مديريات السودان ، وشغل عدد من الموظفين المصريين وظائف ثانوية واحتفظت مصر بكتيبة عسكرية فى السودان إلى جانب القوات الانجليزية كرمز للمشاركة فى الحكم نظير أن تدفع ٧٥٠ ألف جنيه سنويا لسد نفقات إدارة السودان .. وظلت السيطرة الإنجليزية على السودان حتى حصل على استقلاله بضغط وجهد من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بمصر .

وقد استمرت الدعاوى الإنجليزية بأن الاحتلال مؤقت حتى شبت الحرب العالمية الأولى فانتهزت انجلترا فرصة اشتراك تركيا إلى جانب ألمانيا فى الحرب ضد الحلفاء وأعلنت الحماية البريطانية على مصر وفصلت مصر عن تركيا أى إلغاء السيادة التركية على مصر وعزلت الخديوى عباس حلمى الذى كان موجودا فى تركيا والمعين بفرمان سلطانى منذ عام ١٨٩٢م وعينت مكانه عام ١٩١٤م السلطان حسين كامل حتى عام ١٩١٧م ثم السلطان أحمد فؤاد ، وكلا الاثنين كانا ألعوبة فى يد السلطات الإنجليزية صاحبة الفضل فى تعيينهما .

وعندما انتهت معارك الحرب العالمية الأولى وشبت ثورة ١٩١٩م فى مصر بسبب تعنت سلطات الاحتلال الإنجليزى فى رفض سفر مندوبين عن الشعب المصرى للمطالبة بإلغاء الحماية الإنجليزية وخروج قوات الاحتلال واستقلال مصر والسودان كدولة واحدة ، لجأت إلى المراوغة حتى صدر ماعرف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م الذى ألغى الحماية واعترف باستقلال مصر دون السودان مع عدة تحفظات تنتقص من الاستقلال .

وجدير بالذكر أن علاقة المهدية بانجلترا بدأت منذ كان بعض الموظفين الخديويين الإنجليز يتولون وظائف الإدارة والحكم فى السودان منذ عهد الخديوى إسماعيل وقد كره السودانيون شطط الموظفين الإنجليز فى محاربة تجارة الرقيق بشكل فيه قسوة وظلم صارخ ، إلى جانب الروح الإستعمارية التى عمل بها هؤلاء الموظفون فى مديرياتهم : غوردون Gordon فى خط الاستواء ثم حكمدار للسودان بأكمله ، لبتون فى بحر الغزال ، ومن قبلهم صمويل بيكر ، وغيرهما الذين أساءوا إلى وجه الحكم المصرى عند السودانيين فكرهوا هؤلاء وكرهوا معهم الحكم المصرى وشملت الثورة الدعوة لإنهاء الحكم المصرى فى السودان الذى أتى بأجانب ليسيئوا معاملة السودانيين .

وعندما احتلت انجلترا مصر عام ١٨٨٢ كانت ثورة المهدى مستعلة فى السودان ، فاتخذت الحكومة الإنجليزية قرارين - أصدرهما الخديوى بناء على نصيحة انجلترا - يقضيان بحل الجيش المصرى (جيش العرابيين الثائر على الخديوى) ، وبيع أسلحته أو تدميرها . وكان لهذين القرارين أثرهما الخطير على الموقف فى مصر والسودان فى الوقت الذى تحتاج فيه حكمدارية الخرطوم إلى قوات مسلحة لتقضى بها على الثورة المهدية ولكن انجلترا التى سيطرت على مقدرات الأمور فى مصر والسودان كان لها رأى آخر .

اكتفت سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر بمعرفة حقيقة ما يدور فى السودان فأرسلت بعثة برئاسة الكولونيل «ستيوارت» Stewart منذ ديسمبر ١٨٨٢م ، فى الوقت الذى كان

فيه عبد القادر باشا حلمى بالخرطوم حكمداراً للسودان . فأرسل إلى الخديوى تقريرا فى ٣٠ ديسمبر عن تصرفات ستيوارت جاء فيه : "من اختبار أحوال المومى إليه - ستيوارت - تبين لنا أنه يريد إظهار سطوتهم بهذه الجهات ، وبناء عليه قد نصحناه بالمحسوس بتعريفه أن الحركات الحاصلة هى تحركات دينية ، وأن ذلك يفتح باباً للشقى - المهدى - لتأييد ما يوهم به على العربان ويوجههم للثبات على تصديقه واتباعه [٨] . فكلف الخديوى ياوره أحمد حمدى بالتوجه إلى الخرطوم ومعه تعليمات للحكمدار «بالاتحاد مع الكولونيل استاوورت - استيورت- فى الآراء النافعة وأن يجاريه فى طلباته ولا يحصل له منه ما يتظاهر منه النفور أو التقصير" [٩] .

وفى الوقت الذى أظهرت فيه سلطات الاحتلال الإنجليزية رغبتها فى عدم التدخل فى السودان سمحت لضباط الجليز بالعمل فى السودان وان جنرال هيكس أحد هؤلاء الضباط الذين استفاد المهديون من وجودهم على رأس القوات المصرية فى إثارة الروح الوطنية والدينية عند السودانيين ، فى الوقت الذى انغمس فيه هيكس Hicks فى خلافات مع القادة المصريين فى السودان من أجل أن ينفرد بالقيادة والسيطرة ، فكان مصيره الفناء مع الجيش فى موقعة شيكان فى نوفمبر ١٨٨٣م فكان هذا الموقف الإنجليزى مبعث الكارثة التى وقعت للجنرال هيكس ، كما كان كذلك مبعث الكارثة الأدهى الأخرى بمقتل جنرال غوردون في يناير عام ١٨٨٥م [١٠] .

وكانت كارثة هيكس سببا فى أن الحكومة البريطانية تقرر سياسة إخلاء السودان وإرسال غوردون إلى السودان لتنفيذ هذه السياسة ، وإجبار الحكومة المصرية على قبولها فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية قد وصلت إلى قرار بالمحافظة على الخرطوم وإعادة فتح الطريق بين سواكن وبربر [١١] . ولكن اختيار غوردون لم يكن اختيارا موفقا ذلك أن غوردون اعتقد أن المهدى مجرد رمز وأنه ليس فى استطاعته الهجوم طالما أن أتباعه لن يتقدموا بعد حدودهم القبلية وربما كان هذا أكبر عدم إدراك وتقدير للموقف الذى قاسى منه غوردون [١٢] .

وعندما كان غوردون فى الخرطوم ويتعرض لحصار من المهديين أرسل مدير دنقلة إلى المعية السنية - بلاط الخديوى - بأن المسموع فى الخرطوم أن العدو - المهديين - محاصرها وممنوع وصول المئونة إليها ، وأن المتمهدى مؤكد على جيوشه المحاصرين بضبط غوردون باشا حيا لإجعاله أسير مقابلة أسر الإنجليز إلى عرابى ، وأبلغه أن غوردون باشا قال بأنه إن لم تحضر

إليه إمدادية من دولة الإنجليز يسلم ويسلم للمهدى ، والمأمول أنه إذا حضرت قوة كافية فيكون متكفل بإنقاذهم بشرط أن يكون هو قايدهم» (١٣).

وبعد سقوط الخرطوم في يد المهدى وظهور نوايا الدول الأوربية وأطماعها فى اقتطاع أجزاء من السودان وملحقاته اتخذت انجلترا سياسة متناقضة ، فبينما كان الأنجليز يحاولون رد عدوان بعض الدول الأوروبية التى تطمع فى اقتطاع أجزاء من جنوبى السودان زاعمة أن تلك الأصقاع لم تكن ملكا لأحد Res Nullius أو أرضا فضاء يستطيع أن يستحوذ عليها من يشاء (وكانت خاضعة للسيادة المصرية) كانوا - أى الإنجليز - فى الوقت نفسه يحاولون أن يتخذوا من حقوق مصر فى السيادة على السودان رغم إخلائه تكئة يستندون إليها فى عقد اتفاقيات مع بعض الدول الأخرى لتقسيم الممتلكات المصرية ذاتها فى السودان الشرقى وعلى طول الساحل الصومالى (١٤) .

وعندما تم استرجاع السودان بقوات مصرية إنجليزية مشتركة وبقيادة جنرال كتشنر Kitchner الإنجليزى أمر القائد بتدمير قبة المهدى فى أم درمان وتعقب المهديين ومصادرة أموالهم ، وهو يقصد بذلك أن يثير نفوس السودانيين من المصريين ، رغم أن الضباط المصريين استاءوا جدا لرفع العلم الإنجليزى - على سراى الحكومة بالخرطوم إلى جانب العلم المصرى - واحتجوا على ذلك (١٥) ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أبلغت الحكومة المصرية أن لانجلترا حق الاشتراك فى حكم السودان بما ضحت فيه من المال والرجال .

كان على المهدية - بعد وفاة المهدى بصفة خاصة - مواجهة الأطماع الاستعمارية فدارت المعارك بين الدراويش - المهديين - والأحباش والإيطاليين وهى معارك غير حاسمة فى الوقت الذى ظهرت فيه أطماع ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنغو فى بحر الغزال ، وفرنسا فى أعالى النيل . وقد عبر الرئيس الفرنسى «كارنو» لوزير المستعمرات الفرنسى وذكر له : أننى سأكون مسرور لإثارة المسألة المصرية . فالسودان المصرى إنما هو أرض خلاء ، وأن فرنسا فى حاجة إلى منفذ على النيل لأملاكها فى «أو بانجى» وأطلعهم على تقرير حول التقدم نحو فاشودة التى تقرب من روافد السوباط والنيل ، وبواسطة هذا الموقع فإن فى استطاعة فرنسا أن تعوق البلجيكيين ، وفى نفس الوقت تخيف البريطانيين خارج مصر بالتهديد بقطع مياه النيل عن مصر (١٦) .

وفى فاشودة يحدث الصدام بين القوات الفرنسية التى سبقت واحتلت البلدة فى ١٠ يوليو عام ١٨٩٨م ورفعت العلم الفرنسى عليها ، والقوات المصرية بقيادة كتشنر الإنجليزى التى

وصلت إلى البلدة فى ٢١ سبتمبر بعد استرجاع الخرطوم ، لولا تراجع فرنسا فتأمر بسحب قواتها - خلافات بين الاستعمار لمصلحة استعمارية لا مصلحة المصريين أو السودانيين - ووجه الأهمية فى حادث فاشودة أنه كان أحد مظاهر المنافسة الشديدة وقتئذ بين انجلترا وفرنسا على الاستعمار فى أفريقيا عموما وحوض النيل خصوصا على حساب حكومة المهديين، وهى كذلك مظهر للنزاع الفرنسى الإنجليزى حول المسألة المصرية ، مسألة الاحتلال الإنجليزى .

وحادث فاشودة كذلك أثار مسألة حقوق السيادة للفصل فيما إذا كان الخليفة عبد الله أقام دولة لها كل حقوق السيادة على الأراضى الداخلة فى نطاقها ، وفيما إذا كانت نظرية الملك المباح هذه إنما تنطبق على كل السودان بما فى ذلك الأقاليم موضع النزاع فى حوض النيل الأعلى وبحر الغزال ، أو فيما إذا كان لايمكن مطلقا اعتبار السودان ملكاً مباحاً لأن المهدية حركة ثورية اغتصبت السلطة من الحكومة الشرعية فى البلاد ، وأن كل الأثر الذى ترتب عليه إخلاء المصريين للسودان أن حقوقهم فى السيادة عليه صارت معطلة فقط ، وفيما إذا كانت مصر تمارس حقوقا فى السيادة على السودان بسبب استرجاعها لهذه البلاد نتيجة للعمليات العسكرية التى انتهت بالفتح الجديد .

ومنذ أنهت موقعة أم درمان حكومة الخليفة عبد الله التعايشى استأثر السودان باهتمام الإنجليز كمجال لاستعمارهم ، ذلك بتنظيم حكم هذا الإقليم بصورة تتيح لهم السيطرة الكاملة على إدارته ، وإبعاد تركيا عن ممارسة حقوق السيادة القديمة التى كانت لها ، والسماح لمصر بالمشاركة فى الحكم على أساس أن مصر صاحبة سيادة قديمة منذ الفتح وجديرة باشتراك قواتها فى حملات الاسترجاع . ولقد توصل المسئولون الإنجليز إلى تدبير هذا النظام الذى يكفل كل الأغراض التى ذكرناها والذى عرف باسم النظام الثنائى للحكم فى السودان عام ١٨٩٩م ، وكان اللورد كرومر - المعتمد البريطانى فى مصر - هو المسئول الأول عن ابتكار هذا النظام (١٧) .

ويدافع كرومر عن نظامه بقوله : إن مصر حققت فوائد ليس فى الاستطاعة تقديرها بالأرقام فقد زال خطر الغزو لمصر من الجنوب نهائيا وبذا تخلصت مصر من نفقات عسكرية باهظة ، وكذلك ضمنت موارد مياهها ، وكان من المحتمل أن تقام مشروعات رى كبرى فى السودان تجعل حياة مصر الزراعية فى خطر ، كذلك انتعشت التجارة بين القطرين ،

وبعد ذلك كله يحق لمصر أن تفخر كما لبريطانيا أيضا بأن أعادت السودان إلى حظيرة المدنية والحضارة [١٨] . وهو دفاع لايستند على أسس منطقية فضلا عن أنه يكشف النوايا الاستعمارية التى رأت أن الإدارة الجديدة فى السودان يجب أن تسيطر عليها أيادى بريطانية حتى لاتعود المظالم التى ارتكبت فى العهد الماضى والتى يرى أنها رمت بالبلاد فى أتون الثورة المهدية [١٩] .

فترة الاستقلال :

لايمكن معالجة تاريخ السودان بعيدا عن كفاح مصر فكما ربط نهر النيل بين القطرين طبيعيا وارتبط السكان فى شمال وادى النيل مع السكان فى جنوب الوادى بروابط اجتماعية قوية ، فإن القطرين تعرضا طوال تاريخها الحديث والمعاصر لعوامل واحدة سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى الخارجى .

فإذا أخذنا الثورة العرابية فى مصر كمثل على مقاومة الشعب المصرى ضد التدخل الأجنبى الأوروبى ، فإن الثورة المهدية فى السودان كانت تعبيرا عن رفض السودانيين لمساوىء الحكم وأدواته الأجنبية الأوروبية ، أى أن الشعبين المصرى والسودانى تعرضا لعوامل التدخل الأوروبى بما يحقق مصالح المستعمرين ويحرم المواطنين من حقوقهم المشروعة .

ولذلك لانعجب أن يتطلع أهل شمال الوادى فى مصر إلى زعيم ينقذهم مما هم فيه فوجدوه فى صورة زعيم عسكرى هو أحمد عرابى ويتطلع أهل جنوب الوادى فى السودان إلى زعيم يخلصهم من المساوىء التى يتعرضون لها فوجدوه فى صورة زعيم دينى هو محمد أحمد بن عبد الله المهدى .

أعقب الثورة العرابية فى مصر حدوث الاحتلال البريطانى ، ولكن المصريين لم يستسلموا وبقيت الجذوة الوطنية موجودة فى نفس كل مصرى ليحملها من جاء بعد أحمد عرابى من قادة وأدرك الشعب المصرى أن فى مقدرته الاستمرار فى تبنى المطالب الوطنية التى سبق ونادى بها أحمد عرابى .

وليس أدل على صدق ما نقول من كلمات عبد الله النديم فى مذكراته التى سجلها بعد عشر سنوات من بدء الاحتلال البريطانى موجها لأحمد عرابى المنفى فى سيلان [٢٠] ، وأدرس أحوال مصر فى المدرسة التى أسستها وأحفظ تاريخ الأمة التى اسستها ، فما كنا فيه كان مدرسة ابتدائية ، ونحن الآن فى التجهيزية ، وسندخل إن شاء الله المدرسة العليا .. إلخ .

وقد صدقت نبوءة عبد الله النديم ، فقد تولى مصطفى كامل زعامة الحركة الوطنية المصرية فى التسعينات من القرن التاسع عشر حتى وفاته فى فبراير عام ١٩٠٨م ، بعد أن نجحت سلطات الاحتلال البريطانى فى السيطرة على مقدرات الأمور فى مصر بصورة أشاعت روح اليأس فى نفوس المواطنين حتى كادوا لا يرون فكاكًا من هذه السيطرة ، إلى أن جاءت خطب ومقالات مصطفى كامل الموجهة إلى عواطف ومشاعر المصريين لتجدد الشعور الوطنى فى مصر .

وكانت سياسة مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد تهدف إلى تحقيق ثلاث غايات هى :

١- كراهية الاحتلال البريطانى ورفض احتماله والسكوت عليه واعتباره بلاء وكارثة وعارا.

٢- إقناع المصريين بأن إجلاء الاحتلال البريطانى عن مصر ممكن ومن هنا جاءت صيحة مصطفى كامل : لا حياة مع اليأس ولا يأس مع الحياة .

٣- أن مصر عظيمة وجليلة ورائعة وجديرة بكل حب وولاء ووفاء[٢١] .

ورغم نجاح الاحتلال البريطانى بعد وفاة مصطفى كامل فى التضييق على الحركة الوطنية المصرية مما أدى إلى نفى محمد فريد إلى أوروبا عام ١٩١٢م إلى أن توفى ببرلين فى ١٥ نوفمبر عام ١٩١٩م ، وإعلان الحماية البريطانية رسميا وعلنا فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤م بحجة وجود حالة الحرب الناتجة عن دخول تركيا الحرب ضد دول الوفاق إلى جانب ألمانيا والنمسا ، وبذلك تحولت الحماية المقنعة منذ الاحتلال البريطانى لمصر إلى حماية معلنة[٢٢].

رغم ذلك فقد تحمل الشعب المصرى تحت الحماية الكثير من الويلات مما دفعه إلى رد الفعل على الإجراءات البريطانية ، فقامت مظاهرات طلابية وحدثت محاولات متكررة لاغتيال السلطان حسين كامل ، وحدوث مظاهر الرديف أمام قصر عابدين فى ٢٩ يناير عام ١٩١٦م ، واعتذار الأمير كمال الدين حسين عن قبول العرش الذى خلا بوفاة والده فى ٩ أكتوبر عام ١٩١٧م ، مما حدا بالسلطات البريطانية إلى اختيار أحمد فؤاد سلطانًا على مصر يوم ١٠ أكتوبر فى ظل الحماية البريطانية .

وإذا كان التحدى هو إعلان الحماية البريطانية على مصر والإجراءات التى اتخذتها سلطات الاحتلال البريطانى فقد استجاب الشعب المصرى بردود فعل قوية أشرنا إليها كانت قمتها

انفجار فى ثورة عارمة ضد كل ما هو بريطانى على أرض مصر فى مارس وأبريل عام ١٩١٩م، ثم استمرت حتى ديسمبر من نفس العام وشملت كل مدن مصر وقراها كانت مفاجأة مذهلة للبريطانيين لأن المصريين ظلوا طوال سنوات الحرب العالمية الأولى مسالمين وساعدوا البريطانيين حتى أحرزوا النصر[٢٣] .

وجاءت استجابة الاحتلال البريطانى للموقف المصرى فى عام ١٩١٩م صدور ما عرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م الذى كانت أهم إيجابياته :

١- إلغاء الحماية البريطانية على مصر .

٢- الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٣- إعادة وزارة الخارجية .

٤- إنشاء حكومة دستورية .

٥- إلغاء الأحكام العسكرية [٢٤] .

ومع هذه الإيجابيات لتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢م فقد كانت هناك ما عرف باسم التحفظات الأربعة والتى تمثلت فى :

(أ) ضمان مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر ضد كل أنواع العدوان أو التدخل مباشرا أو غير مباشر .

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وكان معنى هذه التحفظات الأربعة الحقيقى أنه لن يكون هناك استقلال بالمعنى الصحيح سواء فى الشئون الداخلية أو الخارجية ، وكانت هذه التحفظات موضع مفاوضات متوالية ومضنية خلال الثلاثين عاما التالية . وإن كان التحفظ الثالث قد تم إلغاؤه بعد معاهدة ١٩٣٦م وعقد مؤتمر منترو بسويسرا عام ١٩٣٧م أى أن هذه التحفظات كانت التحدى الذى واجه الحركة الوطنية المصرية [٢٥] .

استمر التحدى بين الحركة الوطنية المصرية والسلطات البريطانية بعد إصدار دستور عام ١٩٢٣ وتشكيل أول وزارة دستورية هى وزارة سعد زغلول فى أول عام ١٩٢٤م بعد أن

فاز حزبه - حزب الوفد - فى الانتخاب ، ثم جاءت حادثة مصرع السردار السيرلى ستاك Lee Stack سردار الجيش المصرى العام وحاكم عام السودان فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤م لتجهض أول وزارة دستورية فيستقيل سعد زغلول لتظل مصر تحكم بواسطة وزارات لاتحصل على الأغلبية البرلمانية حتى عقدت معاهدة ١٩٣٦م .

ورغم أن معاهدة عام ١٩٣٦م بين مصر وبريطانيا أكدت المطالب المصرية بالتخلص من سيطرة الموظفين البريطانيين فى شئون الجيش والبوليس المصرى ومن إدارة الأمن العام ، وأن مسئولية حماية أرواح وممتلكات الأجانب تقع على عاتق الحكومة المصرية وحدها دون سواها ، وأكدت أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأصبح المندوب السامى البريطانى فى مصر سفيرا ، فإن بقاء قوات الاحتلال البريطانى واستمرار بقاء السودان خاضعا لاتفاقية الحكم الثنائى كان التحدى الذى أوجب على الحركة الوطنية المصرية أن تواجهه .

وقد ناضلت الحركة الوطنية المصرية من أجل جلاء الاحتلال البريطانى عن أرض مصر وشهدت هيئة الأمم المتحدة نضالا وطنيا سياسيا ، كما شهدت منطقة السويس والمدن المصرية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ومن عام ١٩٤٥م مظاهرات تهتف بالجلاء الكامل عن مصر والسودان ، كما شارك الشباب فى عمليات فدائية ضد معسكرات البريطانيين فى منطقة قناة السويس من عام ١٩٥١م وحتى عقدت معاهدة بين مصر وبريطانيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م نصت على جلاء القوات البريطانية جلاء تامًا عن مصر خلال فترة عشرين شهراً ، وتحتفل مصر فى ١٨ يونيو من كل عام بذكرى جلاء القوات البريطانية الذى حدث فى ١٨ يونيو عام ١٩٥٦ .

وبالنسبة للسودان فقد فرضت على شطرى وادى النيل مصر والسودان ماعرف باتفاقية الحكم الثنائى التى قلبت اسم السودان إلى السودان المصرى البريطانى ، بخضوعه لنظام فى الحكم ليس له سوابق فى تاريخ الفكر السياسى ، وقد ظل السودان خاضعا لهذا النظام منذ عام ١٨٩٩م كان للبريطانيين السلطة العليا فى تدبير أمور ذلك القطر حيث تولى الحاكم العام البريطانى دائما السيطرة المطلقة دون مصر .

ورغم محاولات البريطانيين كبت الحركة الوطنية السودانية بالعنف ، ورغم نجاحهم فى خلق طبقة المشايخ والنظار والأعيان على ولاء تام للسلطات البريطانية وكانت من أهم أسلحة بريطانيا للقضاء على الحركة الوطنية ، فإن هذه الحركة اشتدت فيما بين عامى ١٩١٩ و١٩٢٤م(٣٦) . متأثرة بأحداث مصر بدءا بثورة عام ١٩١٩م .

وكان تطبيق اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان هو التحدى الذى استجاب له السودانيون بحركات ثورية فردية وجماعية من أمثلتها حركات أنصار المهدية عام ١٨٩٩ ، وحركة على عبد الكريم بأم درمان أول عام ١٩٠٠ وكان من أنصار المهدية ، وحركة الشريف محمد الأمين البرناوى الذى أعلن نفسه مهديا بجبال تقلى بشرق كردفان فى أبريل عام ١٩٠٣م ، وحركة «محمد ود آدم» عام ١٩٠٤م الذى أدعى أنه النبى عيسى ، وثورة «تالودى» عام ١٩٠٦م التى تقع فى جبال النوبا جنوب كردفان بزعامة «أحمد المدير» وحركة «موسى أحمد» من قبيلة «بورنو» عام ١٩٠٦م أيضا ، وثورة «عبد القادر محمد إمام ود حبوبة» من قبيلة الحلاوين ومن أكثر أنصار المهدى قوة فى ثورته ، وذلك عام ١٩٠٨م ، وحركات أخرى كانت فى أغلبها ذات صبغة دينية مثل حركة «محمد الراضى» ، وحركة «الشريف مختار الهاشمى» عام ١٩١٠م ، ثم كانت ثورة «على دينار» فى دارفور أحد رجال المهدية البارزين فى عام ١٩١٥م حتى قتل عام ١٩١٦م .

وكانت الحركة الوطنية السودانية الجماعية متأثرة بمثيلتها فى مصر ، حيث ظهر تعبير وحدة وادى النيل فى الشارع السودانى كما هو فى الشارع المصرى بمفهوم جديد لا يعيد السودان إلى ما كان عليه حاله قبل الثورة المهدية بمعنى استقلال كل من مصر والسودان عن السيطرة البريطانية ومن ثم تحقيق وحدة بين شطرى وادى النيل المستقلين تربطهما علاقات قديمة وحديثة معا قوامها الجنس والدين واللغة والتاريخ المشترك والترابط الاجتماعى .

وقد شاركت الوحدات العسكرية السودانية فى الثورة ضد السيطرة البريطانية ، وقد اتهمت السلطات البريطانية الضباط والجنود المصريين العاملين فى السودان بأنهم وراء ثورات الضباط والجنود السودانيين ، من أمثلة هذه الثورات عصيان الأورطة الرابعة عشر السودانية المعسكرة فى أم درمان ورفضها الرضوخ لأوامر الكولونيل «ماكسويل» قائد القوات المعسكرة فى الخرطوم ، وذلك فى يناير عام ١٩٠٠ ومابعده[٢٧] .

كما كان لأحداث ثورة عام ١٩١٩م فى مصر تأثيراتها على الحركة الوطنية السودانية فشهدت مدن السودان المظاهرات التى طالبت بالاستقلال التام لمصر والسودان ، وشارك فيها الضباط المصريون ، ورجال السكك الحديدية وموظفو البريد والبرق وغيرهم ، إلى جانب الضباط والمثقفين والطلاب السودانيين .

ثم أخذت الجمعيات السرية السودانية دورها فى الحركة الوطنية للاستجابة للتحدى ضد السيطرة البريطانية الغاشمة ، من أمثلة هذه الجمعيات «جمعية الاتحاد السودانى» التى

ظهرت للوجود عام ١٩٢١م وتشكلت من أعضاء ينتسبون إلى كلية غوردون وخريجى المدارس وبعض الشباب العاملين فى مجالات الأعمال الحرة الذين كانوا يجتمعون فى نادى الخريجين أى خريجى كلية غوردون بأم درمان ، وكان شعار الجمعية «السودان للسودانيين والمصريين أولى بالمعروف»(٢٨) .

وتعددت الجمعيات السرية الوطنية فى السودان مثل جمعية الأعمال المسلحة ، وجمعية العلماء ، واليد السوداء ، واليد البيضاء ، وجمعية العمل على خلاص البلاد ، وجمعية الدفاع عن الدين فى السودان ، وكل هذه الجمعيات استخدمت سلاح المنشورات والخطب والمقالات الصحفية والمظاهرات وكلها تهاجم السيطرة البريطانية وتدعو للتعاون مع الحركة الوطنية المصرية ضد العدو المشترك .

وكانت أشهر الحركات الوطنية السودانية جمعية اللواء الأبيض برئاسة الضابط السودانى على عبد اللطيف ، وجمعية الاتحاد القبلى عام ١٩٢١م . وجمعية الدفاع عن السودان ، وجمعية اتحاد السودان ، وكانت هذه الجمعيات وعلى رأسها اللواء الأبيض تسعى إلى إنهاء السيطرة البريطانية وتحقيق وحدة وادى النيل مع مصر وكان لهذه الجمعية أنصار بين كل فئات الشعب السودانى والشعب المصرى(٢٩) .

كما ظهرت جمعيات وطنية سودانية مصاحبة لجمعية اللواء الأبيض ومتعاونة معها ومتفقة وإياها فى برامجها ، مثل جمعية قبيلة الجعليين التى تمثل اتحادا قبليًا ، وجمعية العمال التى تضم الحرفيين ، وجمعية وحدة السودان ، هذا إلى جانب الثورات الوطنية العارمة ضد البريطانيين خلال عام ١٩٢٤م وشارك فيها الوطنيون فى كل مدن السودان وكان أخطرها ثورة طلاب المدرسة الحربية بالخرطوم فى أغسطس من نفس العام .

ورغم أن السلطات البريطانية انتهزت فرصة حادثة مصرع السردار السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤م وحاولت وأد الحركة الوطنية السودانية فقد استجاب السودانيون لهذا التحدى بتنظيم صفوفهم من جديد من خلال ماعرف باسم نادى الخريجين الذى لعب دورا بارزا فى الحركة الوطنية السودانية فى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين حتى تحقق للسودان استقلاله . وقد اقتنع رئيس الوزراء المصرى على ماهر فى زيارته للسودان أواخر فبراير ١٩٤٠م بأن مؤتمر الخريجين يمثل المعارضة للإدارة البريطانية (٣٠) .

ثم ظهرت أحزاب وطنية تتطلع إلى مصر ابتداء من عام ١٩٤٢ مثل حزب الأشقاء الذى ضم قيادة مؤتمر الخريجين ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الأحرار وحزب وحدة وادى النيل ، فى مقابل حزب الأمة تحت رعاية عبد الرحمن المهدى المطالب باستقلال السودان عن مصر وبريطانيا ، وظل هذا الوضع قائما حتى استطاعت الحكومة المصرية بعد ثورة ١٩٥٢م الحصول على حق تقرير المصير للسودانيين من بريطانيا بموجب إتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣م ، والتى أدت إلى إعلان استقلال السودان نهائيا واعتباره دولة مستقلة ذات سيادة فى أول يناير عام ١٩٥٦م .

الصومال

أولا : فترة الاستعمار

تسابقت كل من انجلترا وفرنسا وإيطاليا حول ممتلكات مصر الأفريقية بصفة خاصة وحول ساحل أفريقيا الشرقى وساحل البحر الأحمر الأفريقى بصفة عامة . فقد تأسست مستعمرة إنجليزية على أنقاض الممتلكات المصرية عرفت بالصومال الإنجليزى ضمت موانىء زيلع وبولهار وبربرة على خليج عدن ، وهى التى استولى عليها الإنجليز منذ أن أخلاها المصريون بين عامى ١٨٨٥ ، ١٨٨٨م . وأبلغت بريطانيا الدول الأوروبية - تطبيقا لقرارات مؤتمر برلين- أن الساحل الصومالى ابتداء من رأس جيبوتى إلى بندر زيادة قد وضع تحت الحماية البريطانية[٣١] وكان هذا التبليغ إيذانا وإعلانا بتأسيس المستعمرة البريطانية فى الصومال فى مواجهة المستعمرة البريطانية فى عدن ، ومعنى ذلك أن بريطانيا أمسكت بباب المندب مدخل البحر الأحمر الجنوبى فى الوقت الذى تسيطر فيه على مصر وقناة السويس شمالا منذ احتلال قواتها لمصر عام ١٨٨٢م .

وكانت انجلترا تبذل قصارى جهدها لكى تبعد أطماع الدول الأوروبية عن حوض النيل وذلك منذ إخلائه من المصريين وسيطرة المهدية عليه ، وذلك لكى يصبح منطقة نفوذ لها وحدها ، وكانت فرنسا الدولة الأوروبية المعاندة لمشروعات بريطانيا فى مصر والسودان بل وفى شرق ووسط أفريقيا ، قد بدأت فى مضايقة انجلترا فى مصر ، ورأت أن تدبر حملة عسكرية تغرس العلم الفرنسى فى فاشودة تستعمله سلاحا للضغط على انجلترا سياسيا لإجلائها عن مصر[٣٢] وكانت انجلترا تدرك أطماع فرنسا ، ولذلك نجد السير «إدوارد جراى» وزير الخارجية البريطانية يرد على سؤال فى مجلس العموم البريطانى فى عام ١٨٩٥م قائلا : إن

انجلترا لها صفة الوصية المكلفة بالدفاع عن مصالح مصر ، وبما أن مصر لها مطالب فى وادى النيل فإن منطقة النفوذ البريطانى تشمل جميع وادى النيل[٣٣] .

وكانت فرنسا قد بدأت تأسيس مستعمرة لها فى الساحل الصومالى منذ أن استولت على ميناء أوبوك عام ١٨٨٥م وفرضت الحماية على تاجورة وماجاورها وتأسيس ميناء جيبوتى[٣٤] ، ومن ثم تلامست مناطق النفوذ لكل من انجلترا وفرنسا فى الصومال فعقدت بين الدولتين معاهدة عام ١٨٨٨م . وكان التدخل الفرنسى فى الشئون الداخلية لسلطنة زنجبار وممتلكاتها على الساحل الصومالى عام ١٨٥٩م من أجل الحصول على مواقع فرنسية على الساحل الصومالى فى مواجهة المركز الاستعمارى الذى كانت بريطانيا قد حصلت عليه فى زنزبار ذاتها منذ عام ١٨٤١م[٣٥] ، ونتيجة معاهدة ١٨٨٨م مع انجلترا تأسس الصومال الفرنسى تحت إدارة موحدة جعلت عاصمته ميناء جيبوتى .

كانت انجلترا منذ أن فرضت على مصر سياسة إخلاء السودان تتخذ موقفا متناقضا . فبينما تعلن لمصر أن السودان وأملاك مصر فى أفريقيا قد صارت أرض خلاء لا مالك لها ، نجدها تقف أمام تحقيق الأطماع الاستعمارية الأوروبية فى أملاك مصر الأفريقية بدعوى أن حقوق السيادة على هذه الأملاك لمصر ، ولايعنى أنها معطلة الآن بسبب سيطرة الثورة المهدية انتهاءها ومن ثم وجدنا انجلترا تتصرف فى هذه الأملاك وكأنها الوصية عليها تعطى لمن تشاء من الدول أجزاء من هذه الأملاك وتقف دون الدول الأخرى .

وكانت إيطاليا تطمع فى أجزاء من ممتلكات مصر على ساحل البحر الأحمر منذ أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر . وكانت مصر تعارض مشروعات إيطاليا فى هذه الجهات التى اتخذت من النشاط التجارى ستاراً تخفى به غرضها ، وقد أيدت انجلترا مصر فى معارضتها لنشاط إيطاليا ولكن فى عام ١٨٨١م وجدنا انجلترا تغير سياستها نحو إيطاليا ، والسر فى ذلك تكشف عنه مذكرات فى سجلات وزارة الخارجية الإنجليزية كتبت فى سبتمبر من نفس العام تقول : إن الفرنسيين يبذلون أقصى جهد لإخراج مصر من قبضة انجلترا[٣٦] ، وبناء على موافقة انجلترا تحولت ميناء عصب إلى مستعمرة إيطالية فى يونيو ١٨٨٢م ، كما احتل الإيطاليون بلدة «بيلول» الواقعة إلى الشمال من خليج عصب وكانت بها حامية مصرية طردتها السلطات الإيطالية وكان ذلك فى يناير ١٨٨٥م ، وفى الشهر التالى احتلت إيطاليا مصوع ، وبذلك فرضت سيطرتها على كل الساحل من عصب إلى مصوع ، ومن ثم تأسست مستعمرة أرتريا الإيطالية على حساب ممتلكات مصر .

تم تحقيق النشاط الإيطالى فى ساحل البحر الأحمر المصرى بموافقة انجلترا ، التى لاتخشى من إيطاليا كما تخشى من فرنسا ، فمن الطبيعى إذن أن يتفق الطرفان حتى تصبح إيطاليا عونا للإنجليز ضد الدراويش - المهديين - من ناحية والفرنسيين من ناحية أخرى ، لهذه الأسباب أعطت مصوع لإيطاليا ثم شجعت على تأسيس مستعمرة أريتريا وإرسال بعثات علمية وتجارية إلى إقليم هرر ، كذلك تفاهمت الدولتان سرا على أن جميع الأراضى الحبشية تعتبر دائرة نفوذ لإيطاليا وتستطيع أن تؤسس فيها إمبراطورية[٣٧] . كما سمح الإنجليز لإيطاليا باحتلال مديرية كسلا السودانية التى كانت آنذاك فى دائرة سيطرة المهديين .

وما لبثت إيطاليا بعد أن تأسست مستعمرة أريتريا أن اتجهت أنظارها إلى ساحل الصومال الشرقى فأرسلت سفينة حربية إيطالية إلى مياه ساحل الصومال المطل على المحيط الهندى لكشف هذه الأصقاع تمهيدا لاحتلالها وضمها إلى الممتلكات الإيطالية التى كانت حكومة روما تعمل على تكوينها بمساعدة انجلترا فى شرق أفريقيا[٣٨] ، وأعقب ذلك احتلال إيطاليا لبقية الساحل الجنوبى لخليج عدن بعد حدود الصومال الإنجليزى . وفى فبراير سنة ١٨٨٩م قبلت سلطنة أوبيا - فى الصومال - الحماية الإيطالية[٣٩] .

وقد بدأ تأسيس المستعمرة الإيطالية فى الصومال بحصول شركة إيطالية فى عام ١٨٨٦م على حق استغلال موانى كيسمايو «وبراڤا ومركة ومقديشو من شركة شرق أفريقيا البريطانية لمدة خمس وعشرين سنة تتجدد لمدة أخرى إذا رغبت الحكومة الإيطالية فى ذلك[٤٠] وقد توسعت إيطاليا فى استغلالها حتى اصطدمت بالحبشة ، فتم عقد معاهدة «أوتشيالى» بين إيطاليا والحبشة فى ٢ مايو ١٨٨٢م ، وهى المعاهدة التى أثارت خلافا بين الطرفين بسبب تفسير المادة ١٧ منها التى نصت على أنه يجوز لملك الحبشة أن يعتمد على الحكومة الإيطالية فى مباشرة السياسة الخارجية للحبشة . وكان هدف الإيطاليين من ذلك هو تحقيق الادعاءات الإيطالية على الأراضى الحبشية على كل الأقاليم من هرر حتى النيل[٤١] .

وقد أرادت إيطاليا أن تحصل على تأييد انجلترا وموافقتها على ادعاءاتها فى شرق أفريقيا بصفة عامة ، ومن ثم عقدت اتفاقات بين الطرفين فى مارس وأبريل عام ١٨٩١م اعترفت فيها انجلترا بخضوع أكبر جزء من أراضى السودان المصرى التى تقع بين هضبة البحيرات «ورأس جردافوى» للنفوذ الإيطالى كما اعترفت بكل أثيوبيا وجزء من التاكا وسنار التابعتين لمصر داخل منطقة النفوذ الإيطالى فى شرق أفريقية[٤٢] . وهذه الاتفاقات تنظم

الحدود بين مناطق النفوذ الإنجليزى والإيطالى فى الصومال بما يبعدها عن الصومال الفرنسى وقد استكمل تخطيط الحدود بين الصومالين الإنجليزى والإيطالى فى اتفاق ٥ مايو ١٨٩٤م بين انجلترا وإيطاليا(٤٣) .

انطلقت إيطاليا تحقق ادعاءاتها على الحبشة متخذة من مستعمرة أرتريا مركزا لنشاطها ولكن الأحباش رفضوا التفسير الإيطالى لمعاهدة أوتشيالى فدارت معركة حاسمة فى «عدوة» فى أول مارس ١٨٩٦م كانت نتيجتها فى صالح الأحباش مما اضطر الإيطاليين إلى ترك أحلامهم فى شرق أفريقيا ، وعقدت معاهدة بين إيطاليا والحبشة عرفت بمعاهدة أديس أبابا فى أكتوبر من السنة نفسها ، وفيها حدث تحديد الحدود نهائيا بين المستعمرة وأثيوبيا - "الحبشة"(٤٤) .

ونتيجة لمعركة عدوة تحول الاهتمام الإيطالى فى شرق أفريقية عن التوسع على حساب الممتلكات الحبشية إلى التوسع فى الساحل الصومالى وقد استطاعت إيطاليا بالفعل تدعيم نفوذها فى موانى قسمايو وبراقا ومركة ومقديشو حتى وصلت أملاكها إلى رأس دجادو فى الشمال ، وكونت من هذه الجهات مستعمرة ثانية فى أفريقيا عرفت بمستعمرة الصومال الإيطالى ظهرت للوجود فى بداية القرن العشرين (٤٥) . وهكذا انتهى التنافس الدولى فى شرق أفريقيا بخضوع الأجزاء الشمالية منه لسلطة إيطاليا وهى الأجزاء المعروفة بساحل البنادر- الساحل الصومالى - وستظل فى إدارة هذه المناطق حتى الحرب العالمية الثانية(٤٦) .

ثانيا : الاستقلال

الصومال خمسة أقاليم خضعت كلها للاستعمار الأوروبى ، فهناك الاستعمار الإنجليزى فى الصومال الشمالى ، والاستعمار الإيطالى فى الصومال الجنوبى والصومال الفرنسى فى جيبوتى ، والاستعمار الإنجليزى فى إقليم إنفدى بشمال كينيا . والاستعمار الأثيوبى فى الصومال الغربى أو أوجادين .

وقد نشأت الحركة الوطنية الصومالية فى أحضان رجال الدين ، حيث قاد السيد محمد عبد الله حسن حركة الجهاد ضد الوجود البريطانى فى الصومال الشمالى من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢٠م عندما توفى محمد عبد الله حسن .

كما ثارت القبائل الصومالية فى منطقة بنادر ضد الإيطاليين بالتعاون مع ثوار الصومال البريطانى ، ثم ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية أحزاب وجمعيات وطنية مثل حزب «الشباب الصومالى» وحزب «الرابطة الصومالية» وكلها تدعو إلى استقلال ووحدة الصومال الكبير .

وفى عام ١٩٤٩م قررت هيئة الأمم المتحدة أن تصبح الصومال تحت وصاية الأمم المتحدة ثم دولة مستقلة ذات سيادة بعد عشر سنوات وأن تكون إيطاليا هى الدولة الوصية نيابة عن الأمم المتحدة وأن يكون للهيئة مجلس استشارى مقيم فى الصومال يضم ممثلين عن مصر والفلبين وكولومبيا ومهمته مراقبة عملية نقل الصومال من مرحلة الوصاية إلى مرحلة الإستقلال .

ونتيجة لهذه الجهود أعلن استقلال الصومال الشمالى فى ٢٦ يونيو عام ١٩٦٠م بينما أعلن استقلال الصومال الجنوبى فى أول يوليو من نفس العام ، وفى اليوم الثانى من يوليو ١٩٦٠م اجتمعت الجمعية الوطنية فى الصومال الجنوبى والمجلس التشريعى للصومال الشمالى فى قاعة البرلمان بمقديشو ، وفى جو يسوده الابتهاج والفرح تم اتحاد الإقليمين لتظهر الجمهورية الصومالية .

ومنذ عام ١٩٦٠م أخذت جمهورية الصومال تسعى لتكوين الصومال الكبير ومن ثم توترت علاقتها مع كينيا بسبب إقليم إنفدى ، واصطدمت مع إثيوبيا بسبب إقليم أوجادين ، كما عملت فرنسا على إعلان استقلال جيبوتى ، ومن ثم لم تتحقق وحدة الصومال الكبير حسبما حددت جمهورية الصومال فى دستورها .

ويذكر البعض أن كلمة صومال Somal مشتقة من كلمتين هما So-Mal وهاتين الكلمتين تعنى اذهب واشرب اللبن go and milk ، وهى تعنى الكرم حيث كان أهل البلاد يقدمون خير ماعندهم للضيوف(٤٧) ، وهو اللبن الناتج من ماشيتهم ثروتهم الأولى بصفتهم يعملون أساسا بالرعى . ويضم «الصومال الكبير» البالغ مساحته ٥٨٠ ألف ميل مربع خمسة أقسام هى الصومال الإنجليزى فى الشمال والصومال الإيطالى ومنطقة الحدود الشمالية من كينيا المعروفة باسم «إنفدى» فى الجنوب . والصومال الفرنسى الذى استقل مؤخرا باسم جمهورية جيبوتى . وصومال أوجادين الذى يخضع لأثيوبيا ، وعاصمة الصومال الحالية مدينة مقديشو وكانت قبل عام ١٩١٥م مدينة «براوة» هى العاصمة .

وحيث أن «جمهورية الصومال الديمقراطية» الآن تضم ما كان معروفا بالصومال الإنجليزى والصومال الإيطالى فقط ، فسوف أتناول الإقليمين المكونين لجمهورية الصومال تفصيلا مع الإشارة إلى بقية الأقاليم المكونة للصومال الكبير باعتبار أن الحركة الوطنية الصومالية كانت تسعى للحصول على الاستقلال والوحدة فى ظل الصومال الكبير .

كان الصومال الإنجليزى - كما سبق أن ذكرنا - جزءا من ملحقات السودان المصرى ، وعندما أرغمت انجلترا مصر على إجلاء المصريين عسكريين ومدنيين من السودان وملحقاته عام ١٨٨٤م ، عملت انجلترا على وضع يدها على ساحل الصومال الشمالى وتركت لأثيوبيا المنطقة الداخلية التى قلبها هرر . وكانت القوات الإنجليزية تنزل إلى موانىء الساحل الصومالى لتحل محل القوات المصرية المنسحبة وبذلك انفردت انجلترا بالسيطرة على الساحل الشمالى بموانيه زيلع وبربرة وبولهار الواقعة على خليج عدن حتى تكون لها السيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبى .

وأما هرر فقد وافقت انجلترا على رأى مصر بإرجاعها إلى أمير من سلالة الأمراء السابقين ولذلك فقد ذهب الميجور «هنتر» Hunter مع رضوان باشا إلى هرر لإبلاغ المشايخ والأعيان بقرار الإخلاء ولتنظيم حكومة وطنية . وفى ٢٥ إبريل ١٨٨٥م قرأ رضوان باشا على الجمهور الأمر بإخلاء هرر وأعلن تولية عبد الله بن عبد الشكور حاكما عليها وأمر بإطلاق ٢١ مدفعا إشعاراً بذلك ، وفى اليوم التالى سافر رضوان باشا إلى زيلع ومعه بقية جند الحامية المصرية ، وتسلم الحاكم الجديد مبانى الحكومة .

وقد سلمت الإدارة المصرية لأمير هرر الجديد البلاد وهى فى حالة كاملة من الازدهار والعمران شهد بها كل من زارها من الرحالة الأجانب ، بإن الإصلاحات والأعمال التى تمت فى عهد الإدارة المصرية تعتبر فى حكم المعجزات ، وحيث كانت الإدارة المصرية تعمل على ازدهار هرر سواء فى عهدها أم عهد غيرها فقد أخذ رضوان باشا على الأمير عبد الله بن عبد الشكور تعهدات لضمان هذا الازدهار ، وكان آخر هذه التعهدات : اتباع نصوص الأهالى فيقاوموا بأنفسهم خطر التبشير والمبشرين الذين وصلوا إلى هذه الجهات عن طريق الإرساليات العديدة التى تم تكوينها(٤٨) .

وبعد جلاء الإدارة المصرية عن هرر فى مايو ١٨٨٥م بقيت تحت حكم الأمير عبد الله بن عبد الشكور الذى حاول إبعاد أى تدخل أجنبى ، ووقف أمام محاولات الإنجليز لفرض حمايتهم على السلطنة ، فانتقم الإنجليز من هرر بأن سمحوا للحبشة بأن تزحف بجيوشها فى يناير ١٨٨٧م نحو هرر لاحتلالها ، وقد قاوم أهل البلاد ما وسعتهم المقاومة ، ولكن الغلبة كانت فى جانب الأحباش ، الذين دعموا وجودهم هناك خاصة وأن انجلترا قدمت السلاح والتأييد لهم .

وأما الوجود الإنجليزى فى الساحل الصومالى الشمالى ، فقد تدعم منذ عام ١٨٨٥م بعقد معاهدات مع الزعماء الصوماليين المحليين تضع بلادهم تحت الحماية الإنجليزية ، ودخلت انجلترا فى اتفاقيات مع كل من إيطاليا وفرنسا والحبشة لتخطيط الحدود بين مناطق الاستعمار فى الأرض الصومالية وقد أدخلت اتفاقية عام ١٨٩٠ بين انجلترا والحبشة الإقليم الصومالى الكبير المعروف باسم "أوجادين" رسميا ضمن امبراطورية منليك . وإن ظل هذا الإقليم بعيدا عن الاحتلال حتى سلمته انجلترا للحبشة عام ١٩٤٨م [٤٩] .

ويمكن لنا أن نلاحظ ملاحظة هامة هى أن الحركة الوطنية فى الصومال الساعية إلى استقلال البلاد وطرد الغزاة نشأت فى أحضان الدين . بمعنى أن العلماء ومشايخ الطرق الصوفية تصدوا لقيادة الحركة الوطنية الصومالية . فقد قاد السيد «محمد عبد الله حسن» العالم العامل حركة الجهاد ضد الوجود الإنجليزى فى الصومال الشمالى وقد هاله قتل مؤذن مسجد فى بربرة لأن صوته يقلق حاكم المدينة من نومه ، وهاله حركة التنصير التى تقوم بها البعثات التبشيرية خاصة مع الأطفال المسلمين .

اتبع السيد «محمد عبد الله حسن» سياسة سلمية فى حركته تقوم على نشر التعليم ومقاومة بعثات التبشير الأوروبى وحب الوطن الذى يحتله أجنبى غاصب . وقد نجح كثيرا فى تحريك عواطف الصوماليين الدينية والوطنية ، ومن ثم انتقل إلى الجهاد الحربى ضد الوجود الإنجليزى ، ذلك الجهاد الذى استمر ٢١ سنة من ١٨٩٩ إلى ١٩٢٠م ، واستطاع بمؤازرة المجاهدين المتطوعين من الشعب الصومالى أن يوقع بالإنجليز هزائم متتالية فى مواقع قدرت بأربعين موقعة[٥٠] . وكان الإنجليز يطلقون على السيد «محمد عبد الله حسن (الشيخ المجنون» Mad Mullah ، وأنصاره باسم الدراويش[٥١] .

وحدث أن ثارت بعض القبائل الصومالية فى منطقة بنادر ضد الغزاة الإيطاليين حيث شهدت مناطق «أفجوى» و «مقديشو» و «طنانة» وغيرها ، معارك دامية بين المجاهدين الصوماليين والإيطاليين . وقد تطلع المجاهدون إلى السيد «محمد عبد الله حسن» لتكون الثورة عامة ضد الغزاة الأجانب ، وبالفعل نجح الثوار الصوماليين بصورة أكبر فى هزيمة القوات الإيطالية ، مما دفع بإيطاليا إلى أن تلجأ إلى الإيقاع بين المجاهدين فى الجنوب وبين السيد «محمد عبد الله حسن» ونجح الطليان فى هذا الميدان بعد أن فشلوا فى ميدان الحرب ، حتى أصبح هناك فئات صومالية موالية للإيطاليين تتمثل فى السلاطين الذين كان بينهم وبين الثوار حروب سابقة وعداوة مستمرة ، ومن ثم عارضوا الثائرين بلسان الإيطاليين ، ونجحت

المعونة المادية الإيطالية فى جذب بعض العلماء إلى صفهم ضد السيد «محمد عبد الله حسن»[٥٢] .

ولايمكن إغفال دور الطرق الصوفية فى الحركة الوطنية الصومالية ، فقد كان لهذه الطرق دورها فى إثارة العواطف الدينية والوطنية فى نفوس الصوماليين لمواجهة الغزاة الأجانب والبعثات التبشيرية ، وأهم هذه الطرق الصوفية القادرية التى تنسب إلى مؤسسها الشيخ عبد القادر الجيلانى العراقى المولد . وقد وجدت طريقها إلى الصومال على يد اليمنيين والحضارمة (من حضر موت) الذين استقروا فى مقديشو وزيلع وبربرة وبراوة ومركة وبرديرة ، وجوبا والبنادر ، وشارك فى انتشار هذه الطريقة «أويس بن محمد» الصومالى وغيره كثيرون .

ولم تكن الطريقة القادرية هى الطريقة الصوفية الوحيدة التى انتشرت فى الصومال وقامت بدور فى الحركة الوطنية الصومالية وإن كانت أكبرها وأكثرها انتشارا ، فقد كانت هناك أيضا الطريقة الأحمدية المنتسبة إلى أحمد بن إدريس الفاسى ، وقد دخلت إلى شرق أفريقيا على يد عالم صومالى هو «على ميه درجبا» وقد تركز نشاطها فى وادى نهر شبيلى الأوسط ، والطريقة الصالحية التى تنتسب إلى محمد بن صالح وهى فرع من الطريقة الأحمدية ، وقد تولى الشيخ «محمد بن جوليد» نشرها بين سكان بلدتى «جوهر» و«بلعد» على نهر شبيلى وأسس زاوية ومركزا لها فى منطقة «الشدلة» على نهر شبيلى ، وكان من أهم اتباع الطريقة الصالحية الأحمدية السيد «محمد عبد الله حسن» الزعيم الثائر العالم[٥٣] .

وإذا كان السيد «محمد عبد الله حسن» قد توفاه الله فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٠م بعد أن مرض بالحمى ، قد أنهى إلى حد كبير الكفاح المسلح للصوماليين ضد الغزاة الأجانب ، فقد نشطت الحركة الوطنية الصومالية فى المجال السياسى ، وذلك فى مواجهة المؤامرات الاستعمارية الدولية لاقتسام مناطق النفوذ فى الأراضى الصومالية .

وقد بدأت المؤامرة الاستعمارية ضد شعب الصومال الكبير منذ أعلنت بريطانيا عام ١٨٨٦م حمايتها على الساحل الصومالى الشمالى ، ومنذ ساعدت الإيطاليين - الذين عرفهم الفرنسيون بأنهم كلاب حراسة للمصالح البريطانية فى شرق أفريقيا - لتحقيق أطماعهم الاستعمارية فى الأرض الصومالية على وجه الخصوص ، حتى أعلنت إيطاليا عام ١٨٩٦م حمايتها على الصومال الجنوبى (بنادر) . ومنذ ساعدت الأحباش من ناحية والإيطاليين من ناحية أخرى لتحديد الحدود بين مناطق النفوذ ، دون رعاية مصالح القبائل الصومالية المتنقلة والمتصلة فى كل أنحاء الوطن الصومالى الكبير .

فقد توصل الإنجليز مع الأحباش عام ١٨٩٧م إلى اتفاق سرى ينص على تسليم أجزاء من الأراضى التى كانت تحت حماية بريطانيا ، وتوصل الفرنسيون أيضا إلى اتفاق مع الأحباش فى نفس العام تسلم الأحباش بمقتضاه جزءا من الأراضى الصومالية والتى كانت فى حوزة فرنسا ، كما عقدت إيطاليا معاهدة مع الحبشة عامى ١٨٩٧م و١٩٠٨م لتخطيط الحدود بين الصومال الإيطالى والأراضى الصومالية التى تحتلها الحبشة ، وهكذا سيطرت الحبشة على كل إقليم أوجادين بموجب اتفاقها مع بريطانيا عام ١٨٩٧م ومع إيطاليا عامى ١٨٩٧م و١٩٠٨م، إلى جانب هرر التى دخلها الأحباش عام ١٨٨٧م بمساعدة الإنجليز ، وأراضى هود الصومالية التى سلمتها انجلترا للحبشة عام ١٩٥٥م .

وإذا كانت الحركة الوطنية قد انتكست بوفاة أبو الثوار السيد «محمد عبد الله حسن» عام ١٩٢٠م فإن الجهاد لم يتوقف حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، وأن المقاومة الصومالية للسيطرة الإيطالية فى الصومال الجنوبى استمرت ما يقرب من أربعين سنة ومن ثم جاء التقدم الإيطالى بطيئا هناك فإن التحرك السياسى للصوماليين ظهر أثناء الحرب العالمية الثانية ، حيث أن إيطاليا احتلت عام ١٩٤٠ محمية الصومال الإنجليزى وضمتها إلى مناطق سيطرتها فى الصومال الإيطالى (الجنوبى) والحبشة التى احتلتها إيطاليا عام ١٩٣٥م . ولكن انجلترا وحلفاؤها استطاعت عام ١٩٤١م استعادة محمية الصومال والأراضى الحبشية بل وأراضى ما كان يعرف باسم الصومال الإيطالى ، وفى ٣١ يناير ١٩٤٢م أعادت بريطانيا إلى الحبشة سيادتها الكاملة وأعادت هيلاسلاسى إلى تولى مقاليد السلطة فى أديس أبابا ، وعقدت اتفاقية تنص على استمرار الإدارة البريطانية فى منطقتين من القطر الصومالى : هود والأراضى المحجوزة ، وأوجادين ، وعقدت معه اتفاقية أخرى عام ١٩٤٤ سلمت للحبشة جزءا من الأراضى المحجوزة الصومالية .

لم يستسلم الصوماليون للتسلط الاستعمارى بوفاة أبو الثوار السيد «محمد عبد الله حسن» فى ديسمبر ١٩٢٠م ، بل أخذوا يشكلون جمعيات ونوادى سرية خلال الثلاثينيات من القرن الحالى لمواجهة عمليات تخطيط الحدود بين مناطق النفوذ الاستعمارى الأوروبى التى قسمت القطر الصومالى الكبير ، حتى برز أول حزب سياسى على درجة عالية من النضج والخبرة عام ١٩٤٣م هو رابطة أو وحدة الشباب الصومالى الذى اتخذ من مدينة مقديشو مقرا له ، ويهدف هذا الحزب إلى تحرير الصومال الكبير ، واتخاذ الدين الإسلامى دينا رسميا للدولة . واعتبار الصومال جزءا من الوطن العربى والإسلامى الكبير ، وقد تطور الحزب فصار حزبا جماهيريا له فروع فى كل أقاليم الصومال بما فيه إقليم هرر وأوجادين . وقد استمر

الحزب حتى نهاية الحرب حركة ثقافية اجتماعية تهدف إلى توحيد الشباب الصومالى دون الارتباط بالنزاعات القبلية ، وتعليم الشباب ونشر الأفكار الحديثة ، وقد اتضحت اتجاهات الحزب السياسية عام ١٩٤٧م حين أضاف إلى أهدافه معارضة عودة الإيطاليين إلى الصومال، وحماية مصالح الصوماليين ، وإيجاد لغة رسمية للصومال(٥٤) .

أخذت الأحزاب السياسية تظهر وتعلن برنامجها فى ظل الوجود البريطانى فى كل من الصومال الشمالى والجنوبى خلال الأربعينيات من القرن العشرين . فكان هناك حزب الرابطة الوطنية الصومالية الذى اتخذ من مدينة «برعو» مقرا له واتخذ برنامجا مشابها لحزب وحدة الشباب من حيث التأكيد على وحدة كل الصوماليين ، كما كان هناك حزب المؤتمر الصومالى ، وحزب شباب «حمر» والحزب الأفريقى ، وحزب البنادر ، والحزب العربى . وحزب «دجلة ومرقلة» الذى ينتسب إلى قبيلتين بهذا الاسم فى وادى نهر جوبا ، فى الوقت الذى ظهرت فيه أحزاب ذات ميول إيطالية هى الحزب الديموقراطى المسيحى الاشتراكى والحزب الشيوعى .

قاد حزب وحدة الشباب الصومالى الحركة الوطنية من أجل الحصول على الحقوق الصومالية فى الاستقلال والوحدة ، ونظرا لأن هذا الحزب كان يمثل أكثرية الشعب الصومالى فقد دخل فى مفاوضات مع السلطات الإنجليزية منذ عام ١٩٤٦م لتحقيق المطالب الصومالية ، وقد أيدت انجلترا المطالب الصومالية إذا قبل الصوماليون الوصاية البريطانية ، وعندما أرسلت هيئة الأمم المتحدة لجنة رباعية : أمريكية روسية انجليزية فرنسية لمعرفة رغبة الصوماليين ، وقد وصلت اللجنة فى يناير ١٩٤٨م إلى مقديشو لتقابلها مظاهرات عارمة تطالب بالاستقلال والوحدة وإن ظهرت اضطرابات قادها عملاء لإيطاليا .

وتقدم الحاج محمد حسين رئيس حزب وحدة الشباب الصومالى إلى اللجنة بمذكرة من أربعة نقاط هى :

١- أن تكون الأمة الصومالية تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات على الأكثر تستقل فى نهايتها .

٢- الاستقلال التام بدون قيد أو شرط .

٣- وحدة أجزاء الصومال الخمسة فى ظل علم واحد .

٤- عدم عودة إيطاليا الفاشية إلى الصومال مرة أخرى (٥٥) .

ولكن انجلترا التى ساءها أن لا يطلب الصوماليون وصايتها عليهم تآمرت مع المتآمرين على القضية الصومالية ، ومن ثم سلمت فى ٢٤ سبتمبر ١٩٤٨ جزءا من القطر الصومالى

مشتملا على أوجادين وجزءا آخر هو «هود» والمنطقة المحجوزة إلى الحبشة التى أطلقت عليها الآن أثيوبيا ، وسلمت عام ١٩٥٥م - كما سبق أن ذكرنا - لأثيوبيا الجزء المتبقى من الصومال الغربى (هود والمنطقة المحجوزة) بناء على اتفاقية سرية . وقد ثار الصوماليون ثورات عنيفة ضد كل تآمر وسقط من الشهداء الصوماليين أعداد كبيرة دفاعا عن مطالبهم القومية .

ونتيجة للموقف البريطانى المتآمر والمستاء من وقفة الشعب الصومالى فقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الرابعة عام ١٩٤٩م على أن تكون الصومال تحت وصاية الأمم المتحدة وتصبح دولة مستقلة ذات سيادة بعد عشر سنوات . وأن تكون إيطاليا هى الدولة الوصية نيابة عن الأمم المتحدة وأن يكون للأمم المتحدة مجلس استشارى مقيم فى الصومال يضم ممثلين عن مصر والفلبين وكلومبيا ، ومهمته مراقبة عملية نقل الصومال من مرحلة الوصاية إلى مرحلة الاستقلال . وقام العضو المصرى فى المجلس وهو «كمال الدين صلاح» ببذل الكثير من أجل تقريب الإدارة الإيطالية نحو المطالب الصومالية . ووضع برنامجا كبيرا لإلحاق مئات من الدراسين الصوماليين فى برامج دراسية فى المدارس المصرية ولإيقاظ الوعى الصومالى ضد القوى الاستعمارية[٥٦] .

ونتيجة لجهود المجلس الاستشارى أجريت أول انتخابات سياسية فى الصومال الجنوبى عام ١٩٥٦م لتشكيل مجلس تشريعى ، كما اتخذت خطوات لتولى الصوماليين الوظائف العليا فى الخدمة المدنية وقد أحرز حزب الشباب الصومالى أغلبية واضحة ، بينما أحرزت جبهة الصومال الوطنية وحزب الوحدة الصومالى أغلبية واضحة فى انتخابات عام ١٩٦٠م فى الصومال الشمالى ، وبناء على هذا فقد أعلن استقلال الصومال الشمالى فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠م ، بينما أعلن استقلال الصومال الجنوبى فى أول يوليو من نفس العام ، وفى اليوم الثانى من يوليو اجتمعت الجمعية الوطنية فى الصومال الجنوبى والمجلس التشريعى للصومال الشمالى فى قاعة البرلمان بمقديشو ، وفى جو يسوده الابتهاج والفرح والسرور تم اتحاد الإقليمين لتظهر الجمهورية الصومالية [٥٧] كما سبق أن ذكرنا .

ومنذ عام ١٩٦٠م والجمهورية الصومالية تسعى لتوحيد بقية الأقاليم الصومالية الخاضعة للنفوذ البريطانى فى شمال كينيا وللسيطرة الأثيوبية فى إقليم الصومال الغربى ، وفى مستعمرة الصومال الفرنسى ، ودخلت فى مفاوضات متواصلة مع الحبشة للوصول إلى حل

عادل يضمن التئام شمل الصوماليين فى الصومال الغربى مع أهلهم فى جمهورية الصومال ، ولكن المفاوضات لم تأت بنتيجة ، وحتى عندما قامت الثورة فى الصومال بقيادة اللواء ، «محمد سياد برى» فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٩م سعت إلى التوصل مع أثيوبيا إلى حل سلمى ولكن دون جدوى ، ومن هنا دعمت الصومال جبهة تحرير الصومال الغربى لكى تحقق مطالبها مما أدى إلى حدوث اعتداءات حبشية متلاحقة على الأراضى الصومالية وضد الصوماليين فى الصومال الغربى ، ومازالت المشكلة قائمة . وإن هدأ التوتر بين البلدين .

وأما الصومال الفرنسى ، فقد نجحت فرنسا فى إبعاد أهله عن الوطن الأم وأعنى جمهورية الصومال ، وانتهى الأمر باستقلال هذه المستعمرة الفرنسية تحت اسم جمهورية جيبوتى عام ١٩٧٧م ، ومازال صوماليو شمال كينيا يخضعون لحكام هذه الدولة ولم ينضموا إلى الوطن الأم حتى اليوم ، وهكذا لم تتوحد أقاليم الصومال الخمسة كما نادى الوطنيون الصوماليون بسبب تآمر الدول الاستعمارية وسعيها لمنع قيام هذا التوحيد ، وخلق مشكلات تمنع الالتفات إلى البناء والتطور تعويضا عن التخلف .

وقد اتخذت ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٩م سياسة اشتراكية ، وألغت جميع الأحزاب السياسية وتشكيل حزب واحد هو الحزب الحاكم تحت اسم " الحزب الشورى الاشتراكى الصومالى "SRSP" The Somali Revelutionary Socialist Party ، وأكدت تأييد حركات التحرير فى العالم ، والعمل من أجل «الصومال الكبير» بكل الوسائل المتاحة .

ويسعى الصوماليون رغم قلة إمكاناتهم إلى بناء بلدهم بناء جديدا ، ورغم أن الثروة الأساسية هناك تتركز فى الثروة الحيوانية إلا أن المشروعات الزراعية أخذت تظهر فى أنحاء متفرقة من البلاد ، كما تشهد البلاد نهضة تعليمية واجتماعية ، ولعل أبرز ما وضح أخيرا هو التأكيد على تعلم كل صومالى اللغة العربية لغة القرآن الكريم رغم أن اللغة الرسمية للدولة هى اللغة الصومالية التى تكتب بحروف لاتينية .

جيبوتـى

هى جزء من الصومال ، وقد صارت مطمعا للاستعمار الفرنسى منذ عام ١٨٦٢م بتكوين مستعمرة «أوبوك» نتيجة لتنازل بعض قادة قبائل «عفر» عن المنطقة ، ثم نتيجة للمعاهدات بين فرنسا من جهة وكل من انجلترا التى استولت على المنطقة المجاورة من الصومال المطلة على خليج عدن ، وأثيوبيا التى تلامس حدودها مستعمرة أوبوك ، وقد أضيفت أراضى «العيسى»

إلى المستعمرة الفرنسية بموجب اتفاقية فرنسية أثيوبية زمن الإمبراطور منليك عامى ١٨٨٤/١٨٨٥م . وفى عام ١٨٩٢م صارت مدينة جيبوتى مقرا لحكومة المستعمرة ، وفى عام ١٨٩٦م عرفت المنطقة باسم الصومال الفرنسى .

وبموجب اتفاقية بين سلطات الاستعمار الفرنسى والإمبراطور الأثيوبى منليك عقدت فى عام ١٨٩٧م تم بناء خط حديدى يربط «أديس أبابا» عاصمة أثيوبيا بميناء جيبوتى عند مدخل البحر الأحمر الجنوبى ، وقد انتهت عملية بناء هذا الخط الحديدى فى عام ١٩١٥م الذى يعتبر حيويا لأثيوبيا ومصدرا رئيسيا للدخل القومى فى جيبوتى[٥٨] .

وعقب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦م صار لجيبوتى ممثل فى البرلمان الفرنسى ، كما صار للمستعمرة جمعية محلية فى يوليو ١٩٥٧م ، وفى العالم التالى وافق سكان المستعمرة على الاستمرار فى الصلة مع فرنسا نتيجة استفتاء أشرفت عليه سلطات الاحتلال الفرنسى ، وفى الستينات من القرن العشرين نقلت فرنسا صداقتها التقليدية من قبائل «العيسى» إلى قبائل «عفر» والعفر لهم ارتباطات بقبائل شرق الحبشة بينما العيسى لهم ارتباطات قبلية وثقافية مع الصوماليين . وجاء هذا الانتقال بسبب مطالبة الصومال بضم جيبوتى إليها باعتبارها من الناحية التاريخية والبشرية والطبيعية جزءا من الصومال .

اشتدت الحركة الاستقلالية فى جيبوتى فى الخمسينات والستينات من هذا القرن ، وظهر فى مقدمة الزعماء الوطنين «محمود حربى» الذى ولد عام ١٩٢١م فى بلدة «على صبيح» ثم صار أول رئيس لأول نقابة لعمال الميناء ، وترأس حزب الاتحاد الديموقراطى ، وأصبح نائبا لرئيس الحكومة فى ٢٠ يوليو ١٩٥٧م ، وقاد حركة إخراج الفرنسيين وكشف تزييف استفتاء عام ١٩٥٨م الذى أعلنت نتيجته سلطات الاحتلال بأن سكان جيبوتى غير موافقين على الاستقلال ويرغبون فى البقاء مرتبطين بالاستعمار الفرنسى .

ونتيجة لمواقف محمود حربى فقد فرضت عليه سلطات الاحتلال الفرنسى مغادرة أراضى جيبوتى فاتجه إلى القاهرة وساهم بدور إيجابى فى حركة التضامن الأسيوى الأفريقى ووضع اللبنات الأولى لحركة تحرير جيبوتى ، ولكن القدر لم يمهله إذ توفى فى شهر أكتوبر ١٩٦١م فى ظروف غامضة فى حادثة انفجار طائرة لخطوط مصر للطيران فى الطريق بين جنيف والقاهرة ، فى فترة اشتداد حركات التحرير الوطنية وفى قمة تصاعد حرب الثورة الجزائرية .

واستخدمت فرنسا زعيما آخر مواليا لها هو «على عارف» من قبائل «العفر» وغيرت اسم جيبوتى إلى الأراضى الفرنسية فى «العفر» و «العيسى» وإستمر التأييد الفرنسى لعلى

عارف وأعلنت نتائج عدة استفتاءات بين أعوام ١٩٥٨ ، ١٩٧٤م وكلها تؤيد ارتباط جيبوتى بفرنسا . وفى الوقت الذى أبدت فيه الصومال معارضة قبائل العيسى لعلى عارف ، وقد انتهى الأمر بإعلان جمهورية جيبوتى المستقلة فى ٢٧ يونيو ١٩٧٧م برئاسة «حسين جوليد» زعيم حزب العيسى ، وفى ٣ سبتمبر من نفس العام صارت جيبوتى الدولة رقم ٢٢ فى جامعة الدول العربية (٥٩) .

هوامش الفصل الرابع

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ، ص٢٢١ .

(٢) Dr. M. Anis : England and Suez - Route in 18th Century, p. 16 .

(٣) جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الأوسط ص ١٢٢ .

(٤) محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ص١٢١ .

(٥) جورج كيرك : نفس المرجع ص١٢٣ .

(٦) د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى وموقف الدول الكبرى إزاءه ص٣١٥ .

(٧) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٣ رفعه الإيرل كرومر قنصل جنرال دولة انكلترا ووكيلها السياسى فى مصر إلى جناب المركيز لنسدون ناظر خارجيتها .

(٨) وثائق السودان / ١ تلغرافات حكمدارية السودان .

(٩) وثائق السودان / ١ مأمورية أحمد حمدى بك إلى السودان / ١ بخصوص بعثة ستيوارت .

(١٠) Shibeika : British Policy in the Sudan. p. 79 .

(١١) Cromer : Modern Egypt. p. 291 .

(١٢) Shibeika : Ibid. p. 168 .

(١٣) وثائق السودان - تلغرافات ومكاتبات تتعلق بثورة المهدى ٢/٢/٤ .

(١٤) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص٦١ .

(١٥) أحمد شفيق بك : مذكراتى فى نصف قرن جـ٢ ص٢٨٨ .

(١٦) Langer : diplomacy of Imperialism p. 129 .

(١٧) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص٥٤٤ .

(١٨) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص٤٧٥ .

(١٩) نفس المرجع .

(٢٠) بلغت مدة النفى التى قضاها أحمد عرابى فى سيلان ١٩ سنة انتهت عام ١٩٠١م .

(٢١) فتحى رضوان : مصطفى كامل ص٣٩٠ .

(٢٢) Chirol, V. : The Egyptian Probem. p. 296 .

(٢٣) Op. cit., p. 297 .

(٢٤) د. عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ص١٤٧ .

(٢٥) Holt, p. M. : Egypt and the Fertile Cresecent, p. 298 .

(٢٦) د. يونان لبيب : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩-١٩٢٤م ، ص١٧٦ .

(٢٧) مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص٤٤٢ .

(٢٨) نفس المرجع ص٤٨٨ .

(٢٩) ضرار صالح : تاريخ السودان الحديث ص٢٤٦.

(٣٠) المرجع السابق .

(٣١) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ٤٤٧ .

(٣٢) د. مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص٤٢٤ .

(٣٣) د. محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص٢٣٤ .

(٣٤) د. رأفت الشيخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ص ١٣٠ .

(٣٥) Coupland, E. : Exploitation of East Africa. p. 338 .

(٣٦) د. محمد صبرى : المرجع السابق ص١٦٥ .

(٣٧) د. على إبراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ص١١٠ .

(٣٨) د. السيد حراز : التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا .. ص١٧٨ .

(٣٩) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص٤٤٩ .

(٤٠) د. زاهر رياض : المرجع السابق ص٢٢٦ .

(٤١) د. رأفت الشيخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ص١٥٧ .

(٤٢) د. السيد حراز : المرجع السابق ص٣٤١ .

(٤٣) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص٤٥١ .

(٤٤) د. زاهر رياض : المرجع السابق ص٢٢٧ .

(٤٥) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص١٥٨ .

(٤٦) د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق أفريقيا ص٣٨٢ .

(٤٧) أحمد عبد الله ريراش : كشف السدول عن تاريخ الصومال من ١٥٩-١٦٣ .

(٤٩) Vianney, J.J. op. cit., p. 69 .

(٥٠) أحمد عبد الله ريراش : المرجع السابق ص١٨٤-١٨٦ .

(٥١) Vianney, J.J. : op. cit., p. 69 .

(٥٢) أحمد عبد الله ريراش : المرجع السابق ص١٩-٢٠٠ .

(٥٣) نفس المرجع ص١٧٧-١٨٠ .

(٥٤) د. عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا ص٤٣٨-٤٤٠ .

(٥٥) أحمد عبد الله ريراش : المرجع السابق ص٢٢٨-٢٣٠.

(٥٦) Vianney, J. J. : op. cit., p. 73 .

(٥٧) أحمد عبد اله ريراش : المرجع السابق ص٢٣٢-٢٣٤ .

(٥٨) New African year book .

(٥٩) Ibid, p. 119 .

الفصل الخامس

أقطار المغرب العربى الكبير

ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا

مقدمة :

يطلق تعبير المغرب العربى الكبير على الأقطار المغاربية الخمس التى تمثل الآن اتحاد المغرب العربى المعلن منذ فبراير ١٩٩٠م ، وإن شئنا الدقة فإن الدعوة إلى وحدة المغرب العربى الكبير انطلقت فى الخمسينيات من هذا القرن خاصة بعد أن حصلت كل من ليبيا على استقلالها فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م وتونس فى ٢٠ مارس ١٩٥٦م ، ومراكش - المغرب الأقصى - فى ٢ مارس ١٩٥٦م ، ثم استقلت الجزائر فى يوليو ١٩٦٢م ، وقبلها موريتانيا فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٠م .

حيث جاءت صيحة الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة بعد أن تحققت الوحدة المصرية السورية فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨م تنفيذا لدعوة الرئيس جمال عبد الناصر للعرب لتحقيق فكرة القومية العربية ، التى تظلل كل الشعوب العربية ، ومن هنا جاءت صيحة الرئيس الحبيب بورقيبة لإقامة المغرب العربى الكبير والتى فسرت آنذاك بأنها رد فعل لدعوة القومية العربية بزعامة عبد الناصر .

ولاشك أن الأقطار المغاربية الخمس «ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا» تجمعها روابط جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية متشابهة ، وإن أختلفت الآن فى الناحية السياسية ، إلا أنها كانت عبر تاريخها الإسلامى تكون نسيجا واحدا متكاملا فى معظم الأحوال ، وهو ما يدعونا الآن إلى معالجة تاريخها الحديث بمنطق وحدة الكفاح من أجل الاستقلال ، خاصة أنها كانت جميعا - فيما عدا ليبيا - تخضع للاستعمار الفرنسى سواء اتخذ شكل حماية أو تكوين مستعمرة .

وكنا نتمنى أن يحدث تنسيق بين الحركة الوطنية فى الأقطار المغاربية التى خضعت للاستعمار الفرنسى حتى تصل جميعا إلى الاستقلال فى وقت واحد ، وقد يدفعها ذلك إلى إقامة دولة واحدة تكون نموذجا عربيا يضاهى نموذج المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة فى أمريكا الشمالية التى نسقت جهودها فى الكفاح من أجل الاستقلال فلما تحقق لها الاستقلال حققت وحدتها القومية بحكومة مركزية قومية فى عاصمة مركزية .

ونسوق فى الصفحات التالية عرضا لكفاح شعوب أقطار المغرب العربى الكبير من أجل الاستقلال بدءا بليبيا مرورا بالجزائر وتونس ومراكش وانتهاء بموريتانيا .

ليبيا

كان خروج إيطاليا إلى الاستعمار متأخرا عن غيرها من الدول الأوروبية ، وذلك بسبب تأخر وحدتها القومية ، وضعف إمكانياتها ، ومشكلاتها الداخلية المعقدة ، وليس معنى هذا أن إيطاليا لم يفكر أهلها فى إقامة مستعمرات لهم خارج حدودهم قبل الوحدة القومية إذ أن الإيطاليين كانوا يرجون قبل إتمام الوحدة القومية أن تستطيع مملكة نابولى - النابلطان كما سماهم السنوسيون الأوائل - الاضطلاع بمهمة هذا التوسع الخارجى ، وكان ما يعنيهم مجرد التوسع لذاته فحسب سواء جرى هذا فى القارة الأوروبية ذاتها أو بعض جزر البحر الأبيض أو أقطار أفريقيا الشمالية[١] .

ولعل من المفيد هنا أن نسجل الدوافع التى حدت بإيطاليا غزو ليبيا ، وذلك أن إيطاليا خرجت من جهودها لتحقيق الوحدة القومية منهوكة القوى ومحملة بأعباء ومشكلات داخلية كالفقر وكثرة عدد العاطلين عن العمل[٢] ، إلى جانب الشعور بالنقص إزاء الدول الكبرى ذات المستعمرات[٣] ، بالإضافة إلى رغبة الإيطاليين فى استخدام رؤوس أموالهم واستثمارها فى مشروعات تعود عليهم بالنفع ويتدرب الشباب الإيطالى على الأعمال المنتجة .

ومما يجب ملاحظته إن اهتمام الإيطاليين بإقامة مستعمرات انصب فى المقام الأول على تونس أولا ثم طرابلس الغرب «ليبيا» ثانيا ، لاسيما وأن تونس جعلها قربها من إيطاليا تتمتع بميزة لاتضارعها فيها طرابلس . هذا التقارب الذى أدى فى العصور القديمة إلى وجود علاقات اقتصادية وسياسية هامة بين هذا الجزء من شمال أفريقيا الذى كان يطلق عليه اسم قرطاجنة وبين إيطاليا ومنذ ذلك الوقت أخذ كل من شمال أفريقيا وإيطاليا يؤثر فى الآخر ويتأثر به[٤] .

لكن احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١م قد وجه ضربة لأطماع إيطاليا فى تونس مما أساء العلاقة بين فرنسا وإيطاليا لدرجة جعلت الإيطاليين يتجهون صوب دول وسط أوروبا ويتناسون العداء التقليدى مع النمسا بل ويدخلون فى تحالف مع ألمانيا والنمسا كان الفضل فى إبرامه بسمارك المستشار الألمانى الذى كان من المحبذين لفرنسا لكى تحتل تونس فتنصرف عن التفكير فى إقليمى الألزاس واللورين ، وقد كسب بسمارك إيطاليا إلى جانبه مع النمسا فى تحالف ثلاثى[٥] .

اتجه الإيطاليون إلى تحقيق مشروعات استعمارية فى شرق القارة الأفريقية بعد أن ضاع أملهم فى تونس ورغم ماصادفوه من نجاح أول الأمر باستيلائهم على إقليم أرتريا إلا أن هزيمتهم فى موقعة عدوة على يد الأحباش عام ١٨٩٦م قد جعلهم يعيدون التفكير فى امتلاك أراض جديدة فى شمال أفريقيا وخصوصا فى ولاية طرابلس الغرب ، وهى الولاية الوحيدة التى بقيت خاضعة للدولة العثمانية فى شمال أفريقيا(٦) . وهكذا استغرقت جهود إيطاليا بعيدا عن ليبيا منذ عام ١٨٨٥م حين احتلت مصوع إلى عام ١٩٠٢م حين عقدت مع فرنسا اتفاقية تحقق بها أهدافها الاستعمارية فى ليبيا .

الغزو الإيطالى :

وبعقد معاهدة ١٩٠٢م بين فرنسا وإيطاليا التى قضت بإطلاق يد إيطاليا فى ليبيا ويد فرنسا فى مراكش تبدأ سلسلة من الجهود الإيطالية فى ليبيا من أجل السيطرة عليها ، بدأت بفتح المدارس فى طرابلس وبنى غازى ، وإرسال الجماعات التبشيرية ، ولكن أهم من ذلك فتح فروع لبنك دى روما الذى أخذ يقرض الأهلين أموالا كثيرة بفوائد وشروط مجحفة ، إلى جانب أن القنصلية الإيطالية فى كل من طرابلس وبنى غازى كانت مركزا للنشاط السياسى والدعاية الإيطالية والتجسس على أهل البلاد ومراكز الدفاع عنها ووسائله(٧) .

هذا إلى جانب وجود سياسيين إيطاليين يرسمون سياسة إيطاليا الاستعمارية ويتحمسون لها أمثال السنيور «كرسبى» رئيس الوزارة الإيطالية فى المدة من ١٨٨٧-١٨٩١م .(٨) ثم عودته للحكم من ١٨٩٣-١٨٩٦م حيث سقط بسبب الفشل فى الحرب ضد الحبشة ، ومثل السنيور «جوليتى» الذى تولى الوزارة من عام ١٨٩٢ إلى عام ١٨٩٣م ثم عاد للحكم مرة أخرى عام ١٩١١م حيث تم الغزو الإيطالى لليبيا فى عهد وزارته(٩) .

وكل هذا هيأ الأذهان سواء فى إيطاليا أو خارجها لفكرة استيلاء إيطاليا على ليبيا ، بل بلغ من قوة الدعاية الإيطالية أن صورت ليبيا بأن أراضيها مصدر خير وفير حتى بات الشباب الإيطالى يتغنى بطرابلس الجميلة ، والعاطلون الإيطاليون يتمنون الإنتقال إليها فى ظل امتلاك إيطاليا لها ، ولذلك لانعجب أن نرى الحكومة الإيطالية تعلن الحرب على تركيا فى سبتمبر سنة ١٩١١م بحجة أن الضباط ورجال جمعية الاتحاد والترقى الجهلة المتعصبين عرضوا للخطر الشديد أمن الرعايا الإيطاليين بتحريضهم أهالى طرابلس الغرب وبنى غازى ضدهم(١٠).

لم يكن الغزو الإيطالى لليبيا إذن مفاجئا لأن الأطماع الإيطالية فى ليبيا لم تكن خافية على الليبيين والأتراك ، وقد بادر الليبيون منذ عام ١٩١٠م بالإبراق إلى الصدر الأعظم إبراهيم حقى باشا يعلمونه بعزمهم على رد كل هجوم وطلبوا إرسال وسائل تحصينات طرابلس المهملة والذخائر والبحرية وأطعمة لمدة عام ، وأنهم سيدافعون عن وطنهم حتى آخر نقطة من دمائهم[١١] . ولكن إبراهيم حقى لم يعمل شيئا ، ولعل موقفه هذا يفسره أنه كان يعمل سفيرا لبلاده فى إيطاليا وزوجته إيطالية ، ومن ثم فهو متهم بالتواطؤ مع الطليان لتسليمهم الولاية[١٢] .

ويمكن القول أن تولى جماعة الاتحاد والترقى فى تركيا قد عجل بضياع طرابلس الغرب ، فسياسة التتريك التى سارت عليها تلك الحكومة فى الولاية العربية لم تلق ترحيبا من قبل السنوسية فى طرابلس الغرب ، بل إنها وقفت موقف عدم التأييد من إنشاء جمعية الاتحاد والترقى فى بنى غازى[١٣] ، بسبب رأى الاتحاديين فى بعض الأمور الدينية التى كان السنوسيون يخالفونهم فيها ، مما نفر الليبيين من الحكم العثمانى ، وجعل العثمانيين مسئولين عن حدوث الغزو الإيطالى لليبيا .

حدث الغزو الإيطالى لليبيا فى سبتمبر ١٩١١م ، ولكن الليبيين لم يستلسموا بل قاوموا حتى بعد أن أضطرت تركيا المتهالكة إلى استجداء الصلح مع إيطاليا ، والذى تم بواسطة انجلترا فى لوزان بسويسرا فى أكتوبر سنة ١٩١٢م ، وإذا كانت القوات التركية قد شاركت فى صد الغزو فى أوله إلا أن هذه القوات كانت مبعثرة هنا وهناك ، وكانت تجهيزاتها الحربية وتدريباتها العسكرية ضعيفة وقليلة بحيث حمل المواطنون العرب فى ليبيا عبء القتال وحدهم بمساعدات مادية ومعنوية من الدول العربية والإسلامية وعلى رأسها مصر وتونس[١٤] .

ونتيجة لمعاهدة لوزان منح السلطان العثمانى أهل ليبيا الاستقلال الذاتى فى الوقت الذى لايملك فيه هذا الحق ، ولكنه منشور دعائى يحفظ به ماء وجهه أمام الشعوب العربية الإسلامية ، ذلك أن ملك إيطاليا أصدر فى الوقت نفسه منشورا إلى الليبيين يذكر لهم فيه بأن بلادهم خاضعة خضوعا تاما للسيادة الملكية الإيطالية ، ويعفو فيه عن الليبيين ، ويعدهم بالمحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية ، ويسمح لهم فيه بذكر اسم جلالة السلطان الأعظم بصفته خليفة المسلمين فى الصلوات العامة[١٥] . بل وسرعان ما صار الإيطاليون يعتبرون المجاهدين الليبيين مجرد عصاة وثوار خارجين على الحكومة الشرعية - الحكومة الإيطالية - فى مقاومتهم ، يستحقون لذلك الإعدام شنقا أو رميا بالرصاص إذا ما وقعوا فى أيديهم[١٦].

كفاح الليبيين :

ولكن الليبيين لم يرهبهم ما حدث لهم من مذابح دموية أو إحراق مساكنهم ومزارعهم ومواشيهم ومن ثم استمر كفاحهم ضد قوات الغزو الإيطالى الغاشم رغم إنسحاب القوات التركية ، وتحمل السنوسيون عبء النضال فى برقة بأسلوب حرب العصابات فى الجبل الأخضر الذى سيطر الإيطاليون على قسم كبير منه خاصة مدنه ، والذين صمموا على المضى فى الغزو رغم تكبدهم نفقات ودماء كثيرة ، فى الوقت الذى عملت فيه السنوسية خصوصا حين تزعمهم السيد محمد إدريس على عقد اتفاق مع إيطاليا لإقرار الأمور فى برقة لصالح أهلها الذين طحنتهم المعارك الحربية وسياسة التجويع والتشريد والإبادة التى اتبعتها قوات الاحتلال .

وقد تم بالفعل عقد عدة اتفاقيات بين السنوسية وإيطاليا فى السنوات من ١٩١٧ إلى ١٩٢١م أمنت للبرقاوين عبادتهم وملكيتهم الفردية وإنشاء المدارس واحترام لغة البلاد إلى جانب انتخاب مجلس نيابى يساعد الأمير السنوسى الذى اعترفت به كل من إيطاليا وانجلترا أميرا لبرقة . ولكن إيطاليا لم تكن مخلصة فى هذه الاتفاقيات بل وسعت إلى الوقيعة بين أهل البلاد حتى تضرب ضربتها بالتخلص من الحركة الوطنية الليبية ، وقد ضيقت حكومة الاحتلال على الأمير السنوسى حتى ترك برقة وانتقل إلى مصر عام ١٩٢٢م تاركا قيادة الجهاد فى برقة للسيد عمر المختار أحد شيوخ الزوايا ، خاصة وأن الحزب الفاشى كان قد استولى على الحكم فى إيطاليا فى خريف هذا العام ، واتبع سياسة العنف بصورة أشد مع الليبيين .

وأما فى طرابلس فقد استمر الكفاح يقوده زعماء القبائل أمام زحف القوات الإيطالية وإرهابها للأهالى حتى تم اختيار سليمان البارونى رئيسا لحكومة وطنية فى طرابلس ولكنه اضطر أمام ضغط الإيطاليين إلى ترك البلاد إلى الأستانة ، ولكن الكفاح ظل مستمرا وتدفق المتطوعون إلى ميادين القتال والتحقوا بالمعسكر العثمانى بضواحى طرابلس وقلوبهم تلتهب حماسة وغيرة وإخلاصا ، وإن الهمة مبذولة فى تأليف جيش كبير من المتطوعين تحت رئاسة ضباط مصر المتقاعدين وأكدت الصحف المصرية سفر قوافل عديدة من مطروح وبرانى وأولاد على تحمل معها الذخيرة والزاد مدججة بالسلاح الحديث[١٧] .

وحاول الطرابلسيون تنظيم صفوفهم أثناء انشغال إيطاليا بمعارك الحرب العالمية الأولى ورغبتها فى تسكين جبهة القتال فى طرابلس حتى تنتهى الحرب ، ومن ثم حصل الطرابلسيون على اعتراف من إيطاليا فى ٢١ أبريل ١٩١٩م بموجب صلح «بنى آدم» بالجمهورية

الطرابلسية التى أقيمت منذ نوفمبر ١٩١٨ والتى أختير كل من سليمان البارونى ورمضان السويحلى وأحمد المريض وعبد النبى بلخير لرئاستها والتى عمل لها المجاهد المصرى عبد الرحمن عزام مستشارا بعد أن أسهم فى قيامها .

ولكن النزاعات الداخلية قد فتت فى وحدة المجاهدين وأعطت الفرصة للإيطاليين . وكان أهم هذه النزاعات النزاع بين السنوسية ورمضان السويحلى زعيم مصراته التى اتخذت شكل التعصب القبلى . هذا إلى جانب الخلافات بين زعماء الجهاد فى طرابلس مثل الخلاف بين رمضان السويحلى فى مصراته وعبد النبى بلخير فى أورفله وغيرهم[١٨] . وبسبب عدم وجود الزعيم القوى كما هو الحال فى برقة جعل الحكومة الإيطالية تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة ، فوجد الزعماء من صالحهم الاعتراف لزعيم واحد بالسلطة العليا ورأوا فى السيد إدريس السنوسى أمير برقة الزعيم المسلم القوى[١٩] ، فاتجهوا إليه يبايعونه بالزعامة فى نوفمبر ١٩٢٢م بوجود مجلس شورى من ٢٢ عضوا يمثلون الجهات المختلفة . وقد اعترفت إيطاليا بذلك فى بادىء الأمر ثم مالبثت أن بدلت سياستها بسيطرة الفاشست على الحكم فى روما وطرابلس .

ولكن الليبيين لم يستسلموا للضغط والإرهاب الفاشستى ، بل استمر كفاحهم حتى انتهى تقريبا عام ١٩٣١م بالتخلص من قائد النضال فى برقة عمر المختار ، وإن ظل الأمل يراود الليبيين فى إزاحة الاحتلال الإيطالى حتى انتهت الحرب العالمية الثانية وتنهزم إيطاليا وتجبرها قوات الحلفاء على ترك ليبيا .

الإدارة الإنجليزية الفرنسية :

اشترك الليبيون فى تحرير بلادهم من الإستعمار الإيطالى وحليفته النازية الألمانية إلى جانب قوات الحلفاء وتحمل أبناء الشعب العربى فى ليبيا الويلات أثناء الحرب العالمية الثانية باشتراكهم بأعداد كبيرة فى الجيش الذى تأسس فى مصر عام ١٩٤٠ كما قاسى أفراد الشعب العربى فى ليبيا الذين بقوا فى أرضهم ، التنكيل والتعذيب والتقتيل والمجاعة بسبب اتخاذ الأرض الليبية ميدانا للحرب بين الفريقين المتحاربين ، ثم إن الشكل الذى تمت به الحرب وهو الكر والفر بين قوتى المتحاربين لم يجعل أمام العرب الليبيين فرصة لالتقاط الأنفاس فهم قد وجدوا أنفسهم فى أوائل الحرب تخلصوا من الحكم الإيطالى الفاشستى على يد القوات البريطانية والعربية الليبية . ولكن لم تمض أسابيع قليلة حتى عاد الحكم الإيطالى الفاشستى بمساعدة الجيش الألمانى .

وكانت عودة الطليان كارثة كبرى لأهل البلاد الذين لاقوا التنكيل بسبب ترحيبهم بالقوات البريطانية والعربية ومساعدتهم لهم بل والاشتراك معهم فى مطاردة الإيطاليين . ولكن الأمر لم يستتب طويلا للطليان والألمان إذ عادت القوات البريطانية والعربية فاحتلت برقة وخلصتها من الطليان ولكن الألمان بقيادة رومل الذى قاد القوات الألمانية والإيطالية فى هجوم مضاد انسحبت أمامه القوات العربية والإنجليزية حتى دخلت قوات المحور (ألمانيا وإيطاليا) الأراضى المصرية حتى منطقة العلمين وهناك حدثت المعركة المشهورة التى حددت مسار الحرب العالمية الثانية فى الشمال الأفريقى لغير صالح قوات المحور إذ أن القوات البريطانية والعربية تابعت مطاردتها لقوات المحور من العلمين حتى الحدود التونسية بينما طاردت القوات الفرنسية والعربية هذه القوات أيضا من الجنوب الليبى حتى تم تطهير الأراضى الليبية من القوات الإيطالية والألمانية فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٣م .

ولقد أعطى اشتراك العرب الليبيين فى الحرب التى انتهت بهزيمة أعدائهم أعطاهم ثقة كبيرة فى نفوسهم ورغبة فى أن يتولوا بأنفسهم تقرير مصيرهم وهذا لم يرق بالطبع للاستعمار الأوروبى الذى تمثل فى انجلترا وفرنسا اللتين احتلت قواتهما البلاد وتولت إدارتها إلى أن يتقرر مصيرها فى مؤتمر الصلح ، وقد سعت القوى الاستعمارية إلى تكريس الخلاف بين أجزاء الوطن الليبى الواحد بتعميق الخلاف بين أهالى برقة وإخوانهم الطرابلسيون وكذلك مواطنيهم من أهالى فزان .

فمع أن جميع الليبيين كانت أمامهم أهداف واحدة ثلاثة هى :

١- الوطن الليبى وحدة غير قابلة للتجزئة .

٢- الاستقلال الوطنى مطلب أساسى ولا يمكن قبول سيطرة استعمارية .

٣- انضمام ليبيا إلى جامعة الدول العربية أساس اجتمعت عليه الأطراف .

إلا أنه صار خلاف بين البعض حول وسائل تحقيق هذه الأهداف ، فاقليم برقة المتأثر بالدعوة السنوسية كان يطالب بلسان الأمير إدريس السنوسى والمقربين لديه بأن تكون ليبيا تحت زعامة الأمير إدريس نفسه الذى يجب أن يكون ملكا للملكة الليبية بعد حصولها على الاستقلال ، بينما كان المواطنون الطرابلسيون - الذين لم ينسوا قيام الجمهورية الطرابلسية فى عام ١٩١٨م - يريدون ترك مسألة شكل الحكم حتى يتم الاستقلال أو يقرره استفتاء شعبى بينما إقليم فزان كان زعماؤه المدركون لفقر بلادهم وقلة عدد السكان يأملون فى وحدة الوطن الواحد على أن يكون لزعماء البلاد دور فى قيادتها .

وعلى هذا فقد تعددت الأحزاب السياسية بين أبناء الوطن الواحد وكان من بينها حزب فى طرابلس اسمه حزب الاتحاد المصرى الطرابلسى الذى كان يرى ضرورة الاتحاد بين مصر وليبيا استنادا على مابين القطرين المصرى والليبى من روابط دينية وتاريخية وروابط متعلقة بوحدة الجنس واللغة والجوار والمصالح المشتركة .. وكانت هناك أحزاب أخرى لم تخرج جميعها عن المطالبة باستقلال البلاد ووحدة الوطن .

ويمكن القول إجمالا أن هذا النشاط السياسى العام فى ليبيا دار «حول قضية الاستقلال والوحدة والإمارة السنوسية وإذا جاز لنا أن نلخص الموقف عامة قلنا إن الاتجاه العام فى طرابلس كان يهتم بالوحدة والاستقلال تاركا أمر شكل الحكم إلى المستقبل ، بينما كان المؤتمر الوطنى فى برقة يرى أن الوحدة بين برقة وطرابلس يجب أن ترتبط بقبول الطرابلسيين للإمارة السنوسية»[٢٠] .

وقد حاولت الدوائر الاستعمارية البريطانية توسيع شقة الخلاف بين الأخوة أبناء الوطن الواحد فحثت الأمير إدريس السنوسى على إجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتحقيق استقلال برقة وحدها إلا أن الزعماء المخلصين الذين كانوا يعملون على تحقيق وحدة البلاد أفسدوا المحاولات الاستعمارية لتقسيم البلاد وأعلنوا موافقتهم على وحدة البلاد تحت الإمارة السنوسية كخطوة مرحلية ليحصلوا للبلاد على استقلالها موحدة ، وتظهر الزعامات الليبية متحدة الأهداف والوسائل أمام الهيئات الدولية والمطامع الاستعمارية . وهذا لا ينفى أن بعض الزعماء الطرابلسيين استمروا على موقفهم من معارضة لوجود الأمير إدريس على رأس الحكم فى ليبيا المتحدة .

لسنا هنا فى مجال الحديث تفصيلا عن الوقائع التاريخية ولكننا نبحث عن الأسباب التى أدت إلى مثل هذه الوقائع ، وهذه الأسباب تعود إلى موقف القوتين الأوروبيتين اللتين استولت قواتهما على الأرض الليبية ، وأعنى انجلترا وفرنسا ، ذلك أنه فى الوقت الذى ساهمت فيه الدولتان فى وقوع الخلاف بين أبناء الوطن الليبى ، فقد كانت لهما مخطط استعمارى لايختلف عن المخطط الذى تلا الحرب العالمية الأولى والذى كان يهدف إلى تقسيم البلاد العربية بين الدول الإستعمارية وخاصة انجلترا وفرنسا .. وقد جاءت الفرصة ثانية أمام انجلترا وفرنسا لتقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم برقة لإنجلترا وفزان لفرنسا وطرابلس تبقى مؤقتا تحت الإدارة ثم تعطى لإيطاليا جزاء لها على تخلصها من موسولينى ودخولها فى حظيرة الحلفاء .

«فقد عاملت بريطانيا برقة معاملة خاصة فى التفريق بينها وبين طرابلس فقد أباحت الإدارة البريطانية التعامل بالعملة المصرية ، والتصدير والاستيراد مع مصر والجلترا ، وأدخلوا تحسينات كثيرة فى التعليم جعله يتفق مع التعليم فى مصر وهذا يفسر ارتفاع نسبة المتعلمين من سكان برقة عنها فى طرابلس وقد وظفت الإدارة البريطانية الكثيرين من أبناء برقة فى وظائف الحكومة وبالطبع فى الوظائف الصغيرة »[٢١] بينما لم يتمتع أهل طرابلس بمثل هذ التسهيلات والامتيازات بل أبقت الإدارة البريطانية الامتيازات التى كان يتمتع بها الطليان فى النشاط الزراعى والتجارى والتعليمى ولم تساعد أهل طرابلس على مزاولة أى نشاط اقتصادى ليخلو لمصرف باركليز الإنجليزى الذى أنشئ فى بنغازى وطرابلس احتكار النشاط المالى .

أما إقليم فزان فقد خضع فى نشاطه لإشراف الحاكم الفرنسى للجزائر ، وأصبحت العملة المتداولة فى فزان هى الفرنك الجزائرى ، بل إن ميزانية فزان أدمجت فى مالية الجزائر وحتى التعليم أصبح مختلفا عما هو فى طرابلس أو برقة إمعانا فى فصل فزان عن بقية ليبيا ، فقد وجد نظام التعليم الفرنسى المطبق فى تونس والجزائر أوجدته السلطات الفرنسية فى إقليم فزان تكريسا لانفصاله عن الوطن الليبى وتمهيدا لضمه إلى الجزائر وتونس تحت الاحتلال الفرنسى .

استمرت الإدارة البريطانية تحكم برقة وطرابلس والإدارة الفرنسية تحكم فزان من عام ١٩٤٣م حتى نهاية ١٩٥١م ، وكان يجب أن ينتهى وجودها فى البلاد بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولكن وجود هذه الإدارات العسكرية خلق وضعا شاذا فى ليبيا ، وقد ترتب على هذا الوجود عدة أمور أثرت على مستقبل البلاد وسيرها لسنوات طويلة مازالت تعانى منها إلى اليوم ، وهذه الأمور هى :

أولا : لم يستفد الليبيون اقتصاديا ولم تنتعش الأحوال المالية بالنسبة لهم فقد استمر الطليان يتمتعون بامتيازاتهم وفتحت الأبواب للاحتكارات البريطانية والفرنسية وأصبحت ليبيا سوقا رائجة للمصنوعات البريطانية وللمصارف البريطانية تمارس نشاطها الاقتصادى .

ثانيا : الفرقة التى بذرها الاستعمار الأوروبى بين أجزاء البلاد مما أضعف الروابط بين أبناء الوطن الواحد وأوجد حساسيات بين الأخوة الأشقياء .

ثالثا : التخطيط لبقاء النفوذ الأجنبى فى البلاد لسنوات طويلة يبث الشقاق بين القبائل ومنح الامتيازات للعناصر الموالية للاستعمار وإبعاد المعادين للاستعمار حتى ولو كانوا صالحين .

رابعا : كافأت انجلترا الولايات المتحدة الأمريكية وفى نفس الوقت حاولت الحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لمشروعات انجلترا الاستعمارية فعقدت أثناء الإدارة البريطانية اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لتأجير مطار الملاحة بالقرب من مدينة طرابلس .

خامسا : حاربت الإدارة العسكرية وجود نشاط ثقافى إلا ما يتفق مع مصالحها فلم تسمح بحرية الصحافة فيما عدا جريدتى طرابلس الغرب ، وبرقة الجديدة اللتين كان يصدرهما مكتب الاستعلامات البريطانى فى كل من طرابلس وبنغازى ، واستخدام هاتين الجريدتين لتوجيه المواطنين إلى ماتريده الإدارة العسكرية الاستعمارية . كما أن التعليم أيضا لم يسلم من التوجيه الاستعمارى ليتفق مع المخطط الذى رسمه الاستعمار فى الأرض الليبية .

نضال الشعب العربى الليبى :

شهدت الساحة الليبية بعد الحرب العالمية الثانية أول التحديات وكان نضال الشعب العربى فى ليبيا من أجل الاستقلال فى ظل ليبيا الموحدة وداخل نطاق الدول العربية ، وإنهاء حكم الإدارتين الإنجليزية والفرنسية والوقوف ضد عودة الحكم الإيطالى إلى البلاد بأية صورة من الصور . لقد بذل الشعب العربى الليبى جهودا مضنية لأن يقر مجتمع الدول ممثلا فى هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها حق ليبيا فى الاستقلال وعدم الخضوع للقوى الأجنبية ، ولكن هذا المطلب العادل كان يواجه «بالدعاوى القائلة بأن الأقطار المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا ، ومواطنوها أميون وتنقصهم الخبرات اللازمة لإقامة حكومة وطنية ، هذه الأقطار ليست على استعداد لنيل استقلالها»[٢٢] .

وقد واجه الشعب العربى الليبى فى طريقه عدة صعوبات داخلية وخارجية ، أما الصعوبات الداخلية فكانت الانقسامات بين أبناء الوطن الواحد ، وهى انقسامات نتيجة لأطماع شخصية ولتدخل الاستعمار فى نفس الوقت . فقد تمسك السنوسيون وأتباعهم بضرورة قبول جميع الليبيين لإمارة محمد إدريس السنوسى على كل ليبيا كشرط لاستقلال ليبيا ووحدتها ، بينما كان معظم الليبيين يرون ترك هذه المسألة إلى ما بعد الاستقلال حيث يقرر استفتاء عام شكل الحكم وطبيعته . ومن هنا ظهرت الخلافات الشديدة بين أبناء الشعب الواحد فى وقت كان من الواجب عليهم مواجهة دول العالم ممثلة فى منظمة الأمم المتحدة ، موحدين . ولقد لعب الاستعمار العالمى وخاصة انجلترا دورا كبيرا فى توسيع شقة الخلاف بين المواطنين الليبيين ، إلا أن المخلصين بذلوا جهودا مضنية لرأب التصدع فى الوحدة الوطنية تمهيدا لمواجهة المؤامرات العالمية ضد ليبيا .

وأما الصعوبات الخارجية التى واجهت جهود الشعب العربى الليبى فى سبيل استقلاله فتمثلت فى مؤتمرات الدول الاستعمارية ، ولعل المخطط المشهور المعروف باسم «مشروع بيفن-سفرزا» الذى نوقش فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها المنعقدة فى المدة من ٢٠ سبتمبر إلى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٩م ، والذى قام على أساس النقاط الثلاث التالية :

١- تستمر إدارة برقة لبريطانيا .

٢- وتبقى فزان فى يد فرنسا لتكتمل السيطرة الفرنسية على شمال ووسط أفريقيا .

٣- وتعطى طرابلس لإيطاليا مكافأة لها على نبذ السياسة الفاشية والانضمام إلى الحلفاء[٢٣] .

ولعل هذا المخطط كان أخطر ما واجه الشعب العرب الليبى لأنه كان يستهدف السيطرة باسم مجتمع الدول ممثلا فى هيئة الأمم المتحدة ، أى أنه سيكون استعمارا مستندا إلى الشرعية الدولية ، إلا أن نضال الشعب العربى الليبى مؤيدا بالدول العربية أحبط هذا المشروع الاستعمارى .

وقد تتابعت مجهودات الليبيين فى الداخل والخارج من أجل إبعاد السيطرة الاستعمارية وإنهاء حكم الإدارتين البريطانية والفرنسية ومحاربة عودة الطليان إلى البلاد ، ومن أجل الوحدة الوطنية والانضمام إلى جامعة الدول العربية ، وقد توجت هذه المجهودات بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٩م بإقرار حق ليبيا الموحدة فى الحصول على استقلال وإنهاء حكم الإدارتين الإنجليزية والفرنسية ، وتسلم الليبيين حكم وطنهم فى موعد لايتجاوز أول يناير ١٩٥٢م . وبالفعل أعلن استقلال ليبيا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م باسم المملكة الليبية المتحدة .

وكان من المأمول أن تعيش ليبيا مستقلة ومرتبطة بشقيقاتها الدول العربية وتبتعد عن الدول الاستعمارية والارتباط بها ، إلا أن «الأمير» محمد إدريس السنوسى الذى سار من البداية فى ركب السياسة البريطانية نسى أو تناسى محاولات بريطانيا لتجزئة البلاد ووضعها تحت السيطرة الاستعمارية ، حدد موقفه أمام لجنة التحقيق الرباعية - وهى اللجنة التى ضمت ممثلين للدول الأربع الكبرى «انجلترا ، وفرنسا ، الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة الأمريكية» والتى زارت ليبيا فى المدة من ٦ مارس إلى ٢٠ مايو عام ١٩٤٨ ، وقدمت تقريرها إلى وكلاء وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى فى أواخر شهر يوليو من نفس العام ، أقول أنه حدد موقفه أمام هذه اللجنة بأنه ، أى «الأمير» محمد إدريس السنوسى ، «نفسه

يرغب فى عقد محالفة مع بريطانيا »[٢٤] . وقد استمر هذا الموقف بعد أن أصبح ملكا للمملكة الليبية .

وجاء موقف «الأمير» محمد إدريس هذا بالنسبة لبريطانيا فى الوقت الذى ظهر فيه المخطط الاستعمارى عاملا على تقسيم البلاد تقسيما حادا ، وحيث «تركت أقاليم ليبيا الثلاثة تحت إدارة المملكة المتحدة وفرنسا من خلال ثلاث نظم إدارية مختلفة وغير متشابهة وحتى بين الإدارتين البريطانيتين فى كل من طرابلس وبرقة لم تكن هناك سياسة موحدة ، وبدا أمام ممثل الأمم المتحدة فى ليبيا اختلاف الإدارتين فيما عدا أن التعليمات ترد إليهما من لندن . كما لم تكن هناك علاقات إدارية مباشرة بين كلا الإدارتين البريطانيتين فى طرابلس وبرقة ، والإدارة الفرنسية فى فزان ، رغم أن الحاجة إلى تعاون الجانبين أمر ضرورى لمصلحة ليبيا »[٢٥] .

وثانى التحديات التى واجهت نضال الشعب فى ليبيا هى طبيعة الشعب العربى الليبى والإمكانيات المتاحة له ، فعدد هذا الشعب قليل بالنسبة للمساحة الواسعة التى تحددها حدود ليبيا ، تلك المساحة التى تحتاج إلى سواعد كثيرة ومدربة من أجل استغلالها لمصلحة البشرية.. «ولاشك أن أهم شئ فى العصر الحديث فى ثروة الأمم هو القوى البشرية ، حيث أن هذا المصدر من الثروة هو الذى يتوقف عليه تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء مفيدة بحسن استغلالها وتدبيرها وتوجيهها إلى خير المجموع كما يتوقف عليه إبعاد الأمة عن أن تكون موضع أطماع الآخرين »[٢٦].

وبالنسبة للقوة البشرية فى ليبيا فإنه لم تجر عمليات تعداد السكان فى ليبيا بطريقة منظمة إلا عام ١٩٥٤م بمساعدة الأمم المتحدة كما أن عمليات تسجيل المواليد ، والوفيات لم تبدأ بصورة منظمة إلا فى سنة ١٩٢٧م[٢٧] وقد أظهر تعداد عام ١٩٥٤ الذى يعتبر أول تعداد شامل للمواطنين الليبيين فى كل أنحاء البلاد أن عدد السكان أقل من ١ ، ١ مليون نسمة بقليل ، وهو عدد ضئيل للغاية بالنسبة لمساحة ليبيا الشاسعة ، وكان توزيع معيشتهم فى أنحاء البلاد على النحو التالى :

١- فى طرابلس كان يعيش ٣٨٣ ، ٧٣٨ نسمة منهم ١٣٠ ألف نسمة يعيشون فى مدينة طرابلس ذاتها ، والباقى يعيشون فى القرى والمدن المحيطة بها والتابعة للإقليم .

٢- وفى برقة كان يعيش ٢٣٦ ، ٢٩١ نسمة منهم ١٧٠ ألف نسمة فى مدينة بنغازى والباقون خارجها .

٣- وفى فزان كان يعيش ٣١٥ ، ٢٩ نسمة موزعين على واحاتها وسهولها وقراها ومدنها.

ومعنى هذا أن عدد السكان بالتحديد - فى ليبيا كلها - كان ٨٨٩-٨٨٠ر١ نسمة «منهم حوالى ٧٤ فى المائة رحل . ويمكن القول بأنه حوالى ٢٥-٣٠ فى المائة من مجموع السكان يعيشون فى المدن ، وأن حوالى ٤٥-٥٠ فى المائة من مجموع السكان يعيشون فى المناطق الريفية ، والباقى وهو حوالى ٢٥ فى المائة رحل أو شبه رحل»[٢٨] .

والسكان المستقرون هم الأفراد الذين يعيشون فى مساكن يأوون إليها طوال العام ويتمثلون فى سكان المدن من تجار وصناع وأصحاب حرف مختلفة وموظفين ، إلى جانب سكان القرى الذين يتخذون زراعة الأرض حرفة أساسية لهم ويستقرون بجوارها . أما السكان شبه الرحل فإنهم الرعاة الذين يتنقلون بين المراعى داخل حدودهم القبلية الإدارية ، وقد يهاجر بعض هؤلاء إلى المدن للاشتغال بالتجار أو المهن الأخرى . أما السكان الرحل فإنهم أولئك الذين يقضون معظم أوقات السنة فى التنقل بحثا عن المرعى اللازم لحيواناتهم فى المناطق التى توفرت بها الأمطار وتوجد بها المراعى حتى ولو كانت خارج مناطقهم .

ومن دراسة توزيع السكان فى أنحاء ليبيا يتبين أن نسبة السكان الرحل فى برقة كبيرة حيث تصل إلى «٤٥ فى المائة من السكان ، فى حين أنها فى فزان لاتكاد تتجاوز ١٠ فى المائة ، وفى طرابلس حوالى ٢٥ فى المائة ، وأن نسبة المستقرين فى فزان تبلغ حوالى ٩١ فى المائة من مجموع سكان الولاية بينما لاتتجاوز ٧٥ فى المائة فى طرابلس ، وتهبط إلى ٥٥ فى المائة فى برقة ، وذلك بسبب أن الحشائش الطبيعية فى فزان لاتكفى لرعى القطعان الكبيرة من الماشية ، ولهذا نجد الاهتمام منصبا على الزراعة فى هذه الولاية»[٢٩] ، إلا أنه منذ ظهور البترول طرأ تغير كبير على توزيع السكان ، حيث لاحظنا أن نسبة السكان الرحل وشبه الرحل أخذت تنكمش فى حين أخذ عدد سكان المدن يتطور بسرعة ، خاصة وأن أهل فزان نظرا لفقر بلادهم «يسعون للهجرة إلى طرابلس أو برقة أو تونس ، وهذه الجهات الثلاثة هى مركز جاذبية للمهاجرين من فزان»[٣٠] .

ولعل طبيعة الأرض الصحراوية الشاسعة وفقرها من حيث مصادر المياه هى المسئولة عن قلة عدد السكان الذين يعيشون على سطحها ويمارسون نشاطهم فوقها ، هذا إلى جانب ما قاسته البلاد فى سنوات المجاعات بالإضافة إلى وجود وادى النيل الأخضر فى الشرق ،

وتونس الخضراء فى الغرب ، أماكن يهاجر إليها من يشعر بعجزه عن الحياة المأمونة على أرض ليبيا وفرارا من المجاعات المتكررة ، ثم حرب الإبادة التى شنتها إيطاليا الفاشستية ضد الشعب العربى الليبى ، وأخيرا «ما قاسته البلاد من أهوال الحرب العالمية الثانية المدمرة»[٣١] إلى جانب أن معدل الزيادة فى عدد السكان حوالى «واحد وربع فى المائة فى السنة ، وهو رقم ضئيل للغاية بالمقارنة بمعظم دول شمال أفريقيا الأخرى والشرق الأوسط[٣٢]. وبالتالى يؤثر على التخطيط للمستقبل باعتبار العنصر البشرى هو ركيزة كل تخطيط للتقدم فى المستقبل .

وإذا كانت هذه ظروف وطبيعة الشعب العربى فى ليبيا فى وقت تتطلع فيه ليبيا إلى مستقبل مشرق فإن هناك عدة عوامل لها دخل كبير فى التخطيط للمستقبل ، وأعنى بها العادات والتقاليد والظروف الإجتماعية وموقفها من الثقافة العربية الإسلامية فى عالم متغير، إذ تشيع بعض العادات والتقاليد والظروف الإجتماعية التى تعوق حركة التقدم فى المجتمع الليبى «ولايخفى علينا أن كثيرا من هذه العادات والتقاليد ولدت فى ظروف اجتماعية معينة كانت نتيجة أوضاع تاريخية مظلمة ، خصوصا فى العهدين التركى والإيطالى اللذين أثرا تأثيرا جوهريا فى أوضاع الإنسان الليبى السياسية والفكرية والإجتماعية والأخلاقية»[٣٣] مما ساعد على عدم تقبله بسهولة للتغيرات الإجتماعية والاقتصادية التى يتطلبها المجتمع فى تغيره باعتبار أن التغير لا الثبات «أصبح معيار حقيقة الوجود وطاقته ، وأن التغير موجود فى كل مكان ، والقوانين التى يعنى بها رجال العلم قوانين حركة وتوالد وتتال»[٣٤] .

إن وجود بعض العادات الإجتماعية والاتجاهات المكتسبة بين أفراد المجتمع الليبى تشكل عائقا للتقدم الاقتصادى والاجتماعى مما يحتاج إلى نوع خاص من الجهد التعليمى ، ومن أمثلة هذه الاتجاهات والعادات «اتجاه الليبيين نحو العمل – وهو اتجاه ليس فى مصلحة العمل – وقد تكون عبر القرون التى حكمت فيها ليبيا قوى أجنبية ، واتجاههم نحو التمسك بجو الخرافات السائد ، والتعود على عدم الاهتمام بالوقت وعدم مراعاة مصلحتهم»[٣٥] . وكل هذه الأمور بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التى يعيشون متأثرين بها تحتاج من الليبيين إلى «جهد أكبر ولفترة طويلة وسعى إلى التحسين»[٣٦] .

ورغم أن الشعب العربى الليبى عاش منذ الفتح العربى الإسلامى فى شكل قبائل لها مضاربها وأوطانها الصغيرة داخل الوطن الليبى ، إلا أن تعرض الليبيين للمظالم والقسوة فى

العهد التركى ، وللإرهاب بل والإبادة فى عهد الاحتلال الإيطالى للبلاد قد وحد بينهم إلى حد كبير رغم محاولات الإدارتين الفرنسية والبريطانية للتفريق بين أبناء الوطن الواحد ، وكانت حالة الليبيين فى الأربعينات من القرن العشرين تكاد تكون واحدة من حيث المستوى الإجتماعى والارتباط بين بعضهم البعض ، فقد كانت غالبية أفراد الشعب الليبى تعيش عيشة كفاف ، رغم وجود قلة تعيش فى يسر ولكنه كان محدودا ، واختلطت الأنساب فلم يعد البربر أو الزنوج أو القول أو غلية يشكل كل منهم عنصرا مغلقا على نفسه بل امتزجوا بالعرب جنسا وثقافة .

وثالث التحديات التى واجهت الشعب فى ليبيا هو ضعف الاقتصاد الليبى ضعفا مؤثرا فى أية خطط للمستقبل ، ومن المعروف أن مقومات الاقتصاد الليبى تعتمد على بعض الزراعة البسيطة والتجارة غير المزدهرة فى المدن الساحلية بصفة خاصة ، أما الصناعة فلا توجد سوى بعض الصناعات اليدوية الوطنية ، ومن المعروف أن القوى الأجنبية التى سيطرت على البلاد لم تفعل شيئا من أجل إنعاش الاقتصاد الليبى وإن كانت قد بذلت جهودا فى هذا المجال فقد كان لمصلحتها ، فسيطرة الطليان مثلا على الأرض الصالحة للزراعة واستغلالها لمصلحتهم تحقيقا للحقيقة القائلة بأن «الطبقة المسيطرة المستغلة فى أى فترة وفى أى مجتمع تستمد عناصرها ومركزها السياسى والاقتصادى من تحكمها فى وسائل الإنتاج ، فتوجهها لتنظيم علاقات الناس الإنتاجية وتحقيق مصالحها الخاصة وضمان أعظم فائدة وربح لنفسها »[٣٧] .

لقد تركت القوى الأجنبية تأثيراتها السيئة على الاقتصاد الليبى حتى أوضح تقرير بعثة اليونسكو إلى ليبيا أن «رفع مستوى المعيشة عند الليبيين لن يكون أمرا سهلا لأن الاقتصاد الليبى يقدم فرصا ضئيلة للعمل» [٣٨] إلى جانب بقاء الحقيقة الثابتة عبر التاريخ إلى الأربعينات من القرن العشرين أن ليبيا بلد فقير بصحراء متسعة ، والدخل القومى بها من أدنى الدخول فى العالم وهذا يوضحه «الفقر الكبير فى المصادر الطبيعية ، فلم يتم اكتشاف مواد خام تحت التربة بكميات اقتصادية من حيث النوع والإنتاج التجارى ، كما أن التربة نفسها فقيرة بصفة عامة والمياه الجوفية غير كافية للزراعة ، وسقوط المطر غير مستمر وغير كاف ، والمواطنون لاينقصهم التعليم العام فقط بل التدريب الفنى والتخصصى أيضا »[٣٩] .

وكان هذا فى وقت يعتمد فيه الاقتصاد الليبى اعتمادا أساسيا على الزراعة والرعى «وكثيرا ما تتعرض محاصيل المزارع وحيواناته إلى الضياع بسبب تذبذب الأمطار ، ولهذا

فإن إمكانيات الفرد المالية ضعيفة جدا لاتمكنه من استئجار العمال لإنجاز أعماله الزراعية والرعوية»[٤٠].

وتبعا لهذا الفقر فى الاقتصاد الليبى فإن أية خطط توضع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا لابد وأن توفر عنصرين أساسين : أولهما تدريب فنى مرتبط بنظام تعليمى توضع برامجه للمدى الطويل ، وثانيهما تقديم مساعدات مادية إلى ليبيا دون المساس بسيادتها الوطنية وأن تكون هذه المساعدات كافية وتبعا لخطة تهدف إلى زيادة الدخل القومى .

إن فقر ليبيا فى الخبرة الفنية مرتبط أشد الارتباط بما لاقاه التعليم من إهمال من القوى المسيطرة على البلاد فى تاريخها الحديث والمعاصر ، فإن وجود ٩٠ فى المائة من أفراد الشعب العربى الليبى أميون - كما جاء فى تقرير بعثة اليونسكو إلى ليبيا عام ١٩٥١م . ارتبط بسياسة الاحتلال فى العهدين التركى والإيطالى ثم فى عهد الإدارة الإنجليزية والفرنسية ، فقد لجأ الاستعمار إلى «قفل منافذ التعليم الفنى على أبناء البلاد فى الداخل والخارج ، ولم يسمح للعناصر الوطنية إلا بتولى الوظائف البسيطة التى تتسم بالخمول وتضييع الوقت وعدم استخدام الفكر ، كمهنة الحارس والمباشر والكاتب البسيط» [٤١].

ومن المعروف أن هناك ارتباطا بين التعليم ونمو الدخل القومى لأن تنمية الدخل تعتمد على وجود القدرة الفكرية الفاعلة ، وهذه القدرة العقلية الفاعلة تنمى عن طريق التعليم ، ورغم أن الخبراء «لم يروا إمكانيات للتوصية بخطط كبيرة جدا تقدم أملا فى عائد سريع بسبب عدم وجود إمكانيات لها وزنها للصناعات الثقيلة ، وعدم وجود كشوفات فنية وعملية تسمح بدخل جديد ، وليست هناك فرص كبيرة تقدم أملا فى الثراء والرفاهية للمواطنين الليبيين»[٤٢] . فإن تنمية المهارة البشرية وتدريبها وتنمية القدرات العقلية عن طريق التعليم ستؤدى بالتالى إلى خلق الثروة أو بعبارة أخرى زيادة الدخل القومى .

ولا شك أن سبب وجود دول متقدمة أقل تقدما يرجع إلى تنمية رأس المال البشرى «فقد وجد أن نسبة الاستثمار فى هذا الرأسمال فى الدول المتقدمة قد بلغت ٣٠ فى المائة فى حين أنها لم تتجاوز فى الدول النامية أكثر من ٣ فى المائة»[٤٣] . وهذا ما يمكن أن نلاحظه فى ليبيا حيث «أن المواطنين الذين تبلغ نسبة الأمية بينهم ٩٠ فى المائة وتنقصهم الخبرة الفنية ، ولايمكن زيادة مصادرهم المحدودة زيادة كبيرة ، أو إدارة أعمالهم بنجاح كبير بالنسبة للمستوى العالمى دون تنمية القدرات العقلية عن طريق التعليم والتدريب[٤٤].

ورابع التحديات التى واجهت الشعب فى ليبيا هى وجود أقليات غير ليبية تعيش متمتعة بامتيازات منحت لها دون حق واضح وعلى حساب الشعب العربى الليبى ، فلقد استفاد الأجانب وغير الليبيين العرب من الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية للأجانب المقيمين بولايات الدولة استفادة كبيرة جعلت هذه الجاليات الأجنبية طبقة متميزة داخل المجتمع.

وأهم هذه الأقليات التى تمتعت بقدر كبير من النفوذ والسلطة فى ليبيا هى الأقلية اليهودية ثم الجالية الإيطالية التى وجدت قبل الاحتلال الإيطالى ثم زاد عددها واتسع نفوذها أثناء وبعده .. أما اليهود فإنهم وفدوا إلى ليبيا - وبصفة خاصة إقليم طرابلس - بعد ما تعرضوا له فى أسبانيا وغيرها من الدول الأوربية من اضطهاد واستقروا فى أهم المدن الليبية وأخذوا يسيطرون على النواحى الاقتصادية فى البلاد ويمارسون عن طريقها تأثيرا على كل حكم قائم بما يتفق مع مصالحهم ، وقد وجد هؤلاء اليهود التشجيع من قبل كل من الأتراك والإيطاليين والإنجليز حتى بلغ بهم الأمر أنهم كانوا واسطة لقضاء مصالح المواطنين الليبيين لدى السلطات الحاكمة .

أما الطليان فقد زاد عددهم زيادة ملحوظة فى العهد الإيطالى الفاشستى حتى بلغ عددهم فى ليبيا «عام ١٩٤١م ١١٠ آلاف إيطالى منهم ٧٠ ألف إيطالى فى إقليم طرابلس»[٤٥] . وبعد انتهاء الحكم الإيطالى وقيام الإدارتين الإنجليزية والفرنسية فى ليبيا استمر الطليان يحتلون مركزا خاصا فى الاقتصاد الليبى ، وتبعا «لإحصاء عام ١٩٤٥م كان هناك ٣٨ ألف إيطالى مازالوا يعيشون فى البلاد الليبية وبصفة خاصة فى إقليم طرابلس ، ويعيش ثلثا هذا العدد داخل مدينة طرابلس وفى ضواحيها ، والباقى يعيشون فى المستعمرات الزراعية التى أقامتها لهم الحكومة الإيطالية قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، ومازال هؤلاء الإيطاليون يحتفظون بجنسيتهم الإيطالية»[٤٦] .

وقد سيطر الإيطاليون على كل المجالات التى تتطلب الخبرة الفنية فى البلاد سواء فى القطاع الحكومى أو القطاع الخاص الحر ، وحرم أبناء البلاد وأهلها ليعيشوا فى خدمة هؤلاء المسيطرين «وقد جهل الإيطاليون السكان - الليبيين - لا فى شئون العلم فقط ، ولكن فى كل ناحية من نواحى العمل الماهر ، وقد امتص الإيطاليون عصارة القوم جيلا كاملا فتركوهم وكأنهم فقدوا نشاطهم»[٤٧] . وحتى فى عهد الإدارتين الإنجليزية والفرنسية استمر الطليان فى احتكار المكانة الممتازة التى تمتعوا بها من قبل ، وقد وجدوا من الإدارتين تأييدا وموافقة ،

كيف لا وقد كان المخطط الاستعمارى يهدف إلى إعادة طرابلس لتخضع ثانية للحكم الإيطالى.

كانت تلك الأحداث التى سجلها التاريخ على الأرض الليبية أثناء صراع أبناء ليبيا ضد الاستعمار الإيطالى وضد تسلط الإدارة الإنجليزية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى حصلت ليبيا الموحدة على استقلالها فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م بزعامة الملك محمد إدريس السنوسى ، ليبدأ الكفاح من أجل بناء ليبيا اقتصاديا وسياسيا ، فقد استمر النظام الاتحادى الذى قسم ليبيا إلى ثلاث ولايات حتى تم إلغاؤه عام ١٩٦٣م ليتغير اسم الدولة "ليصبح المملكة الليبية" بعد أن كان المملكة الليبية المتحدة .

وتدفق البترول فى ليبيا فى الخمسينات من القرن العشرين حيث نشطت الشركات الأمريكية والبريطانية بصفة خاصة فى التنقيب واستخراجه وتسويقه ، وكانت كميات البترول التى تم استخراجها فى الستينات من هذا القرن كبيرة بحيث كان لها تأثيرها فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما سمحت بالاستعانة بأعداد كبيرة من القوى العاملة الوافدة فى مجالات التعليم والصحة والزراعة والصناعات البترولية وغيرها .

وأصبحت ليبيا منذ استقلالها عضوا بجامعة الدول العربية ، وعضوا بمنظمة الوحدة الأفريقية منذ إنشائها عام ١٩٦٣م ، وفى أول سبتمبر ١٩٦٩م قام الضباط الوحدويون الأحرار فى الجيش الليبى بعزل الملك محمد إدريس وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية باسم الجمهورية العربية الليبية بقيادة معمر القذافى ورفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة .

وقد اتخذت الجمهورية العربية الليبية سياسة داخلية تقوم على التخلص من بقايا الاستعمار بتصفية القواعد الأمريكية فى طرابلس والبريطانية فى طبرق وطرد بقايا الإيطاليين واليهود الذين كانوا ما يزالون يقيمون بالبلاد ، إلى جانب تشكيل لجان شعبية فى كل مؤسسة تكون مسئولة عن إدارة المؤسسة ، إلى غير ذلك من الإجراءات التنظيمية .

وعلى المستوى العربى فقد عقدت الجمهورية العربية الليبية عدة اتفاقات وحدوية مثل ميثاق طرابلس مع مصر والسودان ، والوحدة الليبية المصرية ، واتحاد الجمهوريات العربية مع مصر وسوريا .

تلك كانت صفحات من تاريخ ليبيا التى أصبح اسمها الرسمى : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية العظمى .

الجزائــر

كانت الجزائر جزءا من الإمبراطورية العثمانية من عام ١٥١٨م ، ولكن سلطة الدايات جعلت من البلاد دولة مستقلة يكاد يكون تاما حيث كان لهم حق عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية دون الرجوع إلى السلطان العثمانى كما كان الداى ينتخب ويعين ويباشر سلطته دون الرجوع إلى السلطان . وإيرادات البلاد - وإن كانت كلها من عمليات الجهاد البحرى - تصرف على مصارف الحكم وإن كانت غير منظمة ، ولم تكن ترسل شيئا من الأموال إلى السلطان(٤٨) .

ورغم هذا الاستقلال فإن الجزائر شهدت خلال القرن الثامن عشر انهياراً فى الاقتصاد بسبب كساد الحركة التجارية ومقاومة الدول الأوروبية "القرصنة" عمليات الجهاد البحرى الاسلامى الجزائرية ، كما شهدت فوضى سياسية بسبب النزاع بين الدايات بعضهم وبعض ومع رجال الجيش ومع "القراصنة" حتى فقدت البلاد تقدمها واضطرب الأمن فيها وأصبحت بفضل المعاهدات مع الدول الأوروبية مجالا لفرض النفوذ الأوروبى على حساب استقلال البلاد وعلى حساب مصلحة أهلها .

أ- الاحتلال الفرنسى :

كانت تلك ظروف الجزائر التى هيأت للغزو الفرنسى الفرصة لتحقيق أهدافه أما ظروف فرنسا نفسها فقد كانت تتمثل فى اضطراب الأحوال الداخلية منذ تولى الملك شارل العاشر العرش عام ١٨٢٤م ، نتيجة لما تميز به هذا الملك من روح رجعية حتى أحس بسخط الشعب عليه وعدم محبته ، وخاصة أن الشعب الفرنسى كان ينظر إليه على أنه أتى إلى الحكم بتأييد من الأجانب ، وقد كان اختيار الملك «لبولينياك» رئيسا لوزرائه رغم سخط الناس عليه لموقفه الرجعى من الدستور والحياة النيابية دافعا لمزيد من تبرم الشعب الفرنسى من الحكم ومن ثم عمل الحكم فى فرنسا على إحراز نصر فى الخارج لتغطية الموقف الداخلى ؛ وقدر أن المغامرة الحربية فى الجزائر سوف تزيد من الشعور الوطنى عند الفرنسيين وتعطل انفجار الثورة .

هذا على الرغم من أنه كانت لكبار الفرنسيين رغبة شديدة فى امتلاك أراض جديدة تدر عليهم دخلا يعوضهم عما فقدوه أثناء الثورة وحكم نابليون إلى جانب رغبة الحكومة الفرنسية فى تعويض ما فقدته فرنسا أثناء حروب الثورة ونابليون وفى معاهدة باريس عام ١٨١٥م وهى معظم أجزاء إمبراطوريتها الأولى التى تنازلت لانجلترا عن معظمها(٤٩) إلى جانب استمرار الخلاف بين دايات الجزائر ومعظم الدول الأوروبية وخاصة انجلترا وفرنسا حول قضيتى

الجهاد البحرى والرق فالدول الأوروبية تضغط من أجل أن يصدر إعلان رسمى فى الجزائر بإلغاء الرق ، ومن أجل أن توقف الجزائر عمليات الجهاد البحرى ، ولكن دايات الجزائر تمسكوا بموقفهم بامتلاك الرقيق وممارسة عمليات جهاد بحرى فى البحر المتوسط ولم ترهبهم تهديدات الأساطيل الحربية الإنجليزية وغيرها ، بل زاد الدايات من عدائهم لرعايا انجلترا وغيرها من الدول الحليفة لها كأسبانيا والبرتغال .

وكانت العلاقات بين الجزائر وفرنسا قبل عام ١٨٢٦م لا يشوبها الجو العدائى الذى كان بين الجزائر وانجلترا . وكانت الجزائر تتزعم الجناح الإسلامى فى شمال أفريقيا وفرنسا تتزعم الجناح المسيحى الكاثوليكى فى أوروبا ، والصدام قائم ومستمر بين الجناحين فى البحر المتوسط كنوع من الحروب الصليبية ، وكانت ذكرى فرنسا النابليونية المعادية لأوروبا قد أخذت تنمحى بالتدرج ، فلما جاء دورها لتسوى مشاكلهم بطريقتها مع الجزائر لم تصطدم بمعارضة فعالة من دول أوروبا(٥٠) ، هذا على الرغم من أن الرأى العام الفرنسى كان معاديا للتوسع الاستعمارى لأنه كان يرى فيه بعثرة لجهود الأمة التى يجب أن تتركز لمحو العار الذى لحقها بسبب الهزيمة فى أوروبا .

ومهما قيل عن أسباب الغزو الفرنسى للجزائر الذى بدأ بحصار بحرى منذ مايو ١٨٢٧م فأن حدوثه بصورة تدريجية لم يثر معارضة أوروبية أمام انفراد فرنسا به ، وقد تذرعت فرنسا بعدة أعذار لتوهم الرأى العام الأوروبى والحكومات الأوروبية بأنها تدافع عن قضية أوروبية بقضائها على تهديدات الجزائر للأوروبيين ومعاداتها للمسيحيين ، واستمرار الرق فى أراضيها. وغير ذلك مما يمكن أن يخفف من تأثير انفراد فرنسا بالغزو ويقنع الفرنسيين أنفسهم بأن حكومتهم تدافع عن العدالة والحرية والمسيحية .

ولقد كان للعامل الدينى أثره فى احتلال فرنسا للجزائر ، فبعد ماعرف عن حادثة صفع الداى للقنصل الفرنسى فى الجزائر (٥١) . ذكر تقرير قدمه وزير الحربية الفرنسية للملك شارل العاشر قوله : لقد أرادت العناية الإلهية أن تستثار جلالتكم بشدة فى شخص قنصلكم بواسطة ألد أعداء المسيحية ، ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يدعى ابن لويس التقى لكى ينتقم للدين وللإنسانية ولإهانته الشخصية فى نفس الوقت ، ولعل الزمن يسعدنا بأن ننتهز هذه الفرصة لننشر المدنية بين السكان الأصليين وننصرهم . بل أنه عند احتلال الجزائر أقيمت صلوات قال فيها قسيس الجيش لقائد الحملة : لقد فتحت بابا للمسيحية فى أفريقية(٥٢) .

ولقد استغرق قرار غزو الجزائر حوالى ثلاث سنوات ، فرغم أن الحكومة الفرنسية قررت ضرب حصار بحرى على الجزائر منذ صيف عام ١٨٢٧م ، فإنها ترددت فى اتخاذ القرار ومرجع ترددها إلى تخبط الحكم الفرنسى حول الطريقة والهدف من عملية الغزو للجزائر ، وهل تكتفى بالحصار لتأديب الداى أو تحتل الجزائر وتدخل فى صراع مع الجزائريين لاتعرف له نهاية، كما أن الاحتلال سوف يزيد من النفقات العسكرية ، وحتى ولو كان الاحتلال قاصرا على الشريط الساحلى ، وهو أمر - الاحتلال والنفقات - يلاقى معارضة كبيرة فى البرلمان الفرنسى .

وفى عام ١٨٢٩م عرضت فرنسا كحل لترددها أن يقوم «محمد على» باشا مصر وحليفها القوى باحتلال الجزائر ويضمها إلى ملكه فى الشرق على أن يكون لحليفته - فرنسا - امتيازات واسعة فى الجزائر ، إلا أن العرض لم يكن مغريا لمحمد على فى الوقت الذى كان أسطوله القديم قد تحطم فى معركة نوارين عام ١٨٢٧م ، ويعمل على بناء أسطول آخر لم يكتمل آنذاك ، إلى جانب معارضة كل من انجلترا والسلطان العثمانى للعرض الفرنسى .

وعلى هذا اتخذت الحكومة الفرنسية التى تزعمها «بولينياك» قرارا باحتلال الجزائر وأعلن الملك شارل العاشر عن اعتزامه إنشاء مستعمرة هامة فى شمال أفريقيا تكون نواتها الجزائر وفى ١٤ يونيه ١٨٣٠م نزل الجيش الفرنسى المكون من حوالى ٣٥ ألف مقاتل إلى أرض الجزائر وأخذ يصطدم بالمقاومة التى يتزعمها الداى ، وقد دافع الجزائريون دفاعا قويا حصر الزحف الفرنسى فى شريط ساحلى لايشمل كل الشاطئ الجزائرى . ومرت ثلاث سنوات على الاحتلال الفرنسى دون أن يستطيع فرض سلطته على أكثر من بعض موانى ساحلية بينما أصبح الداخل فى يد بعض الزعماء الذين أعلن بعضهم ولاءهم لتركيا ورفضهم الاعتراف بأى سلطة للمسيحيين(٥٣) ، ومن بين هؤلاء الرافضين الأمير عبد القادر (٥٤) الذى آتخذ من غرب الجزائر مقرا لإمارته .

وخلال الأعوام من ١٨٣٠م إلى ١٨٣٩م قامت سياسة فرنسا فى الجزائر على فكرة الاحتلال المحدود المقتصر على الساحل دون الداخل ، وفى هذه الفترة اصطدمت قوات الاحتلال الفرنسى فى غرب الجزائر بالأمير عبد القادر ، وفى شرق الجزائر بأحمد باشا باى قسنطينة الذى أطلق عليه الناس آنذاك بطل الإسلام ولعدم وجود تعاون بين القوتين استطاعت قوات الاحتلال مصالحة عبد القادر ومهادنته ريثما يتم القضاء على أحمد باشا المتحصن فى قسنطينة .

تزعم عبد القادر النضال فى غرب الجزائر ضد قوات الاحتلال الفرنسية ، وقد انقسم هذا النضال إلى ثلاث مراحل تنتهى كل منها بمعاهدة ، فالمرحلة الأولى تنتهى بعقد معاهدة بين الطرفين عام ١٨٣٤م انصبت على الاعتراف بكل غرب الجزائر ماعدا ثلاث مدن ساحلية خاضعة للدولة العربية الجديدة ذات السيادة برئاسة عبد القادر . والمرحلة الثانية من النضال تستمر حتى عام ١٨٣٧م حيث عقدت معاهدة «التافنا» - نسبة إلى نهر بهذا الاسم - التى اعترف فيها الفرنسيون لا بسلطة عبد القادر فى غربى الجزائر فقط بل وفى أوسطها كذلك ، وتوضح هذه المعاهدة بدقة الحدود الفاصلة بين الدولتين فى وهران - دولة عبد القادر - وفى الجزائر حيث توجد سلطات الاحتلال الفرنسى ، ويلاحظ من صياغة المعاهدة أنها تتحدث عن مسلمين وفرنسيين ولاتذكر كلمة جزائريين ، فالقبائل التى تخضع للحكم الفرنسى كانت تعرف باسم المتنصرة . كما تدل الصياغة على أن الأمير عبد القادر يعامل ملك فرنسا على قدم المساواة كرئيس دولة وطنية أمام رئيس دولة أخرى[٥٥] .

وأما المرحلة الثالثة من النضال فقد استمرت من عام ١٨٤٠م إلى عام ١٨٤٧م ، وذلك عندما أخذت فرنسا تطبق فى الجزائر سياسة الاحتلال الشامل ، وكان صاحب هذه السياسة المارشال «سولت» رئيس الحكومة الفرنسية منذ سنة ١٨٤٠م فاختار لتنفيذها الجنرال «بيجو» الذى قامت سياسته على أساس إخضاع الشعب الجزائرى بأسره لا عن طريق مواجهة عسكرية بين القوات الفرنسية وقوات عبد القادر ولكن اتباع أسلوب الإرهاب المتمثل فى إحراق الحقول واختطاف قطعان الأغنام - وهى رأس مال القبائل - إلى جانب إحراق القرى بأهلها ومعاقبة كل من له صلة بالأمير عبد القادر . كما عمل «بيجو» على مصادرة أراضى جميع القبائل التى شاركت فى المقاومة وتوزيعها على جنوده والمستوطنين الفرنسيين الذين تدفقوا على الجزائر لزراعتها لمصلحتهم ومصلحة فرنسا .

وإزاء تحركات «بيجو» هذه بقواته فى أنحاء الجزائر دارت صدامات دموية بين الاحتلال الفرنسى وعبد القادر انتهت عام ١٨٤٣م بلجوء الأمير عبد القادر إلى مراكش وبقى بها إلى عام ١٨٤٥م حيث تركها مرغما أمام ضربات الانتقام الفرنسية لمراكش ، وواصل النضال فى الجزائر لمدة عامين انتهت باستسلامه فى ديسمبر عام ١٨٤٧م ونصح لأنصاره بأن يفعلوا مثله. وقد تم استسلام الأمير على أساس السماح له بالسفر إلى الإسكندرية فقبلت سلطات الاحتلال هذا الشرط واستقبلوه استقبالا يليق بخصم شريف . وباستسلامه انتهت المقاومة الجزائرية - المنظمة الرئيسية - وأصبحت البلاد خاضعة للحكم الفرنسى[٥٦] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن رجال القبائل البربر وزعماء الطرق الصوفية قد ظلوا غير معترفين بالاحتلال الفرنسى ، ومن ثم دارت معارك عنيفة بين القوات الفرنسية والمحاربين الجزائريين فى بلاد القبائل انتهت بإخضاع هذه البلاد عام ١٨٥٧م ، ومع ذلك فقد كانت تقوم بين الحين والآخر ثورات محلية لاتلبث أن تختفى أمام القوة الفرنسية من أمثلتها ثورة الشيخ محمد المقرانى عام ١٨٧١م فى شرق الجزائر التى استغل صاحبها هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية ، وبدأت فى الموانى الشرقية حيث رفض بعض المجندين الجزائريين ركوب السفن الفرنسية إلى ميدان القتال بأوروبا فكانت الشرارة الأولى لاندلاع ثورة عامة تبلورت عندما وجدت زعيما لها فى شخص محمد المقرانى ومساعده الشيخ حداد - من الطريقة الرحمانية - مما يدل على أن البواعث الدينية كانت ماتزال تلعب الدور الرئيسى [٥٧] .

ورغم أن هذه الثورة نجحت فى أول الأمر إلا أن مساعدة بسمارك للحكومة الفرنسية باطلاق سراح الأسرى الفرنسيين وإرسالهم إلى الجزائر قد أنهى الثورة وأعاد إلى الجزائر السيطرة الفرنسية الكاملة ، رغم حدوث ثورة بعيدة فى الصحراء الجزائرية عام ١٨٨١م[٥٨] انتهت كما حدث لسابقاتها ، وفى تلك السنة صدر مرسوم بإلحاق الجزائر إداريا بفرنسا ، وحكمت فرنسا الجزائر حكما استعماريا بمعنى الكلمة حيث استغل الجزائريون فى حروب فرنسا ومصانعها ومزارعها دون المشاركة فى الحكم حتى بدأت تظهر حركة وطنية جزائرية عمالية بعد الحرب العالمية الأولى

ب- الاستقلال :

كان الجزائريون تواقين للتخلص من الاستعمار الفرنسى منذ وطئت الأرض الجزائرية أقدام الفرنسيين عام ١٨٣٠م ، وإن كانت حركة الأمير عبد القادر وغيره من قادة النضال الجزائرى قد توقفت إلى حين بنفى الأمير عبد القادر إلى دمشق عام ١٨٥٢م ، فقد ظل الشعب الجزائرى يحمل لواء الحركة الوطنية ، خاصة وأن عدد الجزائريين يفوق الجالية الأوروبية بنسبة ٨ : ١ ، ويعتبر هذه الجالية أكبر الجاليات الأوروبية فى أفريقيا باستثناء جنوب أفريقيا ، وكانت تحتكر فى الواقع الوظائف العليا والمتوسطة فى الدولة[٥٩].

وعقب الحرب العالمية الأولى تطلع الجزائريون للاستقلال وحق تقرير المصير استنادا إلى مبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون ولكن دون الوصول إلى هذا الحق ، فبدأت تظهر الجمعيات الوطنية مثل «كتلة النخبة من الجزائريين المسلمين» ، «جمعية نجم شمال أفريقيا» التى نشأت

على أرض فرنسا ذاتها بقيادة «مصالى الحاج» عام ١٩٢٧م ، وحزب «النجم الثاقب» و «الاتحاد القومى لمسلمى شمال أفريقيا» عام ١٩٣٤م ، «وجمعية علماء المسلمين» برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس ، «وحركة المؤتمر الإسلامى الجزائرى» فى عام ١٩٣٦م ، وكل هذه الجمعيات طالبت بالإصلاح الإجتماعى والخلقى والدينى إلى جانب المطالبة بالحقوق الوطنية السياسية ، ولذلك تعرضت للاضطهاد كل جمعية تتطرق للنواحى السياسية .

ونتيجة لاشتعال الحرب العالمية الثانية ترأس عباس فرحات زعامة الحركة الوطنية الجزائرية فشكل «جماعة أصدقاء البيان» فى فبراير ١٩٤٣م للمطلبة بالحقوق الوطنية والثقافية للشعب الجزائرى ، ثم تأسست أحزاب سياسة كان منها حزب «الاتحاد الديموقراطى لأنصار البيان الجزائرى» بقيادة عباس فرحات ، وحزب «انتصار الحريات الديموقراطى» برئاسة مصالى الحاج التى انبثق عنها «المنظمة الخاصة» وكان من زعمائها البارزين أحمد بن بلا والتى آمنت بالكفاح المسلح .

تركز معظم نشاط التنظيم الوطنى الجزائرى الذى أعلنه «مصالى الحاج» فى باريس عام ١٩٢٣م تحت اسم «نجم شمال أفريقيا » وضم التونسيين والمراكشيين كما ضم الجزائريين بين العمال الذين يخدمون فى المنطقة البارسية ، وبدأ عملها فى عام ١٩٢٦م وفى ظلال الاتجاه الشيوعى الفرنسى وللدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والإجتماعية للمسلمين المغاربة ولتعليم أعضاء الجماعة وتثقيفهم(٦٠) .

وأصدر مصالى الحاج وجماعته جريدة تنطق باسم جمعية نجم شمال أفريقيا ، ولكن السلطات الفرنسية حاربت هذه الجمعية مما دفع بالوطنيين الجزائريين إلى تشكيل حزب اشتراكى جديد تحت اسم «حزب الشعب الجزائرى» عام ١٩٣٦م ، وتزامن هذا مع تطور أفكار عباس فرحات لتصبح فى عام ١٩٤٢م المطالبة بالحكم الذاتى للجزائريين(٦١) . وكانت جمعية نجم شمال أفريقيا تمثل اليسار الجزائرى ، بينما كان فرحات عباس يمثل اليمين المعتدل ، وأن جاء موقفه عام ١٩٤٣م ليضعه فى الوسط ، علما بأن قوى اليمين المتطرف فى الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة الجزائر عام ١٩٥٤م ، قد اختفت مع تطور الحركة الوطنية الجزائرية لأنها ضمت رجال الطرق الصوفية المتعاونين مع الاستعمار الفرنسى ، بينما سارت قوى اليمين المعتدل المنادية بالحصول على الحقوق المدنية الفرنسية . وقوى الوسط التى ترفض فكرة الجنسية الفرنسية والاحتفاظ بالتراث الثقافى العربى ، سارت هاتان القوتان صوب اليسار فى خطوات سريعة مما أدى إلى خروج ثورة الجزائر الكبرى عام ١٩٥٤م بشكلها

واتجاهاتها الواضحة ، ومما يدل على اضطراد تقدم حركة الوعى السياسى والقومى والاجتماعى عند الجزائريين[٦٢] .

وتتابعت الأحداث الوطنية فى الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية فبينما تنشط الحركة الوطنية تواجه بشدة من سلطات الاستعمار الفرنسى ، وظهرت عدة منظمات سرية جزائرية كما ظهر زعماء تأرجحوا بين الثورة المطلقة والاعتدال الكامل أى بين تخليص الجزائر من يد الفرنسيين لتصبح «الجزائر جزائرية» وبين من يقبل بحكم ذاتى للجزائر مرتبط مع فرنسا . وكان على رأس الفريق الأول مصالى الحاج بينما كان على رأس الفريق الثانى فرحات عباس، وقد توزع نشاط الحركة الوطنية الجزائرية بين العمل على الأرض الجزائرية ذاتها بتنظيم الجمعيات السرية ومحاربة القوات الفرنسية ، وبين من يعمل فى فرنسا ذاتها أو غيرها من الدول الأوروبية ، وبين من ذهب إلى القاهرة بعد قيام ثورة ١٩٥٢م حيث أيدت تلك الثورة مطالب الجزائريين فى الحرية والاستقلال بكل قوة .

ولذلك لاندهش حين تتشكل ماعرفت باسم «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» والتى ضمت ثمانية ممثلين اختيروا من الجزائريين المقيمين بالقاهرة ومن المقيمين بالأقاليم الجزائرية المختلفة ولمعت أسماء زعماء الثورة الجزائرية المقيمين بالقاهرة أمثال «على بن خده» و «محمد بو ضياف» ، و «أحمد بن بلا» ، و «آية أحمد» ، كما لمع اسم «كريم بلقاسم» كمناضل على الأرض الجزائرية ، وكانت هذه اللجنة هى التى خططت للانفجار الثورى فى الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤م[٦٣].

صارت «جبهة التحرير الوطنية (F. L. N) Front de Libération Nationale» ، هى التى تقود الثورة الجزائرية وصار جناحها العسكرى يمارس الكفاح المسلح ضد الفرنسيين على الأرض الجزائرية ، وتشكلت حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية فى تونس برئاسة فرحات عباس فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٨م[٦٤] ، وقد استمرت حركة الكفاح المسلح للثورة الجزائرية حوالى سبع سنوات أرغمت الحكومة الفرنسية على قبول التفاوض مع جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، وقاد الجنرال «ديجول» رئيس الجمهورية الفرنسية سياسة التوصل مع الجزائريين إلى حل سلمى مهما كان صعبا على الفرنسيين تقبله ، خاصة وأن الثورة الجزائرية تكسب كل يوم جديد تأييدا عالميا ومساندة شعبية وكانت مصر كعادتها فى مقدمة الدول التى ساندت كفاح الشعب الجزائرى بكل إمكانياتها وتحملت عدوانا ثلاثيا على بورسعيد عام ١٩٥٦م بسبب هذه المساندة .

أنتهت المفاوضات التى دارت بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطنى الجزائرى بحل سلمى بعد أن استغرقت حوالى سنتين من يونيو عام ١٩٦٠م إلى ١٨ مارس ١٩٦٢م حين تم التوصل إلى اتفاق فى مدينة «إيفيان» الفرنسية ، وقد نصت الاتفاقية على وقف إطلاق النار بين الجانبين وممارسة الشعب الجزائرى لحق تقرير مصيره ، مع بقاء الجيش الفرنسى فى الجزائر حتى عام ١٩٦٥م ، والاعتراف بسيادة الجزائر على الصحراء الكبرى فى مقابل أن يضمن الجزائريون المصالح النفطية والغازية الفرنسية فى الجزائر علاوة على اعترافهم بحقوق الملكيات الفرنسية ، والسماح لفرنسا باستئجار قاعدتهم فى المرسى الكبير وأراضى إجراء تجارب الأسلحة النووية فى الصحراء الكبرى ، مع استمرار المساعدة الاقتصادية الفرنسية لتطوير الزراعة والصناعة الجزائرية[٦٥].

وعندما أجرى الاستفتاء ليقرر الجزائريون مستقبلهم فى أول يوليو ١٩٦٢م بلغت نسبة المؤيدين لاستقلال الجزائر من الذين لهم حق التصويت ٩١٪ ونتيجة لهذا الموقف الوطنى وتطبيقا لاتفاقية «إيفيان» فقد أعلنت الجزائر دولة مستقلة فى ٣ يوليو ١٩٦٢م[٦٦] ، باسم الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية .

وقد أقر مؤتمر جبهة التحرير الوطنى الجزائرى الذى عقد فى ٢١ يوليو ١٩٦٣م النظام الرئاسى للحكومة الجزائرية على أساس تسمية الرئيس من قبل الجبهة ثم يعرض الاسم على استفتاء عام ، وقد انتخب «أحمد بن بلا» رئيساً لجمهورية الجزائر فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٣ . ومن الطبيعى أن تواجه «بن بلا» مشكلات متعددة بسبب اختلاف الجماعات التى ساهمت فى حركة الاستقلال بين محاربين وسياسيين ، وبسبب تأييد «هوارى بومدين» لأحمد بن بلا فقد استطاع «بن بلا» المضى فى سياسته لحكم الجزائر ، وقد تمتع «بومدين» بمنصب قائد الجيش الجزائرى ومنصب نائب رئيس الجمهورية .

ومن موقعة هذا قاد «بومدين» انقلابا ضد «بن بلا» فى ١٩ يونيو ١٩٦٥م ، هذا الانقلاب الذى يمكن تفسيره من ناحية بالغيرة الشخصية ، ومن ناحية ثانية بالخوف من سيطرة «بن بلا» على الجيش ، ومن ناحية ثالثة لأن سياسة بن بلا الخارجية أرهقت الاقتصاد الجزائرى الوليد . وقد ظل بومدين رئيسا للجزائر حتى توفى عام ١٩٧٨م حيث خلفه رئيس جديد منتخب هو «الشاذلى بن جديد» الذى ترك الحكم لقيادة الجيش الجزائرى .

ومما يلاحظ على الحركة الجزائرية تأثرها بالاتجاه العربى الإسلامى ، حيث حافظت الشخصية الجزائرية على مقوماتها الأساسية التى تمثلت فى اللغة العربية والدين الإسلامى والتاريخ العريق لشعب الجزائر ، إلى جانب ظهور زعماء جزائرين كالشيخ عبد الحميد ابن باديس صاحب الشخصية المتعددة الجوانب ، والذى كان متأثرا بتعاليم كل من جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ورشيد رضا لتدعيم الفكرة العربية الإسلامية التى حاول الفرنسيون مسخ مقوماتها الأساسية . إلى جانب الشيخ البشير الإبراهيمى كرئيس لجمعية العلماء ، بالإضافة إلى تأكيد ثورة ١٩٥٤م على اتجاهها العربى الإسلامى .

وتجدر الإشارة إلى موقف مصر من الحركة الوطنية الجزائرية ، ذلك الموقف الذى كان شعبيا قبل أن يكون حكوميا ، فقد تعاطف المصريون مع الجزائريين فى نضالهم ضد فرنسا ، فكانت زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر عام ١٩٠٣م حيث التفت حوله النخبة المثقفة ثقافة عربية إسلامية وحضورهم بعض دروسه التى ألقاها بمساجد قسنطينة والجزائر العاصمة ، وحيث انتشرت أفكاره عن الإصلاح الدينى والجامعة الإسلامية فى المجتمع الجزائرى وتناقلتها الصحف الجزائرية(٦٧).

إلى جانب عدة زيارات قامت بها فرق تمثيلية مصرية للجزائر عام ١٩٥٠م ، وكذلك زيارة وفود صحفية مصرية ، بالإضافة إلى زيارات بعض الشخصيات الجزائرية لمصر مثل الشيخ "عبد الحميد بن باديس" مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، والشيخ البشير الإبراهيمى الذى تعددت زياراته لمصر و "الفضيل الورتلانى" الذى يعتبر أحد الشخصيات الجزائرية المثقفة ثقافة عربية إسلامية ، وقد مكث بالقاهرة من عام ١٩٣٨م وانضم إلى جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٤٣م ، ولعب دورا بارزا فى تأسيس جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا التى تأسست فى القاهرة فى ١٨ فبراير عام ١٩٤٤م ، تحت رئاسة الشيخ محمد الخضر حسين، شيخ الجامع الأزهر وسكرتارية الفضيل الورتلانى(٦٨) .

وبعد ثورة ١٩٥٢م فى مصر اتخذت المساندة المصرية للجزائر أبعادا متعددة سياسية وعسكرية واقتصادية ، فقد استقبل جمال عبد الناصر قبل اندلاع ثورة نوفمبر ١٩٥٤م وفدا جزائريا مكون من أحمد بن بلا ومحمد خيضر ومحمد يزيد وحسين الأحوال وأكد لهم مساندة مصر الكاملة والاتصال بالمملكة العربية السعودية التى أمدت الثوار الجزائريين بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك فرنسى ، كما أمر عبد الناصر الملحقين العسكريين المصريين أن يكونوا فى خدمة الحركة الجزائرية(٦٩) .

وكان الإمداد بالأسلحة المصرية للثوار الجزائرين المهمة الأولى لدعم مصر للثورة الجزائرية ، سواء كان عن طريق التهريب عبر الأراضى الليبية أو عن طريق شراء الأسلحة من المهربين الدوليين ، أو الاعتماد على مستودعات الجيش المصرى مباشرة والمخاطرة باستخدام البحر وسيلة لنقل الإمداد سرا(٧٠) . كما وضعت مصر تحت تصرف جبهة التحرير الجزائرية عدة قواعد فى اسيوط وإنشاص ومرسى مطروح لتدريب الثوار الجزائرين على عمليات القذف بالقنابل والهجمات الليلية ، وأعمال الإشارة بمدرسة الإشارة المصرية بمصر الجديدة(٧١) .

كما كان الدعم الدبلوماسى المصرى للثورة الجزائرية واضحا خلال مراحل الكفاح المسلح فقد استغلت مصر انعقاد المؤتمرات الأفريقية الأسيوية فى استصدار قرار بدعم الكفاح الجزائرى من أجل الاستقلال ومطالبة فرنسا بانهاء استعمارها للجزائر ، إلى جانب المؤتمرات العربية والدولية التى عقدت خلال الخمسينيات من القرن العشرين حيث أسمعت مصر صوت الثورة الجزائرية للعالم فى هذه المؤتمرات وفى هيئة الأمم المتحدة ، بعد موقفها فى اجتماعات الجامعة العربية .

وإذا كان الموقف المصرى الحكومى المساند للثورة الجزائرية واضحا على المستويين المحلى والعالمى ، فإن الموقف الشعبى المصرى لم يتخلف عن مساندة الكفاح الجزائرى فإلى جانب موقف الحكومة المصرية القوى من أجل الإفراج عن زعماء الثورة الجزائرية الخمسة (أحمد بن بلا ورفاقه) الذين اختطفت طائرتهم فرنسا عام ١٩٥٦م ، فإن الصحف والإذاعة فى مصر شنت هجوما عنيفا ضد القرصنة الفرنسية .

وتمثلت الهيئات السياسية الشعبية فى مجلس الأمة المصرى وفى الاتحاد القومى التنظيم السياسى الوحيد ، وقد انتهزت هذه الهيئات كل مناسبة لتأييد الشعب الجزائرى فى كفاحه ، كما كانت التنظيمات غير السياسية المصرية تقوم بدورها فى مساندة الثورة الجزائرية ، وهذه التنظيمات تمثلت فى الاتحادات النسائية والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية والمجالس الجامعية ونقابات المعلمين والمحامين والصحفيين والمهندسين .. الخ . هذا إلى جانب علماء الدين الإسلامى برئاسة مشيخة الأزهر .

وشهدت شوارع القاهرة وبعض المدن المصرية مظاهرات صاخبة ضد فرنسا تأييدا للثورة الجزائرية ، كما تم تنظيم حملات للتبرعات لصالح العمل الفدائى الجزائرى ، كما ساندت مصر المفاوضات الجزائرية الفرنسية حتى تم التوصل إلى تفاقية «إيفيان» عام ١٩٦٢م .

وقد سارت العلاقات المصرية الجزائرية منذ الاستقلال على أسس قوية تربطهما معا ، فقد ساهمت مصر فى حركة تعريب التعليم بالجزائر ، كما وقفت الجزائر إلى جانب مصر فى حروب ١٩٦٧م و ١٩٧٣م ، ودعمت مصر الجزائر فى مواجهة التحديات التى واجهت الحكومات الجزائرية المتعاقبة فى عهود كل من أحمد بن بلا وهوارى بومدين والشاذلى بن جديد ومحمد بوضياف ثم أخيرا الأمين زروال .

تونس

كان احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١م نتيجة منطقية بعد احتلال الجزائر وبعد أن حصلت فرنسا على كثير من الامتيازات مثل امتياز احتكار مد الخطوط التلغرافية وإصلاح القناطر وغير ذلك من الامتيازات المتعلقة بحماية الرعايا الفرنسيين فى احتكاراتهم واستغلالهم ومعتقداتهم مما كان ينقص من سلطات البايات فى تونس أمام النفوذ الفرنسى المتزايد .

وقد انتهزت إيطاليا فرصة تحقيق وحدتها القومية عام ١٨٧٠م وهزيمة فرنسا أمام بروسيا فى نفس العام وحاولت - أمام النفوذ الانجليزى المنافس - أن يكون لها النفوذ الأعلى فى تونس قبل أن ترث نفوذ فرنسا هناك ، وقد حصل القنصل الإيطالى على امتيازات هامة كثيرة لمواطنيه مما جعل إيطاليا تكاد تكون وصية على تونس[٧٢] . ولكن إيطاليا لم يكن باستطاعتها السير فى الشوط إلى آخره بسبب مشكلاتها الداخلية وعلاقتها غير الطيبة بالنمسا بسبب تطلع الإيطاليين إلى ضم إقليمى « ترنتينو » و « تريستا » .

ومنذ عام ١٨٧١م وبسمارك المستشار الألمانى يعمل على تشجيع فرنسا على التوسع فى أفريقيا ضمانا لإبعاد تفكير فرنسا عن الثأر لهزيمتها فى الحرب السبعينية ، وقد قبلت فرنسا العرض الألمانى المؤيد بموافقة انجلترا ، وكان أمامها إما ضم تونس نهائيا للممتلكات الفرنسية أو فرض الحماية عليها ، وكان الميل متجها إلى الرأى الثانى ، فتستطيع فرنسا بالتدريج العمل على تفوق نفوذها فى تونس إلى حد لا تستطيع معه أية دولة أخرى منافستها[٧٣].

أ- الغزو الفرنسى :

ورغم معارضة كل من إيطاليا وتركيا لاتجاه فرنسا الاستعمارى نحو تونس فقد زحفت القوات الفرنسية من الجزائر عبر الحدود وغزت تونس بدعوى إحلال الأمن فى ١٢ إبريل ١٨٨١م ، ولم يمض شهر حتى طوقت هذه القوات قصر سعيد مقر باى تونس الواقع فى « باردو » وهى إحدى ضواحى مدينة تونس ، وأجبرت الباى على توقيع معاهدة قصر سعيد أو

«باردو» التى نصت على اعتراف الباى باحتلال القوات الفرنسية لتونس ، وأن تنظم فرنسا العلاقات الخارجية ، وحددت علاقتها بتونس بتعيين وزير مقيم فى تونس .

ورغم أن هذه المعاهدة، لم تذكر كلمة الحماية صراحة ، إلا أنها كانت حماية فعلية ، إذ كانت تونس أول تجربة لنظام الحماية فى تاريخ الاستعمار الفرنسى ، وقد استهدف واضع هذا النظام أمرين ، أولا : إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية بالضم ، ثانيا : إقناع المعارضة الداخلية - فى فرنسا - بأن الحكومة لن تتورط فى أعباء مالية جديدة لأن مميزات الحماية أنها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب على الإصلاحات الإدارية والاقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة الحامية[٧٤] .

ولم تكتف فرنسا بقيود معاهدة «باردو» بل عرضت على الباى معاهدة جديدة فى ٨ يونيو ١٨٨٣ حملت فيها المادة الأولى نص يقضى بموافقة الباى على الحماية الفرنسية للمصالح التونسية وخاصة المحافظة على الأمن الداخلى والتمثيل الخارجى بينما يحتفظ الباى بسيادته المطلقة وله إدارة الإقليم بموظفين وطنيين[٧٥] . وكانت حجة فرنسا فى فرض الحماية هو قيام ثورة مسلحة ضد قوات الاحتلال بمجرد أن أفاق التونسيون من غفوتهم[٧٦] .

تشجع التونسيون على القيام بالثورة بما رأوه من تخاذل الباى أمام الغزو الفرنسى ، فى الوقت الذى حدثت فيه ثورة جزائرية فى وهران فى صيف ١٨٨١م ، وحدوث مظاهرات فى طرابلس الغرب ضد الاحتلال الفرنسى لتونس ، وموقف إيطاليا وتركيا المعادى لهذا الاحتلال. ومما يلفت النظر أن الثورة فى تونس ضد الاحتلال الفرنسى تزعمها رجال الدين وأصحاب الطرق الصوفية الذين اعتبروا الثورة ضد الفرنسيين جهاداً إسلامياً ، واتخذت الثورة من مدينة القيروان ذات التاريخ الإسلامى العتيد مركزاً لها .

وقد هاجم الثوار القوات الفرنسية واتهموا الباى محمد الصادق - من الأسرة الحسينية - بالتواطؤ والخيانة ، واشتدت اتهاماتهم للباى وانسحبت على أخى الباى السابق الذى نصبة الفرنسيون باياً عند وفاة محمد الصادق عام ١٨٨٢م ، بسبب ضعفه وخضوعه للفرنسيين ، وسيطرة المقيم العام الفرنسى على الأمور حيث وقع الباى مع الفرنسيين معاهدة جديدة تعرف بمعاهدة «المرسى» وهى تهدف إلى توسيع سلطات فرنسا فى تونس بشل يد الباى وموظفيه الوطنيين عن التصرف فى الأمور الإدارية والمالية والقضاء وغيرها من الأمور الداخلية .

ب- الاستقلال :

استمرت المقاومة بأسلوب سياسى وظهر حزب «تونس الفتاة» عام ١٩٠٥م الذى سعى إلى الإصلاحات الدستورية الواسعة وإلى الاستقلال ، كما سعى إلى تحقيق شعار «الأمة الجزائرية-التونسية» أى دعا إلى وحدة المغرب العربى ، وظهر الزعماء «على باش جمعة» و «عبد العزيز الثعالبى» اللذين استمرا فى المطالبة بالاستقلال والحياة الدستورية وتعرضا للنفى والحجر على نشاطهما ، حتى قامت الحرب العالمية الأولى وقامت ثورة فى تونس بتأييد من تركيا وألمانيا تزعمها حزب «تونس الفتاة» . ولكن هذه الثورة لم تحقق الأهداف القومية فى شمال أفريقيا .

لقد استغلت فرنسا اليد العاملة التونسية ، ومناجم الحديد والزنك والفوسفات المتوفرة فى تونس ، وامتلاك الأراضى الزراعية التى سيطر عليها المستوطنون الفرنسيون ، واحتكار الشركات الفرنسية لجميع الأعمال البحرية والبرية ، ولم يغفل الفرنسيون وضع النظم التى تضمن سيطرتهم على المجالس البلدية والوظائف الحكومية . وأعفى المستوطنون الفرنسيون من الضرائب التصاعدية ، وتمتعوا بالحماية الكاملة من قوات الاحتلال . كل ذلك الاستغلال لابد أن يثير كوامن الثورة الوطنية فى تونس خاصة وقد رأى التونسيون فرنسا تهزم أمام ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى .

وقد تزعم رجال الدين وأصحاب الطرق الصوفية الحركة الوطنية ضد الحماية الفرنسية التى فرضت على تونس عام ١٨٨٣م ، حتى إذا ظهر عام ١٩٠٨م حزب «تونس الفتاة» بزعامة كل من «على باش جمعة» و «عبد العزيز الثعالبى» اتجهت الحركة الوطنية التونسية إلى المطالبة بحقوق العرب فى وحدة المغرب العربى .

وأخذت ثورات التونسيين ضد الوجود الفرنسى كثورات العمال أثناء سنوات الحرب العالمية الأولى ، وبعد الحرب نشأ عام ١٩١٩م «حزب الدستور» ، ثم ظهر الحزب الدستورى الجديد الذى لعب فيه الحبيب بورقيبة دورا بارزا ، وكان ذلك سببا للخلاف بين الثعالبى زعيم حزب الدستور وبين بورقيبة زعيم حزب الدستور الجديد .

وقد ارتبطت الحركة الوطنية فى تونس أوائل القرن العشرين بالحركة السياسية التى ظهرت آنذاك فى الدولة العثمانية ، ويمكن اعتبار عام ١٩٠٧م بداية للحركة الوطنية التونسية ، حيث ظهرت تنظيمات فى المدن التونسية تضم التجار والمثقفين وأعضاء النقابات المهنية

المتعلمين[٧٧] ، وقد ظهرت عدة جماعات وطنية تونسية مثل «حزب التقدم» على غرار «جمعية الاتحاد والترقى» العثمانية ، ومثل «حزب تونس الفتاة» على غرار جماعة «تركيا الفتاة» الذى ظل متجاوبا مع الدولة العثمانية وبشكل يشبه إلى حد كبير تجاوب الحزب الوطنى المصرى مع الدولة العثمانية فى ذلك الوقت[٧٨].

وتعرضت الحركة الوطنية التونسية لاضطهاد سلطات الحماية الفرنسية منذ عام ١٩١١م ، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى ظهر الحزب الدستورى خلفا لحزب تونس الفتاة الذى حلته سلطات الحماية الفرنسية قبل الحرب ، ويمكن اعتبار عبد العزيز الثعالبى الموجه الأول للحزب الدستورى فى تونس ، وهو شخصية عربية مسلمة وطنية ثائرة لديه القدرة على القيادة ، وبعد الحرب العالمية الأولى سافر إلى باريس لعرض القضية التونسية على الرأى العام الأوروبى بعد أن خاب أمله وأمل العرب جميعا فى مبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون ، وأثناء وجود الثعالبى فى فرنسا أنشأ زملاؤه فى الحركة الوطنية الحزب الدستورى ، على أساس أن الحصول على الدستور يحد من نشاط وعداء الاستعمار نحو الحركة الوطنية .

وقد نجحت سلطات الحماية الفرنسية فى ضرب الحركة الوطنية التونسية فانقسم الحزب الدستورى ، وظهر الحزب الحر الدستورى الجديد يضم عددا من الشباب الوطنى المثقف ثقافة غربية حديثة . وقد ارتبطت ظهور هذا الحزب بشخصية الحبيب بورقيبة الذى صار أمينا عاما لهذا الحزب ، بينما أطلق على الحزب الأول اسم الحزب الدستورى القديم ، إلى جانب حزب الإصلاح الذى يضم المعتدلين . وكان ذلك فى شهر سبتمبر عام ١٩٤٣م[٧٩].

وأثناء الحرب العالمية الثانية حكمت تونس حكومة «ڤيشى» الفرنسية بعد سقوط فرنسا عام ١٩٤٠م فى يد الألمان ، ومن ثم استخدمت الأراضى التونسية كميدان حربى للقوات الألمانية والإيطالية ومرورا إلى جبهة القتال فى شمال أفريقيا ، وقد عزل الفرنسيون الباى محمد المنصف فى ١٣ مايو ١٩٤٣م أى بعد هزيمة الألمان والإيطاليين فى شمال أفريقيا وتولية محمد الأمين بايا على تونس مكانه .

وبعد الحرب العالمية الثانية وفى مطلع الخمسينات من القرن العشرين بدا واضحا أن «البورقيبية» أى محاولة «الحبيب بورقيبة» فى إيجاد طريق توافقى بين الاستعمار الأوروبى المسيطر والحركة الوطنية القومية العنيدة قد ووجهت بالشدة من جانب السلطات الفرنسية حيث ألقى القبض على بورقيبة ثم نفى إلى عدة مناطق ، وإن كان حزب بورقيبة - الحزب الدستورى

الجديد - قد نجح فى توحيد صفوة المتعلمين ذوى الوعى السياسى مع جماهير الشعب التونسى، فى حين أن المسألة التونسية أصبحت من المسائل البارزة فى الأمم المتحدة(٨٠) .

اشتد ساعد الحركة الوطنية التونسية بقيام ثورة ١٩٥٢م فى مصر التى سارعت بتقديم كافة الدعم لهذه الحركة وجعلت القاهرة مركزا مهما لنشاط هذه الحركة ، وظهرت شخصيات وطنية تونسية أمثال صالح بن يوسف ، وفرحات حشاد الشخصية القيادية فى الاتحاد العام للعمال التونسيين والذى اغتالته يد أحد المستوطنين الفرنسيين المتعصبين المنتمى إلى منظمة أطلقت على نفسها «اليد الحمراء» .

وشهد عام ١٩٥٤م بدء تحرك القضية التونسية نحو الحل السلمى بموافقة رئيس الوزراء الفرنسى «منديس فرانس» على منح تونس الحكم الذاتى ، ومن ثم دارت المفاوضات بين فرنسا وبين تونس الذى كان بورقيبة ممثلا لها ، وفى ٣ يونيو ١٩٥٥م تم التوقيع على اتفاق يعطى لتونس استقلالا داخليا بينما بقيت الأمور الفعلية خارجيا ودفاعيا فى يد الفرنسيين . وقد اعتبر بورقيبة هذا الاستقلال إحدى مراحل الاستقلال الفعلى ، ولم يقبله إلا على أساس ضرورة تغييره ، معتمدا فى ذلك على تكتيكه الخاص به والذى عرف باسم «البورقيبية» والذى يتمثل فى مبدأ «خذ وطالب» ، ولكنها كانت خطوة تمثل نجاح الحبيب بورقيبة ومهدت له الطريق إلى الحكم وإلى رئاسة الجمهورية(٨١) .

ورغم وجود الثوريين وعلى رأسهم صالح بن يوسف الذين رفضوا هذه الاتفاقية فانه تم تنفيذها بتشكيل جمعية تشريعية ومجلس وزراء تونس صار بورقيبة رئيسا للوزارة التونسية . وعندما منحت فرنسا مراكش الاستقلال الكامل عام ١٩٥٥م طالبت تونس بنفس الحقوق التى حصل عليها المراكشيون ، وبعد مفاوضات طويلة بين الفرنسيين وبورقيبة حصلت تونس على سيادتها فى ٢٠ مارس ١٩٥٦م ، وبعد ذلك بأسبوع تم انتخاب جمعية تأسيسية واختيار بورقيبة كأول رئيس للوزراء ، وأمسك بزمام منصبه فى ١٢ أبريل ١٩٥٦م . وبعد ذلك بعام واحد ألغيت الملكية فى يوليو ١٩٥٧م وأعلن قيام الجمهورية ، وانتخب بورقيبة كأول رئيس لجمهورية تونس المستقلة(٨٢) .

وأمسك بورقيبة بزمام الأمور بكل قوة مستندا إلى تأييد الحزب الدستورى الجديد ، ومن ثم وجه الضربات لمعارضى سياسته ، وعرض على الجمعية التأسيسية فى ٢٨ مايو ١٩٥٩م دستورا للجمهورية ، وافقت عليه الجمعية وصدر فى أول يونيو ونص على أن تونس دولة

مستقلة دينها الإسلام ولغتها العربية ونظامها هو النظام الجمهورى ، وهى تهدف إلى وحدة الشعب وعلى فصل السلطات(٨٣) .

وتعرضت العلاقات الفرنسية التونسية للتوتر فى الفترة من عام ١٩٥٧م إلى عام ١٩٦١م وذلك بسبب تأييد تونس للحركة الوطنية الجزائرية واستخدام الأرض التونسية للوثوب ضد القوات الفرنسية فى الجزائر ولمرور الإمدادات العسكرية والغذائية والطبية القادمة من مصر والمشرق العربى إلى المجاهدين الجزائريين ، كما أن استمرار مطالبة التونسيين بجلاء القوات الفرنسية عن الأرض التونسية قد ساهم فى توتر العلاقات بين تونس وفرنسا ، ومن ثم أخذت فرنسا تسحب قواتها من تونس ، وبحلول شهر أكتوبر ١٩٥٨م تم جلاء معظم هذه القوات ، وبقيت قاعدة «بنزرت» إلى أن جلا عنها الفرنسيون فى أكتوبر ١٩٦٣م بعد مفاوضات مسبقة(٨٤) .

وتجدر الإشارة إلى تاريخ تونس المستقلة منذ عام ١٩٥٦م . إذ كان على الشعب التونسى مواجهة تحديات متعددة على المستوى الداخلى وعلى المستوى الخارجى ، أول هذه التحديات استمرار المعارضة لبورقيبة وسياسته والتى تزعمها صالح بن يوسف والذى تمسك باستمرار فكرة الكفاح المسلح لإجلاء القوات الفرنسية عن كل الأرض التونسية ، وقد تمكن بورقيبة من التخلص من هذه المعارضة وانفرد بالحكم دون منافس .

وقد تمثلت المعارضة التونسية فى عدة مجموعات هى :

١- معارضة صالح بن يوسف التى بدأت منذ عام ١٩٥٥م لسياسة المراحل التى اتبعها بورقيبة سواء قبل إعلان استقلال تونس أو بعدها ، منطلقا من مهادنة بورقيبة لفرنسا أثناء كفاح الشعب الجزائرى ضد الاستعمار الفرنسى ، ومهادنتها بالنسبة لميناء بنزرت الواقع تحت الاحتلال الفرنسى ، وقد استطاع صالح بن يوسف التحالف مع جيش التحرير التونسى فى الجبال المساند للثوار فى الجزائر ، مما أقلق بورقيبة حتى تم التخلص من صالح بن يوسف باغتياله فى فرانكفورت بألمانيا فى ١١ أغسطس ١٩٦١م .

٢- مجموعة الحركة الشعبية ، ويتزعمها أحمد بن صالح وزير الاقتصاد والتخطيط حتى عام ١٩٦٩م وكان برنامج هذه الحركة يتعلق بقضية الديموقراطية فى تونس ، وقد استطاع بورقيبة القضاء على هذه الحركة بالاعتقال وهروب أحمد بن صالح خارج تونس .

٣- مجموعة الديموقراطيين الاشتراكيين ويقودها أحمد المستيرى وتعد من أقوى مجموعات

المعارضة فى تونس حيث نادت بالديموقراطية ، وقد استطاع بورقيبة القضاء على هذه الحركة بالاعتقال وهروب أحمد المستيرى خارج تونس .

٤- مجموعة التيارات السياسية ، وتتمثل فى البعثيين والقوميين العرب والحزب الشيوعى التونسى ، وقد كان نشاط هذه المجموعة سريا ويعمل ضد سيطرة وانفراد الحزب الحاكم .

ورغم هذه المعارضات فقد وجدت زعامة بورقيبة طريقها إلى الاستقرار والنضوج إذ أنها لم تجد أمامها من يقف فى وجهها ويحد من تسلطها وتغلغلها فى نظام الحكم التونسى ، فلم يكن هناك فى استطاعة أية منظمة سياسية أو نقابية التصدى لزعامة بورقيبة وهيمنته على أنظمة الدولة ، لذا كان تغلب صفة بورقيبة كرئيس دولة عن صفته كرئيس حزب ، وهذا مايثبت هيمنة الدولة على الخطط السياسية دون الشعب التونسى[٨٥] .

وقد ظهرت قوى معارضة غير تقليدية لنظام حكم بورقيبة ، تمثلت فى الاتحاد التونسى للشغل ، وفى الجيش التونسى ، فقد كان الاتحاد التونسى للشغل منظما تنظيما قويا ، مما جعله قوة لايستهان بها عارضت سياسة بورقيبة بكل قوة وحزم طوال ٣١ عاما من الصراع بينه وبين الحكومة التونسية .

وجاءت سيطرة بورقيبة على الجيش وسيلة أخرى لإحكام قبضته على الأمور من خلال إصدار قرارات التجنيد الإلزامى وإعطاء وزارة الدفاع مسئولية السيطرة على العمل بإعطاء التصاريح ، ومن خلال تعيين قادة لفرق الجيش موالية له ، بل وتعيين وزراء عسكريين ، وبذلك أصبح تدخل الجيش فى العملية السياسية أمرا واقعا ، بحيث هيمن الجيش على المسار الإقتصادى فى البلاد (العمال والموظفين) مما أدى إلى ظهور مراكز للقوى من قادة الجيش حتى أصبحت السياسة التونسية تدار عن طريقهم مما أدى إلى اهتزاز الزعامة الشخصية التى كان يسعى بورقيبة إلى سيطرتها وتحكمها فى العملية السياسية فى تونس[٨٦] .. وكانت النتيجة أن استطاع أحد هؤلاء القادة وهو زين العابدين بن على إقصاء بورقيبة عن رئاسة الجمهورية وتسلم السلطة مكانه فى ٧ نوفمبر عام ١٩٨٧م .

وكان لعدم تلبية بورقيبة لرغبة الشعب التونسى تعريب التعليم أسوة بما حدث فى الجزائر المجاورة أثره فى ظهور حركة الجماعات الإسلامية كظاهرة اجتماعية تهاجم بشدة فرنسة التعليم ، وقد أصبحت هذه الحركة تنظيما سياسيا ، وتتجسم فى موجة واسعة من التدين

وارتياد المساجد وعودة جارفة إلى القيم وتصورات أنماط السلوك وظهر زعماء لهذه الجماعات الإسلامية أمثال راشد الغنوشي الذى تزعم حزب النهضة بعد أن كان الاسم حركة الاتجاه الإسلامي ، ورفيقه عبد الفتاح مورو .

وبالنسبة لعلاقات تونس الدولية ، فقد كان اتجاه بورقيبة غربيا حيث حرص على أن تكون له أوثق العلاقات مع فرنسا ومع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم كان دائم التصريح بأن تونس حلقة أتصال بين حضارتين : حضارة شرقية ترتكز على المشرق العربى ، وحضارة غربية ترتكز على غرب أوروبا . وقد عملت تونس فى عهد بورقيبة إلى إحياء فكرة تجمع دولى يضم بلاد المغرب العربى إلى دول غرب أوروبا كوسيلة لتقوية الاستقلال عن الدول العظمى ، كما بادرت إلى الانتساب للسوق الأوروبية المشتركة مما يدل على عزمها الصريح إلى الميل إلى الدول الغربية أكثر من الدولة العربية[٨٧] .

وبالنسبة لعلاقات تونس بالأقطار العربية ، فعلى الرغم من انضمام تونس لعضوية جامعة الدول العربية فقد أولت تونس فى عهد بورقيبة ظهرها للمشرق العربى بصفة عامة ، على الرغم من موقف مصر وجامعة الدول العربية المساند لاستقلال تونس ، فقد كان موقف بورقيبة من الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨م فاترا حيث أعلن عن مشروعه باتحاد دول المغرب الكبير لمواجهة الوحدة المصرية السورية ، وحاول ضم كل من ليبيا والجزائر والمغرب إلى المشروع المقترح ، ولكن ملك ليبيا رفض الفكرة لرفضه الخضوع لبورقيبة ورفضه التنازل عن النظام الملكى لصالح النظام الجمهورى . كما رفض الملك محمد الخامس قبول مشروع بورقيبة لنفس الأسباب التى رفض بها الملك محمد إدريس السنوسى المشروع .

والمتتبع للعلاقات بين مصر وتونس فى عهد بورقيبة يجد أنه منذ استقلال تونس عام ١٩٥٦م حتى وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠م أن الفترات التى انقطعت فيها العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين تزيد عن فترات عودة العلاقات بينهما ، ففى أعقاب انسحاب تونس من الجامعة العربية ، تنقطع العلاقات بين البلدين نحو ثلاث سنوات ، ثم تعود وتتحسن أثناء الصراع مع الفرنسيين بخصوص قاعدة بنزرت ، ثم تسوء من جديد مرة أخرى عندما اتهم بورقيبة مصر بتشجيع مؤامرة قام بها بعض الضباط فى الجيش التونسى عام ١٩٦٢م ، وفى العام التالى يطوى النسيان على هذا الحادث ويشترك جمال عبد الناصر فى احتفالات الجلاء عن بنزرت فى أكتوبر عام ١٩٦٣م . وهكذا .

إلى جانب تذبذب علاقات بورقيبة بالجامعة العربية ، إذ اشترك بورقيبة فى مؤتمرى القمة العربيين اللذين انعقدا خلال عام ١٩٦٤م ، وظهر الخلاف بسبب تصريح بورقيبة فى مارس ١٩٦٥م عن رأيه فى قضية فلسطين حيث كان مضادا للرأى العام العربى آنذاك وقد تبلور رأيه فى تشبيه وضع اليهود فى فلسطين بالمستوطنين الفرنسيين فى الجزائر ، كما أنه أوجب على الفلسطينيين اتخاذ سياسة المراحل لحل مشكلتهم مع اليهود ، وهى سياسة لم تكن تتفق مع أحداث المشكلة الفسطنية آنذاك . ثم ازدادت علاقات بورقيبة مع الجامعة العربية سوءا عندما سحب اعترافه بجمهورية اليمن فى فبراير ١٩٦٧م ، وانضم إلى السعودية فى دعواها أمام مجلس الأمن بأن حكومة جمال عبد الناصر تستخدم الغازات السامة فى حرب اليمن(٨٨).

وبالنسبة لعلاقة بورقيبة بأقطار المغرب العربى الأخرى ، فقد توترت العلاقات بين تونس والجزائر بسبب تخطيط الحدود . وظلت كذلك حتى عام ١٩٧٠م حينما اعترف بخط الحدود الذى كان قائما فى العهد الاستعمارى رغم أنه ظل يخلق المشكلات مع الجزائر بخصوص تلك الحدود ، كما أوجد خلافا آخر بسبب التجاء طاهر الزبيدى إلى تونس عام ١٩٦٧م عقب محاولته الانقلابية الفاشلة فى الجزائر ، وكان على تونس أن لاتقبل هذا الوضع لضمان حسن الجوار مع الجزائر التى تسعى لتكوين اتحاد مغربى معها(٨٩) .

وأما علاقة بورقيبة بالجمهورية العربية الليبية فقد كانت متوترة بسبب اتجاهات العقيد معمر القذافى الوحدوية فى إطار القومية العربية بينما كان اتجاه بورقيبة غربيا ، وحتى عندما أعلنت الوحدة الاندماجية بين تونس وليبيا فى ١٢ يناير ١٩٧٤م ، مالبث بورقيبة أن تراجع عنها بعد يومين اثنين من إعلانها ، مما جعل التوتر فى العلاقات بين البلدين مستمرا حتى تاريخ إقصاء بورقيبة واشتراك كل من ليبيا وتونس فى اتحاد المغرب العربى مع الجزائر والمغرب وموريتانيا والذى أعلن عام ١٩٨٩م .

مراكش

اختلفت مراكش عن كل من الجزائر وتونس فى أنها تمتعت باستقلال شكلى طوال القرن التاسع عشر إذ لم تدخل فى حوزة الإمبراطورية العثمانية ، وبقيت علاقتها مع الدول الأجنبية تسير على قدم المساواة ، لذلك تطلب التمهيد لاحتلال فرنسا لها وقتا طويلا وسياسة معقدة ، هذا إلى جانب كثرة الطامعين فيها مثل أسبانيا ، وانجلترا ، وألمانيا ، وإيطاليا وغيرها من

الدول الأوربية التى مارست سياسة الامتيازات فى مراكش حتى أصبحت البلاد مسرحا للقوى الأجنبية التى تحاول بسط نفوذها هناك .

الغزو الفرنسى :

وكانت فرنسا منذ غزت الجزائر عام ١٨٣٠م قد اتخذت من مراكش - حيث توجد سلطنة العلويين - موقفا عدائيا ، فقد احتجت الحكومة الفرنسية على وجود السلطنة المراكشية فى تلمسان بالجزائر وأرسلت بعثة خاصة إلى فاس للاحتجاج فى أوائل سنة ١٨٣٢م ، فسارع مولاى عبد الرحمن بالانسحاب[٩٠] ، كما أن فرنسا اعتدت على مراكش اعتداءات عسكرية بسبب تأييد القبائل المراكشية والسلطان لحركة الأمير عبد القادر الجزائرى ضد الغزو الفرنسى للجزائر حتى أن السلطان لقى هزيمة مروعة على يد القوات الفرنسية عام ١٨٤٤م وقبل معاهدة مع فرنسا تقضى بتسريح جيشه من منطقة الحدود وطرد عبد القادر من البلاد أو القبض عليه، وتخطيط الحدود بين الجزائر ومراكش وإعطاء فرنسا حق الدولة الأولى بالرعاية فى النشاط التجارى بمراكش

وبهذه المعاهدة ظهرت أطماع فرنسا فى مراكش وتأكدت نية فرنسا نحو مراكش وأن تحقيقها يتطلب الوقت المناسب والظروف الدولية المهيأة . وقد أخذت فرنسا تمهد لسياستها التوسعية فى مراكش بسلسلة من المعاهدات الدولية . ففى عام ١٩٠٢م عقدت فرنسا مع إيطاليا اتفاقا تؤيد فيه اليد الإيطالية المطلقة فى ليبيا نظير إطلاق اليد الفرنسية فى مراكش. وفى عام ١٩٠٤م تم توقع الاتفاق الودى بين كل من انجلترا وفرنسا الذى وافقت فيه انجلترا على إطلاق اليد الفرنسية فى مراكش نظير عدم اعتراض فرنسا على بقاء الاحتلال الإنجليزى بمصر . وفى أكتوبر من نفس العام صادقت أسبانيا على الاتفاق الفرنسى البريطانى وحصلت نظير ذلك على الركن الشمالى من مراكش ليكون منطقة نفوذ لها[٩١] ، والذى عرف بالريف الأسبانى .

ورغم محاولة سلطان مراكش استغلال معارضة ألمانيا لمشروعات فرنسا الاستعمارية فى مراكش . ورغم زيارة إمبراطور ألمانيا لميناء طنجة فى مارس ١٩٠١م ، ورغم عقد مؤتمر دولى فى أبريل ١٩٠٦م بمدينة الجزيرة بأسبانيا لبحث السيادة المستقلة لمراكش مع انفتاحها على جميع الدول وهو المؤتمر الذى ساندت فيه ألمانيا مراكش ، فأن قرارات المؤتمر اعترفت بمركز فرنسا الممتاز فى مراكش ، مع تأييد موقف السلطان المدافع عن استقلال بلاده .

وانطلاقا من هذا الموقف دفعت فرنسا شقيق السلطان المدعو عبد الحفيظ إلى الثورة ضد أخيه السلطان عبد العزيز سنة ١٩٠٨م وتنحيته عن الحكم ، وقد نجح عبد الحفيظ فى ذلك ووضع نفسه تحت الحماية الفرنسية بصورة فعلية وليست رسمية . وقد تأيدت هذه الحملة عندما استنجد عبد الحفيظ فى عام ١٩١١م بالقوات الفرنسية لإخماد ثورات القبائل ضده ، وقد نجحت هذه القوات فى إخماد الثائرين ضد السلطان وبقيت هناك تمارس احتلالا عسكريا وسيطرة على الحكم مما دفع ألمانيا إلى الاحتجاج على بقاء القوات الفرنسية فى مراكش ، ولكن مالبثت فرنسا وألمانيا أن توصلتا إلى اتفاق بينهما فى نوفمبر سنة ١٩١١م نص على إطلاق يد فرنسا فى مراكش نظير تنازل فرنسا لألمانيا عن جزء من الكمرون الفرنسى .

ونتيجة لذلك رأت فرنسا جعل حمايتها على مراكش رسمية ، فتم توقيع معاهدة الحماية فى ٣٠ مارس ١٩١٢م قبل السلطان بموجبها حماية فرنسا على مراكش ماعدا منطقة طنجة والمنطقة الأسبانية . وفى نوفمبر من نفس العام عقد اتفاق فرنسى أسبانى جديد من أجل تحديد المنطقة الأسبانية التى أطلق عليها لفظ الريف فأصبح يتولاها خليفة يعينه سلطان مراكش من بين اثنين ترشحهما أسبانيا على أن يخضع هذا الخليفة لتوجيهات المندوب السامى الأسبانى[٩٢] .

لم تكن الحماية الفرنسية على مراكش لتثنى المراكشيين عن النضال ضد الاحتلال الفرنسى. خاصة وأن الظروف الطبيعية للبلاد تساعد على هذا النضال ، حيث تنتشر الجبال الوعرة المسالك والتى اعتاد أهلها من البربر الإحتفاظ باستقلالهم الداخلى أمام جميع الحكومات المركزية ، ومن ثم لم يتم إخضاع البلاد إلا بعد مضى أكثر من عشرين عاما ، وتلعب شخصية الأمير عبد الكريم الخطابى الدور الرئيسى فى تاريخ المقاومة[٩٣] .

استنادا إلى معاهدة الحماية مارس الفرنسيون استغلالا متنوعا فى البلاد ، وعملوا على التفرقة بين العرب والبربر ، وكانوا لهم صنائع من كبار الإقطاعيين الباشوات الذين مارسوا سلطات قضائية فى مقاطعاتهم ، كما سمحوا للشركات الأمريكية والإنجليزية أن تستثمر أموالها فى البلاد إلى جانب الشركات الفرنسية . وعلى أية حال فقد كانت مراكش أقل أقطار شمال أفريقيا العربية تأثرا بالاستعمار الفرنسى بسبب تأخر احتلالها عن الجزائر وتونس . ثم بسبب اشتعال الحرب العالمية الأولى بعد احتلالها بعامين . حتى يمكن القول أن مراكش أقل هذه الأقطار نسبيا التى تغلغل فيها النفوذ الفرنسى اقتصاديا وثقافيا .

منذ خضوع مراكش للحماية الفرنسية والوجود الأسبانى فى الريف المراكش عام ١٩١٢م ، بدأت الحركة الوطنية المغربية ضد الوجود الاستعمارى الفرنسى والأسبانى ، وظهرت المقاومة المغربية بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابى فى الجبال الشمالية خلال السنوات من ١٩٢١ إلى ١٩٢٦م ، وخلال هذه السنوات أحرز الأمير عبد الكريم انتصارات كبيرة جعلت منه زعيما لشعب وقائدا للثوار وبدون أى منافس ، وأصبحت الأنظار تتجه إليه من مشارق العالم العربى[٩٤] .

لكن نتيجة التعاون الفرنسى الأسبانى ضد المقاومة المراكشية الوطنية منذ يوليو ١٩٢٥م ، فقد انتهت المعركة بتسليم الأمير عبد الكريم فى ٢٦ مايو ١٩٢٦م ونفيه إلى جزيرة «ريونيون» ، وإن لم تنطفئ شعلة الثورة الوطنية فى كل مراكش حتى عام ١٩٣٤م[٩٥] . ذلك أن الحركة الوطنية ظلت حية ونشطت خلال الثلاثينات من القرن العشرين . رغم سيطرة الفرنسيين على كل مراكش وموريتانيا ووصلت استعمارها لمراكش بمستعمراتها فى السنغال وفى الجزائر .

أخذت الحركة الوطنية المراكشية فى النشاط بظهور لجنة العمل الوطنى فى الثلاثينات من القرن العشرين ، التى تحولت إلى ما صار يعرف بحزب الاستقلال عام ١٩٣٤م ، كما ظهرت روح السلطان محمد بن يوسف (محمد الخامس) - الذى ارتقى العرش منذ عام ١٩٢٧م الوطنية الثورية بمناصرته للحركة الوطنية المراكشية ، ومن هنا اندفع السلطان والزعماء الوطنيين إلى التعاون وتناسى الخلافات لمواجهة الاستعمار الفرنسى ، وبحيث صار على فرنسا أن تواجه حركة وطنية متزايدة تصر على الاستقلال وتحترم السلطان .

ورغم موقف السلطات الفرنسية بنفى السلطان محمد الخامس عام ١٩٥٢م واستخدام مغاربة متعاونين مع الفرنسيين أمثال محمد بن عرفة أحد أعمام محمد الخامس ، والقائد الجلاوى وغيرهم ، فإن الحركة الوطنية المراكشية ظلت مشتعلة وازدادت اشتعالا وجرت محاولتين لاغتيال السلطان الجديد - محمد بن عرفة - مما اضطر الفرنسيين إلى السماح بعودة السلطان الشرعى محمد الخامس من منفاه فى جزيرة مدغشقر فى نوفمبر ١٩٥٥م[٩٦] .

وبعد عودة محمد الخامس تشكلت حكومة مراكشية جديدة معظم أعضائها من حزب الاستقلال وهذه الحكومة هى التى تفاوضت مع الفرنسيين لخلق مراكش المستقلة ذات السيادة وبالفعل حصلت مراكش على استقلالها فى ٢ مارس ١٩٥٦م ، وبذلك كسبت معركتها

الوطنية . وفى شهر إبريل تخلت إسبانيا عن محميتها فى الريف المراكشى ليتكون الشعب المراكشى المتحد ، وتغير لقب السلطان إلى لقب ملك[٩٧] .

وبعد استقلال المغرب عاشت البلاد فى ظل حكومة ملكية استبدادية مستنيرة ، ولم يعجب هذا النظام بعض الوطنيين أعضاء حزب الاستقلال والمنشقين من الراديكاليين أعضاء الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية بزعامة المهدى بن بركة الذين طالبوا بدستور يحدد اختصاصات الملك والحكومة . ولكن الملك محمد الخامس لم يقبل نتيجة أول انتخابات تجرى هناك - بعد الاستقلال - عام ١٩٦٠م والتى فاز فيها حزب المهدى بن بركة فوزا ساحقا ، وشكل الملك فى شهر مايو من نفس العام حكومة ترأسها بنفسه .

وعندما توفى الملك محمد الخامس فى فبراير ١٩٦١م خلفه ابنه «الحسن الثانى» على العرش ، وقد سار الملك الجديد سيرة أبيه فى الإمساك بزمام السلطة ، وقد تعرضت المغرب لأحداث هزت النظام الحاكم فيها منها الصدام على الحدود المغربية الجزائرية عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣م ، ومظاهرات الطلاب والعمال عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥م ، كما جرت عدة محاولات لاغتيال الملك الحسن الثانى فى عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٢م ، وحدثت قلاقل عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤م فى جبال أطلس قام بها رجال حرب عصابات تدربوا فى ليبيا ، وقد حاول الملك امتصاص غضب الجماهير ببعض الإجراءات السياسية والاقتصادية ، وأصبح اهتمام الشعب المغربى مركزا حول قضية الصحراء الغربية .

ومما يجدر الإشارة إليه هو أن الإسلام كان أثره قويا فى بعث الحركة الوطنية المراكشية إلى جانب الشعور الوطنى ، وذلك بسبب انتشار الطرق الصوفية ، إلى جانب دور الحركة السلفية فى كفاح الاستعمار الأوروبى ومثلها فى مراكش كل من أبو شعيب الدكالى ومحمد العربى العلوى ، كما يعتبر علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال نفسه نتاجا لهذه الحركة[٩٨] .

وقد أظهر السلطان محمد الخامس منذ تولى الحكم عام ١٩٢٧م بعد وفاة والده سياسة مرنة فى مواجهة سلطات الحماية الفرنسية ، وظهر تأييده للحركة الوطنية منذ تأسيس حزب الاستقلال عام ١٩٣٤م ، ولكن هذا التأييد لم يصل إلى حد الاصطدام مع الإقامة العامة (مقر المقيم العام الفرنسى) ، وكانت خطة حزب الاستقلال هى عدم توريط السلطان فى المصادمات، وترك الباب مفتوحا للتفاهم بينه وبين فرنسا ، إذا أرادت أن تغير يوما ما من سياستها[٩٩] .

وقد ورثت المملكة المغربية أيضا نقصا واضحا فى الخبرات السياسية والإدارية لدى أبناء المملكة فى الوقت الذى كان فيه الموظفون الفرنسيون يقومون بالدور القيادى فى مختلف مصالح الدولة ، واتضح نقص الخبرات الوطنية فى مجال القضاء وخاصة بعد قرار القضاة الفرنسيين الرحيل من البلاد ، وكذلك فى القوات المسلحة الوطنية التى اضطرت بسبب نقص القادة المدربين تدريبا جيدا من المغاربة إلى استبقاء أعضاء من الضباط الفرنسيين للاستفادة بهم فى تدريب الكتائب المغربية .

كما ورثت المملكة المغربية أيضا نقصا فى التعليم العصرى مما جعل الأمية منتشرة بين أهالى المملكة ، إلى جانب عدم الاهتمام بالتعليم الفنى والاهتمام فقط بتخريج موظفين للعمل فى دواوين الحكومة تحت الإدارة الفرنسية ، كل ذلك أفقد المملكة المغربية المستقلة الكوادر المتعلمة القادرة على تسيير دفة الأمور . كما كانت مشكلة تعريب التعليم من المشكلات التى واجهت الحكم فى المملكة المغربية ، وأصبحت بين شد وجذب بين حزب الاستقلال المتطلع للإسراع بعملية التعريب والقصر الحاكم الذى لم يكن بنفس حماس حزب الاستقلال .

ونتيجة لإهمال التعليم الفنى ، فقد واجهت المملكة المغربية نقصا واضحا فى الخبرات اللازمة لاستغلال موارد البلاد الطبيعية استغلالا مفيدا وخاصة الموارد المعدنية مثل الفوسفات والكوبالت والحديد والمنجنيز وغير ذلك ، إلى جانب تطوير حياة السكان الذين ظلوا يعيشون فى معظمهم على الزراعة أو الرعى دون الاهتمام بالصناعة الاهتمام الكافى ، رغم وجود رؤوس أموال فرنسية وأمريكية وبريطانية تدفقت إلى البلاد بعد الحرب العالمية الثانية .

واعتمد القصر الملكى على الجيش فى تدعيم سلطته ، فتم تعيين الأمير الحسن قائدا عاما للجيش حتى من قبل أن تسند إليه ولاية العهد ، وآثر الحسن استخدام الضباط والجنود المسرحين من جيش الاحتلال سواء كان فرنسيا أو أسبانيا ، وقدر عدد هؤلاء بـ ٢٤ ألفا ، وحاول فى نفس الوقت أن يمتص جزءا من جيش التحرير الذى عمل مستقلا عن القصر ، ولم يخضع لأى حزب من الأحزاب التقليدية[١٠٠] .

وقد شجع القصر النشاط الحزبى ، وسمح بتعدد الأحزاب فى البلاد بهدف استخدام التنافس بين الأحزاب فى إحداث التوازن فى القوى ، ومن ثم يتمكن من السيطرة على هذه الأحزاب جميعا فى النهاية ، كما اعتمد القصر على الأسر الإقطاعية الكبيرة لإحداث نوع من التوازن فى الحياة السياسية والاجتماعية ، إذ كانت الأحزاب تعتمد على الطبقة المثقفة ، بينما تعتمد الأسر الكبيرة على ثرواتها وطبقتها الاجتماعية .

ومن أهم الأحزاب المغربية حزب الاستقلال الذى اتفق مع القصر الملكى على تطبيق الديموقراطية بالتدريج ، وظل يوجه كل اهتمامه للقضايا الخارجية ، بينما ركز الحزب الآخر المعروف باسم الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية برنامجه على الإصلاحات الداخلية بمحاربة الاستغلال والدعوة لتأميم الصناعة من يد الأجانب ، واستبعاد الإقطاعيين وأعوان الاستعمار من صفوف الحزب ، وأن المغرب الكبير هدف أساسى ولكن يتحقق بواسطة هيئات شعبية لا عن طريق حكومات رجعية .

وبالنسبة لعلاقات المملكة المغربية الخارجية فقد واجهت بعد الاستقلال مشكلات تتعلق بوحدة الوطن المغربى ، فرغم أن أسبانيا سلمت الريف للملك محمد الخامس إلا أنها رفضت تسليم مدن سبتة ومليلة وإفنى ومازالت ، كما أن طنجة ظلت تحت الإدارة الأجنبية . وقد تمت تسوية كل الأمور المعلقة بين فرنسا والمغرب وخاصة جلاء القوات الفرنسية عن آخر قاعدة جوية لها فى مدينة مراكش فى شهر أكتوبر عام ١٩٦١م .

وبالنسبة لعلاقة أسبانيا مع المغرب ، فقد تمت تسوية مسألة إفنى بتسليمها للمغرب وبقيت سبتة ومليلة فى يد أسبانيا حتى الآن ، أما الصحراء فقد تمت تسويتها أيضا لصالح المغرب بجلاء أسبانيا منها فى ٢٧ فبراير ١٩٧٦م ليتم تقسيمها بين كل من المغرب وموريتانيا ، فى مواجهة جبهة البوليساريو من أهل الصحراء التى سعت إلى الاستقلال معتمدة على تأييد الجزائر .

وفيما يختص بعلاقة المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية ، فيجب أن نذكر أن المغرب كانت أول قطر عربى اعترف بقيام الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٧٧٦م حيث تم تبادل الرسائل بين المولى محمد والكونجرس الأمريكى التى اعتبرت أو اعتراف دولى بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا الاعتراف المغربى كان له تأثيره الطيب لدى الأمريكيين والذين ظلوا يذكرونه للمغرب ، وجاء تقدير المغرب التالى للولايات المتحدة متمثلا فى السماح بإقامة قنصلية أمريكية فى طنجة عام ١٨٢٠م ، كانت القنصلية الأجنبية الأولى فى المغرب(١٠١) .

وفى عهد الاستقلال – ونتيجة للعلاقات الطيبة التى ترتبط بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية تناسى الملك محمد الخامس الموقف الحيادى أو السلبى الذى وقفته الولايات المتحدة الأمريكية من الحركة الوطنية المغربية فلم يعلن عداء المغرب للولايات المتحدة بل قبل

المساعدات الاقتصادية الأمريكية نظير تأجير قواعد جوية علاوة على قاعدة جوية بحرية فى «بورليوتى» أو «القنيطرة» ، وقد صفيت هذه القواعد وتمت سيادة المغرب على أراضيه فى عهد الملك الحسن الثانى أوائل الستينات من القرن الحالى(١٠٢) .

وبالنسبة لعلاقة المغرب بالأقطار العربية والإسلامية ، فقد شهدت مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية نشأة وقيام منظمة المؤتمر الإسلامى فى سبتمبر ١٩٦٩م ، وكانت علاقات المغرب بمصر قوية بسبب تأييد مصر لاستقلال المغرب . وظلت العلاقة متميزة بين البلدين فيما عدا الفترة التى وقفت فيها مصر بجانب الجزائر أثناء أزمة الحدود المغربية الجزائرية عام ١٩٦٣م كما وقفت المغرب إلى جانب مصر فى حروبها ضد إسرائيل .

وكانت المغرب عمقا استراتيجيا للثوار الجزائريين منذ الاحتلال الفرنسى للجزائر عام ١٨٣٠م ، كما لعبت دورا فى تدعيم جبهة التحرير الجزائرية حتى استقلت الجزائر عام ١٩٦٢م. أما تونس فقد استقبل ملك المغرب دعوة الرئيس بورقيبة لإقامة اتحاد المغرب العربى الكبير استقبالا فاترا ، ومن ثم لم تتحقق الدعوة ، حتى تحققت الفكرة عام ١٩٨٩م بإقامة اتحاد المغرب العربى الذى ضم المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا .

موريتانيا

تقع موريتانيا فى حوض نهر السنغال ، ويسكن الجزء الشمالى منها عناصر مغربية بينما يغلب العنصر الزنجى على الجزء الجنوبى ، وقد شهد القرن التاسع عشر صداما بين سكان المنطقة المسلمين والتوسع الفرنسى من الجزائر فى اتجاه حوض نهر السنغال وبحيرة تشاد ، وقد انتهى هذا الصدام فى عام ١٩١٠م ، بفرض الحماية الفرنسية ، وبذلك وضعت موريتانيا بكاملها تحت سيطرة الحاكم العام الفرنسى لغرب أفريقيا الفرنسية ومقره مدينة . «داكار» وفى ٤ ديسمبر ١٩٢٠م أصبحت موريتانيا مستعمرة تدار من مدينة «سانت لويس» بواسطة حاكم السنغال الفرنسى(١٠٣) .

وبعد الحرب العالمية الثانية حاولت سلطات الحماية الفرنسية إدخال بعض الإصلاحات فتشكلت حكومة محلية فى عام ١٩٥٦م ، وتبع ذلك انضمام موريتانيا للجماعة الفرنسية الأفريقية . ثم حصلت موريتانيا على استقلالها من فرنسا فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٠م وصار المختار ولد داده رئيسا للجمهورية الموريتانية الإسلامية ، رغم اعتراض المغرب ومطالبة المسئولين المغاربة بموريتانيا كأرض مغربية .

بدأت موريتانيا منذ استقلالها البناء الداخلى أمام صعوبات تمثلت فى الحساسية بين الشماليين من أصل مغربى والجنوبيين من أصل زنجى ، وصار هناك حزب واحد هو حزب الشعب الموريتانى ، الذى خلفه فى أبريل ١٩٧٣م اتحاد العمال الموريتانى ، وفى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣م صارت موريتانيا عضوا بجامعة الدول العربية[١٠٤] .

هوامش الفصل الخامس

(١) د. محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ص ١٠٣ .

(٢) د. محمد السروجى : العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال ص٧٢ .

(٣) د. زاهر رياض : شمال أفريقيا فى العصر الحديث ص٢٢١ .

(٤) د. محمد السروجى : الموقف الدولى والاحتلال الايطالى لطرابلس - مجلة كلية الآداب - جامعة الاسكندرية العدد ٢٢ - ١٩٦٨م - ٢٧ .

(٥) د. رأفت الشيخ : تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة ص١٧٦ .

(٦) نفس المرجع ص١٧٧ .

(٧) د. نقولا زيادة : ليبيا من الاحتلال الإيطالى إلى الاستقلال ص٨٠ .

(٨) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص١٧٨ .

(٩) خليفة المنتصر : ليبيا قبل المحنة وبعدها ص١٠ .

(١٠) عزيز سامح : الأتراك العثمانيون فى أفريقيا الشمالية ص٢١٤ .

(١١) نفس المرجع ص٢٢١ .

(١٢) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص١٧٤ .

(١٣) د. محمد السروجى : المرجع السابق ص٢٧ .

(١٤) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص١٨٢ .

(١٥) د. نقولا زيادة ليبيا ص٨٣-٨٤ .

(١٦) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص١٣١ .

(١٧) صفحات خالدة للمجاهد الليبى سليمان البارونى ص٢١٤ .

(١٨) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص١٨٤ .

(١٩) د. زاهر رياض : المرجع ص ٢٤٤ .

(٢٠) نقولا زيادة : ليبيا من الإستعمار الإيطالى إلى الاستقلال - ص١٣٨ .

(٢١) نقولا زيادة : برقة الدولة العربية الثامنة – ص٣٦ .

(٢٢) UNESCO : Report of Mission to Libya. p. 7 .

(٢٣) U.N. : Official - records of the fourth session of the General Assembly p. 293 .

(٢٤) تقرير اللجنة الرباعية التابعة للأمم المتحدة .

(٢٥) U.N. : Supplementary report to the second annual report, p. 23 .

(٢٦) د. محمد الهادى عفيفى : التربية والتغير الثقافى ص١٣ .

(٢٧) أحمد الفنيش : المجتمع الليبى ومشكلاته ص٢٣ .

(٢٨) The Economic development of Libya. p. 28 .

(٢٩) أحمد الفنيش : المجتمع الليبى ومشكلاته ص٢٥-٢٦ .

(٣٠) U.N. : General Assembly. Official - records, annual report of the French G.p. 8 .

(٣١) UNESCO : Report of Mission to Libya. p. 8 .

and : Report of the U. N. by Carter Goodrich :

(٣٢) The Economic development of Libya. p. 28 .

(٣٣) أحمد الفنيش : المجتمع الليبى ومشكلاته ص٢٥-٢٦ .

(٣٤) د. محمد الهادى عفيفى : التربية والتغير الثقافى ص٣ .

(٣٥) UNESCO : Report of Mission to Libya. p. 14 .

(٣٦) Ibid, p. 14 .

(٣٧) د. محمد الهادى عفيفى : المرجع السابق ص١٣١ .

(٣٨) B. Higgins : The Economic and social development of Libya. p. 8 and

UNESCO : Report of the Mission to Libya. p. 10 .

(٣٩) U.N. : Supplementay report to the second annulal report.. p. 15 .

(٤٠) أحمد الفنيش : المرجع السابق ص٢٦٨ .

(٤١) أحمد الفنيش : نفس المرجع ص١٦٦ .

(٤٢) U.N. : Supplementary report to the second annulal report.. p. 15 .

(٤٣) أحمد الفنيش : المرجع السابق ص١٦٧ .

(٤٤) Ibid. p. 16 .

(٤٥) The economic development of Libya. p. 25 .

(٤٦) Ibid . p. 21 .

(٤٧) د. نقولا زيادة : ليبيا من الاستعمار الإيطالى إلى الاستقلال ص١١٧ .

(٤٨) د. زاهر رياض : شمال فريقيا فى العصر الحديث ص١٦٩ .

(٤٩) د. صلاح العقاد : تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر ص٢ .

(٥٠) د. صلاح العقاد : المغرب الغربى ص٨٥ .

(٥١) تذكر المصادر أن الداى سأل القنصل الفرنسى عن سبب عدم الرد على رسالته الموجهة لوزير الخارجية الفرنسية فلما رد عليه القنصل بجفاء أشاح بمنشة كانت فى يده فى وجه القنصل الذى بالغ وصور لحكومته أنه ضرب أو صفع على وجهه ، رغم أن الداى أكد أن ذلك لم يحدث .

(٥٢) د. صلاح العقاد : تطور السياسية الفرنسية فى الجزائر ث ٤-٥ .

(٥٣) زاهر رياض : المرجع السابق ص١٨٦ .

(٥٤) ينتسب إلى قبيلة هاشم العربية النازلة فى إقليم وهران ، وكان لها استقلالها الداخلى أثناء الحكم العثمانى ، وكان عبد القادر ينتمى إلى الطريقة القادرية فى التصوف ذات النفوذ فى شمال أفريقيا ، وقد حج إلى مكة قبل الغزو الفرنسى للجزائر وزار بغداد فمصر حيث تركت اصلاحات محمد على تأثيرا كبيرا لديه ، كل هذا إلى جانب ثقافته الدينية والعربية ، مما جعله يتزعم القبائل ويسعى لبناء دولة فى الجزاز على نفس أسس الدولة المصرية باستخدام خبراء فرنسيين أيضا .

(٥٥) د. صلاح العقاد : تطور السياسية الفرنسية فى الجزائر ص١٠-١١ .

(٥٦) د. زاهر رياض : المرجع السابق ص١٨٢ .

(٥٧) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٢٨ .

(٥٨) د. صلاح العقاد : الجزائر المعاصرة ، القاهرة ١٩٧٠ ص٧ .

(٥٩) جون هاتش : تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ص٤٢٧ .

(٦٠) د. جلال يحيى : المغرب الكبير ، الفترة المعاصرة ص١٠٥٣ .

(٦١) New African Year Book, p. 86 .

(٦٢) د. جلال يحيى : المرجع السابق ص١٠٤٩ .

(٦٣) جون هاتش : المرجع السابق ص٤٣٨ .

(٦٤) Ibid, p. 86 .

(٦٥) جون هاتش : المرجع السابق ص٤٣٤ .

(٦٦) Ibid, p. 86 .

(٦٧) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٠٠-١٩٣٠م) حـ٢ - طبعة ٢ - القاهرة ١٩٧٧ ص١٢٧ .

(٦٨) الفضيل الورتلاني : الجزائر الثائرة ، بيروت ١٩٦٣ ص٢٦١ .

(٦٩) أحمد توفيق المدني : حياة كفاح ، مع ركب الثورة التحررية - جـ٣ - الجزائر ١٩٨٢ ص١٩ .

(٧٠) فتحي الديب : عبد الناصر وثورة الجزائر - القاهرة ص٦٢ .

(٧١) محمد البجاوي : حقائق عن الثورة الجزائرية - القاهرة ١٩ ص ٢٧٠ .

(٧٢) د. زاهر رياض : شمال أفريقيا ص١٨٩ .

(٧٣) د. محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨م ص٥٦ .

(٧٤) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٢٠٥ .

(٧٥) د. زاهر رياض : المرجع السابق ص ٢٠٠ .

(٧٦) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص ٧ .

(٧٧) The African Continent, p. 92 .

(٧٨) د. جلال يحيى : المرجع السابق ص٤١٩ .

(٧٩) New African Year Book, p. 240 .

(٨٠) جون هاتش : المرجع السابق ص٤١٩ .

(٨١) د. جلال يحيى : المرجع السابق ص١١٤٣ .

(٨٢) جون هاتش : المرجع السابق ص٤٢٢ .

(٨٣) د. جلال يحيى : المرجع السابق ص ١١٤٦ .

(٨٤) Ibid, p. 240 .

(٨٥) حسن فرحات : استقلال تونس ، بيروت ١٩٧٩ ص٥٣ .

(٨٦) أحمد خالد : العملية السياسية فى تونس (١٩٥٦-١٩٨٧م) تونس ١٩٩٣ ص٧٢ .

(٨٧) عبد المجيد رزق الله : أى ديمقراطية - أى مجتمع ، تونس ١٩٩٠ ص١٩ .

(٨٨) محمد فائق : عبد الناصر والثورة الأفريقية ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص٥٧ .

(٨٩) د. جلال يحيى : المغرب الكبير (الفترة المعاصرة) ، الإسكندرية ١٩٦٦م ، ص١١٤٥ .

(٩٠) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٢٢٢ .

(٩١) د. زاهر رياض : المرجع السابق ص٢١٦ .

(٩٢) د. زاهر رياض : المرجع السابق ص٢١٩ .

(٩٣) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٢٧٣ .

(٩٤) د. جلال يحيى : المرجع السابق ص٩٧٩ .

(٩٥) New African Year Book p. 179 .

(٩٦) Ibid p. 179 .

(٩٧) جون هاتش : المرجع السابق ص٤٢٥ .

(٩٨) د. صلاح العقاد : المغرب العربى ، دراسة فى تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر ، القاهرة ١٩٨٠م ص٣٥٨ .

(٩٩) علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى - القاهرة ١٩٤٨ ص٣٩٠ .

(١٠٠) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٤٩٧ .

(١٠١ د. رأفت الشيخ : أمريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٩م ص٢١٦ .

(١٠٢) د. اجلال يحيى : المغرب الكبير (الفترة المعاصرة) القاهرة ١٩ ص١٢٦٢ .

(١٠٣) The African Continent, p. 132 .

(١٠٤) New African Year Book, p. 174 .

الفصل السادس

الوحدة العربيــة

مشروع سوريا الكبرى - مشروع الهلال الخصيب - مصر وقضية الوحدة العربية - الجامعة العربية - التجارب الوحدوية - وثائق .

مقدمـة :

تعتبر فكرة القومية العربية فكرة حديثة جدا بالنسبة لتاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ذلك أنه منذ أواخر القرن التاسع عشر أظهر المفكرون العرب المتأثرون بالمؤسسات التعليمية والثقافية فى أقطار الوطن العربى والمرتبطة بأوربا ، أظهر هؤلاء المفكرون اتجاهات وطنية تهدف فى المقام الأول الاستقلال عن الدولة العثمانية [1] .

وكانت الفكرة الدينية هى السائدة بين المواطنين العرب الذين لم يجدوا غضاضة فى أن يحكمهم المماليك أو الأتراك العثمانيون ماداموا مسلمين ، فلما سقطت الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى تحول كثير من أنصار الجامعة الإسلامية إلى فكرة الاتحاد العربى أو الجامعة العربية مع اختلاف كبير فى الرأى حول شكل هذه الدولة وزعامتها . وهل يمكن أن يكون الهاشميون هم رمز هذه الرابطة أم أن زعامتهم غير مقبولة لأن الشام أكثر تحضرا من الحجاز موطن الأسرة الهاشمية[2] .

وهكذا نجد أن العرب فكروا فى جمع الشمل بعد الحرب العالمية الأولى تجاوزا للتجزئة التى فرضتها الدول الأوربية الاستعمارية عليهم ، وبعد أن فشلت مشروعات الشريف حسين بن على شريف مكة وزعيم الهاشميين فى إقامة الدولة العربية الموحدة والتى تضم بلاد الشام بأقسامها المعروفة حاليا «سوريا ولبنان وفلسطين والأردن» إلى جانب كل من العراق والحجاز[3] .

ومن ثم تتالت مشروعات الاتحاد فى الساحة العربية انطلاقا من وجود شعور عام مشترك يشمل مختلف الأقطار العربية دون أن يكون هناك من يقصد ذلك أو يسعى إليه ، أوجدته حركة انتشار الصحافة والطباعة والنشر والإذاعة والتمثيل والشعر والآداب وغيرها من الوسائل التى تساعد على اتصال الأفكار وتدانيها[4].

وقد ساد اعتقاد بأن تحقيق فكرة الاتحاد بين الأقطار العربية بأى شكل من أشكال الاتحاد إنما جاءت أول مرة على لسان المستر أنتونى إيدن Anthony Eden وزير الدولة البريطانى

للشئون الخارجية فى تصريحه الذى أدلى به فى "المانشن هاوس" فى ٢٩ مايو ١٩٤١م والذى جاء فيه مانصه :

"إن العالم العربى قد سار أشواطا كبيرة منذ التسوية التى تمت عقب الحرب العالمية الأولى، وأن كثيرين من مفكريه يرجون لشعوبهم درجة من الاتحاد أكثر مما هم فيه الآن ، وهم يتطلعون إلى التأييد البريطانى ، ويجب ألا نخيب رجاء أصدقائنا ، وهنا أقرر أنه من الطبيعى كما أنه من حق العرب أن تتقوى الروابط الاقتصادية والثقافية بين الأقطار العربية وأيضا الروابط السياسية ، ومن ثم فإن حكومة جلالة الملك ستؤيد كل خطوة من هذا القبيل تجد استحسانا عاما بين العرب[٥] .

وقد بولغ فى تأثير تصريح إيدن هذا لدرجة اعتباره الخطوة الأولى نحو إنشاء الاتحاد العربى ، والحقيقة أن بريطانيا كانت فى ذلك الوقت[٦] تشعر بحاجتها إلى تعاون العرب فرأت أن تلوح لهم بأمنية طالما راودتهم بالفعل خاصة وأن الألمان قد أصدروا تصريحا بتأييد استقلال الأقطار العربية فلا بأس من أن ينافسهم الإنجليز بتصريح مشابه[٧] .

والصحيح أن العرب بعد الحرب العالمية الأولى نظروا إلى الانتداب الإنجليزى الفرنسى فى أقطار المشرق العربى باعتباره عقبة فى طريق تحقيق أمانيهم المتطلعة لقيام «امبراطورية» عربية مستقلة ، وهذه الأمانى تستند إلى الوعود التى أعطيت للعرب أثناء الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم هدفهم العمل على إنهاء الإدارة الإنجليزية الفرنسية لبلادهم ، وقد استغرق الجهد العربى فى هذا المجال طوال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية[٨] .

وقد حدث بعض التقدم لتحقيق الهدف العربى المتمثل فى إنهاء الانتداب الأجنبى على الأقطار العربية وتحقيق الاستقلال لكثير منها . ومن ذلك إعلان استقلال مصر عام ١٩٢٢م ، والعراق عام ١٩٣٢م ، وتوقيع اتفاق بين فرنسا وكل من الوطنيين فى سوريا ولبنان عام ١٩٣٦م يعطى لكل من سوريا ولبنان الحق فى أن تكونا دولتين مستقلتين ، وإن كان الفرنسيون لم يحترموا هذا الاتفاق ، وبالتالى لم يوضع موضع التنفيذ[٩] .

كما أن الأقطار العربية التى مازالت تحت الانتداب الإنجليزى والفرنسى رسميا أو تلك التى تتمتع باستقلال رسمى معترف به قد أخذت قبل الحرب العالمية الثانية تتمتع باستقلالها فى تصريف شئونها وبصورة شبه كاملة ، ومن بين هذه النظرة العربية للاستقلال فى تدبير الأمور تعتبر الحركة السائدة بين العرب لتحقيق نوع من الاتحاد بين أقطارهم أمرا طبيعيا يتفق مع الحقائق الأساسية والمقومات العربية بعد الاستقلال[١٠] .

مشروع سوريا الكبرى

كان الأمير عبد الله بن الحسين أمير شرقى الأردن الوحيد الذى استجاب لتصريح المستر أنتونى إيدن ورأى فيه فرصة ذهبية لتحقيق طموحه والخروج عن نطاق إمارته الصغيرة ، وكانت سياسته منذ مدة قد اتجهت إلى استغلال ظروف الحرب لتحقيق ذلك الطموح ، فقد تطوع بإرسال جزء من فرقته العربية التى يقودها ضباط بريطانيون للمساهمة فى قمع حركة رشيد عالى الكيلانى بالعراق متحديا بذلك الشعور القومى . ولاشك أن هذا التدخل أضر بسمعة الأمير ولم يحقق له فائدة إذ أن معظم الوطنيين العرب اعتبروا ثورة الكيلانى حركة وطنية تحررية[١١] .

كما أن الأمير عبد الله انتهز فرصة استيلاء انجلترا وحكومة فرنسا الحرة على دمشق فى يونيو ١٩٤١م ، وبدأ يعمل من أجل تحقيق أطماعه فى تكوين سوريا الكبرى تحت حكمه بضم سوريا ولبنان وفلسطين إليه فاتخذ الإجراءات الآتية :

أولا : إرسال عدة برقيات إلى السير ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى يذكره فيها بحق الأسرة الهاشمية فى عرش سوريا منذ عام ١٩١٦م .

ثانيا : اتخاذ مجلس وزراء شرقى الأردن برئاسة الأمير عبد الله قرارا فى أول يوليو ١٩٤١م رحب فيه بتصريح المستر أنتونى إيدن وتحدث عن الوحدة بين البلاد السورية ، وليس الوحدة العربية ، وضمان الولاء للحلفاء .

ثالثا : بعث الأمير عبد الله فى ١٦ يوليو ١٩٤١ برسالة إلى المستر "أوليفر لتيلتون" وزير الدولة البريطانى لشئون الشرق الأوسط تحدث فيها أيضا عن الوحدة السورية برئاسته هو.

رابعا : طالب الأمير عبد الله فى ٦ يناير ١٩٤٢م بريطانيا بأن ترفع عنه الانتداب حتى يصبح مثل الدول الأخرى وليكون قادرا على تحقيق وحدة الأردن وسوريا[١٢] .

خامسا : كان الأمير عبد الله متخوفا من فكرة الوحدة العربية الشاملة حتى لايفقد الزعامة ولذلك يبعث ببرقية إلى نورى السعيد فى ٢٤ يونيو ١٩٤١م يقول فيها - كما جاء فى كتاب الدكتور أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ما نصه : إن مسألة إيجاد وحدة عربية أو اتحاد عربى مسألة موهومة خطيرة ، لذلك فمن واجب بغداد وعمان السعى للسير

على سياسة هاشمية موحدة مع صرف المساعى للقضاء على من يريد إخراج القضية العربية عن مبادئ النهضة الأولى فى القطر السورى الذى قام بعد تفاهم سعودى سورى لبنانى خطير . وبذلك الجهد لإحياء أنصار الثورة (يقصد الثورة العربية الهاشمية الكبرى) مرة أخرى بهذه الديار وإعادة الدعوة الهاشمية[١٣] .

ونتيجة لهذه الجهود التى بذها الأمير عبد الله كانت كل الاستجابات سلبية وتمثلت فيما يلى :

١- بالنسبة لبريطانيا ، فقد طلبت من الأمير إرجاء النظر فى الموضوع لأنها كانت لاتريد ألا تورط نفسها بفرض أى مشروع اتحادى على الأقطار العربية ، وجاء فى الرد البريطانى مانصه : "إن كل تقارب مع الحكومة السورية أو أية حكومة أخرى من الحكومات التى تضعها حكومة شرق الأردن نصب عينيها ينبغى إرجاءه ريثما تكون الحالة أكثر استقرارا[١٤] .

٢- وبالنسبة للعراق فقد استقبل نورى السعيد مشروع سوريا الكبرى بعدم اكتراث نظرا لأنه كان ينوى التقدم بمشروع الهلال الخصيب بزعامة بغداد ، وأظهر أنه مشغول باستقرار الأوضاع الداخلية فى العراق بعد القضاء على ثورة رشيد عالى الكيلانى .

٣- وبالنسبة لسوريا ولبنان فإن الوطنيين هناك لم يرحبوا بمشروع الأمير عبد الله لقيام دولة سوريا الكبرى حيث اختاروا النظام الجمهورى ، وأجريت الانتخابات حيث تسلم الحكم هناك فى دمشق وبيروت الوطنيون عام ١٩٤٣م .

٤- وبالنسبة لمصر فيذكر الدكتور أنيس صائغ أن الأمير عبد الله كان يخشى أن تؤدى دعوة المستر أنطونى إيدن لتحقيق روابط بين الأقطار العربية التى وردت فى تصريحه المشار إليه سابقا إلى أن تحتل مصر الزعامة فى التحرك العربى باعتبارها أكبر الأقطار العربية ، ولذلك لم يفت الحكومة المصرية أن تستنكر محاولات الأمير عبد الله مد قوة الهاشميين إلى سوريا الكبرى انطلاقا من موقف مصر التقليدى من سيطرة الهاشميين على هذه المنطقة[١٥].

وهكذا تجمد مشروع سوريا الكبرى ، وبقى حلما يراود الأمير عبد الله ، حيث أصدر فى عام ١٩٤٧م ماعرف باسم الكتاب الأبيض الأردنى الذى احتوى على وثائق هذا المشروع ، ولعل أهم عامل فى تجميد المشروع كونه يهدف إلى فرض وحدة إقليمية ضيقة ولتحقيق مجد شخصى لحاكم عمان ، ودون موافقة شعوب أقطار سوريا الكبرى .

مشروع الهلال الخصيب

كان المشروع الوحدوى الثانى المطروح على الساحة العربية مشروعا هاشميا أيضا ، خرج من بغداد وخطط له نورى السعيد رئيس وزراء العراق عام ١٩٤٢م ، وقدمه فى ديسمبر من نفس العام إلى "ريتشارد كيزى" وزير الدولة البريطانى لشئون الشرق الأوسط ونشر باسم الكتاب الأزرق(١٦) .

وقد اشتمل الكتاب الأزرق العراقى على دعوة لقيام اتحاد عربى يضم كلا من الأقطار العربية الآتية :

١- دولة سوريا الموحدة التى تضم كلا من سوريا ولبنان وفلسطين وشرقى الأردن .

٢- العراق .

٣- إعطاء الفرصة للأقطار العربية الأخرى للانضمام لهذا الاتحاد فى المستقبل .

٤- إعطاء اليهود المقيمين فى فلسطين حكما ذاتيا(١٧) .

وعقب نشر الكتاب الأزرق العراقى قام الأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق ومعه نورى السعيد رئيس وزراء العراق بزيارة للقاهرة . وتباحثا مع رئيس الحكومة المصرية آنذاك مصطفى النحاس بقصد الحصول على موافقة مصر أو على الأقل عدم معارضتها لقيام دولة الهلال الخصيب الاتحادية بزعامة العراق .

وشرح الجانب العراقى فكرة الاتحاد بأنه بين دولتين الأولى سوريا الكبرى والثانية العراق ، ويقرر سكان سوريا الكبرى بأنفسهم نظام الحكم ملكى أو جمهورى ، ويمكن أن ينضم لهذا الاتحاد الأقطار العربية الراغبة ، على أن ينبثق عن الاتحاد أو التجمع مجلس يدير شئونه ويرأسه أحد رؤساء الدول الأعضاء باتفاق بقية الدول الأعضاء ، ويكون المجلس مسئولا عن شئون الدفاع والشئون الخارجية وشئون المواصلات والجمارك وحماية الأقليات (١٨) .

إن نظرة إلى وثائق مشروع الهلال الخصيب كما جاءت فى الكتاب الأزرق العراقى يتضح الفرق بين هذا المشروع ومشروع سوريا الكبرى الأردنى ، ويتمثل هذا الفرق فيما يلى :

١- إن مشروع الهلال الخصيب لايدعو إلى اندماج عام بين سوريا والعراق .

٢- إن العراق لم يطالب بعرش دمشق كما فعل الأمير عبد الله .

٣- إن مشروع الهلال الخصيب يهدف إلى إقامة اتحاد فيدرالى بين دولة سوريا الكبرى - التى تضم كلا من القطر السورى والقطر اللبنانى والقطر الفلسطينى والقطر الأردنى - ودولة العراق .

٤- منح المشروع لليهود المقيمين آنذاك فى فلسطين استقلالا إداريا بدعوى أنهم لن يشكلوا خطرا يذكر وسط الدولة الكبيرة المقترحة .

٥- هناك شبه بين مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب يتمثل فى أن الدوافع التى حركت الأمير عبد الله هى نفسها التى حركت نورى السعيد ، وأعنى طموح رجل السياسة وتحقيق المجد الشخصى لا العربى[١٩] .

وكانت مواقف القوى المختلفة من المشروع على النحو الآتى :

أولا : على الرغم من أن نورى السعيد أعلن قرار العراق بالمشاركة فى الحرب مع الحلفاء ضد دول المحور فى يناير ١٩٤٣م عقب تقديم مشروع الهلال الخصيب لبريطانيا ، فإن الحكومة البريطانية ردت على المشروع بتصريح للمستر أنطونى إيدن وزير الخارجية البريطانى فى مجلس العموم البريطانى بتصريح ٢٤ فبراير ١٩٤٣م جاء فيه : إن حكومة صاحب الجلالة الملك سوف تنظر بعين العطف نحو أية خطوة يخطوها العرب لتحقيق وحدتهم فى المجالات الاقتصادية والثقافية أو السياسية ، ويجب أن يكون واضحا أن الخطوة الوحدوية يجب أن تأتى من العرب أنفسهم وللآن فاننى ألاحظ أنه لم يطرح مشروع اتحادى يجد قبولا عاما بين العرب[٢٠] .

كان هذا الموقف البريطانى يمثل الوضوح نحو مشروع الهلال الخصيب الذى أدركت أنه لتحقيق مطامع شخصية ولا ينبع من العرب الذين يشملهم ، وبالتالى لايجد قبولا عربيا عاما يستلزم من الحكومة البريطانية تأييده فتكسب ذلك مزيدا من العداوة من تلك الشعوب التى سيفرض عليها الاتحاد .

فإذا أضفنا إلى ذلك عدم تسليم بريطانيا بفكرة دخول فلسطين فى دولة الاتحاد بزعامة الأمير عبد الله أو تلك التى يتزعمها الحكم الهاشمى فى العراق بسبب وعد بلفور للحركة الصهيونية أدركنا اعتراض بريطانيا من ناحية أخرى على مشروع الهلال الخصيب ، ولم يخدعها تأكيد المشروع على إعطاء حكم ذاتى لليهود المقيمين فى فلسطين .

ثانيا : لم يرحب الوطنيون فى سوريا ولبنان بمشروع الهلال الخصيب بل رفضوه كما رفضوا من قبل مشروع سوريا الكبرى ، واختاروا النظام الجمهورى وأعلن استقلال كل من سوريا ولبنان كدولتين ذات سيادة عام ١٩٤٣م .

ثالثا : لم يصدر عن الأردن ما يفيد الترحيب بمشروع الهلال الخصيب وظل الأردن متمسكا بمشروع سوريا الكبرى بدليل نشره الكتاب الأبيض الأردنى عام ١٩٤٧م .

رابعا : بالنسبة للسعودية فأنها لم ترحب بالمشروع كما لم ترحب بمشروع سوريا الكبرى لأن أى قوة للهاشميين يثير قلق السعوديين باعتبار الهاشميين أعداء السعوديين منذ استولى الأخيرون على الحجاز من الملك على بن الشريف حسين فى عام ١٩٢٥م . كما لم يرحب نورى السعيد بانضمام السعودية للمشروع الاتحادى بدعوى أن السعودية مختلفة اقتصاديا مع العراق .

خامسا : بالنسبة لمصر فإن نورى السعيد رغم طلبه عدم اعتراض مصر على إقامة الاتحاد أثناء زيارته مع الأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق لمصر المذكورة سابقا ، إلا أنه لم يطلب انضمام مصر إلى الاتحاد بحجة أن مصر سكانها كثيرون بقدر سكان الهلال الخصيب أو أكثر كما أن لها مشاكلها الخاصة بالسودان . ولذلك من الطبيعى أن تعارض مصر مشروع الهلال الخصيب واتفقت فى ذلك مع السعودية(٢١) .

مصر والوحدة العربية

قد يقع البعض فى خطأ عند دراسة قضية الوحدة العربية بأن الحكومة البريطانية هى صاحبة الاهتمام الأول بهذه الفكرة بدليل تقديم حكام الأسرة الهاشمية فى الأردن والعراق لمشروعاتها الوحدوية إلى الحكومة البريطانية ، وهذا فى رأينا تشويه لتاريخ العرب الحديث والمعاصر ، إذ أنه يصور بداية حركة الاتحاد العربى وكأنها من صنع بريطانيا وليست استجابة لدوافع وطنية نابعة من داخل الشعب العربى (٢٢) بينما كان العرب يدركون أن سياسة بريطانيا Deivide and rule أى "فرق تسد" ولذلك من الضرورى اقتراح الوسائل لتحقيق الوحدة العربية(٢٣) .

ومما يجب ملاحظته أن مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب مشروعات لاتحقق الأمانى العربية حيث هدفت هذه المشروعات إلى تحقيق وحدة إقليمية ضيقة فى منطقة من العالم العربى لتحقيق مصالح شخصية لحكام عمان وبغداد . ولعلنا لا نجافى الصواب إذ قلنا

أن فشل هذين المشروعين يرجع فى جانب منه على الأقل إلى استبعاد مصر من الانضمام إلى أيهما ، بمعنى أن مصر لم تدع للاشتراك فى أى من المشروعين . وفى رأيى أنه لو شاركت مصر فى أى من المشروعين لما تحقق لحكام عمان أو بغداد فرصة الزعامة فى أى من الاتحادين المقترحين(٢٤) .

وانطلاقا من هذا نرى أن فكرة إنشاء جامعة الدول العربية كشكل من أشكال الاتحاد العربى ولدت فى مصر وتقررت بين الأقطار العربية على أرض مصر ولهذا تهيأ لها البقاء والاستمرار منذ قيامها إلى الآن ، وليس هذا بغريب على موقف مصر من العروبة إذ وقفت مصر باستمرار إلى جانب الشعوب العربية فى كفاحها لنيل استقلالها حتى ومصر تناضل لإجلاء قوات الإحتلال البريطانى عن أراضيها .

وهذا لاينفى أن كثيرين من المصريين اعتقدوا حتى أوائل الأربعينات من القرن العشرين بوجوب إعطاء الأولوية فى أية جهود تشارك فيها مصر لتحقيق الوحدة العربية إلى وحدة وادى النيل ، وهى الوحدة القائمة على أسس جغرافية طبيعية والتى يظهر فيها عامل المصلحة بصورة أوضح(٢٥) .

وإذا تتبعنا تطور فكرة الاتحاد العربى فى مصر لوجدنا ذلك يرجع إلى العشرينات من القرن العشرين حيث نشرت صحيفة الأهرام القاهرية مقالا فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٤م فى أثناء حكم سعد زغلول بعنوان "الوحدة العربية" جاء فيه : إن الطريقة المثلى لتحقيق الوحدة العربية هى أن يعقد حلف بين أمراء وملوك البلاد العربية أساسه استقلال كل حكومة ثابتة فى إدارة بلادها مع اتفاق الجميع على صيانة البلاد كلها من كل عدوان أو نفوذ خارجى والتعاون على إنقاذ البلاد العربية التى احتلها الأجانب بالطرق الممكنة وأن يكون لهم مجلس حلفى تقرر فيه جميع المسائل العامة المتعلقة بحفظ استقلال البلاد وترقيتها(٢٦) .

وفى يوليو سنة ١٩٣٨م صرح مصطفى النحاس بأنه يحبذ فكرة الوحدة العربية وقال : حبذا لو مهدت السبيل بعد نجاح هذه الفكرة من الناحية الأدبية إلى تعاون سياسى يحتفظ فيه كل شعب بمركزه السياسى بحسب ظروفه ومقتضيات أحواله . كما أن على ماهر قال فى نفس العام : إن وحدة العرب ستتحقق فى يوم من الأيام إن عاجلا أو آجلا على أن يكون استقلال كل قطر من الأقطار معترف بحدوده ثم إيجاد مجلس عام يضم أعضاء من كافة الدول العربية المستقلة(٢٧) .

كما أنه فى عام ١٩٤٢م تأسس فى مصر "الاتحاد العربى" برئاسة فؤاد أباظة كحركة شعبية لتحقيق الاتحاد بين الدول الناطقة بالعربية ، وتضمن قانونه أن الغرض منه هو تنمية العلاقات وتقوية الروابط بين الأقطار العربية ، وأن الاتحاد العربى لاينبغى جمع البلدان العربية تحت حكم سياسى واحد ولا يفرض عليها جميعا نظاما واحدا فى الحياة وإنما تبقى كل أمة من أممه مستقلة قائمة بذاتها تختار لنفسها ما يوافقها من نظم الحكم وصور الحياة(٢٨) .

هذه أمثلة لاتجاهات الرأى العام والمسئولين فى مصر نحو فكرة الوحدة العربية ، ومع ذلك لم تفرض مصر شكلا معينا للوحدة العربية ، وإذا كانت مصر أخذت زمام المبادرة فى الدعوة لبحث تشكيل منظمة تحقق أمل العرب فى الوحدة دون أن تطرح حكومة مصطفى النحاس شكلا معينا من أشكال الوحدة(٢٩) ، وأن تبنى تلك الحكومة لقضية الاتحاد العربى نزل بهذه الفكرة إلى جمهور الشعب المصرى وقربها إليه بحكم شعبية حزب الوفد(٣٠) .

كانت هناك ظروف ساهمت فى التحرك المصرى لتحقيق فكرة الوحدة العربية على أرض مصر ، تمثلت تلك الظروف فيما يلى :

أولا : الظروف الداخلية فى مصر :

وتتمثل هذه الظروف فى استقرار الأمور الداخلية بعد معاهدة عام ١٩٣٦م بين مصر وبريطانيا من ناحية وبعد هزيمة الألمان فى العلمين مما أبعد خطر الحرب عن الأرض المصرية ، بالإضافة إلى تولى مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد رئاسة الحكومة المصرية فى فبراير سنة ١٩٤٢م ، وهى حكومة لها قواعد شعبية كبيرة ، وكان النحاس يميل إلى القيام بدور عربى لتدعيم مكانته عربيا وإسلاميا ، وهذا إلى جانب أن اتجاه مصر العربى يمثل خطا أساسيا فى السياسة المصرية نحو المنطقة العربية(٣١) .

ثانيا : الظروف الخارجية :

وتمثلت هذه الظروف فى المواقف العربية الدولية ، فعلى الصعيد العربى وقفت مصر ضد المشروعات الهاشمية السابق الإشارة إليها ، وساندتها المملكة العربية السعودية التى قويت علاقتها بمصر بعد عقد معاهدة بين البلدين للصداقة والأخوة عام ١٩٣٦م ، كما صار هناك اقتناع عربى بأهمية دور مصر القيادى فى أى عمل عربى انطلاقا من سبق مصر فى المجال الحضارى وثقلها السكانى بالمقارنة بالأقطار العربية المستقلة آنذاك(٣٢) .

وعلى الصعيد الدولى كان التصريح البريطانى الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣م بمثابة التأييد البريطانى لتحركات العرب من أجل وحدة بلادهم . على الرغم من أن هذا التصريح

البريطانى استهدف تحقيق المصالح الاستراتيجية البريطانية ، كما كان للولايات المتحدة الأمريكية موقف محدد بناء على استيضاح من السعودية ، ويقول الموقف الأمريكى أن الولايات المتحدة ترغب أن ترى أقطار الشرق الأدنى تسترد حرياتها وتنمى إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية . كما أن الحكومة الأمريكية تتعاطف تماما مع أمانى أقطار الشرق الأدنى الأخرى فى الاستقلال التام ، وتمشيا مع ذلك فإنه من الطبيعى إذا قررت هذه الشعوب بمحض اختيارها أن اتحادها مع بعضها فيه فائدتها ، فإن الولايات المتحدة سوف تنظر لهذه الرغبة العربية بعين العطف .

وأضاف الرد الأمريكى إلى ما سبق بأنه طالما اتخذت الأقطار المعنية قرارها الخاص ، فانه يبدو لحكومة الولايات المتحدة أن الأحداث والمشكلات خلال السنوات القليلة الماضية قد أظهرت أن أقطار الشرق الأدنى تحتاج إلى تعاون أكبر لتدعيم النواحى الإقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن أولى خطوات الاتحاد بين الأقطار العربية يجب أن تضع فى الاعتبار الأخذ بهذه النواحى أولا [٣٣] .

كان هذا الرد الأمريكى على الاستيضاح السعودى التأييد الأمريكى لتحقيق الاتحاد العربى فى جميع النواحى ماعدا الناحية السياسية ، وهو التأييد الذى جاء بعد التصريح البريطانى ، كما أن هذا الموقف الأمريكى يتمشى مع التحفظات السعودية بخصوص الوحدة السياسية بين الأقطار العربية .

كانت هذه الظروف الداخلية والدولية الخارجية مجتمعة دافعا للتحرك المصرى لجمع شمل الأقطار العربية المستقلة آنذاك . العراق ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، السعودية ، اليمن ، وجاءت المبادرة المصرية فى شكل توجيه دعوات من مصطفى النحاس إلى رؤساء الحكومات العربية لزيارة القاهرة كل على حدة ، ومناقشة الموضوع مع رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس وذلك فى صيف عام ١٩٤٣م[٣٤] .

لم توضح مصر آراءها وتصورها لما يجب أن تكون عليه الوحدة بين الدول العربية أثناء المشاورات التى اجراها مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية بشأن الوحدة العربية نظرا لأنها قامت بدور المقرب بين الدول العربية باعتبار أن مصر الدولة القائدة التى جاءتها الدول الأخرى كل على حدة لتبثها آمالها ومخاوفها ووجهات نظرها وتترك لمصر القيام بدور التوفيق بين كل الدول العربية للوصول فى النهاية إلى تصور بجمع البلاد العربية جميعا[٣٥] .

استقبل مصطفى النحاس أول رئيس حكومة عربى قبل الدعوة المصرية ، وكان نورى السعيد رئيس وزراء العراق الذى وصل إلى القاهرة فى ٣١ يوليو سنة ١٩٤٣م ، وقد عبر نورى السعيد عن استحالة قيام حكومة مركزية لتفاوت الأقطار العربية من حيث التطور والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، واقترح نموذجين ممكنان للاتحاد هما :

أولا : إنشاء هيئة تنفيذية لها صفة الإلزام مع تمتع كل قطر بمعظم امتيازات السيادة .

وفى هذه الحالة يجب تمثيل كل دولة حسب سكانها ومساحتها وإمكانياتها الاقتصادية .

ثانيا : تكوين هيئة تمثل الدول العربية المستقلة لتتشاور فى الشئون المشتركة ولاتنفذ قراراتها إلا بالنسبة للحكومة التى تقبلها ، وفى هذه الحالة يمثل جميع الأعضاء بالتساوى(٣٦).

وعندما استقبل مصطفي النحاس السيد توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٣م ، ركز توفيق أبو الهدى على رغبة الأردن فى تكوين سوريا الكبرى قبل الحديث فى اتحاد عربى عام ، وذكر أننا جميعا نركن فى تحقيق هذه الأمنية إلى رفعة النحاس باشا زعيم الأمة العربية . وعندما أشار النحاس إلى صعوبة تحقيق مشروع سوريا الكبرى عرض توفيق أبو الهدى وجهة نظره والموافقة للنموذج الثانى الذى عرضه نورى السعيد لتحقيق التعاون مع الدول العربية من النواحى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعاون السياسى بقدر ما يتفق مع قيود المعاهدة البريطانية الأردنية(٣٧) .

وعندما استقبل مصطفى النحاس الشيخ يوسف ياسين السكرتير الخاص للملك عبد العزيز آل سعود ومندوبه فى المشاورات العربية ، أعرب المندوب السعودى عن رغبة بلاده فى تقوية العلاقات الأخوية مع مصر ، وأكد على معاوضة السعودية لفكرة سوريا الكبرى ، كما أنه أظهر معارضة السعودية على إيجاد أى تعاون فى المجالات السياسية وطالب بأن يقتصر التنسيق بين الدول العربية على الشئون الثقافية والاقتصادية ، وأبدى استعدادا لتوثيق الروابط السياسية مع مصر بصفة خاصة ، ولعل الدافع إلى هذا الموقف هو استمرار الخوف من أن تستخدم فكرة الاتحاد العربى لخدمة مصالح الهاشميين(٣٨) .

وبالنسبة لسوريا فقد ذكر رئيس وزرائها سعد الله الجابرى فى مقابلته مع مصطفى النحاس فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٣م أن بلاده ترفض مشروع سوريا الكبرى ، وأنها تطالب ببعض أجزاء لبنان التى انتزعت منها ، وأن سوريا تؤثر فى خلق أداة للتعاون بين الأقطار العربية

وهى الحكومة المركزية ، وإن كانت لاتجهل مايقوم فى سبيل ذلك من عقبات فإذا تعذر ذلك أقيم نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف تستمد قواعده ونظمه من أوضاع متشابهة عند الأمم الأخرى التى عالجت مثل هذه المشاكل[٣٩] .

وبذلك كان الوفد السورى هو الوحيد الذى أظهر استعدادا حقيقيا للتنازل عن السيادة الإقليمية لصالح حكومة اتحادية عربية ، على أن يشمل الاتحاد جميع الأقطار العربية المستقلة، واعترض على إقامة اتحاد جزئى مع العراق أو مع الأردن لاختلاف نظم الحكم[٤٠] .

وعندما استقبل مصطفى النحاس السيد رياض الصلح رئيس وزراء لبنان ، ركز رئيس الوزراء اللبنانى على ضرورة أن تتفهم الأقطار العربية موقف لبنان المتحفظ من الوحدة العربية تفهما يجعلها تعترف بكيانه وحدوده الحالية باعتباره دولة مستقلة ذات سيادة على أن يكون التعاون بين لبنان والأقطار العربية الأخرى قائما على أساس السيادة والمساواة ، ومن الطبيعى أن يحرص لبنان على تأكيد سيادته بحدوده الحالية فى مواجهة المشروعات الهاشمية أو المطالب السورية[٤١] .

وبالنسبة لليمن فقد أعرب ممثلها "حسين الكبسى" عن استعداد بلاده للتعاون مع المحافظة على استقلال وسيادة كل دولة عربية مع تحقيق المساواة بين الدول العربية جميعا . وبذلك كانت اليمن كالسعودية ولبنان ذات المواقف المتحفظة بالنسبة لقضية الوحدة العربية .

جامعة الدول العربية :

وعندما انتهت المشاورات التمهيدية دعت مصر إلى عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر العربى العام تضم ممثلى الدول العربية التى اشتركت فى تلك المشاورات وبدأت اللجنة اجتماعاتها بالإسكندرية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤م . ورغم تباين وجهات نظر حكومات الدول العربية السبع المشتركة فى الاجتماعات بين متشكك فى إمكانية قيام اتحاد بين الدول العربية وبين مؤيد بحماس لمثل هذا الاتحاد وبين متحفظ بالنسبة للنواحى السياسية ، فقد أقر اجتماع الإسكندرية ماعرف باسم بروتوكول الاسكندرية الذى صدر فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤م[٤٢] .

وجاء نص بروتوكول الإسكندرية - بعد إدخال التعديلات على المشروع المصرى - على النحو التالى : تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة ، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ماتبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات ، وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية

تحقيقا للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها .

ويضيف البروتوكول : "وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التى يقع فيها خلاف بين دولة عربية من أعضاء المجلس وأخرى ويلجأ فيها إلى المجلس لفض هذا الخلاف أو يخشى معه وقوع حرب بينهما ، ففى هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة ملزمة ، ويستثنى من ذلك مسائل السيادة والحدود الحاضرة باعتبار هذه الحدود محترمة بوضعها الحالى .

كما أضاف البروتوكول القول بأنه لايجوز على كل حال الالتجاء إلى استعمال القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة ، كما لايجوز إتباع سياسة خارجية ضارة بسياسة مجموعة هذه الدول العربية وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية(٤٣) .

وقع ممثلو الأقطار العربية «مصر والعراق وسوريا ولبنان وشرقى الأردن» على بروتوكول الإسكندرية فى يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٤م بينما وقعت السعودية على البروتوكول يوم ٣ يناير ١٩٤٥م ووقعت اليمن على البروتوكول فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٥م . وبدأت اللجنة الفرعية السياسية المشكلة من ممثلى الدول العربية الأعضاء فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام اجتماعاتها برئاسة محمود فهمى النقراشى وزير الخارجية المصرية وذلك ١٤ فبراير ١٩٤٥م وذلك لوضع مشروع ميثاق لمجلس جامعة الدول العربية .

وقد صدر الميثاق فى ٢٢ مارس ١٩٤٥م بتوقيع أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام فى قصر الزعفران ، وقد صارت القاهرة مقرا لمجلس الجامعة ولأجهزتها واختير عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية .

وقد جاء الميثاق أضعف من بروتوكول الإسكندرية فى تأكيد الروابط بين الدول الأعضاء بسبب كثرة التحفظات التى أبداها معظم المندوبين فلم يظهر فى الميثاق النص الوارد فى البروتوكول والقائل بأنه : لايجوز فى أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها ، كما حذف من البروتوكول النص على تدعيم الروابط بين الدول العربية فى المستقبل . وحلت محله المادة التاسعة فى الميثاق التى تخول للدول الراغبة فى إقامة روابط أقوى أن تعقد ما تشاء من اتفاقات فيما بينها .

كما لم يحتو الميثاق على نص يدعو إلى ضرورة اتخاذ موقف موحد فى الأمم المتحدة وأكدت المادة الخامسة من الميثاق أن نظر مجلس الجامعة فى الخلافات بين الأعضاء اختيارى ولا يلزم إلا إذا اتفق الطرفان المتنازعان على قبول حكمه مقدما . ولم تنشأ محكمة عدل عربية ، ولم تؤكد الدول العربية على عرض المشكلات بينها على مجلس الجامعة[٤٤] .

وهكذا ولدت جامعة الدول العربية التى هى جامعة للحكومات أو الدول وليست جامعة للشعوب ، ومع ذلك ورغم السلبيات التى عرضناها فإنها كانت تمثل الحد الأدنى الذى استطاع الحكام العرب الاتفاق عليه ، وإذا كانت هناك سلبيات فان هناك إيجابيات تمثلت فى الوحدة الثقافية العربية ، ومحاولة إيجاد الوحدة الاقتصادية العربية إلى جانب قيام كثير من الأجهزة والمنظمات العربية مثل : الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد العربى للنقل البحرى .. ألخ .

التجارب الوحدوية :

وإذا كان لمصر الدور الرائد فى ظهور الجامعة العربية كشكل من أشكال الاتحاد العربى ، فان مصر استمرت فى اتجاهها العربى ، ولذلك شاركت فى كثير من التجارب الوحدية الآتية :

١- مشروع الوحدة السورية المصرية التى استمرت من فبراير ١٩٥٨م إلى سبتمبر ١٩٦١م.

٢- اتحاد الدول العربية الذى ضم اليمن إلى جانب مصر وسوريا فى ٨ مارس ١٩٥٨م إلى ثورة اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢م .

٣- مشروع الاتحاد المصرى العراقى السورى فى ١٧ أبريل عام ١٩٦٣م ، ولكنه لم يتحقق بسبب إصرار البعثيين فى العراق وسوريا على سيادة حزب البعث أمام رغبة عبد الناصر فى حل الأحزاب .

٤- ميثاق طرابلس عام ١٩٦٩م بين مصر وليبيا والسودان ويهدف إلى التنسيق بين الأقطار الثلاثة فى المجالات المختلفة .

٥- اتحاد الجمهوريات العربية الذى ضم كلا من مصر وليبيا وسوريا وهو اتحاد كونفدرالى استمر قائما من عام ١٩٧١م إلى عام ١٩٧٨م .

هوامش الفصل السادس

(١) Memorandum by the Director of the office of Near Eastern and African Affairs (Henderson), to the Secretary of State, Washington, August 29. 1942, No. 890 p. 00/B. 00/ 8-2945 .

(٢) د. صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ص٦٠٣ .

(٣) د. رأفت الشيخ : العرب دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر ص١١٩ .

Fisher : The Middle East, p. 511 .

(٤) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص ٦٠٤ .

(٥) Lenczowski : G : The Middle East in World Affairs 3rded. p. 633 .

(٦) كانت بريطانيا آنذاك قد كادت تقضى على ثورة رشيد عالى الكيلانى بالعراق وتتهيأ لحملة مشتركة مع حكومة فرنسا الحرة على سوريا ولبنان .

(٧) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٦٠٩ .

(٨) Memorandum by the Director op. cit.

(٩) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص١٤١ .

(١٠) Memorandum by the Director op. cit.

(١١) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٦١٠ .

(١٢) عبد الحميد محمد الموافى : مصر فى جامعة الدول العربية ص٧٢ .

(١٣) د. أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ص١٤ .

(١٤) عبد الحميد موافى : المرجع السابق ص٧٤ .

(١٥) المرجع السابق : ص٧٣ .

(١٦) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٦١ .

(١٧) Memorandum by the Director .

(١٨) عبد الحميد الموافى : المرجع السابق ص٧٥ .

(١٩) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٦١١ .

(٢٠) Lenczowski : G : op. cit. p. 636 .

(٢١) عبد الحميد الموافى : المرجع السابق ص٧٥ .

(٢٢) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٦٩٥ .

(٢٣) Fisher : The Middle East, A History, p. 571 .

(٢٤) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص١٣١ .

(٢٥) د. أنيس صايغ : المرجع السابق ص٦٤ .

(٢٦) عبد الحميد الموافى : المرجع السابق ص٨٤ .

(٢٧) المرجع السابق ص٨٥ .

(٢٨) نفس المرجع والصفحة السابقة .

(٢٩) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص١٣٢ .

(٣٠) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٦١٢ .

(٣١) عبد الحميد الموافى : المرجع السابق ص٧٨ .

(٣٢) The American Assemblg : The United States and the Middle East, p. 14 .

(٣٣) The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt (kirk) . Washington October 26 . 1943 .

(٣٤) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص١٣٢ .

(٣٥) عبد الحميد الموافى : المرجع السابق ص٨٦ .

(٣٦) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٦١٣ .

(٣٧) عبد الحميد الموافى : المرجع السابق ص٩٢-٩٣ .

(٣٨) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٦١٣ .

(٣٩) عبد الحميد الموافى : المرجع السابق ص٩٣ .

(٤٠) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص ٦١٤ .

(٤١) عبد الحميد الموافى : المرجع السابق ص٩٥ .

(٤٢) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص١٣٢ .

(٤٣) عبد الحميد الموافى : المرجع السابق ص ١٠٥-١٠٩ .

(٤٤) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٦١٥ .

الفصل السابع

الولايات المتحدة والصراع العربى الإسرائيلى

مقدمة :

يمثل الصراع العربى الإسرائيلى قضية مثارة منذ حوالى قرن من الزمان ، أى منذ أن قرر مؤتمر الصهيونية العالمية فى سويسرا إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين .

وتمثل قضية فلسطين لب قضية الصراع العربى الإسرائيلى باعتبار هذا القطر العربى كان مطمع الصهيونية العالمية الداعية إلى امتداد الوطن القومى لليهود من فلسطين شرقا وغربا أى من نهر الفرات إلى نهر النيل .

ومن هنا لابد من معالجة تطورات القضية الفلسطينية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية القائم على التأييد الكامل للدعاوى الصهيونية ، إلى جانب موقفها من الحروب التى دارت بين العرب وإسرائيل أعوام ١٩٤٨ ، و ١٩٥٦م ، و١٩٦٧م ، و١٩٧٣م حتى بداية عملية السلام بين العرب وإسرائيل .

كما يستلزم الأمر معالجة موقف الولايات المتحدة من القضايا العربية وخاصة قضايا الاستقلال والوحدة العربية ، والمشروعات الأمريكية لإقامة تحالفات فى المنطقة العربية فى ظاهرها مواجهة الاتحاد السوفيتى وفى باطنها حماية إسرائيل .

أولا : القضية الفلسطينية

١- قبل الحرب العالمية الثانية

تعتبر هذه القضية قضية عربية تهم كل العرب ولا يختص بها الشعب الفلسطينى وحده ، بمعنى أنها تشكل اهتماما وتأثيرا على كل الأقطار العربية ، ومن ثم جاء اهتمامى بها كقضية عامة لاتدرس تحت بند الوطن الفلسطينى إذ أن القضية الفلسطينية هى لب قضية الشرق الأوسط .

وجاء أول اتصال للولايات المتحدة الأمريكية بالقضية الفلسطينية متمثلا فى مشروعات شركة «ستاندارد أويل أوف نيويورك» Standard Oil of New York المعروفة باسم «سوكونى» "SOCONY" للبحث عن البترول فى فلسطين منذ عام ١٩١٣م ، وقد حصلت الشركة على امتياز للبحث عن البترول فى سبع مناطق من أرض فلسطين[١] . ولكن معارر

الحرب العالمية الأولى عطلت عمليات البحث التى بدأها جيولوجيو ومهندسو التعدين التابعين للشركة الأمريكية ، وبعد الحرب رفضت الحكومة البريطانية السماح لهم بالعودة إلى التنقيب عن البترول فى فلسطين التى خضعت للاحتلال ثم الانتداب البريطانى بموجب اتفاق سان ريمو لعام ١٩٢٠م .

وأثناء مفاوضات الصلح بين ألمانيا والدول الحليفة عقب الحرب العالمية الأولى صدم العرب حين وافق الرئيس الأمريكى ويلسون Wilson - صاحب النقاط الأربعة عشر الشهيرة - على اعتبار وعد «بلفور» - وزير الخارجية البريطانية الذى أصدر هذا الوعد للحركة الصهيونية أثناء المعارك الحربية - باقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين من وثائق مؤتمر الصلح وتأييد تنفيذ هذا الوعد .

وكانت الحركة الصهيونية العالمية أكثر تحركا وتنظيما من العرب ولها رجال ذوى نفوذ فى الأقطار الكبرى الأربعة : انجلترا ، فرنسا ، إيطاليا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وهى الأقطار المنتصرة فى الحرب ، ولم تكن الحركة الصهيونية تبغى أن يظل وعد بلفور اتفاقا خاصا بينها وبين بريطانيا العظمى ، ولكن أن يصبح هذا الوعد عنصراً فعالا فى كل السياسات التى تخطط للشرق الأوسط .

ومن الجدير بالملاحظة أنه وجدت جماعات يهودية عالمية عارضت بشدة خطط الحركة الصهيونية وقد أرسل حوالى ثلاثمائة من قادة اليهود الأمريكيين إلى الرئيس ويلسون يعبرون عن استنكارهم لمطالب الحركة الصهيونية فى فلسطين . كما كانت هناك قيادات يهودية فى أوروبا تعتقد أن الصهيونية إنما تمثل خطراً على اليهود فى العالم وتسبب مزيدا من العداء للسامية[٢] .

٢- الدعاوى الصهيونية

وعقب الحرب العالمية الثانية نشطت الحركة الصهيونية فى تذكير الدول الكبرى بتنفيذ وعد بلفور مستخدمة ما لاقاه الصهيونيون من اضطهاد على يد هتلر فى ألمانيا ، وكان الرأى العام الأمريكى يجهل تماما الوضع القائم فى فلسطين وما يمكن أن يؤدى اليه تحقيق مطالب الصهيونية من صراع ، وبدت أمام الرأى العام الأمريكى دعاوى الصهيونية وكأنها حجج قانونية وعادلة ، بينما كانت أقلية من الشعب الأمريكى الذين عاشوا فى منطقة الشرق الأوسط يرفعون أصوات الاحتجاج ضد الدعاوى الصهيونية[٣] .

وقد انخدع الرأى الأمريكى بدعاوى الحركة الصهيونية فى غيبة الأعلام العربى عقب الحرب العالمية الثانية ، تلك الدعاوى التى ضخمت من أحداث الاضطهاد الألمانى للصهيونين- وليس ضد اليهود - وجعلتها حرب إبادة ضد اليهود ، وفرار الكثيرين منهم من ألمانيا ، ولكن إلى أين ؟ لابد من وطن قومى ، وهنا أعلنت الحركة الصهيونية ماعرف «ببرنامج بلتمور» Biltmore Program عام ١٩٤٢م الذى يدعو إلى اغتصاب كل فلسطين لصالح الدولة الصهيونية المزمع إنشاؤها بموجب وعد بلفور .

ومارست الحركة الصهيونية فى الولايات المتحدة ضغوطا شديدة بحكم سيطرتها على أجهزة الأعلام وعلى كثير من الشركات الرأسمالية ، من أجل دفع الحكومة الأمريكية إلى تبنى وجهة نظرها وتحقيق مخططاتها نحو فلسطين) وقد تمكنت الحركة الصهيونية من الحصول على تأييد الحزبين الديمقراطى والجمهورى لأهدافها ، وذلك أثناء انتخابات عام ١٩٤٤م ، وعام ١٩٤٦م ، ووصل الأمر أن يطلب الرئيس «ترومان» فى عامى ١٩٤٥/١٩٤٦م من المستر أتلى Atlee رئيس الوزراء البريطانى أن يسمح على وجه السرعة بدخول مائة الف لاجئ يهودى إلى فلسطين فارين من أوروبا ، دون الأخذ فى الاعتبار مصالح العرب[٤] .

٣- مشروع التقسيم

أصبح الحكم البريطانى فى فلسطين غير قادر على مواجهة الضغط الأمريكى ، بينما يتعرض البريطانيون لعمليات أرهاب دموى صهيونى وأعمال وطنية انتقامية من العرب الفلسطينيين . ومن ثم اجتمع الرسميون البريطانيون والأمريكيون فى لندن عام ١٩٤٦م للبحث عن حل للقضية الفلسطينية ، وجاء الحل فى صورة دعوة لتقسيم فلسطين بين العرب والحركة الصهيونية ، ولكن العرب رفضوا هذا الحل ونادوا باستقلال فلسطين وأن تحكم بحكومة منبثقة من الأغلبية العربية وتراعى مصالح الأقلية اليهودية ، بينما دعت الحركة الصهيونية إلى ابتلاع كل فلسطين وأن تخضع للوكالة اليهودية ، فوضعت بريطانيا القضية الفلسطينية برمتها أمام هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م واستعدت للجلاء عن فلسطين فى العام التالى .

وفى هيئة الأمم المتحدة طالب المندوب السوفيتى بأن يكون للاتحاد السوفيتى صوت فى القضية ، وأعلن موافقة بلاده على إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية فى نوفمبر ١٩٤٧م دورا كبيرا فى تحقيق أغلبية ثلثى أعضاء الجمعية

العامة للأمم المتحدة إلى جانب مشروع تقسيم فلسطين بين العرب والحركة الصهيونية ، ولكنها - أى الحكومة الأمريكية - لم تكن مستعدة لإمداد هيئة الأمم المتحدة بالقوة العسكرية اللازمة لتنفيذ قرار التقسيم لأن مشاركتها فى معارك الحرب العالمية الثانية قد استنزف قوتها العسكرية ولأنه من الصعب فى رأى السياسيين الأمريكيين الحصول على موافقة الكونجرس على إرسال قوات أمريكية إلى فلسطين(٥) .

ونتيجة لرفض العرب والحركة الصهيونية لقرار التقسيم عام ١٩٤٧م ، اقترحت الحكومة الأمريكية فى ١٩ مارس ١٩٤٨م على هيئة الأمم المتحدة تجميد مشروع التقسيم والعمل على احلال الثقة بين العرب واليهود فى فلسطين حتى يتم الوصول إلى استقرار نهائى للقضية ، ولكن الاتحاد السوفيتى وبريطانيا رفضا الاقتراح الأمريكى ، فعادت الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت تأييدها الكامل لمشروع التقسيم ، وعندما أعلنت إسرائيل كدولة فى مايو ١٩٤٨م اعترفت الحكومة الأمريكية بها خلال دقائق من الإعلان ، كما اعترفت بها كل من الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا .

٤- التأييد الأمريكى لإسرائيل

ومع اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بقيام دولة إسرائيل ، دعت إلى تشكيل لجنة دولية للتوفيق بين العرب واليهود فى فلسطين . وتكونت اللجنة فى ديسمبر ١٩٤٨م من مندوبين عن كل من فرنسا والولايات المتحدة وتركيا ، ولم تستطع هذه اللجنة عمل شئ فى الوقت الذى اندلعت فيه الحرب بين عصابات الصهيونية من ناحية وجيوش الدول العربية والمتطوعين العرب والمسلمين من ناحية أخرى ، تلك الحرب التى انتهت بعقد هدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها وهى مصر والأردن وسوريا ولبنان ، وهذا يعنى أن الحرب بين الطرفين لم تنته .

ونتيجة للمذابح التى ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد العرب فى فلسطين فى كثيرين من نساء وشيوخ وأطفال من العرب الفلسطينيين ولجأوا إلى الدول العربية المحيطة بفلسطين وإلى الضفة الغربية لنهر الأردن التى صارت تحت الإدارة الأردنية وإلى قطاع غزة التى صارت تحت الإدارة المصرية ، وعاش هؤلاء اللاجئون فى مخيمات تنقصها وسائل العيش الإنسانى ، وهنا تبنت الولايات المتحدة فكرة تكوين هيئة تابعة للأمم المتحدة تعنى بإغاثة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل مع انجلترا وفرنسا بإصدار ماعرف بالتصريح

الثلاثى فى ٢٥ مايو ١٩٥٠م بضمان حدود دول الشرق الأوسط ، وهذا معناه ضمان حدود إسرائيل وتهديد للعرب إذا حاولوا مهاجمتها .

وبينما ساهمت الولايات المتحدة بالأموال القليلة فى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ، أمدت إسرائيل بالمساعدات الاقتصادية والتكنولوجية والمالية العامة والخاصة التى شكلت ما يوازى ٣٥٪ من المساعدات التى تصل إسرائيل ، وبين عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٢م بلغت المساعدات الأمريكية لإسرائيل ٥ر١ بليون دولار بحيث كان نصيب كل إسرائيلى رجلا كان أو امرأة أو طفلا من المليونين ١٢٠٠ دولار[٦] . وكانت المساندة القلبية الكاملة واليد المفتوحة عن آخرها لإسرائيل دافعا لأن يقف العرب موقف العداء من السياسة الأمريكية فى فلسطين وفى الشرق العربى ، هذا على الرغم من تزايد الاستثمارات البترولية والاقتصادية الأخرى للولايات المتحدة فى الأقطار العربية .

وخلال الخمسينات من القرن العشرين استمرت سياسة التأييد الأمريكية لإسرائيل اقتصاديا وسياسيا دون أن تحفل بالمطالب العادلة للشعب الفلسطينى ، ولم تفلح المحاولات الأمريكية بالتنديد بعدوان إسرائيل كمعارضة سياسية ، فى كسب ود العرب ، لأن التنديد بالعدوان ليس كافيا لردع إسرائيل ، وقد شعر دالاس وزير الخارجية الأمريكية أثناء زيارته لبعض الاقطار العربية عام ١٩٥٣م بأن العرب يعتبرون إسرائيل وليست الشيوعية الدولية هى الخطر الماثل أمامهم ، وأنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة تؤيد دولة إسرائيل فى توسعها العدوانى ، واقتنع دالاس بأن سياسة تأييد إسرائيل بدون حدود قد عطلت التأثير الأمريكى فى الشرق الأوسط[٧] .

وحاولت الولايات المتحدة تغيير هذا المفهوم العربى للموقف الأمريكى ، فعارضت قرار حكومة إسرائيل بنقل مكاتب إداراتها الحكومية من تل أبيب إلى مدينة القدس ، فى صيف عام ١٩٥٣م ، بدعوى أن مشروع تقسيم فلسطين لعام ١٩٤٧م اعتبر مدينة القدس مدينة دولية . وعندما هاجم الجيش الإسرائيلى قرية قبية العربية بالضفة الغربية لنهر الأردن فى ١٥/١٤ أكتوبر ١٩٥٣م ، حيث قتل ٥٣ مواطنا فلسطينيا ، انضمت الولايات المتحدة إلى جانب انجلترا وفرنسا فى عرض العدوان الإسرائيلى على مجلس الأمن ، وأعلن دالاس وزير الخارجية الأمريكية أن على اسرائيل أن تعلم أنه وإن كانت الولايات المتحدة قد لعبت دورا أساسيا فى خلقها وإخراجها للوجود فإنها يجب أن تدرك أن الولايات المتحدة تطالبها باحترام حقوق الإنسان وعدم الاعتداء .

هذا وقد شاركت الولايات المتحدة مع الدول الأخرى فى التنديد بهجوم الجيش الإسرائيلى على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥م ، واشتركت فى اصدار قرار بمجلس الأمن الدولى فى ٢٩ مارس بإدانة إسرائيل ، كما أنها نددت بالعدوان الثلاثى على مصر وضغطت من أجل وقف القتال على جبهة السويس ، ثم أرغمت إسرائيل على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء المصرية وقطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية .

ولم تكن هذه المواقف الأمريكية مجدية فى إيقاف اعتداءات إسرائيل أو جعلها تطبق قرارات الأمم المتحدة بشأن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم ، كما لم تؤد هذه المواقف الأمريكية إلى تغيير العداء العربى للولايات المتحدة بسبب مواقف التأييد السياسى والاقتصادى الأمريكى لإسرائيل على حساب مصلحة الشعب الفلسطينى ، بل وإمداد إسرائيل بأحدث الأسلحة .

وأمام قيام حركات وطنية وقومية فى بعض أقطار الوطن العربى كالوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨م ، وثورة العراق عام ١٩٥٨م أيضا ، ثم ثورة اليمن عام ١٩٦٢م ، واستقلال الجزائر عام ١٩٦٢م ، زادت الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيمها لإسرائيل من منطلق أن قوة إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط تقلل من فعاليات الإمكانيات العربية وتضعف من قوة العرب حيث ينصرف العرب عن تنمية مجتمعاتهم إلى الدفاع عن أنفسهم ضد الخطر الإسرائيلى ، كما أن قوة إسرائيل من وجهة النظر الأمريكية تصون وتحمى الاستثمارات الاقتصادية والخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة فى المنطقة .

وعلى هذا فيمكن القول بأن الولايات المتحدة ساهمت بشكل أو بآخر فى عدوان إسرائيل على العرب فى يونيو ١٩٦٧م ، وظلت تؤيد مواقفها وتعارض قرارات الأمم المتحدة التى تدعو إسرائيل إلى إعادة الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم ، بل أن قرار رقم ٢٤٢ الذى أنهى عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧م والذى صدر عن هيئة الأمم المتحدة اعتبر أهل فلسطين مجرد لاجئين ، ولم تعترف الولايات المتحدة بفكرة إقامة دولة فلسطينية ، بل ولم توافق على إجلاء إسرائيل حتى من الأراضى العربية المصرية والسورية والأردنية التى احتلتها أثناء ذلك العدوان .

٥- الموقف الأمريكى الأخير

ولكن هذا الموقف الأمريكى من القضية الفلسطينية قد طرأ عليه تغيير لا بأس به بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م التى قضت على نظرية الأمن الإسرائيلى وأظهرت وحدة العرب فى

الحرب والسياسة والاقتصاد ، وتعرضت الولايات المتحدة نفسها لعقوبات اقتصادية وسياسية عربية بسبب تأييدها المطلق لإسرائيل ، فأمكن أن يشارك مندوب فلسطين فى منظمات هيئة الأمم المتحدة ، وصارت هناك اتصالات بين الرسميين الأمريكيين وبين مسئولين من منظمة التحرير الفلسطينية التى اعتبرها العرب من خلال مؤتمرات القمة العربية المتعددة الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

وخلال شهر مارس ١٩٧٧م صدر تصريح من الرئيس الأمريكى جيمى كارتر Gimi Carter يعترف فيه لأول مرة بأنه من حق الفلسطينيين أن يكون لهم وطن قومى فى فلسطين ، ولكن يجب ملاحظة أن هذه التغييرات التى طرأت على الموقف الأمريكى حيال القضية الفلسطينية صنعها العرب بأنفسهم ، كما أن هذه التغييرات لاتعنى انحيازا أمريكيا للعرب على حساب إسرائيل بقدر ما هى دعوة لتطبيق العدالة والخوف على إسرائيل من قوة العرب التى بزغت منذ حرب أكتوبر وأصبحت تمثل القوة السادسة فى العالم باعتراف معاهد الاستراتيجية فى العالم . وهذا لايكفى أن يقف عنده العرب فمسئوليتهم كبيرة سواء على الأرض العربية أو فى الولايات المتحدة نفسها للتقليل من فعالية جماعة الضغط الصهيونية على السياسة الأمريكية.

وعلى العرب إذن إنشاء مراكز كبرى للدعاية فى كل من أمريكا وأوروبا تعمل على بسط القضية العربية وتدافع عن حقوق العرب فى فلسطين ، وأن هذه الدعاية يجب أن تنشر الحقيقة الواقعة ، وهى أن العرب ليس لهم أى عداء أو خصومة تجاه اليهود ، بل بالعكس أن التاريخ شاهد عدل على أن اليهود العرب عاشوا مع إخوانهم غير اليهود من العرب بكل وئام وتآخ عشرات القرون ، وما شكوى العرب اليوم إلا من الصهيونية السياسة الاعتدائية التى جاءت لتخنق الأمة العربية وهى فى نهضتها الجديدة (٨) .

ومن الممكن للعرب كسب الرأى العام الأمريكى حتى يضعف أثر الحركة الصهيونية على صانعى السياسة الأمريكية وذلك بمخاطبة الرأى العام الأمريكى بالمنطق والبراهين مع إظهار الرغبة فى السلام ، فإذا قام العرب بذلك نجحوا كما نجحوا فى أوروبا حين أصدرت دول الجماعة الأوروبية التسع - بما فى ذلك هولندا ذاتها - بيانا فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣م جاء فيه أنها ترى التوصل إلى اتفاق للسلام وفق الشروط الآتية :

١- عدم قبول الاستحواذ على الأراضى بالقوة .

٢- ضرورة تخلى إسرائيل عن الأراضى العربية التى احتلتها منذ عام ١٩٦٧م .

٣- احترام السيادة والتكامل الإقليمي واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٤- الاعتراف بأنه لدى إقامة سلام دائم وعادل يجب أن تؤخذ بالاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

٥- تصميم الدول الأوروبية على التفاوض مع دول البحر المتوسط في إطار تقارب شامل ومتوازن لعقد اتفاقيات معها(٩) .

وعليه فإن على العرب أيضا بذل كل جهد ممكن من أجل :

أ- أن تتوقف روسيا السوفيتية عن مد إسرائيل بالقوة البشرية إلا في حدود متفق عليها مع الدول المحيطة بإسرائيل وإلا فالخطر على السلم في الشرق الأوسط يتفاقم .

ب- تحرير سياسة أمريكا في الشرق الأوسط من النفوذ الصهيوني الذي جلب الوبال على مصالح أمريكا ذاتها وأضر ضررا بالغا بعلاقات الصداقة والثقافة التي تربط أمريكا بالأمة العربية ، كما هدد السلام العالمي والنمو الاقتصادي في كل أنحاء العالم(١٠) .

ثانيا : العلاقات العربية الأمريكية

أ- استقلال ووحدة العرب

للوطن العربي موقعا جغرافيا وما يتمتع به من ميزة لاتتوفر لغيره من اقطار الأرض سيكون سيفا مسلطا ضد أية دولة أجنبية تتخذ موقفا إزاء العرب معاديا لأمانيهم ومعارضا لمشروعاتهم ، ولعلنا مازلنا نذكر اشتراك انجلترا وفرنسا مع إسرائيل في شن حرب ضد مصر عام ١٩٥٦م عندما أممت مصر شركة قناة السويس البحرية .

وانطلاقا من هذا التصور نلاحظ مواقف الولايات المتحدة من المشروعات الوحدوية التي قامت على الساحة العربية ، من ذلك عدم ترحيبها بالوحدة المصرية السورية لعام ١٩٥٨م ، وجاء عدم ترحيبها هذا بالإضافة إلى العوامل السابقة ، نتيجة لأن تلك الوحدة قد وضعت إسرائيل بين فكي كماشة مما يهدد بقاءها بالخطر فالزوال ، وإسرائيل كما نعلم تحقق للولايات المتحدة كثيرا من أهدافها في المنطقة ، هذا بجانب أن كلا من مصر وسوريا لهما علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي ، ونجاح هذه الوحدة - من وجهة النظر الأمريكية - سيكرس

الوجود السوفيتي في المنطقة العربية مما يهدد الاستثمارات الأمريكية في المنطقة ، هذا على الرغم من أن وجهة نظر الاتحاد السوفيتي نحو قضية الوحدة العربية ، لاتختلف كثيرا عن وجهة نظر الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة .

وعلى كثرة مشروعات الوحدة التى أعلنت على الساحة العربية اتخذت الولايات المتحدة نفس الموقف الذى لايرحب بأى مشروع منها ، بل ومحاولة الاستفادة من التناقضات العربية ، التى يعمل العرب أنفسهم على تعميقها ، ومن ثم ما يكاد مشروع وحدوى عربى يعلن حتى يختفى ، ولنا فى ذلك أمثلة منها الاتحاد المصرى العراقى السورى فى أبريل ١٩٦٣ ، وميثاق طرابلس لعام ١٩٦٩م والذى ضم مصر وليبيا والسودان ثم سوريا ، واتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا عام ١٩٧١م ، ثم الوحدة الاندماجية المصرية الليبية عام ١٩٧٢م .

ب- عدم استقرار العلاقات العربية الأمريكية :

وكان حصول الأقطار العربية على استقلالها بعد كفاح مع الاستعمار الأوروبى الإنجليزى والفرنسى والإيطالى ، دافعا لهذه الأقطار إلى التمسك بهذا الاستقلال والشك فى كل المشروعات التى تقدم اليها من دول المعسكر الغربى الذى تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم شهدت السنوات الثلاثين التى أعقبت الحرب العالمية الثانية صراعا بين الدول العربية، ودول المعسكر الغربى ، تعمل الدول الأولى على المحافظة على استقلالها وتدعمه وتحرص على إبعاد مظاهر التخلف الذى عاشته قرونا تحت الحكم الأجنبى ، فى إطار من الشك وعدم الثقة فى كل ما هو غربى ، بينما تعمل الدول الثانية - دول المعسكر الغربى على بقاء الدول العربية مرتبطة بشدة معها دون غيرها من دول العالم ومعسكراته المتصارعة .

وخلال تلك الفترة رأينا العلاقات الأمريكية العربية تتأرجح بين التعاون المشترك والقطيعة، التعاون حين يدرك كل طرف حاجته للطرف الآخر ، والقطيعة حينما تتعارض المواقف ، من ذلك أن الولايات المتحدة حرصت فى علاقتها مع أقطار الوطن العربى بعد الحرب العالمية الثانية على إظهار تأييدها لمطالب الاستقلال التى كانت أمل الشعوب العربية ، وأظهرت أنه بمساعدة الولايات المتحدة يمكن بناء المجتمعات العربية المستقلة على أسس جديدة تعويضا عن التخلف الذى عاشته هذه المجتمعات تحت الاحتلال الأجنبى ، وأن فى هذا البناء ما يبعد الخطر الشيوعى المتربص بالمنطقة ، فى الوقت الذى كانت فيه الأقطار العربية فى حاجة فعلية

للمساعدة الاقتصادية والفنية لبناء مجتمعاتها على أسس جديدة ، ومن ثم رحبت بالعرض الأمريكى بتقديم مثل تلك المساعدات .

وقد تمثلت نواحى الاتفاق والخلاف فى العلاقات العربية الأمريكية خلال تلك الفترة فيما يلى :

١- النقطة الرابعة :

أعلن الرئيس الأمريكى هارى ترومان Harry Truman عام ١٩٤٩م - كخطوة تالية لمشروع مارشال لتلبية الاحتياجات الأوروبية عام ١٩٤٧م - عن مشروعه الخاص بالدول المتخلفة والمعروف باسم «النقطة الرابعة» Point 4 ، وجاء إعلان الرئيس الأمريكى فى كلمات نصها : إننا يجب أن ننحو إلى وضع برنامج جديد لجعل تقدمنا العلمى وتقدمنا الصناعى فى خدمة تنمية البلاد المتخلفة فى العالم ، وأن يكون هدفنا مساعدة الشعوب الحرة فى العالم فى جهودها الذاتية لإنتاج مزيد من الطعام ، ومزيد من الملابس ، ومزيد من وسائل المعيشة ، ومزيد من الأجهزة التكنولوجية ، وكل ذلك للتخفيف من أعباء هذه الشعوب(١١) .

وكانت الولايات المتحدة تأمل من وراء مشروع النقطة الرابعة هذا إلى استقرار الأوضاع السياسية فى المنطقة ، وإلى أن يشعر المواطنون العرب بجميل الولايات المتحدة ، فتفقد الشيوعية العالمية ، ويفقد الاتحاد السوفيتى تأثيرهما فى المنطقة العربية ، وينتج عن ذلك تقلص التهديد الموجه ضد أمن الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية(١٢) . وقد عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات بشأن تنفيذ مشروع النقطة الرابعة منذ عام ١٩٥١م مع كل من مصر ولبنان والأردن والمملكة العربية السعودية وليبيا والعراق ، إلى جانب كل من تركيا وإيران وإسرائيل من دول منطقة الشرق الأوسط .

ومما تجدر الإشارة إليه أن مشروع النقطة الرابعة قد أفاد بالفعل فى تنمية المجتمعات «الشرق أوسطية» التى استفادت منه . إلا أنه كان سلاحا فى يد الولايات المتحدة ترفعه فى وجه أية دولة تعارض المشروعات الأمريكية فى المنطقة ، وقد ألغيت المساعدات الأمريكية بموجب مشروع النقطة الرابعة لمصر مثلا عندما رفضت الانضمام للتحالفات الأوروبية التى تتزعمها الولايات المتحدة وترعاها فى المنطقة .

٢- قيادة الدفاع المشترك :

كانت المساعدات الاقتصادية والفنية - وبصفة أساسية - التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الأقطار العربية بموجب مشروع النقطة الرابعة ، مقدمة لطرح ما عرف باسم

«قيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط» على مصر وغيرها من الأقطار العربية عام ١٩٥١م ، وكانت الولايات المتحدة تعمل على تأييد البريطانيين فى قواعدهم ومناطق نفوذهم فى الأقطار العربية وبصفة خاصة فى مصر التى كانت بالنسبة للعالم العربى تمثل المركز الاستراتيجى الرئيسى لكل دول الشرق الأوسط . وفى نفس العام تم تجديد عقد تأجير القاعدة الجوية الأمريكية بالظهران ، وتوقيع اتفاق مع حكومة المملكة العربية السعودية للتدريب العسكرى للقوات المسلحة السعودية على الأسلحة الأمريكية .

جاء عرض «قيادة الدفاع المشترك» على مصر عام ١٩٥١م فى وقت غير مناسب ، وذلك أن العرض جاء موضحا الدول التى سوف تشارك فى هذه القيادة ، وهى : الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، وتركيا إلى جانب الأقطار العربية ، ومن ثم رفضته الحكومة المصرية التى كانت منشغلة آنذاك بمعركة وطنية ضد القواعد البريطانية فى قناة السويس ، وما يترتب على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا من تبعات . وقد أيدت الدول العربية مصر فى رفضها للعرض الأمريكى ، وجاء هذا الرفض مخيبا لآمال حكومة الولايات المتحدة حيث عبر «إتشيسون» Ecshison وكيل وزارة الخارجية الأمريكية والذى حمل العرض إلى الحكومة المصرية ، بأن حكومة الولايات المتحدة تعتبر رفض مصر للعرض الأمريكى على أنه عمل غير ودى[١٣] .

وبعد ثورة ١٩٥٢ فى مصر أعادت الولايات المتحدة العرض على مصر أثناء زيارة المستر «دالاس» Dullas وزير الخارجية الأمريكية لمصر عام ١٩٥٣م ، ولكن رئيس الوزراء المصرى آنذاك جمال عبد الناصر رفض العرض بشدة ، وأعلن استعداد مصر فى عهدها الجديد للدفاع عن نفسها دون الدخول فى محالفات خارجية ، واقتنع «دالاس» بأنه ليس من المجدى محاولة خلق ارتباط بين دول الشرق الأوسط وحلف الاطلنطى (NATO) ، وأنه وجد لدى دول المنطقة رغبة فى وجود نظام أمن جماعى لايفرض من خارج المنطقة ، وإنما ينبع من داخلها مستندا إلى الشعور بالمصير العام والخطر المشترك المتمثل فى إسرائيل .

ولعلنا لا نجافى الصواب إذا اعتبرنا رفض العرب لفكرة قيادة الدفاع المشترك إنما جاء نتيجة عدة أسباب هى :

١- لم يقبل العرب وجود إسرائيل الذى اعتبروه من صنع الإمبريالية الغربية .

٢- اعتبر العرب بقايا الاستعمار الغربى فى العالم العربى أكثر تهديدا لاستقلالهم ورخائهم من الإمبريالية السوفيتية البعيدة نسبيا .

٣- شك القوميون العرب فى علاقة التبعية التى يتضمنها التعاون العسكرى مع الغرب الذى اعتبروه استعمارا جديدا .

٤- كان العرب يرغبون فى عدم تحويل بلادهم إلى ميادين قتال نتيجة لامتداد مسارح الحرب إلى أراضيهم فى المستقبل [١٤] .

٣- حلف بغداد :

لم تيأس الولايات المتحدة الأمريكية من رفض العرب لفكرة إنشاء قيادة دفاعية عن الشرق الأوسط تكون مصر قلبها ومركز قيادتها ، فاتجهت الحكومة الأمريكية إلى العراق حيث كان على رأس حكومة ذلك القطر العربى نورى السعيد حليف بريطانيا القوى ، وكانت الولايات المتحدة قد نجحت فى ضم باكستان عام ١٩٥٤ إلى حلف جنوب شرقى آسيا ، وقوت انضمام كل من تركيا واليونان إلى حلف الأطلنطى بمساعدات كبيرة . وأدركت أو اعتقدت الولايات المتحدة أنه يمكن عن طريق نورى السعيد فى العراق تحقيق ربط بين منطقة الشرق الأوسط ودول المعسكر الغربى دون أن تظهر الولايات المتحدة نفسها بصورة سافرة .

ونتيجة لجهود الولايات المتحدة ظهر للوجود خلف دفاعى عرف باسم «حلف بغداد» بدأ بتحالف عراقى تركى فى يناير ١٩٥٥م ، وفى ابريل من نفس العام انضمت بريطانيا للحلف رسميا ، وفى آخر العام انضمت كل من إيران وباكستان ، وقدمت الولايات المتحدة ، التى لم تنضم رسميا للحلف ، مساعدات عسكرية واقتصادية للدول الأعضاء ، كما أنها كانت تشارك فى اجتماعات مجلس الحلف وتعمل على نجاح نشاطه .

بدأت معارضة العرب لحلف بغداد فور الإعلان عن قيامه واشتراك العراق فيه ، فالرأى العام العربى لا يرغب فى عودة النفوذ الغربى إلى الأقطار العربية بأية صورة من الصور ، والملك سعود ملك المملكة العربية السعودية نظر إلى الحلف نظرة عداء بسبب انضمام الهاشميين - خصوم آل سعود - فى العراق إلى الحلف ، والرئيس المصرى جمال عبد الناصر عارض بشدة قيام هذا الحلف ، وكان فى هذا يمثل الرأى العام العربى فى وقفته ضد أى ارتباط بالدول الغربية ، ومن ثم شنت أجهزة الإعلام المصرية والسورية حملة هجوم عنيفة ضد حلف بغداد - الذى اتخذ من العاصمة العراقية مركزا لقيادته - وضد حكومة نورى السعيد ، وكان من نتيجة هذا الهجوم حدوث ثورة العراق عام ١٩٥٨م ، وإن كان انضمام العراق إلى الحلف خلال الأربع سنوات جعلها تحصل على مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية بلغت ٥٨٫٦ مليون دولار .

وبقيام ثورة العراق لعام ١٩٥٨م سقط حلف بغداد وانتقل مركز قيادته من العراق ، وتغير اسمه إلى «الحلف المركزى» وفقدت الولايات المتحدة جولة فى سياستها الدفاعية حين لم تصبح أية دولة عربية عضوا فى أية أحلاف ، ولن تنسى الولايات المتحدة ذلك لكل من مصر وسوريا وغيرها من الأقطار العربية التى هاجمت حلف بغداد .

٤- الأسلحة السوفيتية :

كانت صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر عام ١٩٥٥ أكبر تحدى عربى للولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول المعسكر الغربى ، فمنذ ثورة ١٩٥٢م بمصر والحكومة المصرية تحاول تسليح الجيش المصرى بأسلحة أمريكية أو بريطانية أو فرنسية وظلت المفاوضات بين مصر من جهة وتلك الدول من جهة ، أخرى طوال العامين ١٩٥٣/١٩٥٤م للحصول على أسلحة من المصانع الغربية حتى إذا حدثت اعتداءات إسرائيلية على قرية قبية الفلسطينية الواقعة بالضفة الغربية لنهر الاردن عام ١٩٥٣م ، وهجوم الجيش الإسرائيلى المفاجئ على موقع حربى مصرى فى قطاع غزة عام ١٩٥٣م شددت مصر من مطالبها للأسلحة من الدول الغربية الثلاث : فأرسلت بريطانيا إلى مصر ٤٠ دبابة دون ذخيرة حربية كافية ، واشترطت فرنسا أن توقف مصر مساعداتها للثوار الجزائرين قبل الاستجابة للمطالب المصرية بالأسلحة ، أما الولايات المتحدة فقد علقت إمداد مصر بالأسلحة بانضمامها لاتفاق دفاعى مع المعسكر للغربى الذى تتزعمه الولايات المتحدة[١٥] .

ولم يكن أمام مصر سوى الاتجاه لشراء الأسلحة التى تحتاج اليها من دول الكتلة الشرقية، وانتهز الرئيس المصرى جمال عبد الناصر فرصة حضوره مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥م ، واستمع إلى نصيحة «شواين لاى» رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية آنذاك ، بالتفاهم مع الاتحاد السوفيتى لإمداد مصر بالأسلحة اللازمة للجيش المصرى ، وبالفعل بدأت الأسلحة السوفيتية تتدفق على مصر ، وسرعان ما طلبت كل من سوريا واليمن ، والعراق بعد ثورة ١٩٥٨ ، من الاتحاد السوفيتى أسلحة بنفس الشروط التى حصلت بها مصر على أسلحة لجيشها .

كانت صفقات الأسلحة التى عقدها العرب مع الاتحاد السوفيتى دليلا على رغبة العرب فى التحرر من سيطرة دول الغرب التى كانت تنكر على الأقطار العربية أن تتجه حيثما تشاء، وشعر المواطنون العرب ، بعد فترات من المذلة ، بالابتهاج من الضربة القوية التى وجهها

بطلهم القومى عبد الناصر للسيطرة الغربية ، وطار صواب دول المعسكر الغربى لنجاح العرب فى كسر احتكار الغرب لتجارة السلاح بالنسبة للدول العربية ، وأخذت الدعاية الغربية تصور هذه الصفقات بأنها إدخال للمذهب الشيوعى الهدام إلى المنطقة العربية ، محاولة بذلك بذر التفرقة بين الأقطار العربية التى عقدت تلك الصفقات مع الاتحاد السوفيتى والأقطار العربية الأخرى ذات الاتجاه المحافظ .

حاولت الولايات المتحدة إثناء مصر عن السير فى إجراءات صفقة الأسلحة فأرسلت إلى مصر مساعد وزير الخارجية ليبحث مع الرئيس المصرى عبد الناصر إمكانية التراجع فى اتفاقه مع موسكو نظير عروض سخية بالأسلحة من واشنطن ، ولكن الرئيس المصرى أدرك خطورة الموافقة على العرض الأمريكى ، وأن سياسته الجديدة - الحياد الإيجابى وعدم الانحياز - يمكن أن تؤدى إلى مكاسب للعرب[١٦] . ولم تيأس الولايات المتحدة ولم تغفر لمصر اتخاذها هذه الخطوة وسارت فى طريق التحدى لمحاولات العرب المحافظة على استقلالهم السياسى .

٥- بناء السد العالى :

عندما بدأ الرئيس المصرى عبد الناصر التفكير فى إقامة سد كبير على نهر النيل جنوب أسوان لتخزين مياه النهر أثناء الفيضان والتى تذهب إلى البحر المتوسط دون فائدة ، ولكى تستفيد منها مصر فى زيادة الرقعة المزروعة من أرض مصر بحوالى الثلث ، ولمواجهة الزيادة السريعة فى السكان ، تقدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فى نهاية عام ١٩٥٥م بعرض لتمويل بناء هذا السد الضخم ، وتقدم البنك الدولى للإنشاء والتعمير أيضا بعرض مماثل ، هذا فى الوقت الذى أبدى فيه الاتحاد السوفيتى اهتماما محدودا بالمشروع .

بدأت المفاوضات بين مصر وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى ، وعندما تبين أن الروس غير متحمسين لتمويل المشروع ، وجه وزير الخارجية الأمريكية «دالاس» ضربة انتقامية لمصر بسحب العرض الأمريكى لتمويل المشروع ، واتخذ البنك الدولى والبريطانيون نفس الموقف من مشروع السد العالى ، وأعلن «دالاس» تبريره لسحب العرض الأمريكى باستمرار أجهزة الإعلام المصرية فى مهاجمة حلف بغداد ، واعتراف مصر بالصين الشعبية فى عام ١٩٥٦م ، بينما كان اعتراف الرئيس المصرى عبد الناصر بحكومة جمهورية الصين الشعبية - كما أعلنه هو - بسبب موافقة الولايات المتحدة على بيع حلف الاطلنطى لأسرار صنع الطائرات النفاثة بواسطة فرنسا لإسرائيل ، وموافقتها على بيع عشرين طائرة نفاثة كندية لإسرائيل أيضا .

كان سحب العرض الغربى لتمويل بناء السد العالى فى يوليو ١٩٥٦م محاولة من الولايات المتحدة لاهانة الرئيس عبد الناصر والشعب المصرى ، وجعله عبرة لغيره من الزعماء العرب حتى لايفكرون فى اتخاذ مواقف لاترضى عنها السياسة الأمريكية ، وكان هذا خطأ كبير من الولايات المتحدة ، فالاتحاد السوفيتى الذى بدأ خبراؤه يفدون إلى المنطقة العربية مع صفقات الأسلحة السوفيتية على استعداد لإمداد مصر بالقروض والخبرة الفنية لإنجاز بناء السد العالى بعد تخلى الولايات المتحدة ، ومن ثم يكسب الاتحاد السوفيتى مودة الشعوب العربية باعتباره صديقا ظهر وقت الضيق .

٦- تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى :

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب عرض تمويل السد العالى الانتقام من مصر لعقدها صفقة الأسلحة مع المعسكر الشرقى ، واعترافها بالصين الشعبية ، وللهجوم المستمر من أجهزة الإعلام المصرية ضد حلف بغداد الذى ترعاه الولايات المتحدة ، بينما أرادت بريطانيا بموقفها المطابق للموقف الأمريكى من مشروع السد العالى ، الانتقام من الرئيس المصرى عبد الناصر بسبب هجومه المستمر ضد القواعد البريطانية فى العالم العربى وضد حلف بغداد ، وبقايا الاستعمار البريطانى فى المنطقة العربية ، وأرادت فرنسا من تأييدها لموقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا نحو مشروع السد العالى الانتقام من مصر بسبب تأييدها للثورة الجزائرية ، وثورات شعوب المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا ، ولذلك جاء رد الفعل الوطنى المصرى بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لصالح الشعب المصرى والملاحة العالمية دون سيطرة أجنبية ، مع تعويض أصحاب الأسهم من الإنجليز والفرنسيين وغيرهم ، جاء الإجراء المصرى كرد فعل على المواقف الغربية من مصر .

جاء تأميم شركة قناة السويس البحرية إذن ضربة انتقامية من مصر ضد واحد من أهم الاستثمارات الغربية فى العالم العربى ، ومظهرا وطنيا جديدا للتحرر من النفوذ الغربى ، ولكن انجلترا وفرنسا عولتا على شن حرب ضد مصر ظاهرها استعادة السيطرة على قناة السويس كممر يمثل أمل الشعوب العربية فى التحرر من النفوذ الأجنبى ، وتحقيق الوحدة العربية ، إلا أن الولايات المتحدة كانت حريصة على عدم التورط فى عمليات عسكرية ضد مصر مخافة أن يتدخل الاتحاد السوفيتى فى الحرب إلى جانب مصر .

وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية «جون فوستر دالاس» أمام مؤتمر «جمعية المنتفعين بقناة السويس» الذى عقد فى لندن فى سبتمبر ١٩٥٦م أن القرار الخاص بالولايات المتحدة ليس بإطلاق النار فى قناة السويس ، وأنه توجد هناك ضغوط يمكن ممارستها دون القيام بأى عمل متطرف كالذهاب إلى الحرب . وعندما وصلت إلى الرئيس الأمريكى «دوايت أيزنهاور» D. Eisenhower تقارير عن تحركات إسرائيلية على الجبهة المصرية بعث إلى رئيس الوزارة الإسرائيلية «بن جوريون» بتوصياته السابقة له بعدم القيام بأى عمل عدوانى يعرض السلام للخطر .

وعندما تقدمت كل من انجلترا وفرنسا بإنذارهما إلى مصر فى ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦م عرضت الولايات المتحدة القضية على مجلس الأمن ، ولكن الفيتو الإنجليزى الفرنسى أوقف اتخاذ أى قرار يشجب التهديد بالعدوان أو القيام به ، وعندما بدأ العدوان الثلاثى (الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى) على مصر ، وعرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أعلن المستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية أمام الجمعية فى أول نوفمبر بأن الولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة لأن توافق على عمليات الدول الثلاث الصديقة ضد مصر ، رغم الروابط التى تربطها بهذه الدول الثلاث من صداقة وتحالف(١٧) .

وأمام موقف الاتحاد السوفيتى المتشدد ضد دول العدوان الثلاثى على مصر ، والذى تقدم بمذكرة شديدة اللهجة للدول المعتدية أعلن فيها استعداده لإرسال قوات عسكرية إلى مصر لدحر المعتدين ، وأمام تفجير خطوط أنابيب البترول فى الأراضى السورية . أمام كل ذلك تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة نال الأغلبية ويقضى بوقف إطلاق النار فورا والجلاء عن الأراضى المحتلة ، وبالفعل تم جلاء قوات العدوان جميعا عن الأراضى المصرية بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية .

شعرت مصر بالامتنان للموقف الأمريكى من العدوان الثلاثى ، رغم إدراك مصر أن الموقف الأمريكى لم يتبدل إلى تأييد الأمانى العربية فى الاستقلال الكامل وفى الوحدة ، وإنما جاء لان دول العدوان الثلاثى اتخذت قرارها ضد مصر دون استشارة الولايات المتحدة ، كما أن الولايات المتحدة وعت درس السد العالى عندما انسحبت من عرض تمويل بناء السد العالى فسارع الاتحاد السوفيتى إلى تقديم القروض والخبرة الفنية اللازمة لبناء السد .

ولكن مصر ساءها أن تتخذ الولايات المتحدة مواقف غير ودية عقب انتهاء العدوان الثلاثي ، حين أوقفت إمداد مصر بالأدوية اللازمة لعلاج ضحايا القنابل الغربية في الوقت الذى قدمت فيه مساعدات طبية كبيرة إلى اللاجئين من أبناء دولة المجر ضحايا العدوان السوفيتي في نفس الفترة ، كما أوقفت الولايات المتحدة برنامج «كير» Care لتقديم وجبات غذائية لثلاثة ملايين تلميذ بالمدارس المصرية ، ورفضت بيع قمح وبترول رغم حاجة مصر الشديدة إليهما ، كما رفضت الإفراج عن الأرصدة المصرية المجمدة في البنوك الأمريكية .

وكان هذا الموقف الأمريكي غريبا ، إذ بينما وقفت في شهر نوفمبر ضد دول العدوان الثلاثي على مصر مما كان له أثر طيب عند العرب ، فإن موقفها بعد ذلك بعقاب مصر اقتصاديا قد محا ذلك الأثر الطيب ، وحلت محله في نفوس العرب كراهية ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي سارع بإمداد مصر بالأدوية والبترول والقمح ، واشترت دول الكتلة الشرقية القطن المصري بدلا من دول الكتلة الغربية[١٨] .

٧- مشروع ايزنهاور :

أخذت الولايات المتحدة تعمل من أجل كسب تأييد الحكام العرب لسياستها في المنطقة ، خاصة أولئك الحكام الذين لايثقون في الرئيس المصري عبد الناصر ، معتمدة علي دعايته ضد الملوك والأقليات الإقطاعية ، وركزت حكومة الولايات المتحدة على العراق والأردن والمملكة العربية السعودية ولبنان ، وبدأت في الترويج لما عرف بمشروع أو «مبدأ أيزنهاور Eisen-bower Doctrine الذى أعلنه الرئيس الأمريكي أيزنهاور في يناير ١٩٥٧م .

وقد حدد أيزنهاور مشروعه في ثلاث نقاط هي :

١- أن تبادر الولايات المتحدة إلى التعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط لبناء اقتصادها على أسس متينة ، وقد تم اعتماد ٢٠٠ مليون دولار سنويا لهذا الغرض .

٢- إعطاء الرئيس الأمريكي سلطات أكبر لاستخدام الأموال المخصصة في مساعدة أية دولة أو مجموعة من الدول ترغب في التعاون العسكري والمساعدة الاقتصادية .

٣- السماح باستخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لتأمين وحماية سلامة المنطقة والاستقلال السياسي لكل دولة تطلب مثل هذه المساعدة ضد العدوان المسلح العلني من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية[١٩].

وكان مبدأ أيزنهاور يهدف إلى احتواء مصر فى حلف دفاعى مع الولايات المتحدة ، فإذا وافقت مصر على ذلك فمن المحتمل أن توافق بقية الدول العربية أو معظمها ، وإذا رفضت مصر فهذا يعنى – فى رأى الولايات المتحدة – أنها خاضعة لنفوذ الاتحاد السوفيتى وأنها تحقق خطط الشيوعية الدولية فى المنطقة ، ومن ثم أكد المبدأ على استخدام القوات العسكرية الأمريكية ضد مصر وغيرها من دول المنطقة التى لاتخضع للعروض الأمريكية ، ومن الغريب أن تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدات مصر بالسلاح السوفيتى لكل من اليمن وغيرها ضد الاحتلال الإنجليزى ، ولكل من الجزائر وغيرها من الأقطار الأفريقية ضد الاستعمار الفرنسى ، باعتبار هذه المساعدات تحقيق لخطط الشيوعية الدولية .

وافق الكونجرس الأمريكى على مبدأ أيزنهاور بنقاطه الثلاثة فى ٩ مارس ١٩٥٧م ، فحمله مبعوث أمريكى خاص إلى الشرق الأوسط هو المستر «جيمس ريتشاردز» James P. Richards وكان للعرب موقف وطنى من هذا المبدأ الذى كان فى الحقيقة حلف دفاعى ونفوذ أمريكى فى المنطقة . وعندما وصل المبعوث الأمريكى إلى المنطقة العربية وجد أن الملك سعود والرئيس شكرى القوتلى رئيس جمهورية سوريا ، والملك حسين ملك الأردن ، والرئيس المصرى عبد الناصر قد وقعوا فى يناير ١٩٥٧م فى القاهرة اتفاقا للتضامن العربى ، وأن تحل معونة عربية للأردن محل المعونة البريطانية مقابل وعد من الملك حسين بإنهاء معاهدته مع بريطانيا وعدم الانضمام لحلف بغداد ، كما اتفق الجميع مع ما رآه الرئيس عبد الناصر من رفض لمبدأ أيزنهاور .

وعندما غادر الملك سعود القاهرة عقب الاتفاق الرباعى توجه إلى واشنطن ، وهناك وقع على اتفاقية مع الولايات المتحدة لتجديد عقد ايجار قاعدة الظهران الأمريكية الجوية لمدة خمس سنوات أخرى فى مقابل ٥٠ مليون دولار كمساعدة اقتصادية وعسكرية أمريكية للمملكة العربية السعودية . وقد تحدثت المصادر عن أن الملك سعود امتدح مبدأ أيزنهاور أثناء وجوده فى واشنطن ، وعندما عاد من الولايات المتحدة مر بالقاهرة فى طريقه إلى الرياض حيث ووجه بعتاب من الرئيس المصرى ، وكان موقفه هذا محرجا للمسئولين السعوديين الذين يعملون على عدم الزج بالمملكة فى المشكلات العالمية أو المواقف التى تثير القوى المختلفة محلية كانت أو عالمية ، وانتهى الأمر بإزاحة الملك سعود من العرش ليحل محله أخوه فيصل الذى يعتبر أكثر فهما للسياسة العالمية وللأمانى القومية للعرب .

وعلى أية حال فقد فشل المبعوث الأمريكى فى مهمته بدول المنطقة العربية بسبب معارضة كل من مصر وسوريا لمشروع أيزنهاور ، ولم تعلن أية دولة عربية أخرى قبولها للمشروع بما فى ذلك العراق وليبيا ولبنان ذات النزعة الغربية ، وعندما أقال الملك حسين فى نهاية أبريل ١٩٥٧ الحكومة الوطنية المنتخبة برئاسة سليمان النابلسى وألغى الدستور ، سارعت سفن الأسطول الأمريكى إلى التواجد فى حوض البحر المتوسط الشرقى وأعلنت الحكومة الأمريكية عن استعدادها لحماية سلامة واستقلال الأردن ومليكه ، وقدمت للملك حسين عشرة ملايين دولار مساعدة دون شروط ، ووعدت بتقديم مساعدات عسكرية للأردن ، وإن كان الملك حسين لم يعلن رسميا انضمامه لمبدأ أيزنهاور(٢٠) .

وقد أثبتت أحداث الأردن هذه أن الولايات المتحدة تعمل باستمرار على خلخلة الجبهة العربية ، فالعرض الأمريكى والتأييد والمساعدة التى لقيها الملك حسين أثناء انقلابه ضد الدستور والحكومة الوطنية جاء ردا على الاتجاه الوطنى والقومى الذى اتخذه الملك حسين فى القاهرة مع زعماء مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية قبل الانقلاب اللادستورى فى الأردن بثلاثة أشهر فقط . كما أثبتت أحداث الأردن هذه أن محاولات الولايات المتحدة للتغلغل فى الأقطار العربية موجهة بالعداء ضد الرئيس المصرى عبد الناصر ، وضد فكرة القومية العربية ، كما أكدت أن الرئيس المصرى لن يقف قابعا فى خيمته ولكنه سوف يقاوم المحاولات الأمريكية على أى مستوى وفى كل مكان من الوطن العربى .

٨- الأزمة السورية :

حاولت الولايات المتحدة أن تعاقب سوريا على مواقفها الوطنية والقومية بتدبير مؤامرات ضد حكومتها الوطنية ، وكان تدفق الأسلحة السوفيتية على سوريا ، وعقد اتفاقية بين الاتحاد السوفيتى وسوريا فى صيف عام ١٩٥٧م لمساعدة سوريا اقتصاديا قد أثار الحكومة الأمريكية ، ومن ثم زار مبعوث أمريكى من وزارة الخارجية الأمريكية كلا من استنبول وبيروت ولم يزر القاهرة ودمشق ، وهذا المبعوث هو الذى شارك فى تدبير انقلاب الجنرال زاهدى ضد الدكتور محمد مصدق فى إيران عام ١٩٥٣م ، وكان على العرب متابعة خطط السياسة الأمريكية نحو المنطقة بعد هذه الزيارة .

وتتابعت الأحداث المؤدية لحدوث ماعرف بالأزمة السورية ، ففى أغسطس ١٩٥٧م تم تغيير رئيس أركان حرب الجيش السورى برجل آخر معروف عنه فى واشنطن أنه موال

للسوفييت ، كما قامت الحكومة السورية بطرد الموظفين الدبلوماسيين الأمريكيين من دمشق ، فطلبت الحكومة الأمريكية من السفير السورى بواشنطن مغادرة الولايات المتحدة ، وأنزلت رجال البحرية الأمريكية جوا بالأردن وفى لبنان وفى العراق وفى قاعدة الظهران بالمملكة العربية السعودية ، وصرح وزير الخارجية الأمريكية «دالاس» بأن تركيا تواجه خطرا عسكريا متزايدا من تدفق الأسلحة إلى سوريا[٢١] .

وهكذا تصاعدت ماعرف بالأزمة السورية لعام ١٩٥٧م والتى عززتها الولايات المتحدة بإجراء مناورات حربية فى البحر المتوسط أمام الساحل السورى ، وتحريك القوات التركية التى يقودها ضباط أمريكيون إلى الحدود السورية بحجة وجود خطر سورى على تركيا ، وهذا غير حقيقى على الإطلاق ، فلم تكن القوة بين سوريا وتركيا متكافئة ، إذ بينما كان الجيش السورى يتألف من خمسين ألف رجل معظمهم لم يكتسب خبرة كافية ، وكان وجودهم على الحدود مع إسرائيل ضروريا ، وفى يدهم معدات عسكرية حديثة لم يتم تدريبهم عليها بعد ، ويساندهم شعب مكون من أربعة ملايين نسمة ، كان الجيش التركى مكون من نصف مليون رجل شاركت فرق منهم فى حرب كوريا ، ومدربين تدريبا جيدا بأيدى ضباط أمريكيين لمدة عشر سنوات ومسلحين بأحدث الأسلحة ويشكلون القوة الميدانية الكبرى فى حلف شمال الأطلنطى ، ويساندهم شعب مكون من ٢٣ مليون نسمة .

كانت الأزمة السورية إذن من صنع الولايات المتحدة لمواجهة ما ادعته من وجود خطر شيوعى فى سوريا على تركيا المتحالفة مع المعسكر الغربى ، وكان على العرب التحرك لمواجهة الموقف الأمريكى ، فحصلت سوريا على مساعدات اقتصادية وعسكرية متزايدة من الاتحاد السوفيتى ، كما أعلن الرئيس المصرى عبد الناصر وقوف مصر إلى جانب سوريا ضد كل عدوان تتعرض له ، وأبرم مع الحكومة السورية اتفاقا اقتصاديا ، وفى نوفمبر ١٩٥٧م بدأت المفاوضات بين مصر وسوريا من أجل تحقيق حلم العرب فى إقامة وحدة فيدرالية[٢٢] بين البلدين ، والتى أعلنت وحدة كاملة فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨م . وهكذا انتهت الأزمة السورية إلى نتيجة فى صالح العرب وأجبرت الولايات المتحدة على التراجع إلى حين .

٩- الأزمة اللبنانية :

كانت المعركة التالية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعرب مجالها لبنان ذلك القطر العربى الذى يرتكز استقراره السياسى على ميثاق عام ١٩٤٣م الوطنى الذى وافق فيه

المسلمون على التنازل عن مطلبهم بالوحدة مع سوريا ، وتنازل المسيحيون عن الارتباط مع الغرب وخاصة مع فرنسا ، وتحت هذا النظام ازدهرت البلاد اقتصاديا ، وفى عام ١٩٥٧م حاول كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية قبول مبدأ أيزنهاور بعد أن تقدمت الولايات المتحدة للبنان بمعونة مالية قدرها عشرة ملايين دولار ، وكان ذلك فى نظر الوطنيين اللبنانيين مناقض للميثاق الوطنى . وعندما حاول شمعون فى مايو ١٩٥٨ تغيير الدستور اللبنانى - بتأييد من الولايات المتحدة - لكى يبقى فى رئاسة الجمهورية ، وعندما اغتيل أحد الصحفيين المسيحيين الناصرى النزعة ، اندلعت ثورة شعبية عارمة فى لبنان .

ساهمت الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) فى مساعدة القوى الوطنية اللبنانية ، فطلب شمعون باسم مبدأ أيزنهاور مساعدة عسكرية أمريكية ، فأعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لإنزال قوات من مشاة الأسطول الأمريكى فى بيروت ، ودفعت بشمعون لكى يتقدم بشكوى لهيئة الأمم المتحدة ضد الجمهورية العربية المتحدة ، ولم تجد الأمم المتحدة دليلا يدين الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل فى الشئون الداخلية للبنان ، ولم تستطع الولايات المتحدة أن تنزل مشاة بحريتها إلى بيروت إلا بعد قيام الثورة فى العراق فى يوليو ١٩٥٨م .

عندما اندلعت ثورة العراق أنزلت الولايات المتحدة قوات لها فى بيروت ، كما أنزلت بريطانيا قوات لها بعمان فى الأردن ، وعندما عرضت القضية على هيئة الأمم المتحدة أقرت جلاء القوات الأجنبية من الأقطار العربية ، وتم الجلاء فعلا ، وكانت نتيجة تلك المغامرة الأمريكية انهيار حكومة شمعون وحلت محلها حكومة محايدة ، وكراهية أكثر من الشعب اللبنانى لمبدأ أيزنهاور ، بل وعداء عربى أكبر للولايات المتحدة ، وتكوين قوة عربية أكبر من مصر وسوريا والعراق ، وقد اندهشت الولايات المتحدة من حدوث ثورة العراق ، كما اندهشت من كون أعضاء الحكومة الثورية فى العراق صغار السن ، ولم تعد الولايات المتحدة قادرة على أن تدعى أن ثورة العراق حدثت بتدخل الشيوعيين حيث لم يكن لهؤلاء أى دور أساسى فيها ، وبعد أن كانت بغداد مركز حلف بغداد أصبحت بسرعة واحدة من أكثر المدن المعادية للأمريكيين فى الشرق الأوسط[٢٣] .

١٠- ماذا بعد كل تلك الأزمات ؟ :

حاولت الولايات المتحدة بعد أحداث ١٩٥٨م ، وحتى نهاية حكم الرئيس أيزنهاور كسب ود الأقطار العربية بتقديم المساعدات الاقتصادية لمن ترغب من تلك الأقطار من أجل جهودها

للتنمية وعدم الانغماس بصورة علنية واضحة فى المشاكل العربية إلا فيما يختص بحماية إسرائيل ، وقامت سياسة الولايات المتحدة كذلك على اعتبار الرئيس عبد الناصر كزعيم قومى عربى ، وتأييد الملك حسين فى الأردن ، وتأييد الاستثمارات البترولية الأمريكية فى المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربى وحماية إيران ضد العدوان السوفيتى ، إلى جانب حماية إسرائيل وتقديم مساعدات لها[٢٤].

ومنذ عام ١٩٦٠م عادت الولايات المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية لدول المنطقة العربية مثل الجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة العربية السعودية والأردن وليبيا ، إلى جانب تركيا وإيران واسرائيل التى تتلقى من المساعدات أكثر مما تتلقاه الدول العربية مجتمعة ، وأعلنت الولايات المتحدة عن أسس سياستها فى المنطقة العربية وهى على النحو التالى :

١- منع الأعمال العدائية فى المنطقة وإقرار السلم لمصلحة شعوب المنطقة من ناحية ومصلحة السلم العالمى ومصالح دول العالم الأخرى من ناحية ثانية .

٢- تجنيب المنطقة من الوقوع تحت سيطرة قوة كبرى معادية للولايات المتحدة ، وأن الولايات المتحدة لاتبحث لنفسها عن مثل هذه السيطرة .

٣- ضمان حق المرور فى الجو والبحر للولايات المتحدة وحلفائها . وإن قناة السويس والأجواء والموانى العربية توفر سهولة فى الحركة لاغنى عنها لتحقيق المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها .

٤- ضمان استمرار تدفق البترول من حقول الشرق الأوسط إلى الأسواق الغربية ، وحماية شركات البترول الأمريكية العاملة فى المنطقة .

٥- فتح أسواق الشرق الأوسط للمنتجات الأمريكية ، وضمان دخول الرعايا الأمريكيين للمنطقة وحمايتهم أثناء إقامتهم بها .

٦- دفع قضية الشرق الأوسط إلى الحل بتحقيق المطالب الإنسانية للفلسطينيين وتقديم المساعدات لهم ومساعدتهم على التنمية الاجتماعية والمهنية .

٧- مساعدة أقطار الشرق الأوسط على تشكيل نظم ديمقراطية تميل إلى الغرب وتتعاطف مع الفهم الأمريكى للحياة[٢٥] .

إن دراسة لأسس هذه السياسة التى أعلنتها الولايات المتحدة أول الستينات من القرن العشرين توضح ما يمكن أن يظهر من تناقض بين الأقطار العربية والولايات المتحدة ، فالأقطار

العربية دفعتها المواقف الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية إلى البحث عن تأييد سياسى ومساعدة اقتصادية وعسكرية من المعسكر الشرقى المعادى لمعسكر الولايات المتحدة ، وقد كرس ذلك تمسك العرب أكثر بوطنيتهم وحرصهم على تملك القرار دون الخضوع لأية ضغوط خارجية ، بل ومواجهة التهديدات الأمريكية بالتحدى .

وفى رأينا أن عدم الفهم الأمريكى لرغبة العرب فى التمسك بوطنيتهم واستقلالهم السياسى بعد سنوات طويلة من الخضوع لاحتلال أجنبى ، قد جعلهم يعارضون أى ارتباط مع دولة غربية حتى ولو قدمت لهم مساعدات ضخمة ، وعدم الفهم الأمريكى لذلك جعل الأمور بين الطرفين أكثر تعقيدا ، وإن كان يجب أن نذكر أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى تميزت بالاستقرار طوال تلك الفترة ولم تشهد أزمات كما شهدتها العلاقات بين الولايات المتحدة والأقطار العربية الأخرى .

كما كان للتأييد الأمريكى الإسرائيلى على حساب مصالح العرب فى فلسطين وغيرها من الأقطار العربية المجاورة من العوامل التى أدت إلى التوتر فى العلاقات العربية الأمريكية.. ذلك أن العرب نظروا إلى قضية فلسطين باقامة دولة فلسطينية مستقلة وجلاء قوات الاحتلال الاسرائيلى عن الأرض العربية التى احتلتها اسرائيل فى عام ١٩٦٧م ، أن ذلك محور قضية الشرق الأوسط لتحقيق سلام دائم وعادل فى المنطقة ويدرك العرب الدور الأمريكى الكبير فى تحقيق هذا السلام فى ظل الهيمنة الأمريكية العالمية ، طالما لم يستطع العرب تحقيق وحدتهم الإقتصادية والعسكرية قبل وحدتهم السياسية التى يصعب تحقيقها .

هوامش الفصل السابع

(١) De Nova, J.A. : American Interests .. p. 162 .

(٢) Polk, W. : op. cit. p. 300 .

(٣) The American Assembly, : op. cit. p. 7 .

(٤) Ibid, p. 155 .

(٥) Polk, W. op. cit, p. 264 .

(٦) The American Assembly : op. cit. p. 156 .

(٧) Polk, W. : op. cit, p. 265 .

(٨) د. محمد فاضل الجمالى : الخطر الصهيونى ص١٠٣ .

(٩) د. احمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص٢٥٣-٢٥٤ .

(١٠) د. محمد فاضل الجمالى : المرجع السابق ص١٠٨ .

(١١) Polk. W. : op. cit, p. 267 .

(١٢) The American Assembly, p. 158 .

(١٣) Ibid. p. 157 .

(١٤) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربى ص١٠٨ .

(١٥) The American Assembly, p. 161 .

(١٦) Ibid, p. 162 .

(١٧) Polk, W. : op. cit. pp. 276 - 277 .

(١٨) The American Assembly, p. 164 .

(١٩) Polk, W. : op. cit. p. 280 .

(٢٠) The American Assembly, op. cit., p. 167 .

(٢١) Polk, W. : op. cit, p. 281 .

(٢٢) The American Assembly, op. cit., p. 168 .

(٢٣) Polk, W. : op. cit, p. 284 .

(٢٤) The American Assembly op. cit, p. 118.

(٢٥) Polk, W. : op. cit. pp. 288 - 289 .

الفصل الثامن

مستقبل العلاقات الدولية

فى منطقة الخليج العربى

مقدمة :

تتطلب النظرة المستقبلية للتاريخ الرجوع إلى جذور الأحداث التاريخية المعاصرة لمعرفة مدى تأثيرها فى المستقبل ، انطلاقا من أن التنبؤ بالأحداث التاريخية عملية علمية وضرورية فى دراسة التاريخ إذ أن دراسة الماضى تفيد فى فهم وتفسير الحاضر وتفيد أيضا فى التنبؤ بالمستقبل .

وحيث أن البحث المقدم يتناول مستقبل العلاقات الدولية فى الخليج العربى كان لابد للباحث من استقراء جذور الأحداث المعاصرة لإيضاح مؤشرات المستقبل فى هذه المنطقة الحساسة من العالم . والتى لانكون مبالغين إذا قلنا أن الصراع العالمى قد اقترب منها وأصبحت بالتالى منطقة ساخنة قابلة للالتهاب مع اقتراب الصراع الدولى الاستراتيجى والاقتصادى .

وليس هناك شك فى أن أهمية منطقة الخليج العربى قديمة وليست وليدة الفترة المعاصرة فى التاريخ ، فالخليج منذ العصور الوسطى كان أحد شرايين التجارة العالمية المزدهرة بين الهند وأوروبا ، والخليج أصبح مثار اهتمام انجلترا منذ تأسست مستعمرتها فى الهند ، حيث أصبح منذ أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين طريقا رئيسيا لتجارة ومواصلات الإمبراطورية البريطانية .

وجاء استخراج النفط من مسجد سليمان فى جنوب فارس عام ١٩٠٨م ليعطى للحكومة البريطانية سببا آخر يؤكد أهمية الخليج العربى للقوى العالمية ومن ثم أخذت تلك الحكومة على عاتقها احتكار ذلك المورد الهام[1]، وحاولت إبعاد القوى الأخرى عن المنطقة وعن نفطها ، وكلنا يذكر موقف انجلترا العنيد من محاولات الشركات البترولية الأمريكية الساعية للمشاركة فى استغلال نفط العراق تحت دعوى سياسة الباب المفتوح Open Door Policy الأمريكية ، تلك السياسة التى تقوم على ضرورة تمتع مواطنى مختلف دول العالم بنفس

الفرص للنشاط فى الأقطار الخاضعة للانتداب الدولى وأنه يجب عدم منح امتياز لأية دولة بمفردها يكون من نتائجه تحقيق ضرر بمصالح دولة أخرى .

كان ظهور النفط فى أقطار الخليج العربى إذن مجالا جديدا للتنافس الدولى ولدخول منطقة الخليج العربى ، مجال الصراعات الدولية مما سنفصله فيما بعد ، لأننا يجب أن نوضح هنا تأثيرات «عصر النفط» على المجتمع الخليجى حيث أننا نعتقد أن للصراع الدولى صداه وتأثيره داخليا إلى جانب كونه يأتى بعوامل خارجية على المجتمع الخليجى .

من المسلم به أن الثروة النفطية المتزايدة فى أقطار الخليج العربى ساعدت على بلوغ تلك الاقطار مبلغ الاستقلال وتكوين فائض لعائدات النفط استطاعت به إثبات وجودها على مسرح السياسة الدولية وإن ظهر ذلك بصورة تميل إلى المحافظة فظهرت أنظمة حكم صديقة لبريطانيا من جهة ومسايرة لأحوال المجتمع القبلى فى مرحلة تطوره الأولى نحو المجتمع الحديث من وجهة أخرى ، وذلك لأن الطفرة فى أنظمة الحكم قد تحدث نوعا من الفوضى والاضطرابات تضر بالمجتمع الخليجى غير المهيأ لهذه الطفرة[٢] .

ومن الطبيعى أن يظل النفط والثروة العائدة منه أهم عوامل التغير الرئيسية فى المجتمع الخليجى خلال السنوات القادمة على المدى المنظور ولكن من الحقيقى أيضا أن النفط هو الآن ومن المحتمل استمراره كعامل استقرار أو ضمان ضد الفوضى أو الاضطراب الداخلى . وأيضا وكما ذكر الرئيس جمال عبد الناصر ذات مرة مشيرا إلى النفط «بأن أصحابه لايمكنهم أن يشربونه» ، وأن الأسواق الرئيسية لاحتياطى نفط الخليج الهائل ستبقى بعيدا عن سيطرة القوى المحلية الخليجية فسيظل هناك دائما نقاط احتكاك أو إثارة ، وحتى عند الثوريين قد تصل إلى بعض الاتفاقات مع الذين يبيعونه[٣] .

ومن الملاحظ أن الأقطار الخليجية انشغلت بعائدات النفط المتزايدة لإحداث تغيير اجتماعى اقتصادى أكثر من انشغالها بإحداث تغييرات سياسية فقد ظل الحكم فى تلك الاقطار فى يد عائلات حاكمة حكما وراثيا - فيما عدا العراق - تتجمع فى يد الأمير الحكم والسلطة والمال . وهو أمر لايساعد كثيرا فى تجاوز الانقسامات بين أقطار الخليج بل ولا يؤدى إلى توزيع الفائض المالى الكبير الذى يتعدى حاجة الأقطار المنتجة للبترول للمساهمة فى رفع مستوى معيشة شعوب الأقطار الخليجية وغير الخليجية الأخرى من أمة العرب .

ومن ناحية البناء الاجتماعى والاقتصادى فقد استعانت أقطار الخليج العربى البترولية بأبناء العرب وغير العرب الذين يتمتعون بمهارة لاتتوفر فى أبناء الخليج العربى ، مما كان له

تأثير كبير فى تغيير ملامح المجتمع الذى أصبح نتيجة لذلك يتكون من مجموعتين من السكان : محليون وأجانب وترتب على وجود العناصر غير الخليجية عربية كانت أو أجنبية فى أقطار الخليج العربى منافسة هذه العناصر للعمال المحليين ، وما يساعد على ذلك عزوف القوى المحلية عن العمل فى كثير من الخدمات ، نظرا لظهور مجتمعات جديدة تعددت عناصرها مما أدى إلى نمو أحاسيس من الكراهية تجاه هذه العناصر(٤) .

كما أدت الثروة النفطية إلى ظهور طبقة من التجار الذين تخلوا عن التجارة التقليدية بترك صيد اللؤلؤ والغوص عليه فى مياه الخليج العربى والتخلى عن قوافل التجارة وسلعها الأولى ، إلى العمل فى المنتجات الأوروبية والأمريكية ، وفى الوقت الذى انفردت فيه انجلترا بالنفوذ السياسى والاقتصادى فى منطقة الخليج العربى ، فقد استقبلت أقطار الخليج العربى المصنوعات الأمريكية التى لم تكن تستطيع منافسة مثيلتها البريطانية . وحملت السفن الأمريكية منتجات الخليج مثل التمر من عمان والعراق إلى جانب البترول(٥) . وسعت الولايات المتحدة إلى ضمان استمرار فتح أسواق الخليج أمام الرعايا الأمريكيين وتمتعهم بالإقامة والانتقال بأمان فى المنطقة(٦) .

كما أدت الثروة النفطية إلى تدعيم النزعة الإقليمية عند الأقطار الخليجية المنتجة للنفط وتملكت هذه الأقطار أنانية التملك القائمة على عدم الرغبة فى توزيع تلك الثروة على الأقطار المجاورة غير النفطية ، ومن ثم أهملت فكرة القومية العربية ، وبقيت بالتالى عملية التجزئة قائمة ، واستمرار وضع التجزئة جعل الشركات والاستثمارات الأجنبية تطمئن على مستقبلها فى منطقة الخليج وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التأميم ، فالإمارات الصغيرة أقل قدرة على اتخاذ مثل هذه الإجراء ، كما أن الثروة الإقليمية تزداد قوة لدى الدول الصغيرة قليلة السكان محدودة المساحة(٧) .

كما أن الثروة النفطية قد جرت إلى حدوث خلافات حول الحدود المشتركة بين الأقطار الخليجية العربية ، حيث لم تعرف شبه الجزيرة العربية تخطيطا جغرافيا للحدود بين القبائل ، إذ أن القبائل لاتعترف بالحدود والفواصل لعدم وجود وطن دائم ومستقر لها ، وأدى ظهور النفط واستخراجه بواسطة الشركات الأجنبية إلى ظهور مشكلة تخطيط الحدود بين الأقطار العربية فى الخليج وشبه الجزيرة العربية ، حيث أصبحت مشكلات الحدود من المشكلات الحساسة فى الخليج حيث تقاس «بالأشبار» وليس بالأميال على مستوى الحكومات ، فنشأت

فى كل مكان مشكلة حدودية بعد أن كانت الحدود من رسم المستعمر ورغما عن أنف الشعوب[٨] .

وكان من المفروض على أقطار الخليج العربى تجاوز هذه الحساسيات والالتفات لمواجهة الأخطار المحلية والخارجية ، وكما هو معلوم فالأخطار المحلية تتمثل فى الأطماع الإيرانية فى أقطار الخليج العربية ، كما تتمثل الأخطار الخارجية فى قوى الاستعمار العالمى الشيوعى والرأسمالى وكان أمل القوميين العرب أن يتجمع عرب الخليج فى وحدة يكون البترول وثروته محور الارتكاز فيها حتى تكون تلك الوحدة شبيهة بالوحدة الأوروبية التى تجمعت حول اتحاد الصلب مع الفارق فى أن العرب أمة واحدة بينما الشعوب الأوروبية أمما قومية متعددة . وإذا تحقق للقوميين العرب أملهم فإن ذلك سيحقق أمن الخليج بمفهومه الشامل من حيث الوحدة السياسية مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لشعوب أقطار الخليج العربى .

المصالح الأمريكية :

رغم أننا لانميل إلى استخدام تعبير «المصالح الأمريكية» عند الحديث عن الاستثمارات الاقتصادية الأمريكية والنشاطات الثقافية والأهداف الاستراتيجية فى المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج العربى بصفة خاصة ، لأن هذا التعبير يحمل فى طياته حقوقا للولايات المتحدة فى الأرض العربية . إلا أننا نستخدمه كتعبير مختصر عن النشاطات الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية فى المنطقة تلك النشاطات التى تتطلب من الحكومة الأمريكية اتخاذ إجراءات لحمايتها وتدعيمها سواء فى الحال أو فى المستقبل .

ومن المعلوم أن النشاطات الأمريكية فى منطقة الخليج العربى بدأت أواخر القرن التاسع عشر فى صورة إرسالية بروتستانتية أنشأت لها مراكز فى كل من البصرة والبحرين والكويت ومسقط ، واحتوى كل مركز على كنيسة ومستوصف طبى أو مستشفى صغير ، ومدرسة إلى جانب إنشاء نادى اجتماعى ، وقيام رؤساء الإرسالية بزيارات دورية للبلاد الداخلية وطبع وتوزيع كتب الأدب البروتستانتى وغير البروتستانتى[٩] وقد استغل زويمر Zwemer رئيس الإرسالية صداقاته مع بعض زعماء المنطقة العرب فى توزيع تلك الكتب مما عدة المسلمون هجوما من «الأب زويمر» والملتفين حوله على الدين الإسلامى[١٠] .

وجاء النشاط الاقتصادى الأمريكى فى منطقة الخليج العربى على استحياء ويتفق مع رغبة الحكومة الأمريكية فى عدم الدخول فى منافسات معقدة مع انجلترا صاحبة النفوذ السياسى فى المنطقة ، واقتصر هذا النشاط - وقبل ظهور البترول - على عقد اتفاقية مع سلطنة عمان

للصداقة والتجارة عام ١٨٣٣م حيث تمتع التجار الأمريكيون فى السلطنة فى شقها العربى (مسقط) وشقها الأفريقى (زنجبار) ببعض الإمتيازات التجارية والقنصلية[١١] . وحتى بعد أن شاركت الاستثمارات الأمريكية فى بترول العراق . استمرت السياسة الأمريكية تقوم على الاكتفاء برعاية مصالح المواطنين الأمريكيين هناك ، وفى الوقت نفسه كان هؤلاء المواطنون غير مستعدين لإدخال حكومتهم فى مسائل سياسية دولية لاترغب فى الدخول فيها [١٢] .

ولأن الحكومة البريطانية قد حصلت على تعهدات من حكام مشيخات الخليج العربية خلال الربع الأول من القرن العشرين بألا يمنحوا امتيازات بترولية فى أراضيهم لاية شركة أجنبية دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية ، فلم يكن أمام شركات البترول الأمريكية من مجال تنفرد بالنشاط فيه سوى المملكة العربية السعودية . وعندما نجحت تلك الشركات فى العثور على النفط فى الأراضى السعودية بكميات تجارية تقدمت شركات بترول بريطانية والمانية بعروض سخية للملك عبد العزيز للحصول على امتيازات مماثلة للامتيازات التى حصلت عليها الشركات البترولية الأمريكية ، ولكن الملك رفض هذه العروض جميعا وفضل الاستمرار فى تعاقداته مع الشركات الأمريكية وحدها تجنبا للصراع السياسى وتأثيره على التنمية الاقتصادية لبلاده[١٣].

ومع هذا كانت هناك استثمارات بترولية أمريكية فى أجزاء أخرى من إمارات ودول الخليج العربى . إذ شاركت تلك الاستثمارات فى استخراج وتسويق بترول البحرين من خلال شركة «بابكو» Ba. P. Co. [١٤] عام ١٩٣٠م والتى صارت تعرف باسمى «كالتكس» Caltix بعد انضمام شركة «تكساس» Texas الأمريكية اليها عام ١٩٣٥م . كما شاركت الاستثمارات الأمريكية فى البحث وإنتاج وتسويق نفط الكويت من خلال شركة «كوك» [١٥] K. O. C. التى تأسست عام ١٩٣٣م واشتركت فيها من حيث الملكية والتمويل كل من شركة بترول الخليج الأمريكية وشركة البترول الإنجليزية الفارسية [١٦] . كما شاركت الاستثمارات الأمريكية من خلال شركة بترول العراق فى التنقيب واستخراج البترول فى كل من قطر وإمارات الساحل العمانى وسلطنة عمان .

وهكذا صارت للولايات المتحدة الأمريكية استثمارات بترولية كبيرة فى منطقة الخليج العربى ، إذ صارت الشركات الأمريكية عقب انسحاب بريطانيا من المنطقة تمتلك ٤٧٪ من استثمارات البترول فى المنطقة ، كما أن الأسطول السابع الأمريكى يتم تموينه من بترول المنطقة، ويبلغ دخل شركات البترول الأمريكية العاملة فى منطقة الخليج العربى هذه ما بين

٢ر١ و ٦ر١ بليون دولار كل عام[١٧] . وهو مايستدعى أن يكون للولايات المتحدة استراتيجية محددة وواضحة هناك .

كان ظهور البترول فى منطقة الخليج العربى فى الثلاثينيات من القرن الحالى إلى جانب اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب العالمية الثانية وتواجدها فى المنطقة ، بالإضافة إلى ظهور الأطماع السوفيتية فى الخليج العربى ، كان كل ذلك مبررا لمزيد من التدخل الأمريكى فى المنطقة من أجل حماية الاستثمارات البترولية الأمريكية ولوقف امتداد السوفييت عبر إيران إلى المنطقة ، مما اعتبر الخليج العربى ذا أهمية فى الدفاع الوطنى وفى مركز الولايات المتحدة فى السياسة العالمية [١٨] .

وقد اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية من أجل حماية استثماراتها البترولية وحماية المنطقة من أطماع السوفييت ، تقوم على استخدام قواعد عسكرية وتشكيل أحلاف دفاعية ، وتقوية القوى المحافظة الصديقة ، فكانت قاعدة الظهران التى أنشئت بين عامى ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ فى شرق المملكة العربية السعودية لتأمين قاعدة جوية صالحة فى الشرق الأوسط تربط بين القاهرة وكراتشى ، ومن ثم تسهل الحرب ضد اليابان [١٩] ، كما دارت مفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة عمان للحصول على تسهيلات جوية فى أراضى ومياه وأجواء السلطنة إلا أن السلطان سعيد بن تيمور اشترط شروطا اعتبرها الأمريكيون شروطا مغاليا فيها من أجل إعطاء تسهيلات للطائرات الأمريكية فى أراضى السلطنة ، ومن ثم لم تتخذ خطوات إيجابية فى هذا السبيل [٢٠] .

وتمثلت الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى أيضا فى فرض أحلاف دفاعية على أقطار المنطقة ، ومن هناك ظهر حلف بغداد عام ١٩٥٥م ورغم أن الولايات المتحدة لم تنضم رسميا للحلف وتركت لبريطانيا تزعمه وانضمت إليه أقطار صديقه للغرب مثل تركيا وإيران وباكستان إلى جانب العراق وبريطانيا فإن أسلحة الحلف وتمويله كانت على عاتق الولايات المتحدة ، وحاولت بريطانيا أن تضم أقطار الخليج العربى إلى الحلف فى مقابل منحها استقلالها إلا أن المحاولة البريطانية فشلت ، وجاءت ثورة العراق عام ١٩٥٨م لتقضى على الحلف .

وقد أصيبت الولايات المتحدة بالدهشة بسبب حدوث تلك الثورة على يد ضباط صغار الرتب ومن ثم لم تستطيع الحكومة الأمريكية أن تدعى أن هذه الثورة ترجع إلى تأثيرات شيوعية لأن الشيوعيين لم يكن لهم دور أساسى فى انفجارها [٢١] .

واعتمادا على النفوذ البريطانى فى حلف بغداد لم تلجأ الولايات المتحدة إلى فرض مشروع أيزنهاور بملء الفراغ عام ١٩٥٧م - بعد تقلص النفوذ البريطانى شرقى السويس بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م - على أقطار الخليج العربى باعتبار أن الحماية البريطانية - القائمة فى المنطقة منذ سنوات الحرب العالمية الأولى - سدا كافيا لهذا الفراغ[٢٢] . وتمشيا مع الاتجاه القومى فقد شهدت منطقة الخليج العربى مظاهرات شعبية عقب عدوان إسرائيل على أقطار المواجهة العربية عام ١٩٦٧م .

كما تمثلت الاستراتيجية الأمريكية كذلك فى منطقة الخليج العربى فى تدعيم وتقوية النظم الحاكمة المحافظة والصديقة فى المنطقة والمتمثلة أساسا فى كل من السعودية وإيران وذلك ببيع الأسلحة الحديثة للدولتين مع وجود فنيين أمريكيين مع صفقات الأسلحة والتواجد الثقافى والتكنولوجى فى اقطار الخليج العربى[٢٣] . وقد ظهر هذا التدعيم وهذه التقوية بصورة تدريجية مع زيادة الاستشمارات الأمريكية فى المنطقة وإن ظهرا بصورة واضحة وكبيرة عقب انسحاب بريطانيا من المنطقة عام ١٩٧١م .

الأطماع السوفيتية :

لم تكن الأطماع السوفيتية فى منطقة الخليج العربى خافية على الولايات المتحدة والمعسكر الغربى بصفة عامة قبل الحرب العالمية الثانية . وجاء تصريح المستر «مولوتوف» Molotov وزير خارجية الاتحاد السوفييتى ليظهر هذه الأطماع للجميع . فقد صرح عام ١٩٤٠ بأن محور اهتمام الاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط يتمثل فى المنطقة الواقعة إلى الجنوب من باطوم Batum وباكو Baku - مراكز انتاج النفط فى الأراضى السوفيتية قرب بحر قزوين - باتجاه الخليج[٢٤].

كما أن محاكمات «نورمبرج» التى أعقبت الحرب العالمية الثانية قد كشفت عن محاولة جرت فى نهاية عام ١٩٤٠م - بينما المعارك الحربية دائرة - من أجل تقسيم مناطق النفوذ بين الاتحاد السوفيتى ودول المحور . وكان الاتحاد السوفيتى يطالب أن يمتد نفوذه ، عبر إيران إلى الخليج العربى [٢٥] وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت لاطماع السوفيتية أكثر وضوحا فى منطقة الخليج حيث أدت تحركات القوات السوفيتية فى شمال غربى إيران عام ١٩٤٦م إلى اقامة حكومات عميلة شيوعية هناك .

ورغم أن الولايات المتحدة قدمت إلى الاتحاد السوفيتى مساعدات عسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية عن طريق الأراضى الإيرانية للوقوف ضد اليابان إلا أنها كانت تدرك تلك

الأطماع السوفيتية ، ومن ثم نجدها تنتهز فرصة الاجتماع الأول لمجلس الأمن عام ١٩٤٦م فطالبت بضرورة جلاء القوات السوفيتية من إيران[٢٦]، فتم ذلك بعد تأزم الموقف لمدة ثلاثة أسابيع وبعد جلاء تلك القوات انهارت الحكومات الشيوعية العميلة فى شمال غربى إيران .

ورغم ذلك فقد استمرت الأطماع السوفيتية فى منطقة الخليج العربى ماثلة فى أذهان السوفييت ، فعلى سبيل المثال فقد وضع العسكريون السوفييت عام ١٩٤٨م خططا عسكرية ترمى إلى شن هجوم مفاجئ على منطقة الخليج العربى ، مما كان له أثره على موقف الولايات المتحدة التى اقتنعت بأهمية المنطقة وأن الخليج لم يعد مجالا للنفط فحسب بل أصبح يشكل القاعدة الكبرى التى يمكن أن ينطلق منها هجوم جوى ضد منابع النفط السوفييتى فى باكو وباطوم[٢٧] .

وعلى هذا تعددت المشاريع الدفاعية الأمريكية عن مصالحها فى المنطقة (الخليج العربى) والجزيرة العربية بل وإيران وباكستان . وقد تمثلت تلك المشاريع فى إنشاء قاعدة الظهران التى تقع قرب شاطئ الخليج العربى وقرب حقول البترول فى الدمام بالأراضى السعودية ، كما تمثلت تلك المشاريع فى ظهور حلف بغداد فى يناير ١٩٥٥م ليشكل حزاما أمنيا للمنطقة ضد الأطماع السوفيتية حيث ضم كلا من تركيا والعراق وإيران وباكستان إلى جانب بريطانيا وبتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية التى لم تنضم رسميا للحلف بسبب رغبتها فى عدم مواجهة الرأى العام العربى الذى يكره الأحلاف الغربية . وعدم مواجهة الزعماء اليهود الأمريكيين الذين لايستريحون لتدعيم قوة العراق حتى ولو كان ذلك من خلال تنظيمات الحلف وتحت إشرافه . وعدم مواجهة معارضة الملك سعود بن عبد العزيز عدو الهاشميين فى العراق والأردن . وعدم مواجهة أكثر الجميع معارضة الرئيس المصرى جمال عبد الناصر[٢٨] .

كما تمثلت المشاريع الدفاعية الأمريكية فى المنطقة أيضا فى ظهور ماعرف باسم مبدأ أيزنهاور Eisenhower Doctrine الذى أعلنه الرئيس الأمريكى أيزنهاور فى يناير ١٩٥٧م ووافق عليه الكونجرس الأمريكى بعد شهرين ، ويعطى المبدأ للرئيس الأمريكى سلطة تقديم مساعدة اقتصادية وعسكرية إلى جانب التأييد بقوات عسكرية عند الضرورة إلى أية دولة من دول الشرق الأوسط ترغب فى حماية أمنها ضد أية مغامرة عدوانية مسلحة من أية أمة تقودها الشيوعية الدولية[٢٩] .

وجاء مبدأ ايزنهاور بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م فى الوقت الذى نضج فيه الشعور القومى العربى فى الخليج متأثرا بالأحداث السياسية التى شهدتها الساحة العربية منذ

ثورة ١٩٥٢م بمصر وسياستها القومية والمناهضة للاستعمار ، ومن ثم رفضت أقطار الخليج العربى أن تجرها السياسة الغربية للانضمام لمبدأ أيزنهاور ، حتى لاتكون هناك مواجهة بين حكام تلك الأقطار وبين الحركات الوطنية التى بدأت فى الظهور فى المنطقة منذ عام ١٩٥٦م كما حدث فى كل من البحرين والكويت ، كما أن بعض أقطار الخليج العربى شهدت تكوين منظمات عربية تحمل اتجاهات أيديولوجية[٣٠] .

ويمكن إرجاع هذه الاتجاهات الأيديولوجية إلى مواقف دول المعسكر الغربى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية المعادية لأمانى العرب القومية وكلما انغمس المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى معاداة الأمانى العربية وتأييد الصهيونية العالمية كلما ساعد ذلك على مرور السوفييت إلى المنطقة بسهولة[٣١] .

ورغم أن السوفييت اتفقوا مع القوميين العرب فى الترحيب بانسحاب بريطانيا من الخليج الذى أعلن عنه فى عام ١٩٦٨م على أن ينفذ مع بداية عام ١٩٧١م ، إلا أن الحكومة السوفيتية اعترضت منذ عام ١٩٦٨م . على فكرة قيام اتحاد بين إمارات الخليج العربى - إمارات الساحل العمانى وقطر والبحرين - على أساس أن هذا الاتحاد يمثل - فى رأى الحكومة السوفييتية - حلفا دفاعيا موجها بالدرجة الأولى ضد أمن حدوده الجنوبية ، أى أن الاتحاد السوفييتى اعتبر منطقة الخليج العربى حدودا جنوبية له[٣٢] .

وفى ظل الأطماع السوفييتية فى منطقة الخليج العربى ومواقف دول المعسكر الغربى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذه الأطماع ، وضد الاتجاهات القومية لشعوب المنطقة التى بدأت تمارس ضغطا قويا على حكام أقطار الخليج العربى ، سواء جاءت هذه الاتجاهات القومية من حركات القوميين العرب فى كل من الكويت والبحرين أو تمثلت فى نزعة بعض الحكام القومية - خاصة حكام كل من الشارقة ورأس الخيمة خلال الستينات من القرن الحالى - أو ظهور زعامات وطنية فى مجالات العمال والشباب بالبحرين بصفة خاصة . وكل هذه الاتجاهات كانت متأثرة بحركة القومية ومناهضة للاستعمار ، وبالتالى تفرض على الولايات المتحدة وريثة بريطانيا فى فرض النفوذ فى المنطقة - كما تسعى - اتباع استراتيجية تناسب هذه الاتجاهات .

مستقبل العلاقات الدولية :

تطورت الصراعات الدولية حول الخليج العربى كما رأينا بصورة واضحة خلال العقود الخامس والسادس والسابع أى خلال الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الحالى ،

وقد ظهر من خلال هذا التطور حدوث ارتباط طردى بين ازدياد المصالح الدولية فى المنطقة وبين ازدياد الصراع الدولى أى أنه كلما اتضحت بصورة أكثر أهمية المنطقة استراتيجيا وازدادت الاستثمارات الاقتصادية فيها كلما ازداد الصراع الدولى حولها .

وقد زاد الصراع حدة منذ أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨م عن نيتها فى الانسحاب من منطقة الخليج العربى بحلول عام ١٩٧١م ، ذلك الانسحاب الذى سيثير تساؤلات عدة حول من يملأ فراغ بريطانيا فى المنطقة .

وهل تملأه الولايات المتحدة الأمريكية ؟

- أو هل تملأه أقطار الخليج ذاتها فى إطار وحدة أو اتحاد فيما بينها ؟
- وما موقف الاتحاد السوفيتى من هذه القضية ؟
- وأين دور العراق الجمهورى فى الخليج العربى ؟
- وما سياسة المملكة العربية السعودية نحو تلك الأحداث ؟
- وايران صاحبة المصالح الإقليمية فى المنطقة ماذا سيكون موقفها ؟
- وما صلة الصراع حول هذه المنطقة بالصراع العربى الإسرائيلى ؟
- وما صلة الصراع الدولى فى هذه المنطقة بالصراع على مناطق النفوذ فى دول العالم الثالث ؟

للإجابة على هذه التساؤلات نبدأ باثارة سؤال عن السبب أو الأسباب التى دفعت بريطانيا عام ١٩٦٨م إلى أن تعلن عن نيتها فى الانسحاب من منطقة الخليج العربى . إذ المعروف أن بريطانيا أحكمت قبضتها على أقطار الخليج العربى من خلال الاتفاقيات التى عقدتها مع حكام هذه الأقطار فى مطلع القرن التاسع عشر ، وطالما تحقق لها هذه السيطرة مصالح أكبر مما تلتزم به نحو حماية المنطقة تستمر القبضة البريطانية وإذا زادت الالتزامات عن المكاسب اتخذت من المواقف مايخفف الأعباء .

وعن طريق اتباع سياسة «فرق تسد» البريطانية وإثارة مخاوف حكام أقطار الخليج العربى من أقطار خارجية على كراسيهم ، وتكريس المخاوف بين أولئك الحكام وبين بعضهم البعض فقد وضعت بريطانيا حدودا غير واضحة بين إمارات الخليج لتثير خلافات بين تلك الإمارات فى الوقت الذى لم تكن تلك الإمارات تعرف الحدود إذ أن معظم أهلها قبائل بدوية لاتعرف

الاستقرار وينتقلون بحثا عن المياه والمراعى . وخير مثل على ما نقول تلك الحدود المائعة بين إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة وبعضها وبين سلطنة عمان والساحل العمانى .

ونتيجة لتوفر عدة عوامل قررت بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج العربى ، من هذه العوامل تنامى حركات التحرر الوطنية ضد الاستعمار البريطانى بتأييد من مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢م سواء تلك الحركات فى اليمن والجنوب العربى أو فى الخليج فى الوقت الذى اخذت الأقطار الأفريقية الخاضعة للاستعمار البريطانى وغير البريطانى - تجد التأييد من مصر أيضا للتحرر . وكل ذلك ألقى على بريطانيا عبئا كبيرا من الناحية العسكرية والاقتصادية وجعلها تعانى من أزمات أقتصادية ، هذا إلى جانب ضياع النفوذ السياسى لبريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م . فى الوقت الذى عملت فيه الولايات المتحدة على إحلال نفوذها فى المنطقة محل النفوذ البريطانى والفرنسى .

وهكذا أدركت بريطانيا أن وجودها فى المنطقة مع الالتزامات المتزايدة والنفقات التى لم تعد تأتى بعائد مادى ، وأن وجودها فى الخليج سيجعلها تفقد الكثير من مصالحها فى حين أن انسحابها من منطقة الخليج لن يضر كثيرا بتلك المصالح ، بل أنها تستطيع الانسحاب العسكرى والإبقاء على مصالحها فى نفس الوقت ، وذلك بربط الإمارات إليها وإلى نفوذها بمعاهدات صداقة تعقدها معهم . كما أن نفوذها لدى حكام المنطقة لايستهان به (٣٣) .

وبالتالى أدركت بريطانيا أن كفة خسائرها فى منطقة الخليج ستكون أرجح بكثير من كفة أرباحها إن هى قررت البقاء فى المنطقة ، وكانت تلك هى النتيجة التى وصلت إليها بريطانيا فى أول عام ١٩٦٨م .

اقتنعت بريطانيا فى النهاية بأنه من الأفضل الانسحاب من منطقة الخليج العربى ، خاصة أن القوى الكبرى فى المنطقة : إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت . تحبذ الانسحاب البريطانى ، إلى جانب ان مشيخات الخليج الأصغر رأت فى مواجهة نمو الشعور الوطنى والقومى العربى ، أن على بريطانيا تغيير خططها نحو المنطقة وأن بقاء الوجود العسكرى البريطانى فى المنطقة بعد عام ١٩٧١م سيكون شكلا من أشكال الاستعمار وسيعطى مبررا للثوريين فى العراق وفى ظفار لإبراز صداقة الاتحاد السوفييتى والصين لشعوب المنطقة العربية ، ومن ثم وجدت بريطانيا أن لا مبرور لبقاء القوات البريطانية فى

منطقة الخليج العربى فى المستقبل من أجل حماية حكام المشيخات وحدودهم الإقليمية غير الواضحة ضد الثورة المحلية أو العدوان الخارجى(٣٤) .

ولكن كيف تنسحب بريطانيا مع رغبتها فى بقاء نفوذها فى منطقة الخليج العربى ؟ يتم ذلك عن طريق التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية القوة المتنامية والمتجهة لفرض نفوذها فى المنطقة ، إلى جانب التفاهم مع القوى المحلية فى المنطقة . بالنسبة للتفاهم بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فقد جاء نتيجة تزعم الأخيرة للمعسكر الغربى فى مواجهة المعسكر الشيوعى بحكم أنها - أى الولايات المتحدة - تملك المقدرة الاقتصادية والعسكرية الأكبر والأعظم فى المعسكر الغربى ومن ثم تستطيع الدفاع عن المصالح الرأسمالية فى مواجهة الخطر الشيوعى وفى مواجهة الوعى القومى لشعوب المنطقة .

وبالنسبة لتفاهم بريطانيا مع قوى المنطقة ، فقد سعت لتحسين العلاقات بين كل من السعودية وإيران والسعودية وسلطنة عمان ، وتغيير حكام الإمارات الذين رأت عدم تقبل شعوبهم لهم واستبدالهم بحكام أكثر مرونة وأقرب إلى العصر مثل السلطان قابوس فى عمان والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فى أبو ظبى ، مع عزل الحكام القوميين ، والسعى لإقامة اتحاد بين إمارات الخليج العربى ظهر فى شكل دولة الإمارات العربية المتحدة ، وفى الاعتراف باستقلال كل من دولة البحرين ودولة قطر ، ولكن هل هذه الترتيبات البريطانية كافية لملء الفراغ ، وهل ستبقى فى المستقبل المنظور على الأقل . ؟

ولنا أن نتساءل عن موقف الولايات المتحدة منذ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربى وخلال السنوات القادمة .. فى رأينا هذا الموقف لابد أن يراعى التطورات الحادثة فى المنطقة ، إلى جانب مراعاة الاستثمارات البترولية فى إبعاد الأطماع السوفيتية عن أن تمتد جنوبا عبر إيران إلى الخليج العربى ، ولم يكن بوسع الأمريكيين أن يلجأوا إلى نفس الأسلوب الاستعمارى القديم الذى صار مكروها من المواطنين العرب ، ومن ثم لجأت الولايات المتحدة إلى أساليب ومواقف غير مباشرة من شأنها ضمان تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية فى المنطقة ، منها تدعيم قوة كل من إيران - فى عهد الشاه - والمملكة العربية السعودية ، ومنها التواجد العسكرى الأمريكى فى المياه القريبة من الخليج العربى ، ومنها تدعيم الحكم الأسرى القائم فى أقطار الخليج العربى عن طريق عقد اتفاقيات سياسية وعسكرية وثقافية مع حكام هذه الأقطار .

وعندما حصلت الأقطار الخليجية على استقلالها بعد انسحاب بريطانيا عام ١٩٧١م وصارت هناك عدة دول جديدة مستقلة فى المنطقة هى البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ، فانها مع هذا التعدد ترتبط مع بعضها ومع الأقطار الخليجية الأخرى مثل الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بعدة روابط منها :

١- أن كل هذه الأقطار منتجة للبترول وتمتلك جميعا أكبر احتياطى بترولى عالمى .

٢- معظم سكان هذه الأقطار مسلمون .

٣- أنظمة الحياة الاجتماعية فيها محافظة والأنظمة السياسية مطلقة .

٤- لايزال اقتصاد هذه الأقطار اقتصاديا ناميا رغم وجود بعض الصناعات .

٥- احتياج هذه الأقطار فى المستقبل كما هو فى الحاضر للخبرات الفنية العربية والأجنبية سيظل قائما .

٦- لاتزال هذه الأقطار تعتمد على قوى خارجية للحفاظ على أمنها .

٧- أنشغال معظم هذه الأقطار بنزاعات حدودية وإقليمية فيما بينها .

٨- ماتزال هذه الأقطار عرضة للتأثر بسياسات الدول العظمى(٣٥) .

ولعلنا لانكون مبالغين أو أن نجانب الصواب إذا قلنا إنه كان هناك تفاهم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول السياسة الواجب اتباعها من قبل الأولى فى منطقة الخليج بعد انسحاب الأخيرة من المنطقة . وليس أدل على ذلك أن الصفقة التى عقدتها بريطانيا مع شاه إيران باعطائه جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لإمارة رأس الخيمة والشارقة العربيتين مقابل تنازل الشاه عن ادعاءاته نحو البحرين ، باركت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الصفقة ، وتجلت هذه المباركة فى الإسراع بعقد اتفاقية مع البحرين تمكن الأسطول الأمريكى من الاحتفاظ بقاعدة «الجفير» التى كانت أصلا قاعدة بريطانية . وبررت الحكومة الأمريكية أهمية الاحتفاظ بهذه القاعدة أنها تساعد فى سد فراغ تركه الوجود العسكرى البريطانى المنسحب عام ١٩٧١م ، فضلا عن أن القاعدة - من وجهة نظر الحكومة الأمريكية - قد تكون عاملا للاستقرار فى المنطقة ، إذ قد تستخدم فى عرقلة وجود سوفييتى محتمل(٣٦) .

وتجلت أسس السياسة الأمريكية فى الخليج العربى عقب الانسحاب البريطانى من المنطقة عام ١٩٧١م فيما يلى :

١- حماية استقلال الكيانات السياسية العربية التى ظهرت حديثا ، وأعنى بها الدول التى استقلت مثل قطر والبحرين والإمارات التى اتحدت فى الساحل العمانى .

٢- الحفاظ على حرية الوصول إلى نفط الخليج بالنسبة لدول المعسكر الغربى ، أى ضمان استمرار تدفق النفط إلى العالم الغربى مع ضمان سيطرة هذا العالم على نفط الخليج العربى .

٣- ضمان الاستقرار السياسى فى دول الخليج التى تحكمها نظم محافظة ، لأن من شأن هذا الضمان الاطمئنان إلى استمرار تدفق النفط من المنطقة لصالح دول المعسكر الغربى ، والوقوف ضد أية مطامع سوفيتية .

٤- عدم الترحيب بأية حركة متطرفة ثورية سواء كانت وافدة أو قامت من الداخل وعلى سبيل المثال نددت الولايات المتحدة بثورة ظفار اليسارية فى سلطنة عمان .

٥- تأييد كل من إيران - فى عهد الشاه - والمملكة العربية السعودية دبلوماسيا وعسكريا لضمان الاستقرار فى المنطقة(٣٧) .

ويمكن القول إن الحكومة الأمريكية تدرك منذ أعلنت بريطانيا عن نيتها فى الانسحاب من منطقة الخليج العربى أن خير سياسة يمكن أن تتبعها فى منطقة الخليج هو الوقوف بعيدا كلما أمكن ذلك وعدم التدخل المباشر فى الخليج وترك شعوبه تحقق تطلعاتها المعيشية بنفسها غير مقيدة ولو قليلا بأجهزة السيطرة الأجنبية القديمة . وحيث يقترب القرن العشرين من نهايته فلا يمكن العودة لظروف القرن التاسع عشر التى كان عليها الخليج العربى ولقد أدت بريطانيا دورها فى المنطقة ، وهو دور - فى رأى الحكومة الأمريكية - لم يكن مشينا ، ولكن وقته قد انتهى ، ومن ثم فنحن الأمريكيون - مستعدون أو يجب أن نكون مستعدين خلال عدة سنوات من الإصلاح النشيط لإعادة تنظيم أمور أقطار الخليج العربى - بأسلوب غير مباشر إذ لم تتعرض لثورة(٣٨) .

وبعد عامين من استقلال أقطار الخليج العربى تأكدت السياسة الأمريكية نحو المنطقة فكانت كما جاءت على لسان وزير الدولة للشئون الخارجية المستر «جوزيف سيسكو» J. Sisco أمام لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى فى صيف عام ١٩٧٣م ، كما يلى :

١- مساندة الجهود المحلية الإقليمية المشتركة لتحقيق الاستقرار ولتشجيع التطور التدريجى دون تدخل خارجى .

٢- الحل السلمى للمنازعات الإقليمية ، وفتح مجالات أفضل للاتصالات بين هذه الأقطار.

٣- استمرار الوصول إلى مصادر البترول فى الخليج وبأسعار معقولة وبكميات كافية .

٤- توسيع مصالح الولايات المتحدة التجارية والمالية فى المنطقة .

- وأضيفت إلى هذه البنود بنود أخرى جاءت على لسان نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكى وكانت كالآتى :

٥- ضبط القوة العسكرية السوفيتية داخل حدودها الحالية .

٦- الحافظ على منفذ للوصول إلى بترول الخليج العربى .

٧- استمرار تحرك سفن وطائرات الولايات المتحدة الأمريكية بحرية داخل وخارج المنطقة[٣٩] .

ولكن حدوث متغيرات فى منطقة الخليج العربى وفى المنطقة العربية بصفة عامة جعلت الولايات المتحدة تعيد حساباتها بالنسبة لسياستها فى المنطقة العربية ككل أو إن شئنا الدقة تعيد صياغة وسائلها أو استخدام أساليب جديدة لتحقيق سياستها المشار إليها ، فعندما قامت دول الخليج العربى بقطع البترول عن الدول التى ساندت إسرائيل أثناء حرب عام ١٩٧٣م ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى كان مركزها فى الخليج حتى ذلك الوقت يبدو وكأنه يحل بالتدريج محل بريطانيا[٤٠] . وعندما أعلنت البحرين أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣م عن إلغاء التسهيلات العسكرية الممنوحة للولايات المتحدة فى البحرين - قاعدة الجفير العسكرية - لجأت الحكومة الأمريكية إلى اتخاذ أساليب أخرى تحقق سياستها فى المنطقة دون أن تنغمس الولايات المتحدة نفسها فى مشكلات المنطقة بصورة سافرة أو مباشرة .

فقد اقتنع الأمريكيون بعد حرب ١٩٧٣م العربية الإسرائيلية أن المملكة العربية السعودية القوية عسكريا وإيران القوية عسكريا كذلك يمكن أن تعملان كردع معقول ضد أى ثورة داخلية أو تهديد خارجى للمنطقة وان مبيعات الأسلحة الأمريكية لكل من السعودية وإيران مفيدة للولايات المتحدة فقد تكلفت إيران أكثر من أربعة بلايين دولار ثمنا لأسلحة أمريكية فى المدة من عام ١٩٦٥م إلى عام ١٩٧٣م ، وتراوح عدد الخبراء الأمريكيين فى ايران بحوالى عشرة آلاف خبير . كما تعاقدت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة لجعل البحرية

السعودية أكثر معاصرة ولتسليح وتدريب الحرس الوطنى السعودى . وفى بداية عام ١٩٧٣م أصبح فى مقدور دول الخليج الجنوبية - البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة - إلى جانب سلطنة عمان واليمن أن تشترى السلاح الأمريكى ، وكانت الولايات المتحدة قد سمحت ببيع السلاح إلى الكويت قبل ذلك بعام واحد[٤١] .

ولكن أحداث إيران فى أواخر عام ١٩٧٨م والتى انتهت بقيام ثورة فى بداية عام ١٩٧٩م أقصت الشاه محمد رضا بهلوى عن الحكم وأعلنت قيام الجمهورية الإسلامية التى اتخذت سياسة غير ودية علنية مع الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا الحدث لابد أن يكون له رد فعل عند الأمريكيين وسينعكس رد الفعل الأمريكى بالضرورة على منطقة الخليج العربى .

وهكذا اتضحت تطورات السياسة الأمريكية نحو الخليج العربى حتى منتصف السبعينات من هذا القرن . ويبقى الحديث عن جذور الصراع الدولى فى المنطقة للمستقبل . ذلك أن هذا الصراع يتأثر بالوفاق الدولى كما يتأثر بالصراع العربى الإسرائيلى ، كما يتأثر بقيام الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية كما يتأثر الصراع الدولى بالنسبة للخليج بوجود قواعد وتسهيلات عسكرية للاتحاد السوفيتى فى كل من اليمن الديمقراطية وأثيوبيا . كما يؤثر الاحتلال السوفيتى لافغانستان على الصراع الدولى فى الخليج العربى .

كان الوفاق الدولى الذى أعلن عنه بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٧١م نظرا للتفوق الذرى الذى حصلت عليه كل من القوتين . يرتكز - الوفاق الدولى - على ضرورة تصفية الحرب الباردة بين الدولتين بدعوى أن العالم يتسع لنظم سياسية واقتصادية واجتماعية متعارضة . وأن التعايش السلمى بين هذه النظم أمر تفرضه طبيعة العصر ، ومن هنا نشأ اهتمام كل من المعسكرين المتعاديين بالعالم الثالث[٤٢] .

ونتيجة للوفاق الدولى قسم العالم إلى مناطق نفوذ بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وعلى سبيل المثال نجد للولايات المتحدة نفوذا على بعض الأقطار العربية ، بينما يحتل النفوذ السوفيتى المكانة الأولى فى الأقطار العربية الأخرى ، ويعتبر النفوذ الأمريكى أكثر ظهورا فى أقطار الخليج العربية . ومن هنا جاءت دعوة الاتحاد السوفييتى فى خريف عام ١٩٨٠م ردا على اعتراض الولايات المتحدة على الغزو السوفيتى لافغانستان ، تلك الدعوة القائمة بأن يتم حياد منطقة الخليج مقابل حياد أفغانستان .

ونعتقد أن الوفاق الدولى سيظل مراعيا إلى حد ما فى منطقة الخليج العربى فى المستقبل ويعنى عدم تصادم النفوذ السياسى أو القوة العسكرية لطرفى الوفاق بصورة علنية وسافرة ،

وإن كنا لانستبعد تصدير الاتجاهات الشيوعية إلى المنطقة على يد بعض أبنائها وبالتالى يحدث فى بعض الأقطار الخليجية ماحدث فى اليمن الجنوبية . وهذا ما يمكن أن تواجهه الولايات المتحدة عن طريق تواجد عسكري أمريكى أكثر فى المنطقة أو حولها أو تدعيم القوى المحافظة فى المنطقة بصورة أكبر مما هو حادث الآن ، أو تشجيع التيار الإسلامى الناهض على أمل أن يتصدى هذا التيار للتسلل الشيوعى ، وبالتالى للأطماع والتحركات السوفيتية .

وإذا كانت مصالح الولايات المتحدة البترولية فى منطقة الخليج العربى والجزيرة العربية فى أوائل السبعينيات من القرن الحالى كبيرة كان على الولايات المتحدة أن تراعى تزايد تلك المصالح بمزيد من المواقف الدفاعية . إذ يوجد فى المنطقة أعظم احتياطى معروف للبترول فى العالم وحقول البترول فى هذه المنطقة أسهل الحقول وارخصها إنتاجا وتستورد دول أوروبا واليابان واستراليا وافريقيا أغلب بترولها من هذه المنطقة(٤٣) .

ومن الطبيعى أن تزداد الاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول ويزداد بالتالى احتياج الولايات المتحدة للبترول العربى الخليجى بصفة خاصة ، وبالتالى أيضا يزيد دخل الشركات الأمريكية من عائدات البترول وكذلك تزيد الودائع والمدخرات العربية الخليجية فى بنوك الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية . وهذا كله يعرفه الاتحاد السوفييتى . وان كان يعرف أيضا أنه إذا حاول الأسطول السوفييتى عبور الخليج العربى كعملية تهديد بالحرب أو تنفيذ التهديد فإن ذلك سيكون مخاطرة شديدة كما أن المضائق البحرية ذات المياه الإقليمية تؤثر على الحركة البحرية سواء من فوق أو تحت سطح البحر . كما أن الاتحاد السوفييتى يعلم أن الدول الخليجية تعتبر صديقة للولايات المتحدة والغرب بصفة عامة وبالتالى توجد مصالح مشتركة بين المنتجين للنفط والمستهلكين له ، وهذا كله ضد مصالح الاتحاد السوفييتى(٤٤) .
ومن هنا فلا مجال لحركته فى المستقبل إلا عن طريق الحركات السرية والثورات المحلية ذات الأيديولوجية الشيوعية .

وإذا كان الصراع العربى الإسرائيلى قد جر القوى الكبرى فى العالم إلى ساحة المنطقة من خلال تأييد الولايات المتحدة بصفة خاصة للجانب الإسرائيلى وتأييد الاتحاد السوفييتى للجانب العربى ، فإن تأثر منطقة الخليج العربى بالصراع العربى الإسرائيلى أمر طبيعى بحكم انتماء المنطقة للأمة العربية . ومن ثم كان لأقطار الخليج العربى مواقف التأييد المادى والمعنوى لأقطار المواجهة العربية ، وقد ظهر الدور السوفييتى واضحا ، إذ كلما أنغمست

الولايات المتحدة أكثر فى تأييد إسرائيل تظهر المساعدات ومواقف التأييد السوفييتية ذات فعالية وخاصة عند شباب الأمة العربية . حتى ولو كانت المساعدات السوفييتية محدودة .

ويقدر تحرك العرب الواعى يمكن التأثير على الصراع الدولى حول المنطقة ومن ثم يجب التركيز على الموقف العربى فى المستقبل إذ لا يمكن الانتظار ليقرر الآخرون مصير المنطقة فى غيبة الوعى العربى . ومن ثم يحمل المستقبل نشاطا عربيا من أجل :

١- أن يتوقف الاتحاد السوفييتى عن مد إسرائيل بالقوة البشرية فى صورة المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفييتى إلى أرض فلسطين .

٢- تحرير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الشرق الأوسط من النفوذ الصهيونى الذى جلب الوبال على المصالح الأمريكية ذاتها ، وأضر ضررا بالغا بالعلاقات الثقافية والاقتصادية بين الولايات الأمريكية والأقطار العربية . كما هدد السلام العالمى والنمو الاقتصادى فى كل أنحاء العالم[٤٥] .

وإذا تذكرنا ماتنفقه أقطار الخليج العربى من أموال لتدعيم الكفاح العربى ضد إسرائيل والصهيونية العالمية لأدركنا تأثير الصراع العربى الإسرائيلى على تلك الأقطار حيث كان يمكن إنفاق هذه الأموال فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب تلك الأقطار . كما أن تأثيرات الصراع العربى الإسرائيلى سوف تستمر تهدد أمن الخليج العربى فى السنوات المقبلة طالما ظل هذا الصراع مشتعلا وبالتالى فإن أقطار الخليج ستظل متأثرة بالصراع العربى الإسرائيلى شا ءت أم أبت إلى أن ينتهى هذا الصراع فى المنطقة العربية لصالح العرب .

كان انفجار الثورة الإيرانية فى أوائل عام ١٩٧٩م كذلك من العوامل المؤثرة فى المنطقة فى المستقبل والمؤثرة على مواقف القوى الكبرى من المنطقة . إن الجذور التاريخية للأطماع الإيرانية فى الخليج تعود إلى قرون خلت ، وإن شئنا الدقة إلى ظهور النظام أو المذهب الشيعى فى فارس أول القرن السادس عشر على يد الشاه اسماعيل الصفوى ومنذ ذلك الحين وفارس عامل عدم استقرار فى منطقة الخليج ، وكانت العراق ميدان الصدام الأول والأكبر فى هذه المنطقة مع فارس .

وفى عهد الشاه محمد رضا بهلوى ظهرت الأطماع الإيرانية فى المنطقة بصورة أكبر . فالشاه يريد بعث الإمبراطورية الفارسية القديمة فى عهده ، وبالتالى استكثر من شراء الأسلحة الأمريكية حتى صارت لديه ترسانة هائلة جعلته يعلن أنه لن يهدأ حتى يجعل إيران القوة

الخامسة فى العالم ، وقد ساعده على ذلك السياسة التى لجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية عقب انسحاب بريطانيا من الخليج بتدعيم القوة العسكرية لإيران والمملكة العربية السعودية . وقد كان التدعيم الأمريكى لإيران يفوق كثيرا التدعيم الأمريكى للسعودية ، فإيران مجاورة للاتحاد السوفييتى وهى عضو فى الحلف المركزى وهى لاتعادى إسرائيل بل تتعاون معها ، بينما السعودية قطر عربى يأخذ من إسرائيل موقفا معاديا شأن بقية العرب .

وانطلاقا من قوة إيران فى عهد الشاه أخذ يهدد منطقة الخليج العربى بالادعاء بملكية إيران لجزر البحرين العربية ، ولم يتخل الشاه عن هذا الادعاء إلا بعد أن تمت الصفقة بينه وبين بريطانيا باستيلائه على الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، والتنافس مع السعودية على زعامة أقطار الخليج ، وهو التنافس الذى دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقليل من فعاليته وتأثيراته والعمل على التقارب بين الحكومتين الإيرانية والسعودية الصديقتين للولايات المتحدة من أجل استقرار المنطقة فى مواجهة التهديدات الخارجية أو الثورات المحلية المحتملة ، وذلك ضمانا لاستمرار المصالح الأمريكية دون تهديد وفى حالة تنمية مستمرة .

كذلك لجأت حكومة الشاه فى إيران إلى تحقيق مطامع لها فى منطقة شط العرب العراقية ، حيث بادر الشاه فى عام ١٩٦٩م إلى إلغاء اتفاقية عام ١٩٣٧م الخاصة بالحدود بين إيران والعراق . وجدد الدعوى إلى اقتسام مياه شط العرب . وقد اتخذ الشاه مواقف متصلبة من العراق آنذاك منها ما يتعلق باحياء النزعة القومية بين الطرفين وقد تصادف ذلك مع الانسحاب البريطانى من الخليج ووضع ترتيبات بين السعودية وإيران لكى يكونا أداة المحافظة على أمن الخليج بما يتفق مع مصالح الغرب . وقد استبعد العراق من هذه الترتيبات[٤٦] .

استمرت المطامع الإيرانية ببناء سدود على روافد نهر كارون لمنع المياه من التدفق إلى بعض الأراضى العراقية التى تعتمد عليها فى الرى ، كما أخذ الشاه يشجع أكراد العراق خلال السبعينات ضد الحكومة العراقية . وهذا التشجيع مسئول إلى حد كبير عن استمرار التمرد الكردى واتساع نطاقه رغم توصل الحكومة العراقية فى مارس ١٩٧٠م إلى اتفاق مع زعماء الأكراد على مبدأ الحكم الذاتى ، وظل هذا التمرد الكردى قائما حتى تم الاتفاق بين إيران والعراق عام ١٩٧٥م ، ومن ثم انتهى هذا التمرد الكردى نهائيا ، مما يؤكد دور إيران فى إثارته وتأييده[٤٧] .

وتمثل رد الفعل العراقى نحو المطامع الإيرانية فى المواقف التالية :

أولا : عرض العراق رفع موضوع الخلاف بين البلدين حول مياه شط العرب إلى محكمة العدل الدولية فى مواجهة الموقف الإيرانى بإلغاء اتفاقية ١٩٣٧م فى عام ١٩٦٩م كما ذكرنا .

ثانيا : جاء رد الفعل العراقى لاحتلال إيران لجزر الخليج الثلاث قويا وينطلق من مفهوم قومى يقوم على أن العراق هو المدافع عن عروبة الخليج ضد المطامع الإيرانية .

ثالثا : كان العراق كنظام راديكالى ينعى على حكام الخليج والجزيرة العربية دورهم المحافظ المرتبط بالمعسكر الغربى ، وأمام الأطماع الإيرانية تغير الموقف العراقى إلى مهادنة ثم تعاون من أجل ربط أمن الخليج بالأمن العربى بصفة عامة .

وعندما سقط الشاه وسيطرت على إيران حكومة جمهورية بزعامة رجال الدين ظهرت المطامع الإيرانية أكثر خطورة وتمثلت فيما يلى :

١- اسفرت الثورة الإيرانية عن وجه الشوفينية الفارسية التى لم تجد فيها الأقليات ماتوقعته نظير تعاونها مع الثورة .

٢- كما اسفرت عن وجه المذهبية الشيعية التى تجتذب ولاء الأقليات الشيعية فى الخليج وشيعة العراق .

٣- واسفرت أيضا عن وجه ادعت به انها تمثل حركة الإحياء الإسلامية العامة المناهضة للنفوذ الأجنبى ولعلمانية حزب البعث العراقى[٤٨] .

ومهما يكن من أمر فإن الثورة الإيرانية ستظل عامل عدم استقرار فى إيران ذاتها وبالنسبة لمنطقة الخليج العربى ، بل وبالنسبة للعلاقات الدولية فى المستقبل ، ذلك أن الصراع فى منطقة الخليج أصبح أمرا واقعا وأن التوازن الذى كان قائما فى المنطقة قد اختل بسبب قيام الثورة الإيرانية وإذا كان هناك مستفيد على طول الخط من هذا التطور فهو الاتحاد السوفييتى الذى استطاع توسيع نطاق دائرة نفوذه فى منطقة المحيط الهندى والخليج العربى فى الوقت الذى خسرت فيه الولايات المتحدة خسارة فادحة بانهيار النظام الصديق فى إيران ، وهذا الصراع سيظل رهنا بما سوف يحدث من تطورات إقليمية فى المنطقة سواء فيما يتعلق بالدور المرتقب للنظام الثورى الإيرانى أو فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى ، كما سيظل رهنا أيضا بالتطورات التى سوف تلحق بالنظام الدولى وبمستقبل العلاقات المباشرة بين الولايـــات

المتحدة وبين الاتحاد السوفييتى . وبمدى مايمكن أن يؤدى إليه هذا الصراع الدائر فى الخليج من تهديد للوفاق الدولى[٤٩].

ويجد الباحث صعوبة فى التنبؤ بالأحداث المستقبلة فى منطقة الخليج بسبب تلاحق الأحداث الحالية وفجائيتها ، وبالتالى يجد صعوبة فى التعرف على مستقبل العلاقات الدولية فى تلك المنطقة بصورة قاطعة وأكيدة ، ومع ذلك فيمكن لنا أن نرسم صورة لهذا المستقبل فى علاقات القوى الكبرى بالخليج العربى ، من خلال الأحداث الراهنة ، فعلى سبيل المثال نجد الحكومة الأمريكية تهادن إيران فى عهد الثورة ، فى الوقت الذى زحفت فيه جيوش الاتحاد السوفييتى واحتلت أفغانستان منذ حوالى عام ، وبهذا الاحتلال صار هناك عامل جديد لعدم الاستقرار فى المنطقة وجعل الاتحاد السوفييتى يقترب أكثر من الخليج .

واذا كان رد الفعل الأمريكى نحو احتلال الاتحاد السوفييتى لأفغانستان هو مزيد من التواجد العسكرى فى منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى بل الشرق الأوسط عامة ، وشن حملة استنكار ومقاطعة عالمية للاتحاد السوفييتى إلا أن ذلك كله لم يضر بالوفاق الدولى بين العملاقين الكبيرين إذ حرص الطرفان حتى أثناء هذه الأزمة على التمسك بالوفاق بينهما . ومن الطبيعى أن تكون الشعوب الصغيرة فى العالم هى ثمن هذا الوفاق .

ومن ذلك كله نستطيع التنبؤ بمستقبل العلاقات الدولية فى منطقة الخليج العربى بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة فيما يلى :

أولا : سوف يسعى الاتحاد السوفييتى إلى زيادة نفوذه فى المنطقة وبالتالى تقليص نفوذ الولايات المتحدة ، وأنه لن يضع حدا نهائيا لنفوذه فى المنطقة وبمعنى أنه كلما حقق نفوذه فى جزء من المنطقة تطلع إلى جزء آخر وهكذا .

ثانيا : لن يشن الاتحاد السوفييتى عدوانا عسكريا مباشرا ضد أقطار المنطقة ، وان كان هذا لاينفى أنه قد يشترك فى تدخل عسكرى محدود لايؤدى إلى انهيار الوفاق الدولى ونشوب صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بل سيسعى إلى تجنب المواقف التى تحمل فى طياتها خطرا مباشرا على مصالحها وعلى الوفاق الدولى مع الولايات المتحدة ، أى تجنب نشوب صراع مسلح مع الولايات المتحدة .

ثالثا : سوف يستمر الاتحاد السوفييتى فى تقوية الأنظمة العسكرية فى المنطقة ومدها بالأسلحة والخبراء للتأثير عن طريقها على الحكومات المحلية والحركات الثورية ، وحتى يستطيع عن طريقها أيضا مواجهة الأنظمة التى تعتمد على الولايات المتحدة ومواجهة أى تدخل أمريكى فى المنطقة .

رابعا : لن يستبعد الاتحاد السوفييتى إمكانية القيام بعمل مشترك مع الولايات المتحدة فى المنطقة إذا رأى أن مصالحه تتطلب ذلك ، بمعنى إنه لن يترك الولايات المتحدة تنفرد بالحركة فى المنطقة إلا فى إطار الوفاق بين القوتين(٥٠) .

وفى المقابل نجد الولايات المتحدة تسعى فى المستقبل لرسم سياستها فى منطقة الخليج العربى وبالتالى فى منطقة الشرق الأوسط على أساس مجموعة من النقاط أو البنود هى :

أولا : الاعتماد المباشر على القوة الأمريكية ، والتخلى عن السياسة التى أرساها الرئيس الأمريكى «ريتشارد نيكسون» الداعية إلى خلق قوى اقليمية تتولى بنفسها وبدعم أمريكى الدفاع عن مصالحها الذاتية ومصالح الولايات المتحدة فى المنطقة ، خاصة بعد سقوط شاه إيران . وبعد اجتياح السوفييت لأفغانستان ، ويتم ذلك بتواجد عسكرى أمريكى كثيف فى الخليج والمحيط الهندى يواجه التواجد العسكرى الكثيف الممتد من أفغانستان إلى عدن إلى أثيوبيا مطوقا منطقة الخليج العربى والقرن الأفريقى ومدخل البحر الأحمر الجنوبى .

ثانيا : الاعتماد على طرفى اتفاقية كامب ديفيد مصر وإسرائيل فى الحصول على تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة تتمكن من خلالها تعويض نظام الشاة وتطوير السلاح الأمريكى بما يتلاءم مع بعد المسافة بين كل من مصر وإسرائيل وبين منطقة الخليج ، وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل اتخاذ خطوات فى هذا الاتجاه .

ثالثا : محاولة استعادة ثقة الأقطار العربية فى السياسة الأمريكية من خلال توسيع نطاق مفاوضات السلام ، وبدفع إسرائيل إلى تقديم تنازلات تكفى لإقناع الدول العربية للمشاركة فى هذه المفاوضات خاصة إذا حلت مشكلة القدس والأراضى العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطينى بما يوافق عليه العرب ، ومن ثم يمكن للولايات المتحدة أن تخلق لها وجودا مباشرا فى منطقة الخليج العربى ومن هنا تعمل على كسب ود إيران وقد تنجح فى ذلك إذا تمكنت من إرجاع ثروة الشاه المهربة إلى إيران(٥١) . والإفراج عن الإرصدة الإيرانية المجمدة وإظهار الدلائل بأن هذا الإجراء الذى اتخذته الولايات المتحدة مع إيران لن يتكرر مع أية دولة من أقطار الخليج العربى بصفة خاصة والأقطار العربية الأخرى المنتجة للبترول بصفة عامة .

وخلاصة الصراع الدولى فى منطقة الخليج العربى فى المستقبل ، أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح عظمى فى هذه المنطقة خاصة فى النطاق الاستراتيجى على المدى البعيد ، وهى مصالح بالتأكيد مهددة(٥٢) . ويجئ التهديد من جانب التسلل الشيوعى إلى المنطقة معتمدا على الصراعات المحلية ، وهذا التسلل له برنامج مخطط له . وكما ذكر فإن للروس

سياسة توسعية إيجابية فى الخليج وفى شبه الجزيرة العربية بينما الإنجليز يقتلعون أنفسهم ، ولايفعل الأمريكيون شيئا[٥٣] .

وإذا كان للقوى الكبرى مواقفها من أحداث الخليج العربى ، وبالتالى رسم سياستها بما يحقق مصالحها ، فأين مواقف القوى المحلية العربية خلال السنوات المقبلة ؟ العراق والسعودية وأقطار الخليج العربى الأخرى .. فالعراق أعلن مع بداية حربه مع إيران التى اشتعلت فى خريف ١٩٨٠م أن مطالبه من تلك الحرب هى :

١- الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب العراقى ومياهه النهرية والبحرية .

٢- إنهاء الاحتلال الإيرانى لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى فى الخليج العربى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة .

٣- كف إيران عن التدخل فى الشئون الداخلية للعراق والدول الأخرى العربية فى المنطقة[٥٤] .

وهذه الحرب القومية التى اضطرت إليها العراق قد تكون بلا نتيجة حاسمة إلا أنها سوف تكون علامة فى المستقبل على الصمود القومى العربى وعلى استمرار التمسك بالحق القومى العربى مهما كانت قوة الادعاءات الإيرانية ومما لاشك فيه أن هذه الحرب سوف تكون لها دروس مستفادة للأجيال العربية القادمة التى سوف تنظر إلى العراق كحصن للعروبة يدافع عن قومية الخليج العربى .

وأما المملكة العربية السعودية فإنها تقدمت إلى رأس العلاقات العربية فى الفترة التالية لعام ١٩٧٣م انطلاقا من انها أصبحت حسب إحصائيات عام ١٩٧٧م ثالث أكبر دولة منتجة للبترول فى العالم إذ يبلغ إنتاجها ١٥٪ بينما يصل الإنتاج الأمريكى إلى ١٦٪ والانتاج السوفييتى يصل إلى ١٨٪ . ولهذا قامت بدور نشط فى الخليج والجزيرة العربية بإنهاء نزاع الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٤م وتوسطت فى الخلاف بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية بين عامى ١٩٧٢م ، ١٩٧٩م . وطلبت معونة عسكرية أمريكية للدفاع عن السعودية وعن اليمن الشمالية . وحتى أواخر السبعينات من هذا القرن لم تكن المملكة العربية السعودية ولا أية دولة منتجة للبترول من أقطار الخليج باستثناء العراق تمتلك قوة عسكرية ذات أهمية ، ولعل هذا يفسر صفقات السلاح الهائلة التى عقدتها السعودية فى السنوات الثلاث الأخيرة ، فالسعودية الآن هى الدولة المستوردة الأولى للسلاح فى العالم العربى[٥٥] .

إلا أن المشكلة أمام فعالية السلاح السعودى تكمن فى استيعاب هذا السلاح من جانب الشباب السعودى ، كما تكمن فى نظام الحكم السعودى نفسه الذى يتعرض لانتقادات وربما ثورات داخلية تجعل من وجود السلاح على الأرض السعودية مشكلة تحتاج إلى حل قبل أن يصبح وسيلة للدفاع عن أمن المملكة وأمن منطقة الخليج العربى ، وإن كنا نعتقد أن تعاون السعودية مع أقطار الخليج والعراق بصفة خاصة - لا للتنافس أو الخلاف - فى المستقبل يؤدى إلى استقرار المنطقة ويقلل من تدخلات القوى العالمية فى المنطقة .

وأما أقطار الخليج العربى الأخرى - الكويت - البحرين - قطر دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان . فإنه رغم أنها تشترك جميعا فى كونها أقطار منتجة للبترول وإن تفاوتت كميات البترول الناتج من كل منها : كما أنها تشترك جميعا فى الشعور بالخطر الإيرانى على أمنها ، وأنها ترتبط مع المعسكر الغربى بروابط اقتصادية وثقافية قوية بل وروابط سياسية تتمثل فى الصداقة التى تجمع بين حكام هذه الأقطار وبين حكام المعسكر الغربى وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . فلا يبدو انها ستنسى فى المستقبل القريب خلافاتها المحلية فيها بينها وتلتفت إلى الأخطار المحدقة بالمنطقة سواء من جانب إيران أو من جانب صراع الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية حول المنطقة .

وطالما بقيت المشكلات المحلية بين أقطار الخليج العربى قائمة تظل تلك الأقطار بلا فاعلية، وتتمثل هذه المشكلات فى استمرار النزاع على الحدود بين كل من العراق والكويت منذ عام ١٩٦١م ، والنزاع على الحدود بين كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وبين المملكة العربية السعودية ، وإن كان هذا النزاع قد أنتهى بالنسبة لدولة الإمارات عام ١٩٧٤م فإنه لم يصل إلى حل مع سلطنة عمان ، والنزاعات بين قطر والبحرين حول جزر حوار والمياه الإقليمية ، وأيضا الصراع حول المياه الإقليمية والجرف القارى بين معظم دول المنطقة(٥٦) .

والمأمول حل هذه الخلافات فى المستقبل بروح الأخوة العربية والقومية بما يؤدى إلى التفاعل الإيجابى للأقطار العربية الخليجية فى تحقيق استقرار المنطقة ، وإن كنا يجب أن نؤكد على أن حتمية التطور فى مجتمعات تلك الأقطار سوف تؤدى إلى أن يمسك الشباب بزمام الأمور فى تلك الأقطار وبالتالى سيكونون أكثر حرصا على معاداة التدخل الاجنبى فى المنطقة خاصة بعد أحداث الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠م . وخاصة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى إلى دول مستقلة ، وتسلط الولايات المتحدة على العالم باعتبارها الزعيمة الوحيدة للنظام العالمى .

هوامش الفصل الثامن

(١) د. محمد الرميحى : البترول والتغير الاجتماعى فى الخليج العربى ص١٧-١٨ .

(٢) د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى ص٣٤٢ .

(٣) David Holden : The Persian Gulf; After the British Raj, p. 734 .

(٤) د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ص ٥١٥-٥١٦ .

(٥) De Nova, J.A. : American intersts and policies in the Middle East, p. 40 .

(٦) Polk, W. P. : The U.S.A. and the Arab World, p. 289 .

(٧) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٣٤٥-٣٤٧ .

(٨) د. محمد الرميحى : المرجع السابق ص١١٩-١٢٠ .

(٩) De Nova, J.A. : op. cit. p. 12 .

(١٠) لوريمر : دليل الخليج القسم التاريخى جـ٣ ص١٤٠٨ .

(١١) نفس المرجع ص٧٢٨ .

(١٢) De Nova, J. A. : Op. Cit, p. 354 .

(١٣) Lenezowski G. : The Middle East in World Affairs, p. 549 .

(١٤) شركة بترول البحرين . Bahrein Petroleum Company

(١٥) شركة بترول الكويت . Kuwait Oil Company

(١٦) Polk, W.P. : Op. cit., p. 238 .

(١٧) هانسون وبالدوين مترجم : استراتيجية للغد ص١٨٤ .

(١٨) Lenczwoski, G. : Op. Cit., p. 671 .

(١٩) Ibid, p. 551 .

(٢٠) د. رأفت الشيخ : أمريكا والعلاقات الدولية ص ٢٣٩ .

(٢١) Polk, W.P. : Op. cit. p. 283 .

(٢٢) د. صلاح العقاد : الخليج العربى ونظرية الفراغ ، مجلة السياسة الدولية اكتوبر ١٩٧٣ ص١١٥ ،

(٢٣) د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ص٢٤١ .

(٢٤) American Assembly, Columbia University : The U.S. and The Middle East, p. 153 .

(٢٥) د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى (١٩٤٥ - ١٩٧١) ص ٧ .

(٢٦) Ibid. p. 153 .

(٢٧) بنواميشان : عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة ص٢٧٧ .

(٢٨) Ibid. p. 159.

(٢٩) Ibid, p. 165 .

(٣٠) د. جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ص ٣٣ .

(٣١) Ibid. p. 171 .

(٣٢) د. جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ص٣٥٢ .

(٣٣) أمينة ألفت محمد حسن فهمى : صراع القوى فى الخليج . رسالة ماجستير غير منشورة ص١٢٧ .

(٣٤) David Holden : Foreign Affairs Bulliten, vol. 49 No. 4 Luly 1971, p. 730 .

(٣٥) إميل نخلة ترجمة فاروق عمر فوزى . العلاقات العربية الأمريكية فى الخليج العربى ص٢٧ .

(٣٦) د. جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى . المجلد العشرون من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

(٣٧) أميل نخلة : المرجع السابق ص٤١ .

(٣٨) David Holden : Foreign Affairs Bulliten, Op. Cit. 735 .

(٣٩) إميل نخلة : المرجع السابق ص٤١ .

(٤٠) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص٣٩٤ .

(٤١) إميل نخلة : المرجع السابق ص٥٣ .

(٤٢) د. رأفت السيغ : أمريكا والعلاقات الدولية ص١٣٥ .

(٤٣) هانسون وبالدوين : المرجع السابق ص١٨٤ .

(٤٤) مجلة السياسة الدولية : أكتوبر ١٩٨٠ ص١٧-١٨ .

(٤٥) د. محمد فاضل الجمالى : الخطر الصهيونى ص١٠٨ .

(٤٦) مجلة السياسة الدولية : يناير ١٩٨١م ص ٦٤ .

(٤٧) نفس المصدر ص٦٥ .

(٤٨) نفس المرجع ص ٦٥ .

(٤٩) مجلة السياسة الدولية : اكتوبر ١٩٨٠ ص٢٦ - ٢٧ .

(٥٠) ج . س . هورويتز : الصراع السوفييتى الأمريكى فى الشرق الأوسط ص٢٧٤-٢٧٥ .

(٥١) مجلة السياسة الدولية : أكتوبر ١٩٨٠ ص٢٦ .

(٥٢) هانسون و. بالدوين : استراتيجية للغد ص١٨٥ .

(٥٣) المرجع السابق ص١٩٢ .

(٥٤) مجلة السياسة الدولية : يناير ١٩٨١م ص ٧١ .

(٥٥) مجلة السياسة الدولية : أكتوبر ١٩٨٠ ص ١٠٠ .

(٥٦) نفس المرجع ص١٣ .

الفصل التاسع

السوق العربية المشتركة

مقدمة :

جاءت دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة خطوة متقدمة فى عالم اليوم المتجه إلى تكوين تكتلات اقتصادية وسياسية سواء فى أوروبا أو فى آسيا ، خاصة أن الأقطار العربية تملك من الإمكانات الاقتصادية ما يؤهلها لكى تشكل تكتلاً اقتصادياً ليس منغلقًا على نفسه ولكن منفتحًا على التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال هذا التكتل العربى .

وحقيقى هناك إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من خلال جامعة الدول العربية والتى تضم بعض الدول العربية ، ولكن هذه الاتفاقية أصبحت قاصرة فى مواجهة تطلعات الشعوب العربية فى تحقيق تقدم اقتصادى يماثل تقدم دول النمور الأسيوية مثلاً أو يماثل تقدم السوق الأوروبية المشتركة التى أصبحت نموذجًا للوحدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

فإذا كانت السوق الأوروبية المشتركة بدأت باتفاقية روما عام ١٩٥٧ والتى ضمت ست دول أوروبية تنتج وتصنع وتصدر الحديد والصلب والفحم ، فإن هذه الاتفاقية سرعان ما اتسعت لتضم دولاً أوروبية أخرى ، وحتى الآن تسعى دول أخرى للانضمام لهذه المنظمة الأوروبية والتى اتسعت لتشمل سلعًا أخرى غير الفحم والصلب والحديد مثل المنتجات الزراعية والسلع المصنعة وغيرها ، والتى تطورت من اتفاقية اقتصادية إلى وحدة سياسة تتمثل فى برلمان وحكومة .

وإذا كانت السوق الأوروبية المشتركة التى تحولت إلى ما صار يعرف باسم الاتحاد الأوروبى تضم شعوبًا وقوميات مختلفة فرنسية وألمانية وإيطالية وبريطانية وغيرها بلغات مختلفة ونظم حكم متنوعة ومذاهب دينية وعملات مختلفة وميرات تاريخى من الحروب والصراعات ، فإن كل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى تجاوزت كل تلك الاختلافات وتمسكت بوحدة القارة الأوروبية وإن شئنا الدقة بغرب أوروبا .

فإن الأقطار العربية تملك مقومات بشرية وإجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة إن لم تكن متطابقة ، فالشعوب العربية تجمعها جميعًا قومية واحدة هى القومية العربية ذات اللغة

الواحدة هى اللغة العربية والدين الغالب وهو الدين الإسلامى والميراث التاريخى من الأحداث والعادات والتقاليد ، فإذا أضفنا إلى ذلك وجود النفط فى معظم الأقطار العربية والذى حتم ظهور منظمة الأوابك (المنظمة العربية لإنتاج وتصدير البترول) وتلك الأقطار التى لاتملك النفط بكميات تجارية تملك منتجات زراعية ومعدنية وغيرها ، بما يسمح بتكامل اقتصادى يكون نواة لسوق عربية مشتركة على غرار تجربة السوق الأوروبية المشتركة .

وحيث أن دراسة تجارب الشعوب وخبراتها تفيد فى تقدم الشعوب الأخرى المتطلعة للوصول إلى ما وصلت إليه الشعوب المتقدمة لأن الاحتكاك الحضارى له أهميته الكبيرة فى استفادة الشعوب من بعضها البعض ، ومن ثم فإننا فى هذه الصفحات سوف نسوق تجربة السوق الأوروبية المشتركة منذ بدايتها والتطورات التى تمت من خلالها منذ كانت اتفاقية بين الدول المنتجة والمصدرة للحديد والصلب والفحم حتى تحققت الوحدة الأوروبية أو كادت فى المجالات الاقتصادية والسياسية .

وتأسيساً على تجربة السوق الأوروبية المشتركة سوف نبحث عن إمكانية تحقيق السوق العربية المشتركة من خلال عرض لإمكانيات الأقطار العربية المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية، وعوامل نجاح الفكرة والمعوقات التى تؤثر فى تحقيق هذه الفكرة مثل الخلافات السياسية بين بعض الأقطار العربية والمفارقات الاقتصادية بين دول غنية ودول غير مكتفية ذاتياً .

وسوف نخرج من هذه الدراسة إن شاء الله بتوصيات نسوقها لتكون أمام صانعى القرار فى مصر والأقطار العربية عن كيفية تحقيق فكرة السوق العربية المشتركة حتى ولو كانت بين عدد محدود من الأقطار العربية لتكون نواة لتوسعة هذه السوق من حيث عدد الدول الأعضاء وتوسعة السلع والمنتجات التى تكون محوراً لهذه السوق المشتركة ، ولامتداد السوق العربية المشتركة من الناحية الاقتصادية إلى النواحى الثقافية والسياسية .

السوق الأوروبية المشتركة :

كان ظهور مشروع مارشال[١] وميثاق حلف الأطلنطى[٢] عقب معارك الحرب العالمية الثانية مقدمة لفكرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية والتى عرفت بالسوق الأوروبية المشتركة تلك الفكرة التى روج لها فى البداية أحد الاقتصاديين الفرنسيين وأحد رجال الأعمال الذين عرف عنهم بعد النظر وعمق التفكير هو "چان مونيه" الذى عرض على وزير الخارجية الفرنسى روبرت شومان[٣] فكرة الجمعية الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة .

وتتلخص فكرة "چان مونيه" التى عرضها على "روبرت شومان" فى أن توحيد موارد الحديد والصلب والفحم فى كل من فرنسا وألمانيا سوف لايكون خطوة منطقية نحو تحسن اقتصاد كلا من البلدين فحسب ، بل يمكن أن يكون ذا أهمية لاتقدر فى تقريب وجهات النظر السياسية . حيث أنه ليس هناك فارق بين الفحم أو الحديد الفرنسى والألمانى تحت القشرة الأرضية ، فعروق هذه المعادن فى مناجمها المدفونة تحت سطح الأرض لاتعرف الحدود السياسية ، وفضلا عن ذلك فإن أقاليم السار واللورين والرور يكمل كل منها لآخر تماماً من ناحية الموارد الطبيعية .

وقد آقتنع "روبرت شومان" بفكرة "چان مونيه" وتحمس لها ، ومن ثم اقترح فى ٩ مايو عام ١٩٥٠م رسميًا تكوين هيئة مشتركة - فرنسية ألمانية - للإشراف على إنتاج وتسويق الحديد والصلب والفحم فى كل من فرنسا وألمانيا ، ومن ثم بدأت المفاوضات بين الطرفين ، وشاركت فيها كل من إيطاليا وهولنده ولكسمبورج وقد دعيت بريطانيا للاشتراك فى المفاوضات ولكنها رفضت وبعد مفاوضات طويلة وشاقة تم التوقيع فى ١٨ أبريل عام ١٩٥١م فى باريس على معاهدة رسمية على مستوى الحكومات الست تقضى بإنشاء الجمعية الأوروبية للفحم والصلب E.C.S.C (٤) وتم تعيين رجل الأعمال "چان مونيه" أول رئيس لسلطتها العليا أو للهيئة الحاكمة فيها .

وقد وضعت الاتفاقية موضع التنفيذ حيث بدأت الهيئة عملها فى صيف عام ١٩٥٢م . واتخذت من لكسمبورج مقراً لها ، وفى ١٠ مارس ١٩٥٣م تبنت الهيئة مشروعًا تمهيديًا لمعاهدة تتضمن نظام السوق الأوروبية المشتركة ، وجاء فى مقدمة هذه المعاهدة النقاط الآتية ، أن الحكومات الست :

- وقد وضعت فى اعتبارها أنه لايمكن صيانة السلام العالمى إلا ببذل الجهود الخلاقة التى تتكافأ مع الأخطار التى تهدده .

- واقتناعًا منها بأن أعظم ما تسديه أوروبا المنظمة للحضارة الإنسانية هو صيانة العلاقات السلمية .

- وإدراكًا منها لحقيقة أن أوروبا يستحيل إعادة بنائها إلا بالعمل المتكامل والتضامن الحقيقى ، وإرساء الأسس المشتركة للتقدم الاقتصادى .

- ورغبة منها فى رفع مستوى المعيشة ، واستمرار الإنشاءات السلمية وزيادة الإنتاج الأساسى .

- ترى أنه من الضرورى القضاء على جميع أسباب النزاع التاريخى فيما بينها ، وذلك بتشكيل مجموعة اقتصادية مستقلة تضم جميع الشعوب التى مزقتها المنازعات الدموية فترة طويلة من الزمن ، وإرساء دعائم النظم الكفيلة بتقرير مصيرها المشترك فى المستقبل ، ولهذا قررت تشكيل اتحاد أوروبى للفحم والصلب[٥] .

ومن هذا يتضح أن هدف الدول الست الأساسى هو تشكيل مجموعة اقتصادية كاملة ذات أهداف سياسية بعيدة ، وأن تركيز المعاهدة على قطاع الفحم والصلب لم يكن إلا مقدمة ، وقد حظيت القطاعات الأخرى بالعناية الكافية من خلال المباحثات الحكومية وفى المجلس الأوروبى وكانت أمام المعاهدة خمس سنوات انتقالية لاستكمال تنفيذ بنودها . وعهد إلى السلطة العليا للسوق المشتركة القيام بعملين كبيرين أولهما أزالة الحواجز الجمركية ومختلف المعوقات الأخرى أمام التجارة بين الدول الأعضاء ، وثانيهما التخلص من الوسائل المحلية والوطنية من أجل قيام سوق حرة حقيقية[٦] .

وقامت أربع منظمات تحقيقا لما نصت عليه المعاهدة هى :

١- هيئة عليا مكونة من تسعة أعضاء مستقلين عن جميع الحكومات الأعضاء ، مهمتهم تحقيق مصالح المجموعة ككل .

٢- جمعية مشتركة على غرار الجمعية المشتركة للمجلس الأوروبى تستطيع بأغلبية الثلثين إجبار الهيئة العليا على الاستقالة .

٣- مجلس للوزراء يمثل جميع الدول الأعضاء .

٤- محكمة عليا لضمان تنفيذ القانون .

والغريب فى هذه السلطة العليا أنها لم تكن مؤسسة دولية فحسب بل كانت فوق مستوى القومية بالمعنى الصحيح لأن الأمم المشتركة فيها وافقت فى كثير من الميادين على التنازل عن سيادتها لهذه السلطة العليا ، كما منحتها الحق فى فرض الضرائب ، وبناء على فكرة "مونيه وشومان" بتكوين برلمان ، فقد عقد هذا البرلمان جلسته الأولى بمدينة "سترا سبورج" فى سبتمبر عام ١٩٥٢م تحت رئاسة البلجيكى" بول هنرى سباك أول رئيس لهذا البرلمان الأوروبى .

ولم يكن كل ذلك نهاية المطاف لتحقيق الوحدة الأوروبية إذ أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية فى ديسمبر ١٩٥٤م معاهدة باريس بين دول أوروبا الغربية التى نصت على تكوين اتحاد أوروبا الغربية الدفاعى والسياسى الذى يسمح للدول الست وبريطانيا بالإشراف على إعادة تسليح ألمانيا وأعادت هذه المعاهدة لألمانيا الغربية سيادتها ، وسمحت لها بتكوين جيشها الوطنى ، والانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى .

وجاءت الخطوة التالية التى عرضت فى مؤتمر "مسينا" بجزيرة صقلية أول يونيو عام ١٩٥٥م يضم الوزراء الستة فى الأسرة الأوروبية للفحم والصلب ، ثم اجتماع فى بروكسل عاصمة بلجيكا برئاسة بول هنرى وزير خارجية بلجيكا . وثمانى اجتماعات أخرى كان آخرها مؤتمر روما (فبراير - مارس١٩٥٧م) حيث تم التوقيع فى اجتماع روما يوم ٢٥ مارس ١٩٥٧م على معاهدتين : إحداهما خاصة بالسوق المشتركة والثانية الجمعية الأوروبية للطاقة الذرية أو "اليوراتيوم" (٧) .

وقد نصت معاهدتى روما على مايلى :

١- تشكيل مجلس وزراء هو السلطة العليا ، لكلا المجموعتين السوق المشتركة واليوراتيوم .

٢- تشكيل لجنة أوروبية من خبراء يتم اختيارهم بمعرفة الوزراء ، ومهمتها مساعدة مجلس الوزراء وتحضير عمل هؤلاء الوزراء .

٣- تشكيل جمعية مشتركة لأجل "اليوراتيوم" .

٤- تشكيل برلمان مؤلف من ١٤٢ عضوا يتم اختيارهم من بين زملائهم فى الدول الست ، ومهمته مراقبة اللجنة الأوروبية وقراراتها ملزمة بشرط توفر ثلثى عدد الأعضاء .

٥- تشكيل لجان مساعدة مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، و"اللجنة النقدية" ومحكمة عدل "وبنك أوروبى للتوظيف برأسمال قدره مليار دولار(٨).

وقد نصت المادة الثانية من معاهدة روما لعام ١٩٥٧م على : تهدف المجموعة من وراء إنشاء السوق المشتركة ، والتقريب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، إلى ضمان التطور المتناسق للنشاط الاقتصادى فى المجموعة ككل ، وتحقيق التوازن فى التوسع ، وزيادة الاستقرار ، ورفع مستوى المعيشة ، وإقامة علاقات وثيقة بين الدول الأعضاء .

كما نصت المادة الثالثة على ما يلى : تحقيقا للأغراض المذكورة فى المادة السابقة ستعمل المجموعة طبقا للشروط ، وفى المواعيد المذكورة فى المعاهدة على :

١- إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على استيراد وتصدير السلع بين الدول الأعضاء ، وجميع الإجراءات المشابهة .

٢- وضع رسوم جمركية موحدة وسياسة تجارية مشتركة إزاء الدول الأخرى .

٣- إزالة العقبات التى تعوق حرية انتقال الأشخاص والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء .

٤- وضع سياسة زراعية مشتركة .

٥- وضع سياسة مشتركة للنقل .

٦- وضع نظام يكفل عدم إساءة استغلال المنافسة فى السوق المشتركة .

٧- إصدار تشريعات خاصة تنسق السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء وإصلاح كل خلل فى ميزان المدفوعات .

٨- إنشاء صندوق اجتماعى أوروبى لتحسين فرص التوظف أمام العمال ورفع مستوى معيشتهم .

٩- التقريب بين النظم التشريعية بالقدر اللازم لتنظيم أعمال السوق المشتركة .

١٠- إنشاء بنك أوروبى للاستثمار لتسهيل عمليات التوسع الاقتصادى فى المجموعة وخلق موارد جديدة .

١١- العمل على تعاون بلاد ومناطق ما وراء البحار مع المجموعة من أجل زيادة التجارة وتوجيه الجهود المشتركة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية [٩] .

ويلاحظ على نصوص معاهدة روما أنها حظيت بتأييد معظم القوى السياسية الأوروبية فى جميع الأقطار من اشتراكيين وليبراليين ومسيحيين ديموقراطيين لأن المعاهدة لاتشجع التأميم ولا ترفضه ، كما تسمح بوضع إطار نقدى منسق ، كما أن المعاهدة نصت على تحقيق أهداف المجموعة الأوروبية على ثلاث مراحل ، مدة كل مرحلة أربع سنوات ، أى أنها حددت مرحلة الانتقال باثنى عشر عاما .

ومنذ التوقيع على معاهدة روما عام ١٩٥٧م قطعت الدول الأعضاء شوطا كبيرا فى تنفيذ نصوص المعاهدة ، حيث أن للسوق المشتركة مظهران رئيسيان أولها أن الدول الأعضاء التى تمثل عددا كبيرا من السكان وتشغل مركزا من أغنى مراكز القوة الصناعية فى العالم وافقت على تخفيض الرسوم الجمركية بينها ، وبذلك تتحول كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ودول البنيلوكس[١٠] فى النهاية إلى منطقة موحدة للتجارة الحرة ، بمعنى أن يتمكن مشتر من ألمانيا مثلا من شراء بضائع فرنسية بنفس الذى تباع به فى فرنسا تقريبا ، والمظهر الثانى لهذه السوق المشتركة أن الدول الأعضاء اتفقت على توحيد التعريفة الجمركية فى مواجهة الدول غير الأعضاء ، وبعبارة أخرى سوف تتصرف الدول الست فى مسائل التجارة الخارجية كما لو كانت دولة واحدة[١١] .

وهكذا خرجت من معاهدة روما التى تم التوقيع عليها - كما ذكرنا - فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٧م . الجماعة أو المجموعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community EEC - ، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية Euratom وقد نجحت الدول الست الموقعة على معاهدة روما ، نجحت فى أول يوليو ١٩٦٧م فى دمج المجموعتين مع المجموعة الأوروبية للفحم والصلب European Coal and Steel Community ECSC فى منظمة أوروبية واحدة تحت اسم : الجماعة الأوروبية European Community .

ويلاحظ أن الجماعة الأوروبية خطت خطوات سريعة وواسعة لتحقيق مانصت عليه الاتفاقية بين الدول الست ، فخلال العقدين السبعينات والثمانينات من هذا القرن أتمت قيام اتحاد جمركى بين أعضائها تم بمقتضاه إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها ، ونجح فى تكوين سياسة زراعية مشتركة ، وانضمت إلى الجماعة الأوروبية أعضاء جدد مثل بريطانيا والدانمارك وأيرلندا عام ١٩٧٣م ، واليونان عام ١٩٨١م ، وكل من أسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦م .

وقد انعقدت قمة الاتحاد الأوروبى بمدينة "إيسن" الألمانية فى مطلع شهر ديسمبر ١٩٩٤م ، وكان أهم ما خرجت به مقررات التوقيع على اتفاقية انضمام الدول الأوروبية الثلاث : النمسا والسويد وفنلندا إلى الاتحاد بعد موافقة شعوبها على الانضمام ، فى حين رفض شعب النرويج الانضمام مفضلا البقاء خارج الاتحاد الأوروبى[١٢] ، وأصبح ينظم عملها : المجلس الأوروبى، ومجلس الوزراء والهيئة الأوروبية ومحكمة للعدل ، وبرلمانا أوروبيا أصبح ينتخب أنتخابا مباشرا اعتبارا من عام ١٩٧٩م ، وتقوم على سياسات للتكامل بين الدول الأعضاء تتعلق بالزراعة والصناعة والاقتصاد والنقد والمواصلات والطاقة والشئون الاجتماعية والثقافة ،

فضلا عن إدارة أبعاد هامة فى العلاقات الاقتصادية الدولية . ومع ذلك لم تكن مسيرة الجماعة الأوروبية سهلة بسبب المشكلات التى كانت تثور بين الدول الأعضاء حول حقوق السيادة الوطنية وشروط الجماعة الأوروبية (١٣) .

السوق العربية المشتركة :

تؤكد الدراسات عن السوق الأوروبية المشتركة أنها ستكون لها تأثيرات بالغة الأهمية على النظام العالمى من حيث ظهور قطب جديدفى العلاقات الدولية فلا تنفرد الولايات المتحدة إلى ما لانهاية بزعامة النظام العالمى الجديد بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، وأن تسارع خطوات الإندماج الأوروبى هو فى حقيقته جزء لايتجزأ من عملية الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى ككل والذى تساهم فى بنائه مؤسسات ومنظمات دولية متنوعة وشركات متعددة الجنسيات يصعب على أوروبا أن تنسلخ أو تستقل عنها .

ومن المؤكد أن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة له تأثيره على النظام الإقليمى العربى ، فمن الناحية الاستراتيجية فإن الإقليم العربى يشغل منطقة الجناح الجنوبى لأوروبا الغربية ، وله معها علاقات ثقافية وتاريخية معقدة ، ومن الزاوية الاقتصادية فإن أوروبا الغربية هى أكبر شريك تجارى واقتصادى للوطن العربى ، وبين الإقليمين روابط متنوعة جاء بعضها من خلال السياسة المتوسطية للجماعة ، ومن خلال الحوار العربى الأوروبى ، والحوار الأوروبى الخليجى ، نتيجة هذه التفاعلات كلها ، فإن النقلة الكيفية للجماعة الأوروبية اقتصاديا وسياسيا لابد وأن يكون لها انعكاساتها الهامة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية على النظام العربى (١٤) .

فهل يمكن الاستفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة فى إنشاء سوق عربية مشتركة ؟ وهل يمكن مثلا البدء بالأقطار العربية المنتجة للنفط أسوة بالأقطار الأوروبية المنتجة للفحم والصلب ؟ أو تجاوز هذه المرحلة والاستفادة من التطورات المعاصرة فى الانتاج السلعى والتسويق ؟ وهل يمكن الاستفادة من العلاقات العربية الخارجية فى تحقيق هذا الهدف ؟ وماهى العلاقات البينية بين الأقطار العربية التى تصلح أساسا لإقامة سوق عربية مشتركة ؟

للإجابة على هذه التساؤلات أقول أنه لاداعى للبدء من حيث بدأت تجربة السوق الأوروبية المشتركة التى مضى على إنشائها أربعون سنة (من ١٩٥٧-١٩٩٧م) لأن المناخ العالمى الحالى يدعو إلى التكتل والاندماج فى المصالح الاقتصادية الثقافية بل والسياسية بين الأقطار المختلفة ، والأقطار العربية خطت خطوات متقدمة على الطريق .

ويمكننا أن نحدد التطورات الاقتصادية العربية التى تمثل مؤشرا يمكن الاستفادة منه فى إقامة سوق عربية مشتركة ، وهذه التطورات هى :

١- التراجع المنتظم فى دور الدولة الاقتصادية سواء بتدخل مباشر فى عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات .

٢- التخلى عن كثير من المضامين التى تم فى إطارها إقامة القطاع العام فى كثير من الدول .

٣- تمويل بعض المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص المحلى سواء بطريقة كلية أو جزئية .

٤- السماح بمشاركة واسعة للشركات والبنوك الأجنبية فى ملكية رءوس أموال المشروعات المملوكة للدولة .

٥- تشجيع رأس المال الفردى المحلى على الاستثمار سواء منفرداً وبالمشاركة مع رأس المال الوافد من الأقطار العربية أو الدول الأجنبية .

٦- التخلى عن القواعد كظاهرة عامة سواء تعلقت هذه القواعد بتنظيم الأنشطة الاقتصادية الداخلية أو العلاقات الخارجية أو بالرقابة على النقد الأجنبى (١٥) .

ويمكن إضافة تبريرات أخرى للتطورات الاقتصادية العربية تتمثل فى النظر إلى المشروعات الحكومية كسبب للعجز فى الموازنة نتيجة خسائر هذه المشروعات ، كما أن المشروعات المملوكة للدولة تكون مجالا للتدخل السياسى والتسلط البيروقراطى . وأن المشروعات العامة تتمتع فى كثير من الحالات بأوضاع احتكارية أو شبه احتكارية فى الأسواق المحلية . وأيضا غياب الحافز أو الدافع لدى مديرى هذه المشروعات والعاملين فيها على تطوير أنشطة مشروعاتهم ، وأن المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية (البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى) ترى أن القطاع الخاص المحلى والأجنبى - وليس القطاع الحكومى - هو المهيأ أكثر من غيره لممارسة النشاط الاقتصادى فى ظل حرية السوق والمنافسة وتحرير الاقتصاديات النامية من القيود والإجراءات التى تعوق سير النشاط الاقتصادى الحر وتحد كفاءته(١٦) .

وتوجد عدة ركائز يمكن الاستفادة منها لوضع خطوات إقامة سوق عربية مشتركة هذه الركائز هى :

أولا : وجود البترول كعامل حاسم فى النشاط الاقتصادى العربى حاليا ومستقبلا سواء بالنسبة للأقطار العربية المنتجة للبترول - والتى كونت ماعرف بمنظمة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول "أوابك" - أو بالنسبة للأقطار الأخرى غير المنتجة إطلاقا أو المنتجة بكميات غير تجارية ، حيث تستفيد تلك الأقطار الأخيرة من البترول فى صور معونات وتحويلات العاملين فى الأقطار البترولية ، والتجارة والسياحة والاستثمارات المباشرة ، ومازالت الأقطار العربية - حتى فى مجال البترول - فى حاجة إلى مزيد من التنسيق حتى تصل إلى التكامل الذى هو أساس إقامة سوق عربية مشتركة .

ثانيا : انخفاض أسعار البترول فى الثمانينات من القرن العشرين أضر بالموقف المالى للأقطار العربية سواء المنتجة للبترول أو غير المنتجة ، ومن ثم كان عليها جميعا اتباع سياسة مالية تعالج هذا النقص فى الموارد ، باستحداث مشروعات استثمارية فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها فى إطار من التكامل العربى .

ثالثا : الاستثمارات العربية وهجرتها إلى الدول الأجنبية بسبب عدم قدرة الطاقة الاستيعابية للأقطار البترولية على امتصاص الأموال العربية المتزايدة ، ولأن أصحاب رءوس الأموال العربية حكومات وأفراد يخشون من استثمار أموالهم فى الأقطار العربية نظرا لعدم الاستقرار السياسى والأمنى ، والمعروف أن "صاحب رأس المال جبان" كما يقول المثل ، والمطلوب إتاحة المناخ السياسى والأمنى والتيسيرات لجذب الاستثمارات العربية فى الأقطار العربية .

رابعا : ازدياد ونمو الناتج المحلى العربى فى البترول والغاز وفى الزراعة والصناعة وغيرها يتطلب التكامل مع الأقطار العربية فيما بينها لتصريف هذه المنتجات المتزايدة عن طريق وضع سياسة تكاملية تستعد على سهولة انتقال السلع الاقتصادية بين الأقطار العربية .

خامسا : الاستفادة من التجارة العربية مع الدول الأجنبية : اليابان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند كوريا الجنوبية ، وغيرها فى محاولة تفضيل المنتجات العربية أولا قبل السلع الأجنبية ، والتنسيق العربى فى السلع والمنتجات العربية الاقتصادية بحيث يتم تداولها فى السوق العربية بسعر منخفض بعكس تبادلها مع الدول الأجنبية أسوة بما تفعله السوق الأوروبية المشتركة[١٧] .

سادسا : تطوير وتدعيم دور "صندوق النقد العربى" لإقراض الأقطار العربية المحتاجة لإقامة مشروعات استثمارية بدون شروط مجحفة كالتالى يفرضها صندوق النقد الدولى ، ولكن عن طريق خطة متفق عليها فى عملية الإقراض وفى المشروعات الاستثمارية بما يمنع تكرار السلع التى تنتجها أقطار عربية بوفرة وبما يساعد على التكامل فى المنتجات .

سابعا : تطوير عمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التى تستهدف توفير الضمانات للمستثمرين والمصدرين العرب . وتشجيع انتقال رءوس الأموال العربية فيما بين الأقطار العربية فى إطار خطة تستهدف إقامة سوق عربية مشتركة .

ثامنا : إعادة ترتيب المنظمات العربية التابعة لجامعة الدول العربية على النحو التالى :

أ- الإبقاء على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية .

ب- إقامة مجموعة منظمات جديدة تستوعب المنظمات القائمة :

١- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، وتضم منظمات التنمية الصناعية - الثروة المعدنية - المواصفات والمقاييس .

٢- المنظمة العربية للتغذية والزراعة ، وتضم منظمة التنمية الزراعية والمركز العربى لدراسة المناطق الجافة والأراضى القاحلة .

٣- المنظمة العربية للنقل والاتصالات ، وتضم مجلس الطيران المدنى والاتحاد البريدى العربى واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية ، والأكاديمية العربية للنقل البحرى .

٤- المنظمة العربية للإعلام ، وتضم اتحاد الإذاعات العربية وما يتضمن عنه العمل العربى من أنشطة مستقبلاً .

٥- المنظمة العربية للتنمية الاجتماعية ، وتضم منظمة الدفاع الاجتماعى وكافة الأنشطة المتعلقة بالصحة والإسكان والبيئة والشباب والرياضة .

ج- يتم اعتماد خطط المنظمات وبرامجها وموازناتها فى وقت واحد من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى ضماناً لوحدة الرؤية وحسن التنسيق ، مع إنشاء حساب موحد لتمويل هذه المنظمات ضماناً للعدالة بينها .

د- إعادة تشكيل الهياكل التنظيمية بحيث يكون لكل منظمة :

جمعية عمومية ، ومجلس تنفيذى ، ومدير عام .

هـ - فى حالة عدم سداد أى دولة من الدول العربية لحصصها يجمد حقها فى التصويت فى هيئات المنظمات ويوقف تقديم أى خدمة لها [١٨].

تاسعا : تطوير عمل مؤسسات التنمية العربية القطرية والإقليمية بحيث تزيد نسبة ما تقدمه للأقطار العربية عن ٥٨٪ التى تقدمها سنويًا للأقطار العربية المحتاجة للمعونة مع تقليل المعونات الأخرى للأقطار الأخرى ، لأن التكافل العربى له الأولوية من هذه المؤسسات التنموية العربية .

عاشرا : التجارة العربية البينية فى حاجة إلى مزيد من الاهتمام لأنها مازالت ضئيلة وتعكس فى ضآلتها افتقادها لأية إمكانات أو احتمالات حقيقية للزيادة والتطور فى اتجاه قدر معقول من التعاون أو التنسيق التجارى بين الأقطار العربية . إن ضعف التبادل التجارى بين الدول العربية تعكس حقيقة موضوعية لايمكن إنكارها أو التقليل من شأنها ، مؤداها أن الأقطار العربية تحقق تكاملها فرادى مع السوق الرأسمالية الدولية ، وأنها حريصة على هذا التكامل كاستراتيجية بعيدة المدى تحقق مصالح نظم الحكم ومراكز اتخاذ القرار فيها . ومع ذلك فلا يجب أن نيأس من إمكان تحقيق سوق عربية مشتركة[١٩] .

حادى عشر : تحقيق الأمن القومى العربى سياسيًا على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، واقتصاديًا بالقدرة على توفير احتياجات المجتمع سواء محليًا أو من الخارج وبأيسر السبل ، والقدرة على تجنب فرض قيود أو تهديدات من الخارج فضلاً عن القدرة الاقتصادية على دعم القوة العسكرية والسياسية ، واجتماعيًا عن طريق إشباع الحاجات الأساسية للمواطن فى جميع المجالات الصحية والثقافية والرعاية الاجتماعية . وعسكريًا عن طريق تكوين القوات العسكرية وزيادة حجمها وتنظيم وتسليح الجيوش العربية ، وإتباع المرونة فى تحريك القوات العربية وتزويدها بخبرات متتالية متطورة ، وتشجيع التصنيع الحربى بما يحرر الجيوش العربية من سيطرة القوى العالمية التى تسيطر على أسواق السلاح[٢٠] .

ثانى عشر : التركيز على الوحدة الثقافية العربية التى تربط بين أبناء الأقطار العربية فالعرب جميعًا يتكلمون لغة واحدة هى اللغة العربية ، ومعظم سكان الأقطار العربية يدينون بالدين الإسلامى ، والعرب جميعًا عاشوا أحداثًا تاريخية واحدة ، ولهم عادات وتقاليد متشابهة ، وكل هذه عوامل توحد ولاتفرق ، ويمكن الإستناد إليها فى تحقيق السوق العربية المشتركة . فأوروبا الغربية الموحدة تتحدث لغات متعددة ، وتدين بمذاهب دينية مختلفة ، وقومياتها مختلفة ومع ذلك أقامت السوق المشتركة .

هوامش الفصل التاسع

(١) نسبة إلى جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي الذى دعا عام ١٩٤٧ إلى إعادة بناء أوروبا بعد التدمير الذى أصابها أثناء معارك الحرب العالمية الثانية عن طريق معونات مالية وعسكرية وقروض استثمارية ، د. رأفت الشيخ ، أمريكا والعلاقات الدولية ص ١٣١ .

(٢) اتفق عليه كل من الرئيس الأمريكي روزفلت والسير ونستون تشرشل عام ١٩٤١ على التعاون لهزيمة دول المحور وترتيبات مابعد الحرب وخاصة مايتعلق بتأسيس منظمة دولية قوية للأمن الجماعى والتعاون الاقتصادى ، وتطور لكى يصبح الميثاق حلفا عسكريا يضم الولايات المتحدة مع دول غرب أوروبا ضد الاتحاد السوفيتى ، د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ، ص١٢٨ .

(٣) ولد روبرت شومان فى إقليم اللورين بين فرنسا وألمانيا ، وإشترك فى معارك الحرب العالمية الأولى مقاتلاً فى صفوف الجيش الألمانى ، ثم أصبح رئيساً لوزراء فرنسا عام ١٩٥٠م ، والذى أعلن أن أى حرب بين فرنسا وألمانيا يمكن أن تكون مستحيلة إذا وضعنا خطوة أولى لاتحاد أوروبا جميع إنتاج فرنسا وألمانيا من الفحم والحديد تحت إشراف هيئة مشتركة .

(٤) E. C. S. C. اختصار لكلمات European. Coal and Steel Community

- Fraser Cameron : Europe Since 1945, London, 1976, p. 23 .

(٥) ى . و . كتز نجر ترجمة دانيال عبد الله مراجعة د. جرجس عبده مرزوق : تحدى السوق المشتركة ، القاهرة ، ص ١٢-١٣ .

(٦) Fraser Cameron op. cit. P. 25 .

(٧) جون جنتر ترجمة مجموعة اخترنا لك (١١٠) : فى داخل أوروبا اليوم ، القاهرة ص٣١ .

(٨) ج. ب. دروزيل تعريب د. نور الدين حاطوم : التاريخ الدبلوماسى ، دمشق ١٩٧٨ ص٣٤٨ .

(٩) ى . و . كتزنجر : المرجع السابق ص٢١ .

(١٠) مجموعة دول البنيلوكس هى هولنده وبلجيكا ولوكسمبورج .

(١١) Fraser Cameron : op. cit. pp. 30-31 .

(١٢) التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لعام ١٩٩٤م ، القاهرة ١٩٩٥م ص٨٥ .

(١٣) د. عبد المنعم سعيد : الجماعة الأوروبية ، ملف السياسة الدولية العدد ٩٩ عام ١٩٩٠م .

(١٤) مجلة السياسة الدولية العدد ٩٩ لعام ١٩٩٠م ، المرجع السابق .

(١٥) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٩ ص٣٨٧ .

(١٦) المرجع السابق ، ص٣٨٨ .

(١٧) المرجع السابق ص٣٩٦-٤١٧ .

(١٨) المرجع السابق ، ص٤١٨ - ٤١٩ .

(١٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨م ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص٤٢٠ - ٤٢٢ .

(٢٠) د. عبد العزيز حسن الصويغ : الأمن القومي العربي ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٨٧-١٢٩ .

الخاتمة

تعتبر دراسة تجارب الشعوب معينًا للاستفادة منها فى التقدم والتطور ، ومن ثم فإن تجربة السوق الأوروبية المشتركة نموذج تساعد دراستها فى تحقيق الفكرة التى دعى إليها الرئيس المصرى حسنى مبارك وأعنى بها إقامة سوق عربية مشتركة .

فالسوق الأوروبية المشتركة أو الجماعة الأوروبية تتكون من :

م	الدولة	الشعب	اللغة	المذهب الرسمى
١	ألمانيا	من الجنس الجرمانى	الألمانية	البروتستانتية
٢	فرنسا	من الجنس الغالى	الفرنسية	الكاثوليكية
٣	إيطاليا	من الجنس اللاتينى	الإيطالية	الكاثوليكية
٤	بريطانيا	من الأنجلوسكسون	الإنجليزية	الإنجليكانية البروتستانتية
٥	هولندا	من الوالون	الهولندية	البروتستانتية الكلفنية
٦	بلجيكا	من الفلمنك	الفرنسية والوالون	الكاثوليكية
٧	لكسمبورج	من الغال	الفرنسية	الكاثوليكية
٨	النمسا	من الجنس الجرمانى	الألمانية النمساوية	البروتستانتية
٩	أسبانيا	من الجنس الأيبيرى	الأسبانية	الكاثوليكية
١٠	البرتغال	من الجنس الأيبيرى	البرتغالية	الكاثوليكية
١١	السويد	من الجنس الإسكندنافى	السويدية	
١٢	فنلندا	من الجنس الإسكندنافى	الفنلندية	
١٣	الدانمارك	من الجنس الإسكندنافى	الدانمركية	
١٤	أيرلندا	من الجنس الأيرلندى	الأيرلندية (الإنجليزية)	الكاثوليكية
١٥	اليونان	من الجنس السلافى	اليونانية	الأرثوذكسية

وعدد سكان هذه الدول حوالى ٣٠٠ مليون نسمة .

والسوق العربية المشتركة المقترحة تضم :

م	الدولة	الشعب	اللغة	الدين الرسمى
١	مصر	عربى	العربية	الإسلام
٢	السودان	″	″	″
٣	الصومال	″	العربية الصومالية	″
٤	جيبوتى	″	العربية	″
٥	جزر القمر	″	″	″
٦	موريتانيا	″	″	″
٧	المملكة المغربية	″	″	″
٨	الجزائر	″	″	″
٩	تونس	″	″	″
١٠	ليبيا	″	″	″
١١	الأردن	″	″	″
١٢	فلسطين	″	″	″
١٣	لبنان	″	″	″
١٤	سوريا	″	″	″
١٥	العراق	″	″	″
١٦	المملكة العربية السعودية	″	″	″
١٧	الكويت	″	″	″
١٨	البحرين	″	″	″
١٩	قطر	″	″	″
٢٠	الإمارات المتحدة	″	″	″
٢١	سلطنة عمان	″	″	″
٢٢	اليمن	″	″	″

وعدد سكان هذه الدول حوالى ٣٠٠ مليون نسمة .

فهل بعد هذه المقارنة من عذر لعدم اتخاذ خطوات جادة لإقامة سوق عربية مشتركة ، أترك هذا للمثقفين العرب ولأصحاب اتخاذ القرار فى الأقطار العربية التى دائمًا ما نصفها بالشقيقة ، وذات المصير الواحد . وغير هذا الصفات الإنشائية .. ومع ذلك لا يأس مع الحياة .

أ.د. رأفت غنيمى الشيخ

مصادر الدراسة

١- ى . و . كتزنجر ترجمة دانيال عبد الله مراجعة دكتور جرجس عبده مرزوق : تحدى السوق المشتركة ، القاهرة د. ت . مجموعة من الشرق والغرب ، نافذة على الفكر العالمى الحر.

٢- جون جنتر ترجمة مجموعة اخترنا لك (١١٠) : فى داخل أوروبا اليوم ، القاهرة د.ت.

٣- ج. ب. دروزيل ترجمة د. نور الدين حاطوم : التاريخ الدبلوماسى ، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم ، دمشق ١٩٧٨م .

٤- د. عبد العزيز حسين الصويغ : الأمن القومى العربى ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ١٩٩١م .

٥- د. رأفت غنيمى الشيخ : أمريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٩ .

٦- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ ، القاهرة ١٩٨٩م .

٧- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٤ القاهرة ١٩٩٥م .

٨- مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ٩٩ عام ١٩٩٠م .

٩- Fraser Cameron : Europe Since 1945, London, 1976 .

مصادر الكتاب

أولا الوثائق

وثائق بريطانية :

١- F.o. 424 No. 217. 221, 238, 52, 144, 240, 76. Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia.

F. o. 403 No. 90/ 75, 123/ 2, 123/ 13, 123/ 15. 125/ 193, 221/ 154.

وثائق أمريكية :

1- U. S. Documents Foreign Relations : The minister Resident in Iraq to the Secretary of State. No. 40, 514, 741, 790, 791.

2- U. S. Documents Foreign Relations : The Secretary of State to theMin ister in Egypt. No. 890. Min

3- U. S. Decuments Foreign Relations : The Officer in Charge in Saudi Arabia to the Secretary of State.

4- U. S. Documents Foreign Relations : The Officer in charge at New Delhi to the Secrtary of State No. 811.

وثائق مصرية وعربية :

١- مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩م .

٢- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٣م رفعه الإيرل كرومر قنصل جنرال دولة انكلترا ووكيلها السياسى فى مصر إلى جناب المركيز لنسدون ناظر خارجيتها .

٣- وثائق السودان . دار الوثائق القومية ١ ، ٢ .

٤- وزارة الخارجية السعودية ، مجموعة المعاهدات - جدة ١٩٥٦ .

ثانيا : التقارير

١- تقرير اللجنة الرباعية للأمم بشأن القضية الليبية . هيئة الأمم المتحدة .

1- UNESCO : Report of the Mission to Libya.

2- U. N. : Official records of the fourth Sesion of the General Assembly .

3- U. N. : Supplementary report to the second annual report .

4- U. n. : The Economic devlopment of Libya .

5- U. N. : General Assembly, Official. annual report of the French.

6- Higgins, B : The economic and social devlopment .

المراجع العربية :

- الفضيل الورتلاني : الجزائر الثائرة ، بيروت ١٩٦٣م .
- أحمد توفيق المدني : حياة كفاح ، مع ركب الثورة التحررية ٣ أجزاء الجزائر ١٩٨٢م .
- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٠٠-١٩٣٠) ٢ جزء ، القاهرة ١٩٧٧م .
- أحمد الفنيش : المجتمع الليبي ومشكلاته ، طرابلس ١٩٦٩م .
- د. الهادي عفيفي : التربية والتغير الثقافي القاهرة ١٩٧٠م .
- أحمد عبد الله ريراش : كشف السدول عن تاريخ الصومال ، مقديشو ١٩٧٤ .

١- أمين سعيد : الثورة الكبرى جزء ٢ ، ١٩٦٥ .
٢- د. أحمد أبو حاكمة : تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٧٤م .
٣- د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٧ .
٤- أنيس صايغ : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ، بيروت ١٩٦٦م .
٥- أمين الرحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، بيروت ١٩٥٧م .

٦- أحمد شفيق بك : مذكراتي في نصف قرن ٢ جزء القاهرة ١٩٣٤-١٩٣٦م .

٧- د. السيد رجب حراز : التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٠م .

٨- أحمد خالد : العملية السياسية في تونس (١٩٥٦-١٩٨٧) تونس ١٩٩٣ .

٩- أحمد عسة : معجزة فوق الرمال ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٦م .

١٠- أنيس صايغ : الفكرة العربية في مصر بيروت ١٩٧٠م .

١١- بانيكار ، ك.م (مترجم) : آسيا والسيطرة الغربية ، القاهرة ١٩٦٢ .

١٢- بنوامبشان (ترجمة : عبد الفتاح ياسين) : عبد العزيز آل سعود ، سيرة بطل ومولد مملكة ، بيروت ١٩٦٥.

١٣- د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤) ، بيروت ١٩٦٦ .

١٤- د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٩١٤-١٩٤٥) القاهرة .

١٥- چورج كيرك (مترجم) موجز تاريخ الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٥٧م .

١٦- چورج أنطونيوس (ترجمة ناصر الدين الأسد ود. إحسان عباس) : يقظة العرب ، بيروت ١٩٦٦م .

١٧- د. جلال يحيى : التنافس الدولي في شرق أفريقيا ، القاهرة ١٩٥٩م .

١٨- د. جلال يحيى : المغرب العربي - الفترة المعاصرة الإسكندرية ١٩٦٦ .

١٩- جون هاتش (مترجم) تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٦٩م .

٢٠- د. حسن صبري الخولي : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين ، مجلدان ، القاهرة ١٩٧٣م .

٢١- د. حسين فوزي النجار : الشرق العربي بين حربين ، القاهرة .

٢٢- حسن عبد علي ريان : العلاقات الأردنية البريطانية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٦٧م .

٢٣- حسن فرحات : استقلال تونس بيروت ١٩٧٩م .

٢٤- حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، الطبعة الخامسة القاهرة ١٣٨٧هـ/ ١٩٨٧م .

٢٥- خير الدين الزركلى : الوجيز فى سيرة الملك عبد العزيز ، الطبعة الرابعة ، بيروت ١٩٨٧م .

٢٦- خير الدين الزركلى : عامان فى عمان ، القاهرة ١٩٢٥م .

٢٧- خليفة المنتصر : ليبيا قبل المحنة وبعدها ، طرابلس ١٩٦٠م .

٢٨- د. رأفت غنيمى الشيخ : فى تاريخ العرب الحديث ، طبعة رابعة ، القاهرة ١٩٨٩م.

٢٩- د. رأفت غنيمى الشيخ : العرب دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٨٣م .

٣٠- د. رأفت غنيمى الشيخ : أمريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٩م .

٣١- د. رأفت غنيمى الشيخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٥م .

٣٢- د. رأفت غنيمى الشيخ : تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة ، طرابلس ١٩٧٢م .

٣٣- د. زاهر رياض : شمال أفريقيا فى العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣٤- زعيمة البارونى : صفحات خالدة من الجهاد للمجاهد الليبى سليمان البارونى ، القاهرة ١٩٦٠م .

٣٥- سليمان الموسى : تأسيس الإمارة الأردنية ، عمان ١٩٧٩م .

٣٦- د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى ، القاهرة ١٩٧٤م .

٣٧- د. صلاح العقاد : الجزائر المعاصرة ، القاهرة ١٩٧٠م .

٣٨- د. صلاح العقاد : تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر ، القاهرة ١٩٦٩م .

٣٩- د. صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ، القاهرة ١٩٧٩م .

٤٠- د. صلاح العقاد : المغرب العربى - دراسة فى تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، القاهرة ١٩٨٠م .

٤١- د. ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث ، الخرطوم .

٤٢- عبد العزيز نوار : الشعوب الإسلامية فى التاريخ الحديث ، القاهرة .

٤٣- على حسون : تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية ، بيروت ١٩٨٣م .

٤٤- عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩م ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٠ .

٤٥- د. عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، القاهرة ١٩٧٧م .

٤٦- على محافظة : عهد الإمارة ، عمان ١٩٧٣م .

٤٧- د. على إبراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، القاهرة .

٤٨- د. عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٥٩م .

٤٩- عزيز سامح : الأتراك العثمانيون فى أفريقيا الشمالية ، بيروت ١٩٦٩م .

٥٠- عبد المجيد رزق الله : أى ديمقراطية - أى مجتمع . تونس ١٩٩٠ .

٥١- علال الفاسى : دفاع عن الشريعة ، طبعة خامسة ، الدار البيضاء ١٩٧٧م .

٥٢- د. عبد الله بن عبد المحسن التركى : الملك عبد العزيز ، المنهج القويم فى الفكر والعمل ، الرياض ١٩٨٥م .

٥٣- د. عبد الله صالح العثيمين : عوامل نجاح الملك عبد العزيز فى توحيد البلاد ، الرياض ١٩٨٥م .

٥٤- د. عبد الله بن يوسف الشبل : صفحة من تاريخ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، الرياض ١٩٨٥م .

٥٥- د. عبد الله بن عبد المحسن التركى : منهج الملك عبد العزيز فى السياسة الدولية وأثره فى العلاقات السعودية المصرية - القاهرة ١٩٨٧م .

٥٦- عصام رفعت : الملك عبد العزيز آل سعود على ضفاف النيل (بحث) القاهرة ١٩٨٧م

٥٧ - عيد مسعود الجهنى : فيصل بن عبد العزيز قائد أمة ، ورائد جيل ، الرياض .

٥٨- عبد الحميد الموافى : مصر فى جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٨٣م .

٥٩- د. عبد العزيز المنصور : التطور السياسى لقطر (١٨٦٨-١٩١٦م) الكويت ١٩٧٥م.

٦٠- د. عبد العزيز المنصور : التطور السياسى لقطر (١٩١٦-١٩٤٩م) الكويت ١٩٧٩م.

٦١- د. فاروق عثمان أباظة : الحكم العثمانى فى اليمن (١٨٧٢-١٩١٨) طبعة ثانية ، بيروت ١٩٧٩م .

٦٢- فتحى الديب : عبد الناصر وثورة الجزائر ، القاهرة ١٩٨٤م .

٦٣- فتحى رضوان : مصطفى كامل ، سلسلة أقرأ القاهرة ١٩٨١م .

٦٤- فؤاد حمزة : البلاد العربية السعودية الرياض ١٩٦٨م .

٦٥- د. محمد حرب : مذكرات السلطان عبد الحميد ، طبعة ثالثة ، دمشق ١٩٩١م .

٦٦- د. محمد حرب : العثمانيون فى التاريخ والحضارة القاهرة ١٩٩٤م .

٦٧- د. محمود صالح منسى : حركة اليقظة العربية فى الشرق العربى ، القاهرة ، ١٩٧٢م .

٦٨- مجموعة من الأساتذة العراقيين : العراق فى التاريخ بغداد ١٩٨٣م .

٦٩- د. محمد أنيس ود. السيد رجب حراز : المشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٦٧م .

٧٠- محمد جواد العبوسى : البترول فى البلاد العربية ، بيروت ١٩٧٣م .

٧١- د. محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨م وأثره فى البلاد العربية ، القاهرة ١٩٥٧م .

٧٢- محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ، القاهرة ١٩٤٦م .

٧٣- د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاء ، القاهرة ١٩٦٢م .

٧٤- د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ، القاهرة ١٩٤٦م .

٧٥- د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٥٧م .

٧٦- مكى شبيكة : السودان فى قرن (١٨١٩-١٩١٩) ، القاهرة ١٩٤٧م .

٧٧- مكى شبيكة : السودان عبر القرون ، القاهرة ١٩٦٤م .

٧٨- د. محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨م.

٧٩- د. محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ، القاهرة ١٩٤٨م .

٨٠- د. محمد محمود السروجي : العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، القاهرة .

٨١- د. محمد محمود السروجي : الموقف الدولي والاحتلال الإيطالي لطرابلس ، مجلة كلية الآداب الإسكندرية العدد ٢٢ لسنة ١٩٦٨ .

٨٢- محمد البجاوي : حقائق عن الثورة الجزائرية ، القاهرة .

٨٣- محمد فائق : عبد الناصر والثورة الأفريقية ، القاهرة ١٩٨٢م .

٨٤- محمد المانع (ترجمة عبد الله صالح العثيمين) : توحيد المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٨٧م .

٨٥- محمد سعيد المسلم : ساحل الذهب الأسود : دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربي ، بيروت ١٩٦٢م .

٨٦- محيي الدين القابسي : فهد في صور ، الرياض ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

٨٧- د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والمشرق العربي ، القاهرة ١٩٦٥م .

٨٨- نقولا زيادة : ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال ، القاهرة ١٩٦٤م .

٨٩- نقولا زيادة : برقة الدولة العربية الثامنة ، القاهرة .

٩٠- د. يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩-١٩٢٤م ، القاهرة .

٩١- اليمن : ثورة ١٩٤٨م الميلاد والمسيرة والمؤثرات ، صنعاء ١٩٨٢م .

الدوريات :

١- صحيفة الأهرام ، عدد الجمعة ١٥ أبريل ١٩٧٧م .

٢- الوقائع المصرية ، عدد أغسطس ١٩١٤م .

٣- صحيفة الثورة اليمنية ، الأعداد ٢٩١١ ، ٢٣ مارس ١٩٧٧م ، ٢٩١٢ في ٢٤ مارس ١٩٧٧م .

المراجع الأجنبية :

1- Lloyed, Lord : Egypt since Cromer, 2 vols. London .

2- Chirol, V. : The Egypian Problem. London 1920 .

3- Holt, P. M. : A. Modern History of the Sudan, London.

4- De Nova , P. A. : American Interests and policies in the Middle East, U S 1968 .

5- Polk, W.R. : The U.S. and the Arab World, U.S 1965 .

6- Anis, M. : England and the Suez - Route in 18th Century, Cairo 1954 .

7- Shibeika, M. : British Policy in the Sudan, London 1952 .

8- Cromer. : Modern Egypt 2 Vols, London 1911 .

9- Langer, : Diplomacy of Imperialism (1890 - 1912) New York 1951 .

10- Holt, P. M. : Egypt and the Fertile Crescent (1516 - 1922) London 1952 .

11- Coupland, E. : Exploitatian of East Africa (1856 - 1890) London 1939 .

12- Vianney, J, J : The New States of Africa, Aden 1981 .

13- New African year Book (1978). London 1978 .

14- The African Continent, Paris .

15- Hamilton, ch, W. : Americans and Oil in the Middle East, U. S. 1962 .

16- The American Assembly, Columbia University : The United States and the Middle East. U. S. 1964 .

17- Lenczouski, G. : The Middle East in World Affairs. U. S. 1971 .

18- Kirkwood : Britain and Africa, London 1965 .

19- Langer : European AlLiances. London .

20- Fisher : The Middle East .

المحتويـات

رقم الإيداع ٤١٥٦ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 322 - 030 - 3

مطابع زمزم ت: ٧٩٥٢٣٦٢ - ٧٩٥٠٦٩٤

٥٣ شارع نوبار - باب اللوق